

# مطبعة الكوفة

منهجها في دراستها للغة العربية

تأليف

الدكتور مهدي المخزومي

المدرس بكلية الآداب والعلوم ببغداد

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٥ م

مطبعة دار المعرفة - بغداد

# مطرسه الكوفة

منهجها في دراستها للعبارة والنحو

تأليف

الدكتور مهدي المخزومي

المدرس بكلية الآداب والعلوم ببغداد

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

مطبعة دار المعرفة - بغداد

## المقدمة

كنت قد تقدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة القاهرة، برسالة عن الخليل ابن أحمد الفراهيدي ومذهبه في الدراسة اللغوية والنحوية. وكان لا بد لي - وأنا أدرس الخليل - أن أعرض للشيوخ الذين أخذ عنهم، والتلاميذ الذين لازموا، وأخذوا عنه، وكنت قد رأيت أن من تلاميذه عامين من أعلام الدراسة اللغوية والنحوية، هما سيديويه، الذي انتهيت إلى أنه رأس المدرسة البصرية، والسكسائي الذي رأيت أنه رأس المدرسة السكوفية.

و كنت قد قصرت بحثي في دراسة الخليل على أعمال سيديويه، و كتابه، لأن كتابه - فيما رأيت - في مقدمة المصادر التي يرجع إليها دارس أعمال الخليل، فقد سجل سيديويه في كتابه أقرالا للخليل، عددها - بحق - أصول الكتاب وقواعده التي أنبنى عليها.

وفي الفترة التي كان سيديويه يرسم حدود مدرسة، كان لها أنصار وتلاميذ، كان علي بن حمزة السكسائي يرسم حدود مدرسة أخرى كان لها أنصار وتلاميذ أيضاً. وليس غريباً أن تسلك كل مدرسة منهما سبيلاً بعينها، فقد كان لثقافة الرئيسين أثر في تباعد السبيلين، وتباين المنهجين.

و كنت في أثناء دراستي للخليل أضيق أحياناً بما سلكه البصريون الذين جاءوا بعده، ممن لم يتح لهم ما أتيج للخليل، من وفرة في المصادر، ومن فكر مبدع ناقد، ومن حس دقيق بالعربية، وراحوا يدرسون النحو في غير منهجه، ويدعمون أصوله بأصول المنطق، وقواعد العقل، فذهبوا بريقه، وعصفوا بروحه، وتناولوه على أنه صناعة لفظية تقوم على البراعة في نصريف الألفاظ، واختراع

القولاب ، حتى عاث فيه الجلود ، وأصيب بالجدب الخفيف .  
ولكن موضوع الدرس إذ ذاك كان قد حصد من خبطواني ، فلم أستطع  
متابعة الدرس بأطرافه ، فقد كان من أعمال علي بن حمزة الكسائي ، وأعمال ،  
تلاميذه ما بلغت النظر إلى هذه المدرسة النامية ، التي وقفت هواقف المنافس القوي  
لمدرسة البصرية ، ويهيب بالدارس إلى درس أعحق بما انتهى إليه القدماء ، وأتباع  
القدماء من المحدثين . . . فلاغنى للدارس عن أن يقف على أسس المذهبين ، ليستخلص  
منها جيمماً أساساً صالحة لبناء جديد ، يقوم على الإصلاح الشامل لمهجه ، أو المجدد .  
الناقد لأصوله ، ولاغنى لداع إلى إصلاح ، أو تجديد عن أن يلم بالمذهبيين معاً ،  
ويقف على خصائص المدرستين جيمماً ، دون التقييد بما قيل عن هذا المذهب ، أو ذلك ،  
ودون التأثير بما طفة تدعو إلى تقريب هذا . واستيصاد ذلك  
فقد كنت - وأنا أدرس الخليل - ألمح في آراء الكوفيين منافذ بطل منها  
الدارس على فقه السرية وحس بملبيعتها ، وأحسست أن منهجهم في هذه الدراسة  
يصلح أن يكون قاعدة لبناء جديد ، فأقبلت في هذه الرسالة على الاستزادة بما  
كنت ألمح ، ولم أتقيد بما قاله الخصوم والمؤيدون ، ولم أبدأ دراستهم كما بدأ  
القدماء ، فرجعت إلى الوراثة أتتبع تاريخ هذه المدرسة العامية ، فإن بدا أني  
اتفقت مع القدماء في ما وصلوا إليه فقد خالفتهم في كثير منه ، وخالفت كثيراً  
من المحدثين الذين آمنوا بالقدماء ، ولم يبدؤوا في سبيل البحث بجهوداً ذات غناء ،  
واضطرت من أجل الامام بهذه المدرسة ، التي عاصرت المدرسة البصرية في أقوى  
مراحلها التطورية ، أن أدرس النحو من أوله ، وأتبع - ما أمكن - خطوات الدرس  
القوي لأصل معه في تطوره إلى ما وصل إليه عند نشأة هذه المدرسة ، وهذا  
هو الذي دعاني إلى أن أمهد للبحث بهذا التمهد ، الذي صدرت به الرسالة ، والذي  
رأيت أنه ضرورة لا مفر لي منها .  
ورأيت كما رأي القدماء - أن النحو في أول نشأته بصرى تعاون على إنعاشه



دارسون بصريون ، حتى انتهى إلى الخليل فعمل الميه أ كثره ، وهيات له مؤلفته  
الراسمة ، وعقايته النافذة أن يكون رأس مدرستين تتمم إحداهما الأخرى ، لهذا  
رأيت - كما سوف يتبين القارىء - أن أعقد فصلاً تناول فيه بإيجاز مصادر الدراسة  
البصرية - والمنهج الذي انتهجه البصريون فيها ، ليسهل على الدارس أن يوازن بين  
المهجين - ويفتحي بين الدارستين .

وقد وجدت من إرشاد أستاذى الجليل - الأستاذ مصطفى العقاد - وتوجيهه  
وأعاني على ما نوع كثير مما كنت أهدف إليه فإليه أتوجه بالشكر والتقدير .



## ثبت تفصيلي لمواد البحث

(تمهيد)

(١) الكوفة، من ١٧ - ٣٢

أصل التسمية بهذا الاسم . . . موقع الكوفة - خصوبة أرضها - الديارات التي حولها قبل تمصيرها .

الهجرة إلى الكوفة :

الهجرة الأولى - الهجرة الثانية - انتقال المسلمين إليها بعد تمصيرها - سكانها - العناصر الفارسية - العناصر السريانية - عناصر من النبط - اليهود والنصارى - الأعمال التي اشتغل فيها سكانها - العميرفة - وقعة عند حزامهم ماضيون ، بين الكوفة والبصرة :

كانت الكوفة متجهة الأنظار - كثرة الصحابة الذين انتقلوا إلى الكوفة وتعميل ذلك - الفوراق الطبقية في الكوفة ، وتعميل وجودها فيها دون البصرة .

(٢) كتاب الله والمسلمون ، من ٣٣ - ٣٥

الدوافع التي دفعت عثمان إلى توحيد النص القرآني - المقرئون من الصحابة والتابعين .

(٣) مدرسة القرآن في الكوفة ، من ٣٥ - ٣٩

عناية المسلمين بكتاب الله الكريم - توحيد نصه - إعرابه - إعجابه - وضع الخليل علامات جديدة للإعراب - عناية الكوفة بالقراءات ومظهر ذلك .

أ - مدرسة القراءة والاقراء ، من ٣٩ - ٤٣

أبو عبد الرحمن السلمي - زر بن سميش - عاصم بن أبي النجود - منيرة  
ابن حبيب الزيات - علي بن حمزة الكسائي .

مدرسة الفقه والنقهاء من ٤٣ - ٥٠

ظهور الرأي في التشريع الإسلامي - بين المراقبين والحجازيين - الطريقة  
الأولى من النقهاء - الطريقة الثانية « عاصم بن سراحيل الشامي - سعيد بن جبير -  
إبراهيم النعشمي » .

ج - مدرسة النحو والنحاة من ٥٠ - ٦٢

المواهل التي نهضت بالدراسة اللغوية - ظهور اللمع واللامعانيين - سبق  
البصرة إلى الدراسة النحوية - النواحي الثقافية التي تفوقت بها المكوفة على  
البصرة - لم تعرف المكوفة نحويًا بالمعنى الاصطلاحي قبل الكسائي - تحليل  
سبق البصرة إلى الثقافة الأجنبية - طابع المكوفة عربي إسلامي .

(٤) منهج الدراسة في البصرة ومصادر لها من ٦٢ - ٨٤

آراء العلماء في نشأة اللغة - رأي الخليل بن أحمد في نشأتها - ظهور القيام  
في الدراسة البصرية عند عبدالله بن ابن إسحاق ، وعيسى بن عمر - منهج الفراء  
ومنهج المتكلمين - الخصوصية بين المحدثين وغيرهم . مصادر الدراسة البصرية - نقد  
المنهج البصري .

## الباب الأول

مدرسة السكوفية النحوية

### الفصل الأول

#### نشأتها

من ٨٥ - ٩٤

- ١ - الاتصالات الثقافية بين السكوفة والبصرة .. التنافس بين المصريين .
- ٢ - بداية المدرسة السكوفية عند القدماء .. مناقشة ما جاء في ضحى الاسلام - الدراسة البصرية تبتدىء بأعمال سيدويه .. تخرج الكوفيين بشيوخ بصرين .. البصريون القدماء هم المصدر الأول للمدارس النحوية .

### الفصل الثاني

رجال مدرسة السكوفية

من ٩٥ - ١٢٠

- (١) المكسائي والفرابي هي المؤسسان للمدرسة السكوفية النحوية .. مناقشة القدماء في إيمانهم بحياة كوفيين قبل المكسائي .. جدول بأسماء النحاة الذين



تألفت منهم مدرسة الكوفة - بداية المدرسة الكوفية - امتدادها إلى ما بعد  
تطلب بكثير - الصحابة الكوفيين الذين جاءوا بعد تطلب ، وكتبهم - المصادر التي  
حفظت انا النحو الكوفي .

## (٢) علي بن صهزن الكسائي من ١٢٠ - ١٤٣

أخذه عن الخليل - نجواله في البوادي العربية - شهرته في القراءة والنحو -  
تأديبه أولاد الخلفاء - الكسائي هو الواسطة بين الكوفيين والقصور - وقعة  
عند رأي أحمد أمين في تعليقه ، تقرب الخلفاء لصحابة الكوفة - مناظرات الكسائي  
مع البصريين ومؤازرة السلطان اياه .

آثاره :

نظرة عابرة في كتابه المنسوب إليه : « ما تلحن فيه امرام » .

شيوخه وتلاميذه

النجاوب بن الأستاذ وتلميذه - الشيوخ الذين تأثر بهم تلاميذه : القراء  
الاحيائي - هشام بن معارية الضرير - علي بن المبارك الأحمري .  
منهجه في دراسة النحو :

نحوه لم يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثراً مباشراً - عنايته بأخبار الآحاد - عنايته  
بالقياس - تأثر الكسائي بالبصريين ، وإخراجه الحديث عن مصادر دراسته .

## (٣) يحيى بن زبير الفراء : من ١٤٤ - ١٧١

تلميذه لأبي جعفر الرواسي - تلميذه للكسائي - ذهابه إلى البصرة ولقيه  
يونس بن حبيب - ثقافته الكلامية ، وأتصاله بالمأمون - كتاب الحدود وأسباب  
تصنيفه .

تلاميذه :

سليمان بن عاصم - العلواني - محمد بن سديدان .

نحو الفراء :

مؤلفاته - كتاب الأيام والأيالي - كتاب معاني القرآن - نحو الفراء هو المصدر الأكبر للكوفيين - آراؤه التي احتذاها الكوفيون .

منهج الفراء في دراسة النحو :

• منهجه هو منهج الكسائي - تأثره بالفلسفة الكلامية .

مصادر دراسته :

هي المصادر التي كان الكسائي يعتمد عليها : القرآن - الفراءات - الرواية

اللغوية .

بين الكسائي والفراء :

اختلاف نحو الفراء عن نحو الكسائي شكلاً وموضوعاً - أمثلة لاختلافها -

اختلافها لا يمس وحدة المنهج العام عندهما .

( ٤ ) الأصمعي بن يحيى ثعلب : من ١٧٢ - ١٩٥

تلمذته لكتب الفراء واستتبعه إياها حفظاً - شهود عصر ثعلب احتدام

المنافسة بين المدرستين - خصومته مع المبرد - ترويجه لمذهب الكوفيين - ثعلب

يمثل طرازاً كوفياً أصيلاً - أثره في استمرار المذهب الكوفي .

منهجه في دراسة النحو :

عنايته بالنقل عن شيوخه وعن العرب الذين وثق بهم - مناخرته مع المبرد

تؤيد ميله عن الفلاسف في القضايا النحوية - آراؤه النحوية التي تابع فيها شيوخه -

آراؤه التي انفرد بها .

تلاميذه :

أكثر تلاميذه ممن تسلط المذهبين - أبو بكر بن الأنباري - متغلة ابن  
الأنباري عند القدماء - بعض الآراء التي روتها عنه كتب النحوي.

## الباب الثاني

### نحو الكوفة

تمريض من ١٩٣ - ١٩٥

نحو الكوفة كنهج البصرة ، دراسات مختلفة - تحليل ذلك .

## الفصل الأول

### الدراسة الصوتية

« ١ » الدراسة الصوتية من ١٩٦ - ٢١٠

ما حققه نخبة المدرستين من الدراسة الصوتية - بدء المحاولة في الأصوات  
بمحل الخليل - ما حققه الكوفيون من هذه الدراسة - الفراء وأثره فيها - آراء  
الفراء تتعلق بالأصوات . ظاهرة الإدغام - تأثر الأصوات بعضها ببعض - ظاهرة  
الابدال - التفسير الحديث لهذا التفاعل بين الأصوات .

(٢) بنينة السكلمة المصرية من ٢١٠ - ٢٣٥

دراسة البناء هي الخطوة التالية لدراسة الأصوات - كثير من القدماء لم  
يفتبهوا لما بين الحركات وحروف اللين من قرابة - الدراسة الصوتية تعين على فهم  
الظواهر اللغوية - مذهب الخليل في الهمزة - مذهبه في القلب المكاني - المواطن

التي قال بالقلب المـكـانـي فيها - الكوفيين في الهمزة آراء خاصة - اختلاف القبائل  
المرية في الهمز .

### كيف تتألف الكلمات :

المجرد والمزيد - البناء عند الكوفيين ثلاثة أصول فقط - مقارنة بين رأيهم  
ورأي المحدثين - أبديه ثنائية - الأسماء الخمسة - وقفة عند رأي الأستاذ إبراهيم  
مصطفى فيها - مقارنة بين الساميات فيها - كلمات أخرى شذت عن البناء العام  
عندهم - الضمائر - أسماء الأشارة - الأسماء الموصولة - مقارنة بين ما ارتآه الكوفيون  
والبصريون فيهن وبين ما توصل إليه المحدثون - وظائف هذه الكنايات .

### (٣) الاستعمال وأثره في البناء الهامس من ٢٣٥ - ٢٧٤

اعتماد الكوفيين على الملاحظة والاختيار في داخل اللغة - الكوفيون أكثر  
انتفاعاً بالمصادر اللغوية من البصريين ، اللغة عند الكوفيين تتأثر بالتطور ، وتختصم  
للاستعمال ، بعض الأمثلة لتأييد هذا الزعم ، مناقشة بعض القدماء في انتصارهم  
للذهب البصري في مسائل خاصة ، رأي الكوفيين في السين وسوف ، أمثلة  
لأدوات عربية ، كانت أفعالاً ، أو أسماء ، ثم نحوات بالاستعمال إلى أدوات .

### النحت والتركيب :

التركيب في اللغات السامية قليل - الفرق بين التركيبي والنحت - اشتراك  
التركيبي والنحت في ممالك واحد - الأصل الذي انبى عليه التركيبي والنحت - الفراء  
أكثر الكوفيين عناية بتفسير الظواهر العامة .

منحوتات : ان ، ليس ، لكن ، اللهم ، إلا في الاستثناء ، إنك .

مركبات : مهـ ، مهمـ ، حينـ ، كم .

## الفصل الثاني المرآة النحوية

« ١ » من ٢٧٥ - ٢٨١

تقسيم الكلمة عند الكوفيين والبصريين - والكوفيين في أقسام الفعل -  
ليس فعل الأمر قسماً بذاته عند الكوفيين - اسم التفاعل هو القسم الثالث للأفعال -  
تسمية الكوفيين إياه فعلاً دائماً - الكوفيون يسمون الحروف أداة .

« ٢ » الأعراب وهمزة من ٢٨٢ - ٣٠٠

جدل القدماء في علامات الأعراب - رأى قطرب ومخالفة الجمهور النحاة -  
آراء المستشرقين والمحدثين العرب في علامات الأعراب - رأى الأستاذ إبراهيم  
مصطفى - رأى الأستاذ « يوهان فك » - رأى الدكتور أنيس ومناقشته .

علامات الأعراب عند الكوفيين حركات وحروف - الكوفيون لم يفرقوا  
بين علامات الأعراب وعلامات البناء .

« ٣ » العوامل من ٣٠٠ - ٣١٧

العامل الفلاني - العامل التوقيفي - العامل اللغوي - فكرة العامل تسربت إلى  
النحاة من ملاحظة الخليل والنحاة ومن هذا أخذوها - تأثير الحروف في الحروف  
والكلمات في الكلمات أساس التفكير في العامل عندنا - أقوال النحاة تؤيد هذا الزعم .



« ك » عوامل اللشرايا عشر الكوفيين ، سنة ٣١٨ - ٣٤٧ .  
أ - العوامل اللنظية :

الأفعال . الأسماء . الأدوات . أدوات الجر . الكوفيون يذهبون إلى  
قيادة بعض الحروف الخافضة عن بعض . قرار بجم فؤاد الأول لافقة العربية في  
التنمين . أدوات النصب . أدوات الجزم . الكوفيون يقصر من إعمال أدوات  
الشرط على فعل الشرط وحده . لولا عاملة رافعة عند الكوفيين .

ب - العوامل المنوية :

النحو الكوفي غني بالعوامل المنوية : الاستناد . التفاعلية . المنعوية -  
التجرد عن الناصب والجازم - الخلاف .

مقالة الخليل في نصب المستثنى بالاهي مصدر القول بالخلاف - المواضع  
التي ينصب بالخلاف عندهم فيها - الملاك الذي أخذوا به في النصب على الخلاف  
يحملنا على التوسع فيه ، حتى يشمل موضوعات أخرى - العامل الصوتي وأثره عند  
الكوفيين - عامر الادغام الموسيقى .

« ه » المصطلح النحوي بين الكوفيين والبصريين من ٣٤٨ - ٣٦٠

مصطلحات كوفية لم يعرفها البصريون : الخلاف - أحرف الصرف -  
مصطلحات بصرية لم يعرفها الكوفيون : لام الابتداء . اسم الفعل ، المقبول المطلق ،  
وله ، رفيه ، وممه - مصطلحات كوفية اصطلاح البصريون عليها بعبارة أخرى :  
الجهد . المحل أو الصفة . الترجمة والتبيين . العمل الدائم . الأدوات . الختم ،  
المجهول . الهاد . حروف الصفة . نعمت . الادغام . بالتعريف . المكنى .  
حروف الصلة أو حروف الحشو . النسق . الرقم والنصب والخاضع والجزم .

٦ - ما نراه الكوفية في الشعر العربي من ٣٦٥ - ٣٧١ .

تصنيف الزيادات في أصناف - أدوات لم يعرفها البصريون - معان جديدة لأدوات تداولها البصريون والكوفيون - وجوه إعرابية وبنائية جديدة .

## الباب الثالث

### مصادر الدراسة الكوفية وضمورها

#### الفصل الأول

### مصادر الدراسة الكوفية

من ٣٧٥ - ٣٩٧

المحو البصري - لغات الأعراب - لغات أخرى أبها البصريون - الشعر العربي .. أمثلة لأحكام بنوها على ما جاء في الشعر العربي .

لم يكن الكوفيون ولا البصريون بالتفريق بين أسلوب الشعر وأسلوب النثر - الاعتماد على الشعر وحده كان سبب الاضطراب في بعض الأحكام .

القراءات من مصادر الكوفيين الهامة - موقف البصريين من القراءات - تأويلهم بعض القراءات ، وتغليبهم بعضها الآخر - تمسك الكوفيين حتى بالشاذ منها - أحكام احتند الكوفيون فيها إلى القراءات - الأسباب التي حملت الكوفيين على الاهتمام بالقراءات - اتفاق الكوفيين - مسع البصريين في رفض الاستشهاد بالحديث .

## الفصل الثاني

### مفراج البحث عند الكوفيين

١٥٠ من ٣٩٨ - ٤٠٥

القديما لا يشكون في وجود مذهب كوفي مستقل . اختلاف الدارسين  
المحدثين في ذلك وبيانه . جو تولد فايل أول من شك في اكمال هذا المذهب .  
مناقشته .

« ٢ » متى نشأت مدرسة الكوفة النحوية ؟ من ٤٠٥ - ٤٠٨

نشأت المدرسة الكوفية بظهور الكسائي النحوي . ابتناء الدراسة الكوفية  
على ما أفاده الكسائي من دراسته الأولى ، وتلمذته للخليل بن أحمد .

« ٣ » المفراج الكوفي كما بصوره كتاب الانصاف من ٤٠٨ - ٤١٩

أبو البركات بن الأنباري نحوي على المذهب البصري . ثقافته الكلامية  
الواسعة ، اعتداده بالقياس وغاوه فيه ، مسائل الخلاف في « الانصاف » هي أشهر  
المسائل التي اختلفت فيها وجهتا النظر ، لم يؤيد ابن الأنباري الكوفيين إلا في  
سبع مسائل . يشك ( فايل ) في صحة ما جاء منسوبا إلى الكوفيين من احتجاج  
ودعوى استشهاد الكوفيين بالمروبات ، واستدلالهم بالنقل أسلوب الحجاج  
الكوفي في « الانصاف » يؤيد ما رأيناه من إمعانهم في تتبع اللغوي مسائل  
لم يحتج لها الكوفيين إلا بالنقل ، مسائل احتجاجوا لها بالنقل ، وساقوا القياس  
فيها تأييدا للمنقول .

### « ٤ » كيف نشأ المنهج الكوفي في سنين ٤٢٠ - ٤٢٩

يقوم المنهج الكوفي على ما استمدته من منهج القراء ، وما استعدته من منهج الخليل بن أحمد ، وعنايته بالقياس من مذهب الكسائي هو مذهب الكوفيين ، وقد اجتذبت طريقتان مختلفتان : طريقة القراء وطريقة البصريين القدماء . ليس بوأس بن حبيب هو مرجع الكوفيين كما يزعم طایل . وقفة عند رأي ( طایل ) هذا ومناقشته .

### « ٥ » فصائص المدرسة الكوفية العامة ، من ٤٢٩ - ٤٤٠

الكوفيون يمتدون بالمثل الواحد . الامثلة هي مناط القياس عند الكوفيين . يمتاز نحاة الكوفة بفهم العربية فيها لا يستند إلى فلسفات وتكهنات . النحو الكوفي أبعد ما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق . حرص الكوفيين على الأخذ بالمسموعات والرويات أمثلة تؤيد عنايتهم بالنقل . ليس صحيحاً أن البصريين أكثر تصلياً في أمر الرواية من الكوفيين . الكوفيون أوسع رواية من البصريين . الطعن في اتهام البصريين الكوفيين بافساد النحو . تشدد البصريين في الروايات مبالغ فيه .

## الخاتمة : في النتائج العامة للبحث

من ٤٤٣ - ٣٧٨

الدعوة إلى إصلاح النحو - دعوة القدماء - دعوات المحدثين ومحاولتهم - محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى - محاولة الأستاذ أمين الخولي - الوقوف على أعمال الكوفيين ضروري لمن يحاول الإصلاح - وقفة عند رأي الأستاذ أمين الخولي في تيسير النحو .

## تكملة

### ١ - السكوفة

لم تكن السكوفة معروفة بهذا الاسم قبل تمسيرها فلم يسكنها العرب ولا غيرهم وإنما كان موضعها جزءاً من الضفة الغربية للفرات الأوسط ، إلى الشرق من مدينة الحيرة ، وفي هذا السهل الخصب المحصور بين الفرات شرقاً والبادية الواسعة المطلقة على مشارف الشام وعمان غرباً . وكان موضعها فرعاً من فروع البادية Caravan city ومجلاً لتبادل البضائع بين الفرس من جهة ، وأصحاب الأبل البدو من جهة أخرى ، وللإتصال بين الجماعات العربية المنتشرة في البادية ، وأهل القرى من الآراميين الذين سكنوا هذه المنطقة قديماً .

وقد انتشرت في هذا السهل ، قريباً من هذا الموضع ديارات ودساكر صغيرة ، منها كويقة ابن عمرو ، وهو رجل من الأزد ، كان كسرى أبرويز « لما انهزم من بهرام جور نزل به فغراه ابن عمرو ، فلما رجع أبرويز إلى ملكه أقطعته ذلك الموضع » (١) وكويقة ابن عمرو هذه هي التي مر عليها سعد بن أبي وقاص ، حين كان يرتاد موضعاً لجندة ، بعد ما كان المسامون معه قد استولوا المدائن واستولوا عليها (٢) .

وكان هناك عناصر سامية من السريان شيدوا ديارات لهم في هذه البقعة

(١) لسان العرب مادة كوف

(٢) البلاذري فتوح البلدان ص ٢٨٦ طبعة مصر



وعرفت عندهم بالماقرلا « يا كيولو » وهو الاسم السرياني للكوفة كما يزعم  
ماسنيون (١)

أما اسم الكوفة ناطق عليها حين تمصيرها . واختلف المؤرخون في أصل  
هذه التسمية فقال البكري : « إنما سميت الكوفة لأن سمداً لما انتتح القادسية  
نزل المسلمون الأنبار فأذاعهم البقي ، فخرج وارقاد لهم موضع الكوفة ، وقال :  
تكوفوا أي اجتمعوا ، والتكوف التجمع (٢) وذكر ياقوت وغيره أقوالاً كثيرة  
أرجحها فيما أرى أنها سميت كوفة بموضعها من الأرض وذلك أن كل  
رماة تخالطها حصباء تسمى كوفة » (٣)

والذي يقصد اليها من النجف وهي إلى الغرب منها على بضعة أميال  
تقريباً لا يوجد في طريقه اليها إلا هذه الرمال الحمرا التي تخالطها الحصباء ، واكبر  
الظن أن العرب الذين ارتادوها ووصلوا إلى موضعها من جهة الشمال كانوا قد  
رأوا هذه الرمال في طريقهم فسموها باسمها وكان العرب يسمون « الرملة الحمراء  
كوفة » وقد جاء في القاموس المحيط : « الكوفة بالضم : الرملة الحمراء المستديرة  
أو كل رماة تخالطها حصباء »

وقد نعت الكوفة بعد تمصيرها ريماً حتى كانت في مطلع القرن الرابع  
حاضرة عراقية كبيرة تتبعها في الإدارة بابل وبن النمر (شثانة) وغيرها (٤)  
ثم اتصل ظلها في العهد العثماني فأصبحت « ناحية » صغيرة ، تتبع في إدارتها  
« قضاء » النجف وظلت كذلك في الإدارة العراقية بعد استقرار الحكم الوطني  
في العراق .

(١) ماسنيون : خطط الكوفة .

(٢) البكري معجم ما استمعهم طبعه القاهرة ص ١١٤٢

(٣) ياقوت : معجم البلدان ج ٧ ص ٢٩٥

(٤) ماسنيون : خطط الكوفة

وهي الآن في نفس الموضع القديم الذي مضرت فيه ، وإن لم تشتت غير  
جزء منه ، ولا يزيد سكانها الآن على عشرة آلاف نسمة ، ارتحل إليها معظمهم  
من النجف ، وأكثر ما يعتمد عليه أهلها الآن هو التجارة ، لأنها منفذ النجف  
إلى مدن الفرات الأوسط ومصرف تجارتها وأعمالها .

### موقعها :

وتم تخطيط الكوفة على يد سعد بن أبي وقاص بعد تخطيط البصرة  
بستين أو ثلاث وكان قد نزل بها المسلمون في السنة الخامسة عشرة للهجرة ٤١  
أو في السنة السابعة عشرة (٢) وقد خلت في رادي الفرات الأوسط الخصيب  
حيث يكثر النخيل ، ويزدهم على جانبيه ، ويعتمد أن مسافات بعيدة بحذاء النهر  
وكان العرب يسمون العراق بلاد السواد ، لأن المقيل عليه من الغرب كان  
يرى من بعيد سواداً كثيفاً لا يصل إليه حتى يعلم أن ما كان يراه إن هو إلا  
هذه المنحرف المترامية من النخيل ، قامت على ضفتي الفرات

والكوفة تشرف على سهل واسع فيه العشب ، وفيه الأزهار والرياحين  
يساعد على نموها أرض خصبة وأمطار غزيرة ، وحيثما كانت تأتي بالماء من  
النهر إلى حيث الدعاكر والديارات المشهورة هنا وهناك ، في تلك البقعة الواسعة ،  
فأذا جاء الربيع بدت الأرض منهوشة بكل لون جميل .

وكان خصب الأرض ، وروغرة المياه ، وتمهد السماء أياها بالامتنان بما شجع  
الرهبان أن يبنوا دياراتهم فيها ، فلم تكن الديارات تبنى إلا حيث يتوافر الماء ،  
ويكثر النبات .

(١) ابن الأثير ج ٢ ص ٢٥٩

(٢) تاريخ الطبري موات سنة ١٧ هـ من ٢٤٨٥ طعة أوربة واللاذري في البلدان

وهذه الديارات الكثيرة ، المشهورة هذا وهناك ، وقد نظمت حولها الحدائق  
وأسقت جوانبها بالرياض وزينت بالشقائق والرياحين ، ويساعد جمال المسكان على  
صفاء النفس ورقة الحس وسمو الخيال .

ويظهر الكوفة منازل النعمان بن المنذر والحيرة والنجف والطورنق  
والسدير والفرجان وما هناك من المنزهات والديارات الكثيرة (١)

ومن هذه الديارات : دير هند الذي يقول فيه ممن بن زائدة الشيباني  
الآليت شمري هل ابيتن ليته لدى دير هند والحبيب قريب  
فنفضى لبانات ، وتلقى احبة ويورق غصن للسور رطيب  
ودير الجماجم ، وهو دير بظاهر الكوفة ، على طريق البر الذي سلك الى  
البصرة وفيه كانت واقفة بين الجماجم بن يوسف الثقفي ، وعبدالرحمن بن الاشعث .  
ودير الحج ، الذي يقول فيه الشاعر :

سقى الله دير الحج غيثاً فانه على بعمده دير الي حبيب  
قريب الى قلبي بعيد محله وكم من بعيد الدار وهو قريب

وديارات اخرى كثيرة لا مجال هنا لتفصيل الكلام فيها (٢)

وقد استرعى جمال البقعة أنظار العرب المهاجرين اليها فكان محمد بن عمرو  
ابن عطار يقول « هي صريثة صريفة ، برية بحرية إذا اتقنا الشمال هبت في مسيرة  
شهر على مثل رضراض الكافور ، وإذا هبت الجنوب جاهدتنا برج السواد وورد  
وباسمينه ، وخبر به ، وأترجه ، ماؤنا عذب ، ومحتشنا خصيب . »

وكان الاحنف بن قيس يقول في معرض الموازنة بين منزل أهل الكوفة  
وأهل البصرة - :

(١) معجم البلدان ج ٧ ص ٢٩٩

(٢) البكري : معجم ما استعجم من ص ٥٧٠ - ٦٠٧ طبعة القاهرة

« نزل أهل السكوفة في منازل كسرى بن هرم ، بين الجنان الملتفة ،  
والمياه العذيرة والانهار المطردة ، تأتيهم ثمارهم نضجة ، لم يخبث ولم يفسد ، ونزلنا  
ارضاً هاشية في طرف فلاة وطرف ملح أجاج ، في سبخة نشاشة ، لا يخبث ترابها ،  
ولا يذبت صرعها ، يأتيها ما يأتيها في مثل سرى ، النعامة . » (١)

على هذه الارض وقع الاختيار ، حين اعزم سعد بن ابى وقاص ان يرتاد  
لاصحابه وجنده منزلاً ، لانها تجمع بين طبيعة الحضر وطبيعة البدو ، وتصلح  
ان تكون متحولاً من الحياة البدوية الخالصة الى الحياة المدنية الناعمة ، ولانه  
يفصلها عن قاعدة الخلافة فاصل طبيعي ، كما كان هذا ملاحظاً في تمصيرهم الامصار .

### الهجرة البراء :

بعث ابو بكر الصديق بحملتين لمناوشة الفرس في العراق ، حملة لمناوشتهم  
في الجنوب ، وأخرى لمناوشتهم في الوسط ، وكانت هاتان الحملتان مبدأ الهجرة  
الاسلامية الاولى الى العراق . وكان على رأس الحملة الثانية : المشي بن حارثة  
الشيبياني ، وشيخان قبيلة ربيعة عدنانية « تلتقي مع النبي (ص) في نزار . »  
« وفي هذه القبيلة همة وإباء وحمية ، كان منها المشي بن حارثة ، الذي تولى  
قيادة الجيوش الاسلامية عند غزو العراق في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه  
وهو الذي حسن خليفة رسول الله ذلك ، وقول بهمته اولى الحملات ، فشهد له  
الصديق في ذلك باحسن البلاء ، ولقد اشتهرت شيخان بالهمة والصبر وحسن البلاء  
في الجاهلية والاسلام ، حتى كانت ابرز القبائل الربعية وفخرها . » (٢) وحتى  
قيل فيها : « اذا كنت في ربيعة فكأثر شيخان ، وفاخر شيخان وحارب  
بشيخان . » (٣)

(١) ابن الفقيه البدان ص ١٦٣ في « منها » « ربيعة ادرية »

(٢) ابو زهرة : ابن حنبل ص ١٣

(٣) تاريخ بغداد ج ٤ ص ٤١٥

ثم كانت الهجرة الثانية ، يوم نادى عمر بن الخطاب بالنفير ، بعد مقتل  
 ابي عبيد الثقفي ، وقد استجاب لندائه جمع كبير ، واستشار فيمن يوليه عليهم  
 فأشير عليه بسعد بن ابي وقاص ، أحد الستة الذين رشحهم عمر للخلافة فيما بعد  
 وكان ابو بكر قد استعمل سعد بن ابي وقاص على صدقات هوزان وأقره  
 عمر عليها (١) فولاه عمر ، وجيز تحت امرته الجيوش ، وكانت عدتهم قرابة  
 تسعة عشر ألفاً ، فإذا بالعرب جميعاً ، من كان يحارب الفرس تحت امرته المثني ،  
 ومن جاء منهم تحت امرته سعد - وهم يتفون مصكرين امام الفرس - بضمه  
 الاف وثلاثون ألفاً . واخذ هذا الجيش يكتصح أمامه الجيوش الفارسية ويمصف  
 بتحصيناتها واذا به ينتصر عليها في القادسية ، ويتفها الى المدائن ، ثم يستولى  
 عليها ، ويستمر في تعقبها ، حتى وقمت معركة جلولاء ، فانتصر العرب انتصاراً  
 مبدئياً ، وكانت هذه المعركة هي الفاصلة ، صارت الامبراطورية الفارسية بعدها  
 حدثاً من احداث التاريخ وخيراً من اخباره .

بقي العرب مستشرين في هذه البقاع التي احتلوها ، والمدد التي دخلوها  
 عنوة ، حتى جاءهم الامر من المدينة بتصير مدينة بربة بحرية لاتصلها عن  
 الماصلة الاسلامية فواصل طبيعية ، فصروا حينئذ الكوفة وخططوا المسجد  
 الجامع ، وماجد الاحياء وعلموا على المناهج والسكك .  
 ولم ينسحب العرب جميعاً من صرا كزعم الى الكوفة ولم يكن الانتقال  
 اليها امراً حتماً ، بل كان اختيارياً ينتقل اليها من يشاء ويبقى حيث هو من يشاء .  
 وانتقل سعد بن ابي وقاص الى الكوفة وخلف وراءه كثيراً من  
 العرب واغلبهم من بني عبيس ، وكتب الى عمر كتاباً قال فيه : ( اني نزلت



بكوفة ممزلاً بين الحيرة والفرات ، برياً بحرياً بنبت الحلي والنصي ١١١ وخيرت  
المسامين بالمدائن ، فمن أجمعهم المقام فيها تركته فيها كالمسلحة فبقي اقوام من  
الافناء ، وأكثرتهم بنو عيس . ( ٢ )

أخذ سعد يأمر القبائل المنتقلة الى الكوفة ان تحتل الخطط التي أعدت  
لها وحضت القبائل وحالها في هذا العصر الجديد ، وكان اكثر الدين انتقلوا فيها  
من عرب الجنوب ، كانوا يمدون عشرين الفاً ، اثنا عشر الفاً منهم من الهنانيين ،  
وثمانية الاف من المضريين ، كما تنص عليه رواية الشعبي ، وقد كان يقول : كما  
لمد - اهل اليمن - اثني عشر الفاً وكانت تزار ثمانية الاف . ( ٣ )

هؤلاء هم السكان العرب الذين سبقوا الى الفرار في هذه المدينة الجديدة  
وما ان دبت الحياة في مصر الجديدة حتى توافد الناس عليه من كل  
صوب فأخذ المجتمع فيه يتمدد شيئاً فشيئاً حتى أصبح من الامتداد الاسلامية  
التي تمت بتخصيها العظيم في خدمة الاسلام والحضارة .

وكان الى جانب المجموعة العربية في هذا العصر مجموعات أخرى احتاج  
اليها مجتمع الكوفة أو احتاجت هي الى الاستقرار والعمل فيه فالعرب الاولون  
الذين سكنوا الكوفة - وكانوا عم الاداة العسكرية التي تمت بها الانتصارات  
بتألف منهم عنصر الاشراف . ومنه طبقة زعماء القبائل وطبقة رؤساء الجيش  
وأصحاب الالوية ومنه طبقة الجند .

١١١ الحلي على غمبل بيس الفسى والنصي ضرب من الطريفة يقال له هي مادة رملية  
فذا ايض فهو الطريفة فاذا ضخم وبس هو الحلي ، وهو من خبر سراتع اهل البادية  
للنعم والحيل وقد جمع الحلي والنصي في قول الراجز

نحن منعتا منبت النصي ومنبت الصمران والحلي

لسان العرب - مادة الحلي

( ٢ ) تاريخ الطبري ص ٢٤٨٦ صيغة اوربية

( ٣ ) معجم البلدان ج ٧ ص ٢٩٦ وقطوع البلدان لابلاذري ص ٢٨٥ طبعة مصر

أما نواحي الحياة الأخرى التي يحتاج إليها هذا المجتمع فأغلب الظن أنه كان يقوم بها عناصر اجنبية من العناصر المغلوبة والعناصر التي هاجرت إلى هذا مصر الجديد لتقوم بمسئلتها في العاش الحياة الاقتصادية. وكان قوام هذه المجموعات الأجنبية :

١ - عناصر فارسية . . . وهي المجموعة الكبرى بين هذه المجموعات وكان كثير منها يعيش في هذه المنطقة وما جاورها قبل تمصير الكوفة . وكان يشتغل في الزراعة واستغلال الأراضي الصالحة لها فلما تم الفتح على أيدي المسلمين ومصرت الكوفة وفدت جماعات أخرى ، منها أربعة آلاف ممن كانوا يعملون في الجيش الفارسي . وقد شهدوا القادسية مع رسم ورأوا ما آل إليه مصير الإمبراطورية الفارسية بعد انهزام جيوشها ومقتل قائدها رسم فأرادوا الدخول في الإسلام يحيون حياة المسلمين ويتودون عن الإسلام وقد فاضوا سعاداً في ذلك «واستأنوه على أن ينزلوا حيث أحبوا ويحالفوا من أحبوا ويفرض لهم في العطاء فأعطوا الذي سألوا وحالفوا زهرة بن حوية السعدي من بني تميم وانزلهم سعد بحيث اختاروا وفرض لهم في الف الف وكان لهم نقيب يقال له ديلم . فتبيل حمراء ديلم (١) ثم أخذ عندهم يزيد ويكثر . حتى قيل : إن جيش المختار بن أبي عبيد كان لا يقل عن عشرين ألفاً . معظمهم من أبناء الفرس الذين كانوا يسمون الحراء (٢)

٢ - وعناصر من السريان . . . وهم الذين كانوا يسكنون في الجزيرة . وفي الديارات المنبثة فيها وفي الديارات التي كانت قائمة في أطراف النجف والحيرة . من أصبحت لهم صلات بالمجتمع السكوفي وقد كان في الكوفة - كما يقول ماسينيون اسقفان أحدهما : نسطوري والآخر : يمقوبي لأن نصارى الكوفة كانوا

(١) البلاذري : فتوح البلدان ص ٢٨٨ طبعة مصر

(٢) أبو حنيفة الدينوري : الأخبار الطوال ص ٣١٠ طبعة أوربة ص ٢٥٤ طبعة مصر

طائفتين : نساطرة . وهم الحضرة . وبنماقية وهم البدو . وقد أقام هؤلاء في الكوفة  
فدخل منهم من دخل في الاسلام . وبقى منهم من بقي في ذمته . لحفظ الاسلام  
دماءهم واموالهم وحررياتهم .

٣ - وعناصر من النبط . . . كانوا قد حكموا في هذه المنطقة . وعرفوها  
قدماً . وقد اختلف الباحثون في الاصل الذي انحدر منه النبط . فمن قائل انهم  
آراميون . وحجتهم في هذا انهم كانوا يتكلمون الآرامية . ومن قائل انهم عرب  
كانو يستخدمون الآرامية لغة كتابة . (١١)

ومها يكن من امر غاز وادي الرافدين كان قد شهد كثيراً منهم . انقشروا  
في هذه البقعة الواسعة الممتدة من منبقة الكوفة الى البتائح ( في جنوب العراق )  
والمنطقة التي عصرت فيها واسط .

يؤيد هذا ما كان اير عمر بن العلاء يقوله لاهل الكوفة : ( اكم  
حذقة النبط وصلفهم ولنا دهاء الفرس واحلامهم ) . (١٢)

وما كان يرني به الحجاج من حرق اذني مدينة واسط في بادية النبط ،  
ثم منهم من دخلوها . فلما مات دافعوا اليها من قريب . (١٣)  
وما جاء في القاموس المحيط من ان النبط : اجيل يتلون بالبتائح بين  
المراقين كالنبيط والانباط ) . (١٤)

ولا يزال بعضهم يعيش في اماكن متفرقة من الهور الواسع الذي يعطي  
جزءاً كبيراً من اليابسة في جنوب العراق . عند ملتقى دجلة بالفرات . ويعرفهم  
العراقيون بالصبا . وهم الصابئة من نصارى بوحنا الممندان . (١٥)

(١) الدكتور علي عبد الواحد والي : منه اللغة ص ٦٣

(٢) الجاهظ البيان والتبيين ج ٢ ص ١٠٦

(٣) الجاهظ البيان والتبيين ج ٣ ص ٣١٨

٤ - القاموس المحيط مادة نبط

٥ - دائرة المعارف الاسلامية - مادة بيطحة

وليس نبط العراق هؤلاء، من أيرانيك الذين أقاموا لهم دولة امتدت رقعتها من شبه جزيرة طور سيناء الى بادية الشام وأطراف القرات، لأن هؤلاء ينتمون الى اصل عربي كما مال اليه كثير من الباحثين (١) او خليط من الاراميين والعرب (٢) مستمدين في ذلك الى ان لغتهم - كما تدل عليه النقوش النبطية - اشتمل على الفاظ عربية كثيرة (٣)

٤ - وعناصر اخرى يهودية ونصرانية. وفدوا على الكوفة بمد تمصيرها من نجران ( اليمن ) واقاموا في الكوفة في محلة نسبت اليهم، وهي النجرانية (٤)

\* \* \*

كان كثير من هؤلاء الاجانب صيارفة، وكانت المصارفة من بين الاعمال التي كان يقوم بها اليهود والنصارى الذين هاجروا الى الكوفة. وشاركهم المسلمون اخيراً. حتى ان البلاذري تحدث عن هذا فروي ان حوانيت الصيارفة كانت في مسجد بني جذيمة (٥)

غير ان ( ماسنيون ) خلط بين المصارفة والتعامل بالربا فقال: ( حقاً كان صيارفة الاخميين قديماً أساقفة الحيرة. ولكن بعده نرى ظهور بعض الصيارفة من المسلمين بالرغم من النهي الشرعي ) (٦)

المصارفة تختلف عن قعاطي الربا كما يختلف البيع عنه لان الصرف حلال والربا حرام والمصارفة والصرف نوع من البيوع إلا ان الفقهاء اشترطوا فيه شروطاً وشروطه التي ذكروها اربعة: ( ١ ) ان يكون قبض البدلين قبل الافتراق بالابدان و ( ٢ ) ان يكون باتاً لا خيار فيه و ( ٣ ) الا يكون بدل الصرف مؤجلاً

١ - الدكتور وافي: فنة اللغة ص ٦٣

٢ - اسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية ص ١٣٤

٣ - تاريخ اللغات السامية ص ١٣٤ وتاريخ الادب المرباني ص ٨

٤ - فتوح البلدان للبلاذري ص ٦٦ طبعه اوروبية

٥ - فتوح البلدان للبلاذري ص ٢٨٥ طبعه اوروبية

٦ - ماسنيون خطط الكوفة ص ٢٤ صيدا

و (٤) التساوي في الوزن ان كان المقود عليه من جنس واحد . فان تبايناً ذهباً بذهب او فضة بفضة مجازفة لم يجز (١)  
 وذكر الخوارزمي أن مما تقر به مالك بن أنس إجازته أن يتعامل الصيارفة،  
 ويتبايعوا الورق بالورق والعين بالعين بزيادة ونقصان ، وان كان ذلك مخطوفاً  
 على غيرهم (٣) .

وعليه فان الصرف حائر شرعاً وهو من المعاملات المباحة للمحلة كالبيع  
 إلا أنه بيع بعض الأثمان ببعض كالتعب والفضة إذا بيع أحدهما بالآخر . أو  
 بيع ما هو من جنس الأثمان كبيع بعض النسيجات ببعض . (٣)  
 وكان النصارى واليهود يستحلون تماطلي الربا . فيحفظون المصارفة به .  
 لذلك « كره مالك أن يكون النصارى في أسواق المسلمين . لفسادهم بالربا  
 واستحلالهم له » . (٤)

وما ذكره ماسنيون : من أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز لبني ثقيف خاصة أن يتماطوا  
 بالربا (٥) فهو مالا تستسبفه . لأنه مخالف للواقع . فليس في حياة النبي وسيرته  
 وما عرف عنه من صلاحية في تطبيق أحكام الدين ما يجعلنا نندفع وراء زعم  
 ماسنيون . فليس من المعقول أن ينال النبي ثقيفاً على حساب الدين بإجازة لهم  
 أن يتعاملوا بالربا مع ورود النصوص القطعية من الكتاب والسنة في تحريم  
 الربا تماماً لا يدع مجالاً للشك في أن مثل هذا الزعم إن هو إلا افتراء وافتئات .



هذا وقد اقطعت القطائع بعض العرب . كروساء القبائل والباروتين منهم .

١ - شرح البحر الرائق لابن نجيم ج ٦ ص ٢٩٩ .

٢ - الخوارزمي منافع العلو - ٤ ص ٨ .

٣ - شرح البحر الرائق على كنز الدقائق ج ٦ ص ٢٠٨ .

٤ - المدونة الكبرى ج ٨ ص ١١١ .

٥ - ما سنيون : خطبة السكونة ص ٢٤ - صيدا .

وذكرت كتب البلدان كثيراً منها منسوبة إلى أصحابها . كالتسوادية . نسبة إلى  
سواد بن زيد بن عدى بن زيد الشاعر وضيعة زرارعة بن يزيد بن عمرو من  
عاصم بن صعصعة . وهو صاحب شرطة سعد (١) وغيرها .

ويبدو أن بعض العرب استعمل حياة العمل . فشارك الطبقات العاملة في  
أعمالهم فكان عمر بن سعد بن أبي وقاص يستغل حماما ينسب إليه كما كان  
مولاه أعين يستغل حماماً آخر .

وكان لمرزم من بني نهد جبانة يضرب فيها اللبن « ولبنها ردىء . فيه  
قصب . فربما وقع الحريق بها فاحترقت الحيطان » حتى إن بعضهم أوصى ألا  
يجعل في قبره لبن عرزمي . (٢)

ومهما يكن من شيء . فإن هذا المصير الجديد قد وجد فيه من الأعمال ما  
يحتاج إليه ووجد فيه من أصحاب الأعمال صياغة وصناعة : ووراقون -  
وهم ناسخوا الكتب - ، وعمارون يبيعون التمرة ، ومنهم ميسم الثمار صاحب علي  
ابن أبي طالب ، وسواقون ، يبيعون السموق ، وقصارون ، وهم محورو الثياب ،  
ورسامون ، وذكر ماسليون أن من بينهم صينيين كانوا يقطنان في العاقولا ، وهو  
الاسم السرياني للكوفة ، بين سنة ٧٥١ ، ٧٦٢ للميلاد ، وها ، فإن - شن وليو -  
نسبه ١٣ إلى غير ذلك من الحرف والأعمال التي يحتاج إليها مصر ضم مجتمعاً  
كبيراً كالكوفة .

### بين الكوفة والبصرة :

كان تحصيل الكوفة بعد تحصيل البصرة بمقام أو بعامين ، ومع ذلك فإن  
الكوفة كانت قبلة انظار العرب وزعمائهم وقادتهم ، ففي الكوفة نزلت البيوتات

١ - ماسليون : خط الكوفة ص ٢١ - صيدا .

٢ - البلاذري : فتوح البلدان ٢٨٤ - ٢٩٧ - القاهرة .

٣ - ماسليون : خط الكوفة ، ص ٢٦ - صيدا .



العربية الأربعة: آل زرارة الدارميون ، وآل زيد القزازيون ، وآل ذي الجدين  
الشيبانين ، وآل قيس الزبيديون . (١١)

وفي الكوفة هبط سبعمائة رجل من صحابة الرسول ، ممن شهدوا بدر ،  
وثلاث مائة من أصحاب الشجرة (١٢) . وكان أبو العباس يقول - بعد أن استمع  
إلى ابن عباس الكوفي ، وأبي بكر الهذلي البصري في مناظرة طويلة - : « الكوفة  
بلاد الأدب ، ووجه العراق ، وهي غاية المال ، ومنزل خيبر الصحابة ، وأهل  
الشرف » . (١٣)

وفي مقدمة من نزلها من الصحابة عمار بن ياسر وعبدالله بن مسعود ،  
وقد بعث بها عمر ، ليكون الأول أميراً ، والثاني مؤدباً ووزيراً ، وكان يقول  
لأهل الكوفة في تعريفهم بها : « هما من النجباء ، من أهل بدر ، نخذوا عنهما ،  
واقصدوا بهما ، وقد آثرتم به عبدالله بن مسعود على نفسه » . (١٤)

أما من نزل البصرة من الصحابة فأنس بن مالك وعتبة بن فزوان ، وقد  
نزل عتبة الكوفة أولاً ، مع سميد بن أبي قاص ثم جاء به بأمر عمر إلى البصرة  
على رأس بضع مئات من الجنود لحماية الثغور الإسلامية في منطقة البصرة .

لعل السبب في أن تكون الكوفة متوجه الأنظار هو أن القيادة العامة  
لجيوش المسلمين كان مقرها الكوفة ، في المنطقة الوسطى من بلاد السواد ،  
وأنها كانت مركز الحركات العسكرية وكانت القوى العسكرية في العراق تمتد  
على القبائل العربية من جهة ، وعلى بقية من الصحابة المجاهدين ، الذين شهدوا  
مع النبي (ص) بدر وغير بدر من الغزوات الإسلامية الأولى من جهة أخرى .

١ - ابن النقيع : البلدان ص ١٧٩ - إيدل - .

٢ - كتاب الطبقات الكبيرة ج ٦ ص ٤ - إيدل - .

٣ - البلدان ص ١٧٢ - إيدل - .

٤ - البلدان ص ١٦٤ - إيدل - .

وقد استأنف أولئك وهؤلاء الجهاد في سبيل الله ، وكانت الكوفة متوجهة ، لأنها موطن الجهاد ، ثم تمايزت الهجرات إلى حيث يستوطن المهاجرون الأولون ، من وجوه الصحابة ووجوه القبائل .

ومر على الكوفة زمن كانت فيه قاعدة الخلافة الإسلامية ، وذلك في عهد علي بن أبي طالب ، والتواعد دائماً متوجه الانظار من العلماء واصحاب المصالح . وقد عرفت الكوفة بمكانتها العسكرية حتى كانوا يسمونها « كوفة الجند » ، وحتى كان علي بن أبي طالب يقول عنها : « الكوفة كنز الإيمان ، وجمجمة الإسلام ، وسيف الله ورمحه يضمه حيث يشاء » (١) ، وكان سلمان الفارسي يقول : « أهل الكوفة أهل الله ، وهي قبة الإسلام » (٢)

وقام هذه الجماعات الضخمة من المهاجرين بأمر الدفاع ، وتنظيم الحركات العسكرية شغلهم عن شؤون الحياة الحضارية . وأطال عهد البداوة فيهم . وما يستتبع ذلك من بقاء المصيبات والتمسك بأهداب المثل العليا التي كان العرب في باديتهم ينشدونها . كالتفنى بالبطولة والتفاخر بالانساب .

وإنتهت ذلك كله أن يكون من السكان العرب في الكوفة طبقة من الملية والأشراف لا يهمهم من الحياة إلا ما يتصل بماداتهم وتقاليدهم . ووجدوا من الحياة العسكرية ما يشبع رغباتهم ولم يشركوا الجماعات الأخرى التي هي قوام الحياة لشعب الكوفة إلا في قليل من الأعمال .

لذلك كانت الفوارق بين الطبقات كبيرة . وكانت الاعتزاز بالقومية والتفنى بمآثر الاجداد محور أعمالهم وتصرفاتهم . وكانت نظرتهم إلى الأجانب على أنهم محكومون فعليتهم ان يقوموا بواجباتهم نحو الحاكمين .



ان بقاء المصيبات العربية في بيئة الكوفة ونفس لنا كثيرا من الحوادث التاريخية والشغب المتواصل الذي عرفت به الكوفة ويفسر لنا الاضطرابات وعدم الاستقرار في الحياة الكوفية ويفسر لنا سقوط عمر بن الخطاب - وهو المعروف بحرصه على وحدة العرب ومناهضته للمصيبات الجاهلية الاولى - ودمه من ثقلباتهم وعدم إذعانهم لاراسه وثوراتهم على من يوليه ويستعمله عليهم حتى كان يقول «من عنبري من اهل الكوفة ان استعملت عليهم القوى فخره وان وليت عليهم الضعيف فخره» (١)

ويفسر لنا نظرهم الى الموالى (بين الاحتقار ، وكانوا ان ضجوا على الحجاج لانه استغنى عليهم - سيد بن جبير - وهو كما نرى من وجوده التامين - وقار : ) لا يصاح للقضاء الا عربى ) ، فمزله الحجاج ، واستغنى انا بردة بن ابي موسى الاشعري . (٢)

فاذا نظرنا الى البصرة من هذه الوجوه الخاصة وجدنا فيها استقراراً ووجدنا فيها ما يشبه عدم الفوارق بين الطبقات ووجدنا فيها ما يشبه الاندماج بين العناصر المختلفة عربية وغير عربية . ووجدنا من الطبقات المختلفة مشاركة في الاعمال واشتغالاً بالأعمال التجارية عن مثل هذه الخصومات التي تغذيها المصيبات . مع ان فيها من قبائل العرب اقواماً لا يتلون عن اخوتهم في الكوفة وجاهة ومكانة ، فيها همم وعلى رأسها الاحنف بن قيس وفيها الازد وعلى رأسها صبرة بن شيان وفيها غيرها من بطون القبائل الاخرى .

ولذلك نجد اكثر الاجانب يتجهون الى البصرة لانهم كانوا يجدون فيها حياة مستقرة آمنة . فكثرة الاجانب في البصرة واشتراك البصريين في الاعمال

١ - البلاذرى فوج البلدان ص ٢٨١ طبعة القاهرة

٢ - ابن العاد شذران الذهب ج ١ ص ١٠٨

التجارية التي هيأها لهم مركز البصرة ووقوعها في مفترق الطرق التجارية تتلاقى عندها من الشمال والجنوب والشرق والغرب . . . كل ذلك جعل من سكان البصرة سواء أكانوا عرباً أم موالي شعباً شبه موحد فإذا انتقل الزائر بين مساجدها ومعاهد العلم فيها وجد الماصين والواعظين والفقهاء والمحدثين وأكثرهم من الموالي قد جلس إلى خلفاتهم المستمعون إلى القصص الدينية وأحاديث الرسول، واحكام الدين وتفسير آيات القرآن الكريم وفيهم العربي والفارسي والهندي وغيرهم .

وإذا استتمت إلى مفاخرهم وجدتهم بمخزون يمثل انس بن مالك والحسن البصري ومحمد بن سيرين وغيرهم وجلهم من الموالي . وكان قائلهم يقول : ( من نزل البصرة فلم يقرطلم بثلاث فليست له بدار : بفضل عمان وبفضل الحسن البصري ورطب الأزاد ) (١)

\* \* \*

#### ٤- كتاب الله والمسلمون

انتشر المسلمون في تلك البيئات المتباعدة وانتشر بينهم حفظ القرآن الذين تلقوه عن النبي وهم قريبو العهد منه سَمِعُوا منه قراءته أو أقرعهم على قراءاتهم واستغرت جماعة منهم في البصرة وجماعة منهم في الكوفة وجماعة منهم في الشام وهكذا . . .

وكان أهل الشام يقرءون بمصحف وأهل الكوفة يقرءون بمصحف . وكانت هذه المصاحف تختلف اختلافاً اجازته النبي ( ص ) للمسلمين يسيراً وتسهيلاً ولم يكن المسلمون يومئذ ينكرون هذه الفروق بين القراءات بعدما سمعوا النبي ( ص )

(١) ابن القتيبة : البلدان ص ١٦٦ ( اليمن ) . الأزاد نوع من التمر عرفته البصرة القديمة وليس هو الرطب الأبيض كما زعم ماسينيون في غلظة الكوفة ص ٢٦ ) فتدبر جاء في القاموس ( مادة أزاد ) : « الأزاد نوع من التمر » ، وضافة كلمة ( رطب ) إليه في نص ابن القتيبة . وتدبر جاء في القاموس ، لأن الرطب نصيب البسر ( القاموس مادة الرطب ) .

يقول : ( انزل القرآن على سبعة احرف فاقروه واما تبسر منه )  
ولكن الحالة بعد وفاة النبي اخذت تتغير واخذ الناس يتمسكون بأحرف  
قراءاتهم تمسكا شديداً وكان كل فريق يعتمد ان قراءته هي لقراءة النبي انزلت  
ومن هنا أخذ أهل الامصار يختلفون ، ويتجادلون ، حتى خاب أولو الأمر نتيجة  
هذا الاختلاف ، وخافوا على مصير الأمة ان تفترق شيئا ، وعلى القرآن ان يناله  
تصحيف أو تحريف .

وهبت الدولة تريد أن تصل شيئا من أجل توحيد الصفوف ، وصيانة  
كتاب الله ، وقد خطت خطوتها الأولى في سبيل ذلك ، وهي التي توجت بجمع  
القرآن في عهد أبي بكر . ناشرة من عمر بن الخطاب ، ثم خطت خطوتها الثانية  
بتوحيد نسخه في عهد عثمان بن عفان ، وقد قالوا إن النبي دعا عمرا إلى أن يعمل  
على تحقيق هذه الخطوة هو ، أن حذيفة بن اليمان كان في غزو أذربيجان مع  
أهل الشام وأهل العراق ، وكان الشاميون يقرءون بتصحيف أبي بن كعب ، وأهل  
الكوفة من العراقيين يقرءون بتصحيف عبد الله بن مسعود ، وأهل البصرة منهم  
يقرءون بتصحيف أبي موسى الأشعري ، وكانوا لذلك يتجادلون ، بل كان أهل  
الشام يكفرون أهل العراق ، وأهل العراق يكفرون أهل الشام ، فلما رجع حذيفة  
من الغزو أقبل على عثمان يطلب إليه أن يعمل شيئا ، يجمع كلمة المسلمين ، وكان  
عثمان نفسه قد لمس هذا الخطر نفسه ، فقد كان قراء المدينة يختلفون فيما بينهم ،  
وهم منه ومن الصحابة على كذب ، حمل على توحيد نصوص القرآن ، واداعتها  
في الناس ، واختار لذلك جماعة من الصحابة من حفظة القرآن ، وهم على أيديهم  
ما أراد ، ونسخ القرآن بلفظ قريش . لأنه إنما نزل بلسانهم . وبعث عثمان بنسخ  
منه إلى الامصار وأمر أن تحرق المصحف الاخرى .

وما استقر الناس في الامصار حتى أقبل المسلمون على المساجد العامة .  
يتخذون مساهمات للقرآن ولشأنها للقرآن معلمون . قضوا في قراء القرآن

أعواماً طويلاً وأصبحت المساجد تفتح للقراء والمقرئين . وكان يدفعهم إلى ذلك حرصهم على القرآن . وإيمانهم به ، لأنه قانونهم ، وهنوا من مجدهم ، ومصدر حضارتهم ، وقد روي أحاديث تحث الناس على القراءة والاقراء ، أمثال :

« خيركم من قرأ القرآن » .

و « أفضل الميادة قراءة القرآن » .

و « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » . (١)

وكان المسلمون يمتزون به حقاً ، ويرون فيه منقذاً من الضلالة الأولى ، وبحقاً لأهدافهم التي يهدفون إليها ، فهو الذي انتشل جماعاتهم من الجاهلية ، وأخذ بأيديهم إلى حيث يشاركون في بناء الحضارة العالمية ، يحملونه معهم ، فيحملون به النور والهداية لهم وللشعوب الداخلة في الاسلام .

يقول فليب حتى : « ليس القرآن قلب الدين ، والدليل إلى مملكة السماء حسب ، ولكنه مختصر علوم ، ومستند سياسة ، يتضمن دستور القوانين لإنشاء مملكة على الأرض أيضاً » . (٢)

والحق أننا لا نعرف كتاباً أحيط بالعناية والرعاية ، فحفظ على تراكمه ، وكيفية ترتيبه بلهجاته ، مع إتقان وضبط لا نظير لهما في التلقين والتلقين ، ودقة اللغة في الأخذ والاداء ، وقاسي دارسوه ما قاسوه ، بتعداد سورته وآياته ، وكلماته وحروفه . . . مثل القرآن الكريم .

\* \* \*

وقد اشتهر باقراء القرآن من الصحابة : عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب ، وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وعبدالله بن مسعود . وأبو الدرداء الانصاري الخزرجي وأبو موسى الأشعري .

(١) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، ج ١ ص ٤٤٤ .

(٢) Ph. Hitti, The Arabs " A Short History " P. 33

وأخذ القراءة عن هؤلاء جماعة كبيرة من الصحابة والتابعين في الأمصار الإسلامية ، في مكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة .  
أما من كان منهم في الكوفة فهم : علقمة بن قيس النخعي . والاسود بن يزيد النخعي . ومسروق بن الأجدع الهمداني وعمرو بن شرحبيل . والحارث بن قيس . والربيع بن خثيم وعمرو بن ميمون . وأبو عبد الرحمن السلمي ، ووزر ابن حبيش ، وعبيد بن نضبة - وسعيد بن جبيرة - وإبراهيم النخعي ، وعاصم بن شرحبيل الشامي .

وتخصص بالقراءة جماعة بالغوا في العناية بالقرائات ، وكانوا صريحاً ، يرجع الناس إليهم ، ويعتدون بهم ، يرشد الرجال للأخذ عنهم .  
وكان بالكوفة من هؤلاء : أبو عبد الرحمن السلمي وعاصم بن أبي النجود وجمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي . ١١١

\* \* \*

### ٣ - ممارس القرآن في الكوفة :

لقد صرت الإشارة إلى مدى اعزاز المسلمين بكتاب الله الكريم ، ومبلغ ما بذلوه من عناية ورعاية في سبيل حفظه وحمايته ، ورايتنا أن فكرة جمع القرآن في الصحف نبتت ، ونمت في عهد أبي بكر - وتم جمعه في عهده بإشارة من عمر بن الخطاب ، ثم تلا ذلك توحيده أصوله في المصاحف ، بعد أن رأى أولو الأمر ما كان بين المسلمين من أجله من خلاف وخذال ، وخافوا على المسلمين أن يتفرقوا شيعاً وأحزاباً ، وعلى كتاب الله أن ينال تمحيضاً وتحريفاً - وكان ذلك في عهد عثمان بن عفان .

١١١ راجع الفصل الذي عقده السويطي في كتابه « الاتقان » عن حفاظ القرآن

وروايه - من ١٢١ إلى ١٢٧ من الجزء الأول - في معجمه حجازي بالتهرة .

ولما لم تكن هاتان الخطين كافيتين لصيانة القرآن وحفظه ، عمل زياد بن  
 أبيه على إعرابه ، وندب لذلك أبا الأسود الدؤلي ، فقام بعمله المعروف ، ثم جاء  
 الحجاج بن يوسف الثقفي ، فعمل على اتجاهاه ، وندب لذلك نصر بن عاصم ، أحد  
 تلاميذ أبي الأسود ، فقام بنقط المصحف نقطا يهدف إلى تمييز حركات الحروف ، من  
 نقط أبي الأسود ، فنقط أبي الأسود كان يهدف إلى تمييز حركات الحروف ، من  
 ضم وفتح وكسر ، وكان بالمداد الأحمر ، ونقط نصر بن عاصم كان يهدف إلى تمييز  
 الحروف المتشابهة في الصورة بعضها من بعض ، كتمييز الياء من التاء ومن التاء ،  
 وكتمييز الجيم من الطاء ومن الخاء ، وهكذا . .

وختمت هذه الأعمال بوضع علامات خاصة للفتحة والضمة والكسرة ، لتمييز  
 علامات الإعراب من علامات الانحجام . . والذي قام بهذا العمل الجديد هو الخليل  
 ابن أحمد الفراهيدي . . وقد جعل علامة الفتحة ألفا صغيرة توضع فوق الحرف ،  
 وعلامة الضمة واوا صغيرة ، توضع فوق الحرف ، وعلامة الكسرة ياء صغيرة  
 توضع تحت الحرف ، لأنه كان يرى « أن الفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ،  
 والضمة من الواو » ( ١ ) ، فأغنى المسلمين على أن يلتجئوا إلى التفرقة بين نقط  
 الإعراب ونقط الانحجام ، باستعمال لونين من المداد ، كما أغناهم عن النزاع في إباحة  
 استعمال المداد الأحمر وكراهته أو حرمة ، مما هو معروف ، مدون في كتب  
 القراءات .

فالعمل على حفظ القرآن كان من عمل الدولة ، ولم يتم بتلك الأعمال رجال  
 الدولة أنفسهم ، وإنما ندبوا لها العلماء ، لأنها أعمالهم ، وفي نطاق تخصصهم ، فهم  
 الذين حفظوا القرآن عن النبي ( ص ) ، وهم الذين جمعوه وكتبوه ، وهم الذين  
 وحدوا نصه ، وأعربوه ، وأعجموه .



ولكن العلماء لم يقنوا عندما أرادت الدولة من جمع القرآن ، وتوحيد  
نصه ، وضبطه ، بل مضوا في دراسته ، وفقهه ، وفقه منبهه وراحت كل طائفة  
منهم تتجه اتجاهها خاصاً في دراسته فنشأت :  
طائفة أتجه نشاطها إلى تصحيح متن القرآن عن طريق الرواية وهي طائفة  
القراء .

وطائفة راحت تدرس القرآن لتفهم الأحكام التي تضمنها مما هو لازم لبناء  
المجتمع ، وهي طائفة الفقهاء .  
وطائفة أتجهت اتجاهها لغوياً فأخذت تعني بأعراب نصوص القرآن مستمبنة  
برواية اللغة ، ثم توهمت في ذلك فتناوت بالدراسة علل التأليف أو علل الأعراب  
وهي طائفة النحاة .

فالتحوي إذن هو وليد التفكير في قراءة القرآن لأن العلماء لم يفكروا ابتداء  
في دراسة علم يبحث عن علل التأليف ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن انضجت  
الفكرة في أثناء قيامهم بعملهم القرآني .

يؤيد هذا أن أوائل الدراسين من النحاة كانوا من القراء أو ممن عنوا  
بالدراسات القرآنية . فن البصريين : عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي وعيسى بن  
عمر الثقفني وأبو عمر وابن الملا والخليل بن أحمد الفراهيدي . ومن الكوفيين :  
علي بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد القراء .

وساعد على إنعاشه حاجة الشعب الداخلة في حكم الدولة العربية إلى معرفة  
لغة الدولة وإلى حياة السلام في ظلها وقد وجدت هذه الشعوب في هذه الدراسة  
الجديدة التي بدأت بعمل أبي الأسود ونضجت في عهد الخليل بن أحمد وعلى يده  
ويد من عاصره . . ما يتضمن لها معرفة هذه اللغة ويحقق لها الرغبة في حياة مستقرة  
آمنة .

وإذا قلنا : مدارس القرآن في الكوفة فلا نمضي أن الكوفة قد انحدرت  
بالاهتمام بالأعمال القرآنية فهناك مصر آخر في بلاد السواد وهو البصرة فلم ينسبها  
من هذه الاعمال وقد اشترك المصريان في أشياء وافترقا في أشياء .

اشتركا جميعاً في القراءة والاقراء ووجد فيهما شيوخ للاقراء . واشتركا في  
دراسة الاحكام رواية واستنباطاً ووجد فيهما محدثون وفقهاء . . . واشتركا في رواية  
اللغة والشعر ووجد فيهما نفذة شعر ومصححو لغة . . . واشتركا في البحث في  
علل التأليف ووجد فيهما حجة بعمون باستخراج قواعد اللغة واصولها .

ويبدو أن هذين المصريين - على ما عرف عنهما من تنافس - كانا على  
اتصال ونجاوب دائمين فلا يكاد يحدث شيء في الكوفة الا ووجد صداه في  
البصرة ، ولا يشيع شيء في البصرة إلا شاع في اوساط الكوفة . من البصريين  
من كان يقصد الى الكوفة واكثر هؤلاء من الشعراء وبعض النحويين كعازد بن  
مسلم الهراء وابي جعفر الرواسي . . . ومن الكوفيين من كان يشهد الرحال الى  
البصرة يحضر حلقات الدرس فيها كما فعل الكسائي والفراء ومن كان يأوي اليها  
هرباً من السلطان في الكوفة او في واسط كسفيان الثوري وغيره

وافترقا شكلاً لاموضوعاً ، ويتمثل هذا الافتراق باهتمام كل من المصريين  
بجانب من هذه الدراسات اهتماماً يفوق اهتمام الآخر . فبينما كانت عناية  
الكوفيين تنصب على دراسة الفراءات والفقه والحديث إذ كانت عناية البصريين  
تنصب على الدراسة اللغوية والنحوية ، وما تستتبع من أقيسة وعلل ، ومباحث  
علم الكلام .

ففي الكوفة ظهر ثلاثة من أعلام القراءة السبعة ، وفيها ظهرت مدرسة  
القياس في الفقه ، وفي البصرة بكرت الدراسة اللغوية ، وظهرت مدرسة علم  
الكلام .

ويمزى هذا - فيما نظن - الى ما بين المصريين من اختلاف يتبدل بطبيعة



الموقع ، وطبيعة السكان ، فموقع الكوفة - من الناحية الجغرافية أقل أهمية من موقع البصرة لأن البصرة تقع في ملتقى الخطوط التجارية المنحدرة إليها من الشمال ، الجنوب والشرق والغرب ولأن البصرة - من أجل ذلك - موطن عناصر متباينة وماتى مذاهب وديانات مختلفة .

ولكن الكوفة مركز السلطة الإسلامية في البلاد الشرقية المفتوحة وفيها يغلب الطابع العربي وفيها نزلت جبهة الصحابة الذين هاجروا إلى الأمصار الإسلامية من مكة والمدينة وهم حفظة القرآن وجملة الحديث .  
ومها يكن أمر الاختلاف بين هذين المصرين فإنها ما لبثت أن تلاقيا وتضافرت جهودهما واستغلتها بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية الجديدة واعتمدت عليها في كثير من الشؤون .



#### أ - مدرسة القراءة واللقراءة :

تقوم هذه المدرسة على شيوخ حفظوا القرآن ورووا قراءاته عن عاصروهم من الصحابة ولا زموه وأخذوا بلقنون تلاميذهم والمقبلين عن معرفة القراءات مارووه ثم عن الصحابة الذين رووا قراءة النبي (ص) أو أقرئهم النبي على قراءاتهم .  
وتخصصوا بهذا الجانب من العمل القرآني .

وفي الكوفة من هؤلاء الشيوخ جمع كبير وفيها وحدها ثلاثة من سبعة عمه اعلام القراءة في الأمصار الإسلامية وهم عاصم بن أبي النجود وحمزة بن حبيب الزيات وعلي بن حمزة الكسائي ، ومرجع هؤلاء جميعاً : أبو عبد الرحمن السلمي وذر ابن حبيش .

#### أبو عبد الرحمن السلمي :

كان أبو عبد الرحمن السلمي (توفي سنة ٥٧٤هـ) أول من أقرأ القرآن في مسجد

الكوفة وقد قدم الاقراء فيه أربعين حنة (١) وإليه تنتهي رواية أكثر القراء في الكوفة ، وكان قد أخذ القراءة عن علي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود . وأبي بن كعب . ورواه عنه الحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب ، وعاصم بن أبي النجود ، أحد الأعلام السبعة في القراءة ، وعطاء بن السائب ومحمد ابن أبي أيوب ، وأبو عون محمد بن عبيد الله الثقفى ، وعاصم بن شراحيل الشعبي ، وإسماعيل بن أبي خالد . وإليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً . (٢)

\* \* \*

زر بن عبيد شمس :

ومن شيوخ الاقراء في الكوفة : زر بن حبيش الأسدي الكوفي (توفى سنة ٥٨٢ هـ)

كان عاصم بن أبي النجود يقول : ما رأيت أقرأ من زر ، وكان عبد الله ابن مسعود ، على جلالته قدره يسأله عن اللغة . أخذ القراءة عن عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأخذها عنه عاصم بن أبي النجود وسليمان الأعمش ويحيى بن وثاب وغيرهم . (٣)

\* \* \*

عاصم بن أبي النجود :

ومن شيوخ الاقراء فيها عاصم بن أبي النجود (توفى سنة ١٢٧ هـ) الذي انتهت اليه رئاسة الاقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي وكان يجمع بين الفصاحة والاتقان والتجويد .

(١) ابن الجزرى : النسخ ج ١ ص ٤٢٣ ،

(٢) ابن الجزرى : غاية النهاية ج ١ ص ٤١٣ .

(٣) ابن الجزرى : غاية النهاية ج ١ ص ٢٩٤ .

أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن جديش ويبدو مما ذكره ابن الجزري أن أبا عبد الرحمن كان سرجه الأول فقد ذكر في غاية النهاية: أن أبا بكر بن عياش قال: قال لي عاصم: « ما أقرأني أحد حرفاً إلا أبو عبد الرحمن السلمي وكنت أرجع من عنده فأعرض علي زر » .

وأخذها عنه أبو بكر بن عياش وحمص بن سليمان الأسدي الكوفي وأبان بن تغلب وأبان بن يزيد المطار .

وروى عنه حروفاً من القرآن أعلام القراءة واللغة ، كأبي عمر وابن العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدي ، وحمزة بن حبيب الزيات . (١١)

\* \* \*

### حمزة بن حبيب الزيات :

ومن شيوخ الأقران فيها : حمزة بن حبيب الزيات ، التميمي ، صليبة أوولاء .  
( ٨ - ١٥٦ هـ ) .

كان إمام الناس في القراءة بعد عاصم بن أبي النجود وسليمان الأعمش وكان مقرئاً حافظاً للحديث بصيراً بالفرائض حتى قال له أبو حنيفة يوماً : « شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما : القرآن والفرائض » . (١٢) وكان حمزة يقول : « ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر » . (١٣)

أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وحران بن أعين ، وأبي إسحاق السبيعي ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي إبي وجعفر بن محمد الصادق وغيرهم . (١٤)  
وتنهي قراءته - كما تنهي قراءه غيره من الشيوخ - إلى أبي عبد الرحمن

(١) ابن الجزري : غاية النهاية ج ١ ص ٣٤٧ .

(٢) غاية النهاية ج ١ ص ٢٦٣ . والنصر ج ١ ص ١٦٦ -

(٣) النصر ج ١ ص ١٦٦ .

(٤) غاية النهاية ج ١ ص ٢٦٠ والتبسيط للداني ص ٩ .

السلمي وزر بن حبيش ، عن علي بن ابي طالب ، وعبدالله بن مسعود .  
وأخذ القراءة عنه علي بن حمزة الكسائي ، ويحيى بن زياد القراء ، ويحيى  
ابن المبارك الزبيدي ، وخلف بن هشام البراز ، وخلاد بن خالد .

\* \* \*

### علي بن حمزة الكسائي :

وخاتمة هؤلاء الشيوخ في الكوفة : علي بن حمزة الكسائي ، الاسدي  
ولاه ( ١١٩ - ١٨٩ هـ ) .

انتهت اليه رئاسة الاقراء في الكوفة ، بعد حمزة بن حبيب الزيات ، كان  
امام الناس في القراءة في زمانه ، وأعلمهم بها ، وكانت القراءة علمه وصناعته  
وكان ضابطاً مجوداً ، حتى قيل : « انه لم يجالس احداً كان اضبط ، ولا أقوم  
بها منه » . ( ١ )

يروى ابن الجزري عن ابن الانباري : ان الكسائي كان اوجد الناس في  
القرآن « فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الاخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ،  
ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من اوله الى آخره . وهم يسمعون ويضبطون  
عنه » . ( ٢ )

وقال خلف بن هشام : « كنت احضر قراءته والناس ينقطون مصاحفهم  
على قراءته » ( ٣ ) وكان ابن ميمون يقول : « ما رأيت بعيني هاتين اصدق لهجة  
من الكسائي » .

وقد عرف الكسائي أنه كان يتخير القراءات فكان يأخذ من قراءة حمزة

( ١ ) غاية النهاية ج ١ ص ٥٣٨ .

( ٢ ) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٧٣ .

( ٣ ) العسقلاني : تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣١٤ .

بعضها ويترك بعضها الآخر ، ويختار قراءة متوسطة ، غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة (١) «غير أن مادة قرأته واعتماده في اختياره عن حمزة» (٢)  
وهو فوقه أنه امام اهل الكوفة في القراءة - امامهم في العربية . وان كانت القراءة علمه وصناعته كما قال ابن الجزري لأنه مارسها وهو صغير ولم يتعلم النحو الا وهو كبير كما كان الفراء . يقول (٣)

وقد اخذ النحور عن الخليل بن احمد ويونس بن حبيب وعن قرأته كتاب سيبويه على الاخص ، واخذ اللغة عن اعراب البواقي وبواعث فيما اخذ عنهم فقبل انه كان قد اتقن خمس عشرة فنية حبرا في الكفاية عن العرب سوى ما حفظ (٤)  
اخذ القراءة عن حمزة بن حبيب ومحمد بن أبي ليلى وعيسى بن عمر الهمداني وروى الحروف عن ابي بكر بن عمار راوية عاصم بن ابي النجود .  
واخذ القراءة عن كثيرين منهم : ابو عبيد القاسم بن سلام وحفص بن عمر الدوري النحوي صاحب الزبدي واليث بن خالد البغدادي ويحيى بن زياد الفراء ومقبوب الحضرمي .



من هؤلاء الشيوخ وغيرهم تكون مدرسة الاقراء في الكوفة وهذه المدرسة - وان ظلت قائمة خلال المنصور - تمت بنبأية الاتجاد الأول الذي انجبت اليه دراسة القرآن وهي مدرسة قائمة على الرواية والتلقين لا تكاد تتعداها .

ب - مر - : الفقه والفقهاء :

وهناك في الكوفة طائفة من القراء لم يقتصروا على تعليمهم على جميع نصوص

(١) ابن الجزري : غاية النهاية - ١ ص ٥٣٨ .

(٢) الدائق : التبصير ص ١٠ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٦٨ .

(٤) المصدر السابق وزمة الاباء ص ٨٣ ٨٤ .

القرآن ، وتلقينها واكتنهم عنوا الى جانب ذلك بالجانب العملي منه ، عنوا بآيات الأحكام فيه واستخراج الأحكام منها والافتاء بها ، وهذه الطائفة هي طائفة الفقهاء . ويبدو أن قراءة القرآن وأقرائه والعمل بنصوص الكتاب وسنة النبي ، أو طائفة القراء وطائفة الفقهاء قد نشأتا في العالم الاسلامي معا أو هي لا تفريق بين مقررهما وفقهيه .

والناس إنما كانوا يرجعون الى القراء « فلم يكن يفتي من الصحابة إلا حملة القرآن الذين قرأوه وكتبوه وفهموا وجوه دلالته ، وعرفوا ناسخه ومنسوخه ، وكانوا يسمون القراء لذلك وتميزاً لهم عن سائر الصحابة بهذا الوصف الغريب في أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب » . (١)

وأصول الفقه التي استند إليها الفقهاء في استخراج الأحكام ، من عبادات ومعاملات ، هي : القرآن الكريم ، والسنة النبوية من قول أو فعل ، والرأي بمعناه العام ، الذي نشأ في التشريع الاسلامي مع القرآن والسنة ، في عهد النبي وعهد خلفائه ، ولو كان الرأي - في بادئ الأمر - لم يكن واسع النطاق ولم يحتاجوا اليه الا عند الضرورة وقليلاً ما كانت الضرورة تستدعي اعمال الرأي ، لان ما في نصوص القرآن وما في السنة كفيلاً بسد حاجات الحياة العربية الاسلامية الساذجة في الحجاز والبادي العربية الأخرى .

ثم نشأت بعد الفتوحات الاسلامية مطالب جديدة أو حاجات اقتضتها حياة المسلمين واحوال معايشهم في الامصار المفتوحة ، ولم يكن للمسلمين بها عهد فقد عاش المسلمون في هذه الامصار مع شعوب كان لها حضارات ومدنيات وكان لها عادات ونظم لم تتسرب الى العرب في الجزيرة ليكون لها في الكتاب والسنة حكم أو افتاء فيها ، فاضطر المسلمون الى الاجتهاد فيها واستصدار الرأي بما لا يخالف

نصا او سنة ، ولم يتخرج المأمون من استعمال الرأي في هذه الاحكام لأن الرأي كان مستعملا - واز كان في نطاق ضيق - في حياة النبي وعهد خلفائه (١) وكان صفار الصحابة والتابعون يرجعون الى مجموعة من الاراء استعملت في وقائع خاصة منذ عهد النبي (ص) وفي عصر خلفائه وكان مجموعها يمثل اصلا من أصول الفقه ولكنه ضيق محدود .

ومع ذلك فان حملة العلم من الصحابة والتابعين كانوا طائفتين : طائفة تحجم عن العمل بالرأي ، وتشدد في المطالبة باتباع الآثار ، والوقوف عند ظواهر النصوص ، دون بحث في عللها . وطائفة لا ترى بأما فيه ، ولا تتحرج من العمل به ، اذا مست الحاجة اليه ، ولا تعجم عن البحث عن علل الاحكام ، وربط المسائل بعضها ببعض .

وقد أثرنا الى أن العمل بالرأي كان قد اقتضته ظروف طارئة ، وحاجات جديدة ، لم يكن للمسلمين الأوائل في حياتهم البدوية الأولى عهد بها ، ولزمت الحاجة اليه لزوماً شديداً يوم أن احتكوا بأمم عريقة بالحضارة والمدنية ، عند نزوحهم الى الأمصار الاسلامية في البلاد المفتوحة .

حينئذ انقسم الفقه فيهم الى طريقتين : طريقة أهل الحديث ، وهم أكثر أهل الحجاز ، وطريقة أهل الرأي والقياس ، وهم أكثر أهل العراق (٢) . كان أهل المدينة لا يميلون الى اتباع الرأي ، لكثرة من فيهم من حملة العلم ، والقراء من الصحابة ، من جهة ، ولبقاء حياة الناس على ما كانت عليه قديماً ، من سذاجة وبدواة ، من جهة أخرى ، فكانت الاحاديث السائرة بينهم تفي بالحاجة ، ولم تضطرهم الظروف الى اعمال الرأي إلا في نطاق ضيق محدود .

(١) تمهيد ص ١٦٠

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٩٧ وضحى الاسلام ج ٢ ص ١٥١ وتمهيد لتاريخ الفلاسفة

الاسلامية ص ٢٠٥ .



وكان أهل العراق لا يتحرجون من إعمال الرأي ، لأنهم واجهوا في حياتهم الجديدة الى جانب الداخلين في الاسلام من الأجانب ، كثيراً من الشؤون ، التي تتصل بحياة الأسر وبالأحداث الاقتصادية والجنائية ولم يكن للمساكين بد من الحكم فيها فأفتوا بها بما كان يتفق مع الدرف ، أو بما كان يهديهم اليه الرأي الاجتهادي . (٢١)

على ان العراقيين لم يكونوا يجمعون على العمل به ، فان علماءهم كانوا يختلفون فيما بينهم فمن مبالغ في التشدد لا ينجح الى الرأي الا عند تقطع الأسباب وإعواز النصوص ، ومن متساهل لا يرى في إعمال الرأي والاجتهاد خروجاً عن التشريع لانهم كانوا يرون ان الشريعة معقولة المعنى وازلها أصولاً ثابتة ، يمكن الرجوع اليها عند الحاجة .

وكما كان أكثر أهل الحجاز يتحرج من الرأي ويرى العمل به محنة كان أكثر أهل العراق لا يحجم عنه بل كان يتحرج من كثير من الأحاديث ويرى الاخذ بها محنة ، وحجته في هذا بعد ما بين الناس وبين مصدر التشريع ، وعدم الوثوق من صحة كثير مما يروى من أحاديث .

لذلك نجد أصحاب مدرسة القياس لا يأخذون من الأحاديث الا ما روتها جماعة عن جماعة ، او إلا ما كان متواتراً . وقد كان ابو يوسف تلميذ أبي حنيفة يقول : «عليك من الحديث بما تعرف العامة واياك والشاذ منه» أي أنهم كانوا لا يقبلون من الأحاديث الا ما أقره العلماء في مختلف الأمصار الاسلامية لان شيوخها في هذه الأمصار المختلفة يدل اشارة على صحتها فقطميتها اذلو لم تكن كذلك لظهور الاختلاف ولندت من الصحابة أو بمضهم ممارسة هنا او هناك .

ومهما يكن من أمر فان القضاء بين الناس او الافتاء بما وود في الكتاب



والسنة ، وأعمال الرأي فيما لم يرت فيه نص فيها ينتدى . من عهد النبي ( ص ) وكان يفتي الناس في عهده من الصحابة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعمار بن ياسر وحذيفة ابن اليمان وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري وسلمان الفارسي (١) .  
و حين هاجر كثير من هؤلاء ، وغيرهم إلى الامصار الاسلامية كانوا أيضا المراجع الأولي للناس في استصدار الفتاوى ، لأنهم عرفوا باسمه الاطلاع ، وتوثيق النبي ايامهم ، واقرارهم على ما أفتوا به في زمانه .

وقد هاجر إلى الكوفة من هؤلاء : عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود ، هاجرا إليها منذ تصيرها في خلافة عمر ، وقد رأينا الرسالة التي وجه بها عمر إلى أهل الكوفة بشأنها وكيف أنه أمرهم بعبد الله بن مسعود على نفسه .  
أرسل عمر بن الخطاب إلى الكوفة عمار بن ياسر ليلي أمور المسلمين فيها .  
وأرسل عبد الله بن مسعود ليكون معلماً ووزيراً وليقضي بين الناس هناك .  
وعمر في هذا أول من وضع الاسس لتنظيم العمل الحكومي في الدولة الاسلامية وهو الذي كان يرسل إلى جانب الولاة وعمال الانصار عمالاً على القضاء وغير القضاء من الشؤون التي تحتاج إليها الدولة .

ثم هاجر إلى الكوفة علي بن أبي طالب ومكث فيها قرابة خمس سنوات وهي مدة خلافته ، وترك للناس مجموعة من الفتاوى أفتى بها في وقائع خاصة كان يتيسر فيها راقمة على واقعة وحكماً على حكم ومن ذلك قوله في حد شارب الخمر :  
« انه اذا شرب الخمر سكر ، واذا سكر هذى واذا هذى افترى فحدوا وحد المفتريين »  
فقد قاس حد الشارب على حد المفتري القاذف . (٢)

(١) حطط المترزي ص ١٤٢ .

(٢) عهد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ص ١٦٢ .

وكان أغلب قضائيه في الكوفة ولم يحملها عنه الا أهل الكوفة وأصحابه  
وأهل بيته كما انه لم يحمل عن عبدالله بن مسعود الا أهل الكوفة .  
ومن علي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود تتألف الطبقة الاولى من  
الفقهاء في الكوفة وحمل علمها عنها أصحابها وتلاميذهما .  
واقبرى للقضاء والفتيا بمد هذه الطبقة طبقة أخرى من العلماء وأهل  
الحديث قوامها تابعيون عرفوا بالدين ووفرة العلم وسعة الاطلاع وكثرة الحفظ .  
وفي طلبه هؤلاء تابعيون معروفون هم : عامر بن شراحيل الشعبي وسعيد بن جبير  
وابراهيم النخعي وكان هؤلاء الثلاثة متعاصرين .

\* \* \*

أما عامر بن شراحيل فهو تابعي جليل القدر وهو فقيه عالم محدث وله  
جانب ماحوظ في الأدب والرواية حتى إن الجاحظ حين عرض لعبد الله بن شبرمة  
قال : « كان فقيهاً عالماً قاضياً وكان راوية شاعراً وكان خطيباً ناسكاً وكان حاضر  
الجواب مفوهاً وكان لاجتماع هذه الخصال فيه يشبه به عامر الشعبي » (١)  
وبلغ عامر من علو المنزلة ان كان أهل الكوفة يمزون به ويفاخرون به أهل  
البصرة ، فقد اجتمع ابن عياش الكوفي ، وأبو بكر الهذلي البصري ، في حضرة  
أبي العباس السفاح ، وأخذ كل منهما يفتخر بتصره ، ويعرض على السامعين منزياده ،  
وجوانب الفخر به ، فكان مما قال ابن عياش لمناظره :

« وابن أنت عمن لم تر عينك مثله في زمانه من أصحاب النبي (ص) ،  
ولا أحفظ لما سمع ، ولا أفقه في الدين ، ولا أصدق في الحديث ، ولا أعرف  
بمغازي النبي ، وأيام العرب ، وحدود الاسلام والفرائض ، والغريب ، والشعر ،  
ولا أوصف لكل أمر من عامر بن شراحيل الشعبي » ، فأمن الحاضرون على

كلامه ، وقالوا : لقد كان كذلك . (١)

وكان الشعبي يجلس في مجلسه ، فتنظر أصحابه ، وينظرونه في الفقه (٢) وكان من العلماء في القراءة ، أخذها عن أبي عبد الرحمن السلمي ، ورواها عنه محمد بن أبي ليلى ، وكان يقول : « القراءة سنة فاقروا كما قرأ أولوكم » (٣) .

\* \* \*

وأما سميد بن جبير ففضله معروف أيضاً ، وهو مقرئ ، مفسر ، فقيه يحدث أخذ عن عبدالله بن عباس وكان ممن ولائم الحجاج قضاء الكوفة ثم عزله وقتله حين خرج عليه مع ابن الأشعث . وكان أعلم التابعين في الطلاق (٤) وكان عبدالله بن عباس يعتمد عليه ويأذن له بأن يحدث الناس (٥) .

\* \* \*

وأما إبراهيم النخعي فهو ابن يزيد النخعي الكوفي فقيه الكوفة وقاضيا كان . أخذ الفقه عن خاله علقمة بن قيس النخعي ، وكان علقمة هذا من متقدمي فقهاء التابعين . ومن أصحاب عبدالله بن مسعود ، وكان إبراهيم معاصرا للشعبي ، وله كتبها كانا مختلفان في الطريقة ، فالشعبي كان يميل الى طريقة أهل الحديث وكان يكره الرأي ، ويحجم عنه ، وكانت له مجالس يفند فيها الرأي والقياس . وإبراهيم كان يميل الى طريقة أهل الرأي ، بل لعله يعد رأس مدرسة الرأي الاجتهادية في العراق بعد الطائفة الأولى من الفقهاء أصحاب الرأي ، كهلي بن أبي طالب ، وعبدالله بن مسعود وعلقمة بن قيس ، وغيرهم ، وقد عدت هذه المدرسة

(١) ابن الفقيه : البلدان ص ١٧٦ البدن ١ .

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين ج ٢ ص ٣٣٣ .

(٣) ابن الجزري : غاية النهاية ج ١ ص ٣٥٠ .

(٤) ابن العماد : تذوات الذهب ج ١ ص ١٠٨ .

(٥) مرآة الجنان ج ١ ص ١٩٦ .

مدرسة القياس ، التي نبتت فوائدها ، ونمت في الكوفة ، فابراهيم شيخ حماد بن سلمة ، وحماد شيخ أبي حنيفة ، زعيم مدرسة القياس .  
ومن شيوخ هذه المدرسة الاجتهادية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ،  
قاضى الكوفة في عهد الأمويين والعباسيين ، وكان يلي القضاء لأبي جعفر المنصور ،  
« وكان يفتى بالرأي قبل أبي حنيفة » . (١)

\* \* \*

فالكوفة بهؤلاء ومن جاء بعدهم زعيمة أمصار العراق في الفقه ، ومصدر  
المذهب الرسمي للدولة الاسلامية في صدر الدولة العباسية .

\* \* \*

### ج - النحر والحج :

وهناك في الكوفة طبقة أخرى من القراء ، عنيت بالجانب اللفظي وعنى  
اصحابها وشيوخها بأعراب القرآن ، ورواية اللفظة ، لتصحيح القراءات ، وحاولوا  
التوفيق بين القراءات التي كانوا يروونها ، وقواعد الاعراب التي تعلموها ، أو  
وضعوها .

وقد سبق أن أشرنا الى عاملين ، كان لهما اكبر الاثر في نهوض الدراسة  
اللغوية ، وهما :

(١) خوف المسلمين على الكتاب الكريم أن يصيبه تحريف ، أو يداخله  
ما يفسد نصوصه من تصحيف أو لحن ، وقد كانوا يؤمنون به إيماناً ،  
ويقدسونه تقديساً ، وليس غريباً أن يحظي منهم مثل هذا الايمان ، وهذا التقديس  
لأنه كتاب دينهم ، وديوان تشريعاتهم ونظمهم ، ومصدر مدنياتهم وحضارتهم ،  
وقد عقدوا العزم على أن يقوموا في سبيل دفع الخطر عنه بأعمال مشهورة ، فجموه  
ووجدوا لصه ، واعربوه ، واجمروه ، وظهرت اهم أثناء قيامهم بهذه الاعمال

آفاق جديدة للدراسة ماروا فيها ، وتملقوا بأسبابها ، فإذا هذه الدراسة الجديدة  
كائن متميز ، تما بين الدارسين سريعاً .

وليس من اليسير تتبع الخطوات التي خطاها الدارسون فيها ، أو رصد  
مراحل نشأتها ونموها . والى العربية في أواخر قرنها الثاني شهدت نتائج هذه  
الاعمال مسجلة في كتاب ضخم . حوى خلاصة ما بذله الدارسون من جهود ،  
وما جنوه من ثمرات ، وهو الكتاب الذي دوى اسمه في تاريخ العربية ودوى  
معه اسم من نسب إليه ، وهو سيديويه .

وقد تناسى أقدمنا صاحب الفضل فيه ، فأرحموا كل شيء فيه إلى سيديويه  
ولو انصفوا لوفوا الخليل بن أحمد المراهيدي حقه ، لأنه كتابه ، واكثر ما فيه  
آراؤه وأقواله ، وكان لسيديويه فيه فضل جمع هذه الآراء ، وتنسيقها وتبويبها  
وتسجيل آراء أخرى لشيوخه الآخرين ، يضاف إلى ذلك آراؤه الخاصة التي بنى  
أكثرها على تأييد مذهب الخليل . أما أصول كتابه ومسائله ففي نظر كثير من  
القدماء ، وفي نظراً ، شيء للخليل بن أحمد الذي ينسب إليه كثير من الاعمال  
الرأفة في مجال البحوث اللغوية والنحوية .

ومثل هذا العمل الضخم - أعني النحو - لا يمكن إرجاعه إلى الخليل وحده  
أو إلى سيديويه وحده ، لأنه ليس من عمل فرد أو أفراد ، وإنما هو عمل للجماعات  
وثمره جهود متضافرة لكثير من الدارسين ، الذين تماقوا على هذه الدراسة  
منذ مستهل النصف الثاني من القرن الأول ، أو منذ أن أقدم أبو الاسود على  
تحقيق عمله المعروف .

كان الخليل بن أحمد أحد أولئك العلماء الذين شاركوا في انماء هذه  
الدراسة ، وكان له فيها فضل تنظيمها ، وجمع ما تفرق من مسائلها ، وابتداع  
كثير من أصولها ، ورسم منهج لغوي لدراستها انما من بعده الدارسون في  
البصرة فأجازوا به ، وانطبعت مناهجهم الدراسية بمطابعه

ثم جاء المكرفيون ، بعد أن درسوا عليه ، وأخذوا عنه ، فرسموا لأنفسهم منهجاً جديداً بمض الجدة ، يتفق مع منهج أهل البصرة في أشياء ، ويختلف عنه في أشياء ، أو كما يقول « أوليري » : يتفق معه في النظرية والمبدأ ويختلف عنه في التطبيق ، متأثرين في ذلك بمؤثرات كوفية سوف لمرض لها في فصول مقبلة .

( ٢ ) وحاجة الشعوب الداخلة في الاسلام وفي الحكم العربي إلى تعلم لغة الدولة لتحمي في ظلها حياة آمنة وليس طليبعياً أن تصبح لغتهم عربية خالصة لأنهم لا يزالون يخضعون لماداتهم اللغوية الأولى التي تركت في أنفسهم وفي سنتهم آثاراً عميقة ليس من السهل التخلص منها وخاصة ما يتصل منها بمخارج الحروف لذلك شهدت البيئات الاسلامية المختلفة أمثلة كثيرة للتحريف والاكنة لامن الأجنب وخدم بل من العرب الذين نشئوا في هذه البيئات المختلطة أيضاً .

وقد حدثنا الجاحظ : أن عبيد الله بن زياد كانت في لسانه اكنة لأنه نشأ بين الاساورة . وهم جماعة من الفرس سكنت البصرة - مع أمه مراهنة وقد كان زياد أبوه زوجها من شرويه الأسواري . كان عبيد الله بن زياد يرتضخ لكنه فارسية لم يستطع معها إخراج الحاء والقاف من مخرجيهما الحقيقيين فكان يقلب الحاء هاء . قال يوما طهاني بن قبيصة وذن به رأي الخوارج : ( أهروري - امتر اليوم ؟ يريد : أحروري . ) وكان يقلب القاف كافاً فكان إذا أراد أن يقول : قلت لك اقتله قال : قلت لك اكمله . ( ١ )

وهذا وامثاله إنما ينشأ من تلاقي اللغات وتفاعلها وقد شعر الجاحظ قديماً بهذا فكان يقول : ( اللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتهما ) ( ٢ ) وهو مبدأ لغوي صحيح اقره المحدثون فقد قال

( ١ ) الجاحظ : البيان والتبيين ج ١ ص ٨٧ - ٨٨

( ٢ ) الجاحظ : البيان والتبيين ج ١ ص ٣٤٦



(فندريس) : (إذا احتكت لفتان إحداهما بالأخرى أثرت كل منهما في صاحبتها) (١)  
وهو نفس مقاله الجاحظ قديماً إلا أن الجاحظ كان يعني التفاه اللغتين في لسان  
الشخص الواحد كما مثل لذلك بمعيد الله بن زياد الذي كان يجمل الحاء هاء والقاف  
كافاً وزياد الأعجم الذي كان يجمل السين شيناً والطاء نا، فيقول :  
« فتي زاده الشلتان في الخير رغبة »

يريد : السلطان وبصهيب بن سنان النعمري ، صاحب رسول الله ، الذي  
كان يقول : « أنك لهائن يريد : أنك لحائن » أي هالك (٢) ، وبغير هؤلاء  
من ذكرهم على أنهم كانوا يرتضخون اللغات الأجنبية ، فارسية أو رومية أو  
نبطية ، ولذلك كان يعجب من أمر موسى بن سيار الأسراري ، أحد قصاص  
البصرة ، ويقول : « كان من أعاجيب الدنيا كانت فصاحته بالممارسة في وزن  
فصاحته بالعربية ، وكان يجلس في مجلسه المشهور به ، فيفهد العرب عن يمينه ،  
والفرس عن يساره ، فيقرأ الآية من كتاب الله ، ويفسرهما للعرب بالعربية ، ثم  
يجول وجهه إلى الفرس ، فيفسرهما لهم بالفارسية ، فلا يدري بأي اللسانين هو  
أبين » . ٣

أما فندريس فيريد بالتفاه هما باختلاط شعبين ، وتأثر أحدهما بالآخر ، والنتيجة  
التي تزيد الوصول إليها واحدة .

هؤلاء الأجانب الداخلون في ظل الحكم العربي كانوا أكثر حرصاً على  
تعلم العربية ودراستها ووضع قواعد يسهل عليهم الرجوع إليها ، إذا أعوزهم بيان  
أو غمض عليهم تعبير ، لذلك كان اقبالهم على هذه الدراسة اللغوية الجديدة  
عظيماً ، وكان اهتمامهم بأمرها بالغاً ، بحيث كان عاملاً على نموها السريع ، فكانوا

(١) فندريس : ( اللغة ١ ص ١٣٤٩ ترجمة الدوايني والغصام

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين ج١ ص ٨٦ - ٨٨ .

(٣) الجاحظ البيان والتبيين ج١ ص ٣٤٩ .



يشار كون العرب في رواية اللغة ، ويجلسون الى شيوخ اللغة والنحو . ويتتبعون  
ناس منهم للتدريس ، بيد أن يستكملوا الأسباب التي ترفعهم الى مقام الشيوخ  
والاساتيد من اشبه يوماً بناس من الموالي يتناكرون النحو . فقال : « لئن  
أصاحتموه إنكم لأول من أفسده » . (١)

وبرز من هؤلاء الموالي عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي ، الذي قال فيه  
محمد بن سلام : « كان أول من بعث النحو » ومد القياس « (٢) ، وعيسى بن  
عمر الشقي ، وقد أخذ عن ابن أبي اسحاق هذا ، وأخذ عنه الخليل بن أحمد  
الفراهيدي ، ثم سيديويه ، وقد روى عنه في عدة مواضع من كتابه

كانت هذه الدراسات في اول أمرها عملاً من الاعمال القرآنية ، ثم ظهرت  
الحاجة اليها على أنها غرض حيوي ، لا يستغنى عنها في الأمصار الإسلامية التي  
تلاقت فيها العناصر ، وتفاعلت فيها اللغات ، وتضافرت جهود المدرسين لانماها  
وقد كملت تلك الجهود بالنجاح يوم أن استقلت هذه الدراسة عن جملة الاعمال  
القرآنية ، واصبحت ثقافة خاصة مستقلة ، أقبل عليها الدارسون لذاتها . لا لأنها  
تخدم غرضاً دينياً ، كما كانت حالها في بداية نشأتها .

فأ نصيب اهل البصرة من هذا المجهود ؟ وما نصيب اهل الكوفة ؟  
الواقع ان البصرة هي التي قامت بمبء هذا العمل منذ نشأته ، حتى أصبح  
خلفاً سوياً ، ومرزوم طويل قبل ان تشارك الكوفة فيه ، وهي انما اخذته عن  
البصرة (٣) ، وقد اخذته تاماً ناضجاً ، وأحدثت فيه تغييراً يتصل بالمنهج  
والتطبيق ، كما يأتي تفصيله .

وساعد البصرة على سبق في هذا الميدان ما كانت تتم به من استقرار

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ج ٢ ص ٦٤ .

(٢) ابن سلام : طبقات الشعراء ص ١٠ .

(٣) فهرست ابن النديم ٦ ص ٩٦ .

سياسي نسبي ، ومن نهضة علمية اينمت ثمرتها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل ، بسبب افضال أهل الكوفة بالبيادين العسكرية والسياسية من جهة ، وتلاقي أصحاب المذاهب والنحل في البصرة من جهة أخرى ، وقد أدى هذا التلاقي في البصرة الى ظهور حركة دينية جديدة ، قامت على أساس من الجدل الديني ، ومناهضة المذاهب والأديان التي أخذت تميث يكيان الاسلام ، وكان أصحاب هذه الحركة عم الممثلة .

وكان النحو أداة فعالة في تفويم هذا الجدل والاستفادة منه ، وقد أقبل الدراسون عليه إقبالا ، اما الرب فلتقوم منطقهم ، واما الأعاجم فللاستفادة منه في تعلم العربية التي اضطروا ان يتعلموها لمشاركة العرب في حياتهم ودينهم ، وللعيش باطمئنان في ظل حكم عربي لغته الرسمية هي العربية .

وكانت عناية الممثلة بالثقافات العربية ، وبالنحو ، فائقة ، لأنهم كانوا دعاة مقالة ، ورؤساء نخلة ، وكانوا يريدون الى الاحتجاج على أرباب النحل وزعماء المذاهب ، وكانوا يرون أن لا بد من مقارعة أولئك وهؤلاء بالخطب البليغة ، والبيان الرفيع ، وان هذا وذلك يحتاج الى تمام الآلة ، وإحكام الصنعة .

قال الجاحظ - في انباء محدثه عن واصل بن عطاء - : «ومن أجل الحاجة الى حسن البيان ، واعطاء ارجح حقا من الفصاحة ، رام أبو حذيفة اسقاط الراء من كلامه ، وإخراجها من حروف منطقة » . ( ١ )

وجد الناس على اختلاف أجناسهم في النحو ما يحقق لهم هذه الرغبات ، فأقبلوا عليه يتدارسونه ، فأكتملت لهم أسبابه ، وفرغوا من جمع أصوله برواية الأسمار والخطب واللغة وبالاتصال المباشر بالأعراب ، يسمعون منهم ، ويدونون ما يسمعون ،

وكانت حلقات المنحور يجلس إليها النخاعة والادباء والشعراء ، وكان شيوخ  
الحلقات ممن ألم بشئ . غير قليل من هذا وذلك ، وفرض النخاعة أنفسهم حتى على  
الشعراء ، ونفر الشعراء منهم اول الامر وقادموهم ، ولاكنهم استسلموا لهم ،  
واضطروا أن يجاروهم طمعا في تأييدهم ، لنيل الشهرة والتقرب من السامعان  
وقد دار بين الخليل بن أحمد ، ومحمد بن منذر ، الشاعر البصري ، كلام ،  
فقال له الخليل : « اما أنتم - ممشر الشعراء - تبغ لي ، وانا سكان السفينة ، إن  
قرظتكم ، ورضيت قواكم نفقتم ، وإلا كمدنم » . (١)

لذلك كانت البصرة مقصد الرواد لطلاب العلم من الدارسين ، وطلاب  
الشهرة من الشعراء ، كانت البصرة كذلك ، وليس في الكوفة من هذا ما يستحق  
الذكر ، الا قراءة القرآن وتفسيره ، والافتاء بما تضمنته آياته من أحكام ،  
تتصل بعبادات الناس ، ومعاملاتهم .

وشئ آخر ، كان في الكوفة أبرز منه في البصرة ، كان فيها رواة  
الاشعار والشعراء ، وكان فيها النسابون ، واصحاب الاخبار التي تتصل بأيام  
العرب ، وحياة الابطال .

أما الخطابة فقد تعاقب على منبرها خطباء العرب ، وفي مقدمتهم علي بن  
أبي طالب ، وزيد بن أبيه ، وقد ترك علي بن أبي طالب للناس مجموعة خطبه  
تتناقلها الرواة متمثلة في اكثر ما جاء في « نهج البلاغة » .

واما الشعر فالكوفة هي التي حفظت لنا ذخائر العرب ، من مطولات  
ومقطعات ، تتصل بالحماسة وغيرها من الموضوعات التي كانت تهتم العرب في حياتهم  
ومعاشهم . وقد وجد فيها من الشعراء مجموعة كبيرة لافتة ، ففيها من الشعراء :  
أبو زيد الطائي ، الذي كان قد قدم الكوفة في ولاية الوليد بن عقبة ، وكان

نديها له . (١) والكوفة بن زيد ، وكان عالماً بلغات العرب ، خبيراً بأيامها ، وقد  
سئل معاذ الهراء عن أشعر الناس ، فذكر جاهليين واسلاميين ، فلما سئل عن  
الكوفة قال : « ذاك أشعر الاولين والآخريين » . (٢)

وكان في الكوفة « ثلاثة نهر » ، يقال لهم الخجادون : حماد مجرد ، وحماد بن  
الزبير قان ، وحماد الرواية ، يتقادمون على الشراب ، ويتناشدون الأشعار ،  
ويتعاشرون معاشره جميلة . (٣) وفيها غير هؤلاء : مطيع بن إياس ، ووالده  
بن الحباب أستاذ أبي نواس ، وأبو نواس نفسه ، وأبو المتاهية ، وغيرهم .

وفي طليعة رجال الأدب والرواية في الكوفة : المفضل الضبي ، صاحب  
المفضليات ، الذي اجتمع على توثيقه أهل الكوفة ، روى عنه من البصريين أبو  
زيد الأنصاري (٤) ، مع ان أهل البصرة كانوا لا يروون من أهل الكوفة  
شيئاً .

ولعل السبب في عناية الكوفة بالأشعار ، ورواية الأدب يرجع الى أنها  
لا تزال تحتفظ بعادات العرب ، وتقاليدها الأولى ، وتضميها بالبطولة ، وتقارنها  
بالأبطال ، وذلك لأنها منزل العناصر العربية الأرسقراطية ، وموطن أمراء القبائل .  
ومها تكن منزلة الكوفة في هذا فقد شعرت بالحاجة الى الأخذ عن البصرة ،  
والتأخذ لها ، فيما كان يدور في مماهدها العلمية من معارف وثقافات ، لذلك كان  
كثير من رجال العلم الكوفيين يشدون الرحال الى حلقات الدرس فيها ، وكان  
بعض أهل العلم من البصريين يقصد الى الكوفة ، ويتصدر للتدريس فيها .

فالنحو اذن لم ينشأ في الكوفة ، وإنما وفد ، عليها من البصرة ، ونشره

(١) الاغانى ج٤ ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٢) عبد النادر البغدادي : خزائن الأدب ج١ ص ١٣٨ .

(٣) الاغانى ج٦ ص ٧٤ . (س١س)

(٤) نزهة الألباء ص ٦٧ .

فيها بصريون جاءوا الى الكوفة ، واستوطنوها ، وكوفيون رحلوا من البصرة  
بمدا تلمذوا لشيوخها ، ليذمروا بين الدارسين ما تلموه هناك .

وشرعت الكوفة - منذ أوائل القرن الثامن للهجرة تقريباً - تقضي  
لنفسها مدرسة ، وترسم لها منهجاً جديداً ، له طابع خاص ، أملتة على الدارسين  
بيئة الكوفة ، ومنهج الدراسة التي نهجها القراء والمحدثون . وأخذت هذه  
المدرسة تنهج لنفسها سبلاً جديدة ، حتى تم لها الاستقلال في أواسط هذا القرن ،  
على يد علي بن حمزة الكسائي ، وتلميذه يحيى بن زياد القراء .

ولا نكاد نعرف في الكوفة نحويًا - بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة - قبل  
الكسائي ، ولكن القدماء - ولعلهم من الكوفيين - أبوا الا ان يكون لهم نحو  
منمير قديم ، او ان يكون لهم - على الأقل - نحاة قبل الكسائي الذي اخذ عن  
البصريين .

وقد ورد في كتب الطبقات أسماء لسكوفيين زعموا أنهم كانوا من النحاة  
وأن مدرسة الكوفة النحوية كانت قد بدأت بهم ، ومن هؤلاء الذين ذكروا  
على أنهم من أوائل النحاة في الكوفة : معاذ الهراء ، وأبو جعفر الرواسي .  
كذلك لا نكاد نرى أثرًا لنحو كوفي متطور قبل الكسائي ، انتقل من  
البساطة الى التعقيد ، ومن مجرد خطرات جزئية الى مجموعة من الأصول العامة ،  
كما وجد ذلك في البصرة ، فقد شهدت البصرة منذ عهد أبي الأسود ، وقيامه  
بنقط المصحف نطقاً اعرابياً ، طبقات من الدارسين صدرت عنهم أقوال - ان لم  
تكن نحوية خالصة فمن الممكن ارجاعها الى النحوي ، كما روي عن يحيى بن يسار من  
أقوال كان يصحح بها لحنًا وقع في كلام الحجاج ، مما هو معروف ، حتى إذا  
انتهى المطاف بالدارس الى عهد الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وتلميذها  
سيبويه وجد النحو ، وقد استكمل أدواته ، وأصبح دراسة ذات منهج خاص ،  
لها أصولها ، وقواعدها .

وإذا كانت الدراسة اللغوية قد تطورت في البصرة ، حتى انتهت الى دراسة  
 الاعرب ، أو النحو بمعناه الخاص ، فلم يكن حالها في الكوفة كذلك ، ولم يتهدأ  
 في الكوفة ما تهدأ في البصرة ، مما مهد لتنظيم الدراسة اللغوية ، فإن البصرة قد  
 سبقت الى التحضر ، وحياة الاستقرار ، والاشتغال في العلوم ، والاستفادة من  
 الثقافات الأجنبية ، التي وفدت عليها مع من وفد من عناصر ، فقد التقى فيها عرب  
 و فرس و هندود و يونان ، والتفت النصرانية واليهودية والمجوسية والاسلام ، حيث  
 تزدهر التجارة ، وتنشط الايدي العاملة لاستغلال الأراضي ، والقيام ببعض  
 الصناعات .

في مثل هذه البيئة تلمس الحياة العقابية المنظمة ، وتبدو بواكير العلوم  
 المختلفة ، التي تحتاج اليها هذه الحياة المتحضرة .

ولم يكن سبق البصرة الى النهوض بالثقافات المختلفة محض اتفاق ، او طفرة  
 فيها تلاقت العقليات المختلفة ، وظهرت المذاهب الدينية والفلسفية ، وكان لتلاقيها  
 تأثيره في الدراسات ، ومناهجها ، فقد مهدت هذه الفلاسفات للانتفاع بالمنطق  
 اليوناني ( وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو ، ترجمه عن اليونانية  
 أو الفارسية عبدالله بن المقفع ، أو ابنه محمد بن عبدالله بن المقفع ) ، وكان  
 بين نخبة البصرة كثير من الشيعة والمعتزلة الذين فسحوا السبيل للحكمة الاجنبية  
 لكي تؤثر في مذاهبهم الكلامية ، والشيعة والمعتزلة كانوا من أوائل المنكلمين

أما المعتزلة فأمرهم واضح لا يكادالدين يؤرخون للحركات العقلية الاسلامية  
 يختلفون في سبقهم الى الخوض في بحوث الكلام .

وأما الشيعة فهم كالمعتزلة من حيث سبقهم الى تناول موضوعات الكلام  
 بالبحث فكان للامام جعفر بن محمد الصادق - وقد أدرك الدولتين - رأي معروف  
 في أفعال الانسان ، وكان يذهب الى انه « لا خير ولا تفويض ، وإنما امر



بين أسرين » (١)

ومن متكلمي الشيعة القدماء ، الذين عاصروا الامام جعفر الصادق ، واخذ عنه - كما ذكر ابن النديم - : هشام بن الحكم البغدادي ، مولى بني شيبة ، ومحمد بن النعمان الأحول ، الذي تلقىه العامة بشيطان الطاق ، وتمرره الخاصة بمؤمن الطاق وكان قد نزل طاق المحامل بالكوفة . (٢)

يضاف الى هذا أن الامام أباهاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية واخاه الحسن ابن محمد بن الحنفية كانا - كما ذكر الاستاذ الشيخ مصطفى عبد الرازق - اول من احدث مذهب الاعتزال واخترعه وان واصل بن عطاء الذي اظهر الاعتزال ، اشاعه ، أما اخذه عن ابي هاشم . (٣)

ومن السهل بعد هذا ان تصور تأثير علم الكلام في النحو ، وشيوخ البصرة - وفي طليعتهم الخليل بن احمد - كانوا من المتكلمين ، سواء أ كانوا من الشيعة أم من المعتزلة .

والواقع أن تأثير علم الكلام ، او الثقافة البصرية اليونانية إنما ظهر في النحو في زمن مبكر ، منذ أواخر القرن الأول ، وأوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بعينه الى القياس والتعليل فقد سبقه الى ذلك عبدالله بن أبي اسحاق ( توفي سنة ١١٧ هـ ) الذي قيل انه « كان شديد التجريد للقياس (٤) » ويقل انه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو بن

١- دوايت . م . رونلدين : عقيدة الشيعة ص ١٤٣ .

٢- فهرست ابن النديم ص ٨٧ من التكملة .

٣- تهذيب لتاريخ الفلسفة الإسلامية ص ٣٨٧ .

٤- التجريد للقياس : الاجتهاد فيه - ق -



الملاء» (٤) ويقال «انه أول من علل العلل» (٥)

وذكر ابن سلام طبقات النحويين - كما كان هو يرى - حتى انتهى الى عبدالله بن أبي اسحاق فقال : « كان أول من جمع النحو ومد القياس والعلل » وروى عنه ما يؤيد ميله الى القياس وما يفهم منه انه كان إنما يقيس على الأكثر والأفشى فقد قيل ليونس بن حبيب : هل سمعت من ابن أبي اسحاق شيئاً ؟ قال نعم . قلت له : هل يقول أحد الصوريق يعنى السويق ؟ قال : نعم . عمرو بن عمير تقولها . وما تريد الى هذا ! عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » (٦)

وتأثير الكلام في بحوث اللغة لدى البصريين كان له اثر بعيد في انتقال الدراسات اللغوية من عهدها القلبي الى عهد أصبحت فيه عميل إلى الطابع العلمي الفلسفي ونجح فيه الى تقييد النواعد وتعيين القواعد.

ولم يكن هذا شأنها في الكوفة ، فلم يلحظ الدارس انها تطورت مثل هذا التطور ، الذي شهدته في البصرة ، بل كنه شهدها ، وشهد النحو خاصة منذ أول نشأته في الكوفة ، علما ذا أصول وقواعد ، مما يؤيد الاعتقاد بأن الكوفة كانت قد اخذت هذه الدراسة من البصرة أخذاً ، وذلك عن طريق التلمذة المباشرة فأبو جعفر الرواسي ، وهو استاذ اهل الكوفة في زعمهم ، إنما عرف بالبصرة ، كما قال المبرد (٧) وأخذ النحو عن عيسى بن عمر القمي (٨) ثم انتقل الى الكوفة ، وأذاع فيها علم البصرة ، ولقت النظر الدارسين الى معاهدها .. والكسائي - فيما ذكر المؤرخون - كان قد اخذ

١- زمة الالباء ص ٢٢ .

٢- زمة الالباء ص ٢٣ .

٣- طبقات الشعراء ، ص ١٠ و ١١ .

٤- السبوطي : فية الوعاة ص ٣٣ .

٥- الزبيدي - طبقات النحويين - « ابو جعفر الرواسي »

عن أبي جعفر أستاذه الأول ، ثم انتقل الى البصرة ، فدرس على الخليل بن أحمد ، ثم درس كتاب سيديويه على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش تلميذ الخليل وسيديويه . . والفراء - فيما ذكروا أيضاً - كان قد أخذ عن أبي جعفر ، وعن الكسائي ، وعن يونس بن حبيب البصري (١) ، ووجدت بمض نسخ الكتاب تحت وسادة الفراء فيما زعم الزبيدي .

### ٤ - مخرج الرسالة في البصرة ومصادرها

عرضنا في ثنايا القبول السابقة لمؤسس المدرسة البصرية ، لرجالها البارزين ، الذين ينسب اليهم نشأتها ، وتكوين منهجها . وفيما يأتي عرض موجز لها لا يتناول طبقاتها ، ولا تاريخ رجالها ، فليس هذا من موضوع الرسالة ، بل سأقتصر فيه على عرض المنهج الذي سارت عليه في تناول موضوعات دراستها عرضاً موجزاً ، وذكر المصادر التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة . ليتسنى لي آخر الامر ، وحين اعرض لمدرسة الكوفة ان اضاعي بين المدرستين ، وأوازن بين المنهجين .

\* \* \*

نشأ في أذهان المسلمين منذ اوائل الفتوحات الاسلامية في البلاد الشرقية فكرة قداسة اللغة ، ولاسيما لغة القرآن ، لذلك كانوا يتجادلون ، ويكفر بعضهم بعضاً حين يقرأ فريق حرفاً من القراءات لا يقره عليه الفريق الآخر . وكان العلماء الاولون ، وفي طليعتهم ابن عباس ، يذهبون الى ان اللغة توقيفية صدرت عن آدم بوحي من الله لانه تعالى « علم آدم الاسماء كلها » فقد قال ابن عباس في تفسير هذه الآية : « علمه الاسماء كلها ، وهي هذه التي يتعارفها الناس ، من دابة وسهل وجبل وجمار وأشباه ذلك من الامم

وغيرها « ١١ » .

فهي اذن من خلق ناظر السماوات والارض وهو قادر على ان يجعلها منذ البداية كاملة لا تحتاج الى تعديل او اصلاح تدرجي وظيفتها - منذ البداية - كأحسن ما تكون التأدية ولا عجب بهذا ان نحاط اللغة بهاته من التقديس وأن يذهب أصحاب هذا الرأي الى أنها اللغة المثالية، المتقنة الوضع وأن يفرضوا على الدارسين المحافظة على تلك الأشكال والصور مهملين كل اعتبار آخر يفترض في اللغة ناهضة من الظواهر الاجتماعية خاصة لتواين التطور متأثرة بالاستعمال مادة وصرورة.

على ان الدارسين الأولين لم يمدوا فيهم من يلتفت الى أثر الاستعمال في اللغة والى طبيعية جانب منها لم يصدر عن وحي ولا إلهام إنما هو شيء خلقته الجماعات البشرية الأولى حين احتاجت الى التفاهة محاولة في أول الامر التعبير عما حولها بمحاكاة أصوات الطبيعة وما فيها من انسان وحيوان وجماد .

وقد جاء في الخصائص أنه «ذهب بعضهم الى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعة كدوي الريح وحين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد» . (١٢)

---

١ - الأتوسى : روح المعاني ج ١ ص ١١٥ . يدور ان بن عباس - وكان يسمى بالاسرائيليات - اخذ هذا التفسير من التوراة فقد جاء في الاصحاح الثاني من سفر التكوين : وجعل الرب الاله من الارض كل حيوانات البرية وكل طيور السماء فألقها الى آده ليرى ماذا يدعونها وكل ما دنت به آده ذات نفس حية فهو اسمها فدنا آده باسماء جميع البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البرية .

فهو يتحدث عن هذا الرأي كأنه رأي عرض له اللارسون قديماً فإذا أردت أن تتبع النجاة الاولين لم تجد احداً منهم كان يلمح هذا الرأي قبل الخليل ابن أحمد. ولست ازعم أن للخليل في هذا نظرية قامة التكوين ولا كني أزعم أن هذه الفكرة كانت ماثلة في ذهنه فقد وصلت اليها عنه أقوال تؤيد رعمي هذا.

كان الخليل يقول: « صر الجندب صريراً وصرصر الاخطب صرصرة كأنهم توهموا في صوت الجندب مدا وتوهموا في صوت الأخطب ترجيماً » (١)  
او قال: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر (٢)

وكان يقول أيضاً: « يقولون: صل اللجام، تمد اللام وثقلها وقدمتها في الصلصلة وهما جميعاً صوت اللجام فالثقل مد والتضخيم ترجيع » (٣)  
فقد ادرك الخليل أن الاختلاف بين المفظين الدال أحدهما على صوت الجندب والدال ثانيها على صوت البازي يرجع الى الاختلاف بين طبيعتي الصوتين وليس هذا الصوت الممتد في ( صر ) الا استعماراً بما في صوت الجندب من امتداد ولذلك حين لاحظوا التقطيع في صوت البازي جاءوا باللفظ الدال عليه وفيه تقطيع.

أما غير الخليل من النحاة واللغويين فلم يجد بينهم من مال الى هذا الرأي بل لقد مال عامةم الى الرأي الذي قال به ابن عباس فقد قال ابو يحيى الفارسي:  
« هو من عند الله محتجاً بقوله تعالى: وعلم آدم الاسماء كلها » (٤)

وكان ابن فارس يذهب الى هذا أيضاً ويقول « ان لغة العرب توقيف

١ - تهذيب الازهري ج ١ ص ٢٢ مخطوط تحت رقم ٩ لغة

٢ - الخصائص ج ١ ص ٥٤٤

٣ - التهذيب للازهري ج ١ ص ٢٢

٤ - الخصائص ج ١ ص ٣٩

ردليل ذلك قوله جل ثناؤه : وعلم آدم الاسماء كلها » (١) وكان ابن حبي -  
في أحد رأيه - يميل الى هذا أيضاً . (٢)

وفكر الدارسون الأولون حتى توصلوا - بالاستمانة بما تأتي لهم من  
مرويات ، ظنوا أنها تمثل اللغة العربية عميلاً صادقاً - الى أحكام لغوية ، طبعها  
بطابع الشمول ، وكان لا بد ان يصطدموا بمسائل كثيرة لا تنطبق عليها أحكامهم ،  
فاجتروا الى القياس ، متخذين منه أداة لصنع اللغة ، وصنع أمثلتها ، وأوضاعها ،  
وصور تعبيرها ، ولما لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون ، فلا زالت الكثرة  
الكائرة من المسائل يستعصر عليهم اندراجها في أحكامهم العامة - لجئوا الى التأويل ،  
والتأويل البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة .

وبدلاً من ان يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة كما لديهم اداتين  
لصنع اللغة ، وخلق صورها ، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب  
اللغة أنفسهم ، حتى استحالت اللغة ، أو كادت ، الى مجموعة من القوانين التي افرغتها  
أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة ، ناسين ان اللغة - وان كانت أداة للفكر -  
ليست هي الفكر نفسه ، وليست أحكامها أحكامه ، فأنما هي تخضع لهوامل نفسية ،  
 واجتماعية ، وبيئية ، وناسين أيضاً ما للغة من تطور عضوي كسائر الكائنات الحية  
التي تتأثر بما حولها ، وتخضع للتطور ، كما تخضع له كل كائن حي . وبالغوا في  
اصطناع هاتين الأداتين ، فأخضعوا لها كل نص ولو كان قرآناً ، إذا لم يتطوّر ظاهره  
تحت أحكامهم المتصنوعة .

لقد ظهر القياس عند عيسى بن عمر الثقفى ، وعبد الله بن أبي إسحاق  
الحضرمي ، وهما - في رأينا - من الطبقة الأولى ، التي عرفت النحو بمعناه

(١) الصاحي ص ٥ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ١٥ .

الاصطلاحية ، وطها أقوال تدل على أنها كانتا ممتنيتين بالقياس (١) ، وأن فكرة اصطناع القياس أداة لصنع النحو ، وأصلاً من أصوله قد دأبت أذهانها .

يضاف الى هذا ما زعمه ابن سلام من أنه قال ليونس بن حبيب : « هل سمعت من ابن أبي اسحاق شيئاً ؟ قال : نعم قلت له : هل يقول أحد : السويق ، يعني السويق ؟ قال : نعم . عمرو بن عويمر تقوطا ، وما تريد الى هذا عليك بباب من النحو يطرد ، وينقاس » . (٢)

ثم جاء (الخليل بن أحمد) فاعتد بأحكام العقل ، وعنى بالقياس على انه اصل من أصول الدراسة النحوية ، وكان ذلك اعلاناً بخروج النحو من اسلوبه الفطري القديم ، الذي جرت عليه الطبقات الأولى الى أسلوبه النظري الجديد ، اوباً تهاجه منهج المدرسة الكلامية ، لأن الخليل نفسه كان من أصحاب الكلام ، فلم يكن اصطناع القياس في عهد الخليل اذن طفرة ، وانما ظهرت الاستفادة منه في وقت مبكر ، وان لم يصطبغ اذ ذاك بالصيغة الفلسفية ، وكان ظهوره ، والاستفادة منه ايذاناً بدخول الدراسة اللغوية في عهد جديد .

\* \* \*

### ضريح الفراء وشرح المتكلمين :

ومنذ أوائل القرن الثامن انقسمت الدراسات ملانقتين ، نهجت كل طائفة

(١) يرجع الى ما دار بين عبد الله بن أبي اسحاق ، وبين الفرزدق ، وما ذهب اليه الأول من قياس موال على غواش وجوار ، وتعليقه الفرزدق في اجرائها بحرى المتنوع من الصرف في جوه بالفتحة .

(نزهة الالباء ص ٢٤)

والى ما ذكره سيبويه من قياس عيسى بن عمر نصب (مطراً) في قول الشاعر :

سلام الله بامطراً عليها وايس عليك بامطر السلام

على نصب (بارجلا) ، بجملة اذا نون وطال كالتكرة . (المكتاب ج ١ ص ٣١٣) .

(٢) ابن سلام : طبقات الشعراء ص ٩١ .



منها منهجاً خاصاً ، وأصبح الدارسون قسمين ، كل قسم ينتمي الى مدرسة خاصة ، لها خصائصها وضوابطها . اما المدرسة الأولى فهي مدرسة القراءة ، وأما المدرسة الثانية فهي مدرسة الكلام .

وأخص ما عتاز به للمدرسة الأولى هو الاعتماد على الرواية ، ويتضح هذا مما جاء عن الشعبي من أن « القراءة سنة ، فقرأوا كما قرأ أولوكم » (١) وبما قاله الداني : من أن « أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الإفشي في اللانة والأفيس في العربية » بل على الأئمة في الأثر والأصح في النقل ، والرواية اذا ثبتت عنهم لم يردوا قياس عربية ولا فصولاً لأن القراءة سنة مشهورة يلزم قبولها . المعبر اليها » (٢)

وليس القراءة وحدها هي التي كانت تعتمد على الرواية ، بل كانت المعارف الدينية الاسلامية ، التي نشأت في المصيرين كلها تنهجو هذا النهج . وسبب ذلك كثرة القراء ، وحملته الحديث من الصحابة والتابعين من جهة ، وكون المعارف الاسلامية لا تزال في أولى درجات الرقي ، والعقلية الاسلامية قريبة العهد من أميتها ، وجاهليتها ، حديثة العهد بالاستقرار والحضارة من جهة اخرى . والدارسون في هذه الفترة لا يملكون من مناهج الدراسة إلا هذا المنهج الذي نسميه منهج المحدثين ، من اعتماد كلي على النقل ، واعتداد تام بالرواية .

كان الحديث هو المادة الواسعة التي تشمل جميع الفروع ، ومنهجه هو المنهج العام الذي سيطر على دراسة تلك المعارف ، طوال القرن الأول ، الى أن أخذت المعارف تتحلل شيئاً فشيئاً ، فتنفصل الواحدة بعد الأخرى ، تحيط نفسها بشيء من الاستقلال ، تختلف درجاته بحسب طبائعها ، وما يتيح لها من

(١) ابن الجوزي : حاشية النهاية ج ١ ص ٣٥٠ .

(٢) ابن الجوزي : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٠٠ .



ظروف وملايات .

وساعد على ذلك هذه البوادر الحضارية الجديدة التي ظهرت آثارها في العقليات الإسلامية عن طريق الدين والقرآن الكريم ، وما طرأ على حياة المسلمين من جديد ، بسبب مجاورتهم لشعوب الداخلة في الإسلام ، واحتكاكهم بهم ، بأمم كان لها نصيب كبير في الحضارة ، وقدم تاجرة في الثقافة .

وأخص ما عتاز به المدرسة القانية : هو الاعتداد بالعقل ، وإبراز خصائصها إصدار أحكام عقلية ، حتى في المجال الأدبي الفني ، كما كانت شأنهم في تناول موضوعات البلاغة ، وليس أدل على عنايتهم بالأحكام العقلية ، من بناء قضاياهم على التحسين والتقييح العقليين ، والحكم على الشيء بأنه حسن عقلا ، أو قبيح عقلا ، هو حكم نظري محض ، لا أثر للفنية فيه .

وقد أخذ هذا المنهج يطعمي على الدراسات المختلفة ، منذ أن ظهر المعتزلة ، واحتاجوا إلى الفلسفة اليونانية ، والمنطق اليوناني للتسلح بها ضد خصومهم . أصحاب النحل والمقائد من غير المسامين وكان هؤلاء قد استكملوا أدوات التسليح بالمنطق ، ووقفوا على فلسفات اليونان ، وكان الصراع بين هؤلاء والمعتزلة شديداً والجدال بين الفريقين محتدماً ، فأثر ذلك كله في البيئات الدراسية تأثيراً واضحاً ، تمثل في ظهور مدرسة الفقه القياسية ، ومدرسة النحو القياسية .

ونشب صراع داخلي بين أصحاب المدرستين الإسلاميتين ، أعنى بين أصحاب الحديث ، وأصحاب الكلام ، فقد رأى المحدثون أن الزمام أفلت من أيديهم ، وأن كثيراً من المعارف التي كانت تخضع لسيطرتهم أخذت تنجح إلى الانفصال ، وتتهجج نهج أصحاب الكلام في إقلاطهم من الرواية ، واعتدائهم بأحكام العقل ، فقاموا ضدها ، وأثاروها خصومة عنيفة .

خاصة المتكلمين ، وهم أصحاب هذه ( البدعة ) ، وطالت الخصومة بينهما واشتدت وراح كل فريق يستند إلى خليفة ، ويحتمي بإسقاطان ، ويسخر قواه

للتنكيل بصاحبه ، والتاريخ مليء بما جرت هذه الخصومة من فظائع ازهدت أرواح  
كثير من الأبرياء .

وخاصموا الفقهاء ، لأنهم أخذوا يتحللون من سلطان الرواية ، ويقولون  
من رواية الحديث ، وأصبحت أحكامهم أكثرها يعزى إلى رأي أو قياس . . .  
فهذا أبو حنيفة زعيم مدرسة القياس في الفقه ، واليه ينسب هذا الاتجاه الجديد ،  
قد أدرك أربعة من الصحابة ، وعم : أنس بن مالك بالبصرة ، وعبد الله بن أبي  
أرفى بالكوفة ، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة وأبو الطفيل عامر بن دائل  
بعكة ولكنه لم يمس بأحد منهم أو يأخذ شيئاً عنهم<sup>(١)</sup> وكانت هذه  
الخصومة على أشدها بين الحجازيين والعراقيين .<sup>(٢)</sup>

وخاصموا النحاة - وأغنى بهم البصريين - لأنهم سلكوا مسلك الفقهاء  
أو مسلك أصحاب الكلام في الاعتناء بأحكام العمل ومهدوا السبيل للحكمة  
الأجنبية تؤثر في دراساتهم حتى سمي نخاة البصرة أهل المنطق<sup>(٣)</sup>

وقام بهم هؤلاء لأنهم وإن عتوا بارواية الغريبة - لم يكونوا ليجهلوا عنها  
أساساً لمهجمهم كالمحدثين ولكنهم استهانوا بها على استخراج أصولهم واستنباط  
قواعدهم واهتدوا كثيراً من هذه الروايات التي لا تخضع لأصولهم وعدوها شواذ  
تحفظ ولا يقاس عليها .

واستمتع أبحاهم هذا أن يفروا القراء ويضعفوا قراءاتهم ويتهموا بالجهل  
بأصول العربية كما فعلوا مع ابن عامر مفرى ، أهل الشام وحمزة بن حبيب الزيات  
مفرى ، أهل الكوفة ونافع مفرى ، أهل المدينة مع العلم بأن القراء لا يملكون بشيء

(١) تاريخ أبي الغداء ج ٢ ص ٥

(٢) ضحى الاسلام ١٥١ - ١٥٧ ، تمديد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ١٠٥٠ - ١٠٦٠

(٣) تاريخ الفلسفة الإسلامية ص ٣٨

من حروف القرآن على الاغلب والاقيس في العربية ، بل على الاثبات في الأثر  
والاصح في النقل ، فاذا ثبت عندهم رواية قبولها ولم يحل دون قبولها خروجها  
على الغياس ومناظرتها لحكم الأغلب ، وذلك لأن القراءة عندهم سنة مقبلة والاسناد  
هو محور القبول والرفض فما صح منه قبوله ولو تعارض مع مفاهيم النحاة ومالم  
يصح رفضه ولو وافق أصولهم .

والنحاة إذا قاوموا القراء فقد قاوموا المحدثين لأن منهج أولئك هو  
هو منهج هؤلاء ، كل ما عندهم نقل صحيح ، أو رواية موثوق بسندها ، فاذا  
لم يسند بسلامة روايته قبوله ، ولم يمتنعوا بعد ذلك بسلامة الحديث من التناقض  
المنطقي .

لهذا استبعد النحاة الحديث عن نطاق دراستهم ، ولم يستشهدوا بشيء من  
متمه على صحة قواعدهم ، وكان تجويز الرواية بالمعنى - في زعم النحاة - هو  
السبب الذي دعا النحاة أن يتركوا الاستشهاد به ، لأن كثيراً من الرواة لم يكونوا  
عرباً بالطبع ، ولم يتعلموا لغة العرب الا بصناعة الاعراب ، فوقع اللحن في  
مروياتهم ، وان لم يتعمده .

\* \* \*

مصادر الدراسة عند البصريين :

وخيل للدراسين البصريين أنهم قد استكملوا أدوات الدرس بجمع المواد  
الأولى من مرويات في الشعر والأدب واللغة ، بعد أن وضعوا لها « أطلسم »  
اللغوي وحددوا فيه مجالي الفصاحة ، ونصوا فيه على القبائل التي ينبغي الأخذ  
منها

وجملة المصادر التي عني النحاة البصريون بالأخذ منها هي :

١ القرآن الكريم ، وهو اصدق مرجع ، واصح مصدر يرجع النحاة

اليه في تقنين القوانين ، واستخراج الأصول ، لأن المربية لم تشهد كتاباً أحيط  
بالعناية ، واكتنفت بالرعاية منذ زمن مبكر ، خوفاً من نرا كيبه ، وأحصيت  
كلماته وحروفه ، وكيفية ترتيبه بلهجاته مع اتقان متناه في التفنين ، ودقة بالغة  
في الاخذ والأداء - مثل القرآن الكريم .

٢ - والشعر الجاهلي والاسلامي ، وقد استشهدوا بشعر جرير والمرزوق  
والهجاج وورقة وأبي النجم ، وعنوا أيضاً بشار بن برد ، واستشهدوا بشعره (١١)  
وبذهب السيوطي - مستنداً إلى ما رواه ثعلب عن الاسمعي - إلى أن  
إبراهيم بن هرمة ( ولد سنة تسعين للهجرة ) وعمر طويلاً . حتى اجتاز منتصف  
القرن الثاني ) آخر من يحتج به . (٢١) فهم يستشهدون على صحة التقريب بأشعار  
المحدثين الذين عاشوا حتى منتصف القرن الثاني للهجرة

٣ - الفصحاء من العرب ، وهم سكان البادية الذين يمدوا عن التأثر بلغات  
أجنبية ، والذين ينتمون في الغالب إلى قيس وتميم وأسد وهدل وكنانة وطى ،  
أو بعبارة أوضح ، هم الذين كانوا يسكنون أو اسط بلاد العرب ، وكانوا أكثر  
توغلاً في البداوة ، وأبعد عن الاتصال بالأقاليم والأرياف .

والفصحاء من غير العرب أيضاً ، ممن صحت صلاتهم ، وأطمأن العلماء إلى  
قوة ملكاتهم ، كالحسن البصري الذي قال فيه أبو عمرو بن العلاء : لا مسأرايت  
أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي ، « قيل له فأيهما أفصح ؟  
قال الحسن . (٣١) . وكأبي شي الأعورى ، وهو عمرو بن قائد الذي جلس  
بعظ في مسجده نحو ست وألاين سنة ، والذي كان يونس بن حبيب يسمع منه

(١١) عبد القادر البغدادي : خزائن الادب ج ١ ص ٢٠ .

(٢١) السيوطي : الاقتراح ص ٧٧ .

(٣١) ابن خلكان : ذوات الاعيان ج ٢ ص ١٨٩ - باريس -

كلام العرب ، ويحتج به . (١)

٤ - الامثال ، وما جرى مجراها من عبارات قصيرة حفظها الاستعمال ، وشاعت على الالسنه ، كقول العرب : الصيفت ضيقت اللبن ، رجعت مخفي حنين ، أو صحتهم سبأ وأردوا بالابل ، ثمرة خير من جرادة ، الى غير ذلك مما يطمأن الى صحته ، وصحة الاستشاد به .

أما الحديث فلم يجوز اللغويون والنحاة الأولون ، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد من البصريين ، والكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين - الاستشهاد به في النحو ، وحاكاهم المتأخرون من بغداد والاندلس ، اللهم إلا جماعة منهم في مقدمتهم ابن مالك وأبو حيان النحوي الفارناطي .

\* \* \*

نحن لا ننكر ما لقيه علماء البصرة الأولون من عنق شديد في سبيل الحصول على النصوص الأدبية واللغوية ، إلا أنهم أخطئوا أخطاء منهجية ، لاغى لنا عن ذكرها .

فقد أخطئوا لأنهم اعتبروا اللغة العربية بما فيها من لهجات مختلفة لهجة ، مع ان القبائل كانت تختلف فيما بينها اختلافاً واضحاً في الالفاظ والاعراب ، كما كانوا هم انفسهم يصرحون بذلك بين حين وآخر فيقول بعضهم مثلاً : ان استعمال المثني بالالف مطلقاً لغة قوم كذا وإن اعراب الأسماء الخمسة بالحركات لغة بني فلان وهكذا .. ولكنهم مع أنهم كانوا يعرفون ذلك لم يحاولوا ترتيب أي اثر عليه . وأخطئوا لأنهم لم يستكملوا استقراراتهم قبل أن يضعوا أصولهم . ومن المعلوم أنه ما لم تستكمل لا يستطيع الاطمئنان الى صحة النتائج التي وصلوا اليها ولا الى صحة المنهج الذي عقدوا عليه دراستهم ولو كانوا استكملوا استقراراتهم

إذن لنحبسوا كثيراً مما وقعوا فيه من ارتباك ، وما تكلموا فيه من تأويل وإشراق  
لما اضطرروا إلى أن يغلطوا نصوصاً صحيحة كما فعلوا مع قراءات صحيحة مقبولة  
معترة عند أصحاب القراءات :

كما فعلوا مع عبادة بن عامر مقرئ أهل الشام فقد غلطوه في قراءته قوله  
تعالى : « وكذلك زين الكثيرين من المشركين قتل أولادهم شركائهم » ينسب  
( أولادهم ) وجر ( شركائهم ) لأنهم لا يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف  
إليه إلا في ضرورة الشعر مع أنه أحد القراء السبعة وقراءته متصلة اسمها كما يقول  
المفسرون بالقراءات .

وكما فعلوا مع حمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة وأحد القراء  
السبعة ، فقد غلطوه أيضاً في قراءته قوله تعالى : « واتقوا الله الذي تسمعون به  
والأرحام » بكسر الميم لأنهم لا يجوزون المطفئ على الضمير المحرور إلا بإعادة  
الجار إلا في ضرورة قبيحة كما يقولون مع أن هذه القراءة - بالاضافة إلى أنهم  
لمحمزة بن حبيب - كان قد قرأ بها ابن عباس والحسن البصري .

وكما فعلوا مع نافع مقرئ أهل المدينة وأحد القراء السبعة فقد غلطوه في  
قراءته قوله تعالى : « لهم فيها معائن » بهم معائن لأنهم كانوا يرون أنه إذا  
كان المد أصلياً امتنع قلبه همزة مثل : معائب ومعائن فلا يقال فيها : معائن  
ومعائن .

مع أن « أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن في الألف في  
اللفظة والأفيس في العربية بل على الأئمة في الأثر والأصح في النقل » وذلك لأن  
القراءة عندهم سنة يلزم اتباعها ولو عارضت الألفي وخرجت على الأفيس .

وأخطئوا في أنهم عزوا جانباً كبيراً من المهجات واللغات فأقصوها عن  
مجال البحث والدرس فلم يمتدوا إليها كان في كبد الصحراء من الهجات الآباء  
الذين لم يجاوروا الأرياف والامتصاص كما سئموا لغات القبائل المجاورة للبحر والمخبر



وللشام وللمراق وللسواحل الجزيرة العربية المطلة على الخليج الفارسي لأنها -  
كما كانوا يزعمون - كانت أبعد عن الفصاحة مما كان منها في كبد الصحراء بسيدة  
عن ملايسات الحضارة، وضيقت مجال بحوثهم فمضروا الأخذ على بعض القبائل  
العربية فقد ذكر السيوطي : ان ابن نصر الفارابي قال في كتابه المسمى باللفاظ  
والحروف :

« ان الذين عنهم نقلت العربية ، و بهم افتدي ، و عنهم أخذ اللسان العربي  
من بين قبائل العرب ، هم : قيس و تميم و أسد ، فأن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر  
ما أخذ و معظمه ، و عليهم اتكل في العريب ، و في الاعراب و التصريف ، ثم هذيل  
و بعض كنانة و بعض الطائيين و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، فإنه لم يؤخذ  
عن حضري قط ، و لا عن سكان البراري ، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة  
لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا عن لحم و لا عن جذام لمجاورتهم أهل  
مصر و القبط و لا عن قنساء و غسان و اباد لمجاورتهم أهل الشام و أكثرهم نصارى  
يقرءون بالسريانية و لا عن تغلب و اليمن فأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان  
و لا عن بكر ، لمجاورتهم للقبط و الفرس ، و لا عن أهل اليمن لمخالطتهم للهند  
و الحبشة و لا من بني حنيفة و سكان اليمامة و لا عن ثقيف و أهل الطائف لمخالطتهم تجار  
اليمن للمقيمين عندهم ، و لا عن حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا عنهم صادفهم  
حين ابتداء و ينقلون لغة العرب قدخالطوا غيرهم من الأمم و فسدت ألسنتهم » (١)  
و أبعدها أيضاً عن مجال بحوثهم لغة الاعراب الذين هاجروا الى الامصار  
و انتفدوا شمر شعرائهم الذين كانوا يقولون الشعر بلغة أقوامهم ، و لم نفس ما كان  
بين عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي ، و الفرزدق من ملاحاة .. و ليس بعيداً  
عنا ما فعله السيوطي - ناقلاً عن علماء اللغة و النحو - من عقد باب لمعرفة أغلاط العرب



ذكر فيه أقوالا كثيرة لنجاة ولفويين، أجازوا لأنفسهم تغليب أقوام هم أصحاب اللغة التي يدرسون نحوها، كما فعل أبو جعفر النحاس فقد عاب علي زهير بن أبي سلمى قوله :

فتفتح لكم غلمان أشأم كلهم      كأحمر عاد ثم ترضع فتعظم  
وزعم أنه يريد: كأحمر نمرود، فغلط.

وكما فعلوا في تغليبهم قواهم: حالات السويق، ورتأت زوجي بأبيات،  
واستلأمت الحجر. (١)

وكان ابن فارس يمتدح لهم فيقول: «ما جعل الله الشمر، ممصومين،  
يوقون الغلط، والخطأ، فما صحح من شمرهم فقبول، وما أبته العربية وأصولها  
شردود»، كقوله:

ألم يأتيك والانباء تنمى  
وقواه:      لما جفا إخوانه معصبا  
وقوله:      قفا عند ما تعرفان ربوع

فكاه غلط وخطأ». (٢)

ولا نرى هذا إلا لغو الكلام، انهم يجهلون أن اللغة سليقة وطبيعية  
ويجهلون أن صاحب اللغة لا يغلط في لغته لأنها جزء من حياته التي فطر عليها  
وعادة من عاداته التي نشأ عليها وإذا كان الجاهليون يغلطون والمخضرمون يغلطون  
والإسلاميون يغلطون فعلى من بعد هؤلاء، يعتمد النجاة؟؟ وماذا يحتاجون؟  
ومن أين جاءوا بهذه الأصول التي وضعوها وهذه الفروع التي استنبطوها؟ ألم  
يستنبطوها من كلام العرب الذين كان هؤلاء الذين يغلطون منهم؟

(١) السيوطي: المزهرة ج ٢ من ٣١٠.

(٢) الصاحي لابن فارس من ٢٣١.

وإذا عزلوا من مجال الاستشهاد حواضر الحجاز التي نزل القرآن بلفتها  
اتصالها بالروم والفرس والهنود، والامخمين لجاورتهم أهل الشام، وتغلب واليمن  
لاهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، وبكرالانهم كانوا يجاورون الفرس، وعمد  
القيس، وأزد عمان، لانهم كانوا بالبحرين يخاطبون الهنود والفرس المقيمين بينهم  
وأهل اليمن لمخاطبتهم الهنود، الاحباش وبن حنيفة ونقيما وأهل الطائف لمخاطبتهم  
بجوار البحر، فماذا تبقى بعد ذلك؟؟ وهل القبائل التي قصر الفحاة والفقويون الاخذ  
عليهم من ذكرهم الفارابي تمثل العرب جميعا، أو تمثل لغتها لغات العرب كلها  
تميلا صادقا، وهي جزء ضئيل من جموعهم المنتشرة في أنحاء الجزيرة العربية في  
شمالها وجنوبها، وفي شرقها وغربها؟ وهل بعد هذا يصح لهم أن يزعموا أنهم  
وضموا أيديهم من الاغلب، فاستنبطوا منه أحكامهم؟ أو أن يزعموا أن هذا  
النحو الذي وصلوا اليه، والقوا الكتب فيه هو نحو العربية، وميزانها الذي  
يزنون به طحات العربية جميعا؟ وهل يجحدون - أعني البصريين - مسوغا أن  
يقولوا مفتخرين على الكوفيين: «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، واكلاه  
اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة  
الشوايز» (١).

إن أنهم ما عتموا أن ناقضوا أنفسهم فاستشهدوا بشمر عدي بن زيد  
والكميت والظرياح وجرير والفرزدق وهم من سكان الامصار.  
واستشهدوا بأقوال الموالي وكان الجاحظ يقول - حين عرض لذكر أبي علي  
عمرو بن قائد الاسواري القاصم البصري المعروف - : «كان يونس بن حبيب  
يسمع منه كلام العرب ويحتج به» (٢).

(١) الميراثي : اخبار النحويين النحويين من ٩٠ بيروت

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين ج ١ ص ٣٤٧ .

واستشهدوا بشعر يشار ، وهو - مع أنه مولى - لم يذوق عيشة البدو ، ولم يرح الحاضرة الا قليلا .

ولو كان مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء وعدم الاتصال بالأجانب لكانت لغة فريش أبعد اللغات عن الفصاحة ولا قائل بهذا بل لقد أجمت كلهم على أن فريشاً أفصح العرب وأن لهجتهم أصفى اللهجات

قال ابن فارس : « أجمع علماءنا بكلام العرب والرواة لأشمارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم : محاطهم أن فريشاً أفصح العرب السنة وأصفاهم لغة » (١)

وذكر البيهقي قولاً للفراء جاء فيه : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام ، وتخرج البيت في الجاهلية ، وفريش يسمعون لغات العرب ، فما استحسوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ، ومستقيح الالفاظ » (٢)

واتصال فريش بالفرائد العربية المختلفة من جهة ، وباللهم الأجنبية من جهة أخرى ، اتصال قديم - يدل عليه ما جاء في القرآن من كلمات أجنبية ، فارسية ، ويونانية ، ونبطية . (٣)

مع أن العرب إذا التقطوا كلمة أجنبية أخضعوها لقوانين لغتهم غالباً ، كما فعلوا في كلمات كثيرة ، مثل « زرجون » وهي الخمر ، واشتقوا منها ، فقالوا : مزرجن ، ومثل : لجام وقد اشتقوا منه : الالجام ، وألجم . وقالوا : فرس ملجم ، ومثل : بهرج « وأصله من قولهم : بهرج ، وهو معرب » ومثل :

(١) العاصمي ص ٢٣ .

(٢) المزهر ص ١ ص ١٣٣

(٣) راجع كتاب اللغات في القرآن ، وهو ما حدث به اسماعيل بن عمرو المعري المتوفى سنة ٢٩٩ هـ عن ابن عباس ، والنمير الذي عنده السبوعي في المزهر ، وهو معرفة العرب ص ١٥٩ ذمها وضحي الإسلام ج ٢ ص ٢١٨ - ٢١٩ .

« نوروز » ومعتاد : اليوم الجديد وقد اشتقوا منه الفصل « نورز » وفيل  
نورزونا بنوروزكم (١) ومثل : زندق رديوان ودرهم فقد اشتقوا منها وقالوا :  
زندق وتزندق دوزن تدويناً ودرهمت الخبازي إذا صارت كالدرهم (٢)  
ولا ضير من استعارة الكلمات الأجنبية إذا كانت تدرب في الاستعمال ،  
وتخضع للفونين ، ولا ينافي ذلك فصاحتها ، فلبست العبرة في الفاظ استعيرت  
لتؤدي وظيفة من الوظائف التصيرية ، بل العبرة في ملكة التمييز ، والقدرة على  
الافهام ، وسلامة الاسلوب المرعي الأصيل .

وأخطئوا ، لأنهم أمدوا جانباً مهمان المصادر اللغوية ، وهو الحديث ، فلم  
يرضوا الاستشهاد به ، لأنهم زعموا ان كثيراً من رواياته كانوا من الموالي ، وهم  
عرب بالنعم ، لا بالسليقة ، والطبع ، ولا يؤمن على الحديث ان يقع فيه لحن ،  
أو تصحيف .

مع انهم لو أنصفوا لمدلوا عما ذهبوا اليه ، لأنهم كانوا يعاصرون مدى  
حرص المحدثين على سلامة الأحاديث ، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها ،  
وكان المحدثون ، ولا سيما المتأخرون منهم ، من الدقة بحيث يستبعد عن صنيعهم  
كثير من الشكوك التي أقامها النحاة عقبات في طريق الاستشهاد بها ، والأخذ  
منها . وقد ذكرنا أنهم كانوا لا يتورعون من الاستشهاد بكلام ناس من الموالي ،  
أمثال الحسن البصري ، وأبي علي عمرو بن قائد الأسواري ، وغيرهما .

يضاف الى ذلك أنهم لو سمعوا سيبويه يروي نصاً لما ترددوا في الأخذ  
به ، لأن سيبويه ثقة وهو إنما يروي نصاً لغوياً لا علاقة له بحكم من أحكام  
الدين فما بالك بقوم كانوا يحرصون أشد الحرص على سلامة الأحاديث وكانوا

١١) راجع الفصل الذي عنده البيهقي في انزهه ج ١ ص ١٦٧ وهو ذكر الفاظ شك

أنها عربية أو معربة .

(٢) أحمد أمين : ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٥٠ .

أشد ما يكونون تخرجاً ان يحرفوا نصاً أو يغيروا شيئاً في متن

روى السبوطي عن ابن خالويه في شرح الفصح ما نصه : « كان الفراء  
يحيز كسر النون في شتان تشبيهاً بسيان ، وهو خطأ بالاجماع . فان قيل : الفراء  
ثقة ، واعلمه سنده ، فالجواب : ان كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس ، وان كان  
سمعه من عربي فان الغلط تبنى ذلك العربي ، لأنه خالف سائر العرب ، وأنى بلغة  
سرعوب عنها . (١) »

فهم كما ترى ، يشقون بسبويه والفراء وأمثالهما في فعل الروايات اللغوية ،  
ولا يتوهمون في أمثالهما الخطأ ، ولم يتوانوا ان يفتطوا العرب أنفسهم ، إذ انفلا  
عنهم شيئاً ، وكان منافياً لأوضاعهم وأصولهم ، ولا يثقون بعامة المحدثين ، الذين  
عرف عنهم الحرص على سلامة النصوص الدينية ، والمبالغة في التحرج من أن  
يغيروا نصاً ، أو يحرفوه .

هذا مع ان الذين كانوا يروون بالمعنى في أغلب الظن - إنما هم العرب الذين  
كانوا يمتدون بسلامة سلاقتهم . أما الموالي الذين لم يأخذوا بأسباب العربية فهم  
أبعد ما يكونون عن ان يتصرفوا في متون الأحاديث .

فاذا رجح الدارس ان يكون الراوون بالمعنى إنما هم العرب فما الذي يمنع من  
ان يأخذوا عنهم - لأنهم عرب - وقد صحت سلاقتهم ، فاذا أخذوا عنهم فأخذوا  
بأخذون عن عرب يصح الاستشهاد بأقوالهم ، وبما يجري على سنتهم ، وبما - أعني  
النحاء - إنما يأخذون عن العرب ألفاظهم وتعبيراتهم ، فليكن هذا من ذلك ،  
وايكن كلام هؤلاء المحدثين مصدرأ من المصادر العربية ، لأنهم أصحاب طبائع  
وميلكات ، ولا يزالون يتعلقون بأسباب الحياة العربية الخالصة

ومن الأدناء على الواقع ان يستمدوا من الاستشهاد ما ورد من أحاديث

على لسان قوم من رجال العصر الأول ، شهد بحرصهم على الأحاديث التي يروونها  
ما أثر عنهم في كتب الطبقات والتراجم من أقوال تتداعى أمامها ادعاءات النجاة  
ومخاوفهم المزعومة على مصير المرية إن اعتمدوا في تصحيحها على الاستشهاد  
بعمروياتهم .

فن رواة الحديث في ذلك العصر : عامر بن شراحيل الشعبي ، الذي قال  
عنه ابن عياش الكوفي لمناظره في حضرة أبي العباس : « وأين أنت ممن لم  
قر عينك مثله في زمانه ، من أصحاب النبي ، ولا أحفظ لما سمع ولا أفقه في  
الدين ، ولا أصدق في الحديث ، ولا أعرف بمغازي النبي ص ، وأيام العرب ،  
وحدود الاصلاح والفرائض ، والفريب ، والشمر ولا أوصف لكل أمر من عامر  
ابن شراحيل الشعبي » . (١)

والذي تحدث عنه الجاحظ في اثناء تحديثه عن عبدالله بن شبرمة ، فقال :  
« كان - يعني عبدالله بن شبرمة - فقيها ، عالما ، قاضياً ، وكان راوية شاعراً ،  
وكان خطيباً ناسكاً ، وكان حاضر الجواب مفوها ، وكان لاجتماع هذه الخصال  
فيه يشبه بعامر الشعبي » . (٢)

ومن رواة الحديث في ذلك العصر أيضاً : حماد بن سلمة الذي قال فيه  
اليزيدي :

يا طالب النحو ألافبك بعد أبي عمرو وحماد

والذي كان يقول : « من لحن في حديثي فقد كذب علي » (٣) . وقصته  
مع سيديويه معروفة ، وكان المترجمون لسيدويه يزعمون أنها كانت الدافع الذي  
دفع سيديويه الى تعلم النحو ، فقد قالوا : « كان سيديويه يستعلي على حماد ، فقال

(١) ابن الفقيه : البلدان ص ١٧١ (اليدق) .

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين ج ١ ص ٣٢٣ .

(٣) السجستاني : اخبار النجوين البصريين ص ٤٣



حماد يوماً : قال رسول الله (ص) : ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه  
ليس أبا الدرداء . فقال سيديويه : ليس أبو الدرداء ، فقال حماد : لحن يا سيديويه  
فقال سيديويه ، لا جرم لأطلبين علماً لا تلحنني فيه أبداً . (١١)

ومن رواية الحديث في ذلك العصر : المحدث العتيق أبو الرب السخيتاني الذي  
يقول فيه الحسن البصري : « أيوب سيد شباب أهل البصرة » (١٢) والذي قلده  
له الخليل بن أحمد فرغب بتعاليمه وهداياته عن خارجيته التي كان قد نشأ عليها ،  
والذي كان يقول : « تعلموا المحرفاته جمال الوضيع وتركه هجئة للشريف » (١٣)  
وامثال هؤلاء كثير من المحدثين الذين لم يذكروا ويحرصون على صحة  
الأحاديث التي يحترمونها ويحرصون عليها حسب ولاكتهم كانوا يحرصون على سلامة  
أسمئهم من اللحن إذا رجعوا إلى أنفسهم وتحدثوا في مجالسهم أيضاً بل كان  
يؤذونهم ويسوءونهم إن سمعوا الحنا وكانوا يوصون الناس بالرجوع إلى النحو لأن  
تعاليمه جمال والاعراض عنه هجئة .

فتترك الاستشهاد بالأحاديث التي يرويها هؤلاء وامثالهم خسارة كبيرة  
انزلها بالعربية تفقر النحاة وتحذلقهم .

ولا يسع النارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه ابن مالك ومن  
شابهه في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد القوي والنحوي عليها .

حتى إن بعض النحاة قد وقف بين الفريقين ، بين الفريق المانع مطلقاً وعدم  
النحاة الاوثان ، والفريق المثبت مطلقاً وعدم ابن مالك وأبو حيان ومن تابعهما -  
موقفاً وسطاً « يجوزوا الاحتجاج بالأحاديث التي اعتمى بنقل ألفاظها » (١٤)

(١) السيرافي : أخبار النحويين البصريين . ٤١٦ ٤٣ .

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين ج ٢ هامس من ١٥٤ .

(٣) الجاحظ البيان والتبيين ج ٢ من ٢٣٣ .

(٤) عبد القادر البغدادي : خزنة الأدب : المقدمة .



وشايمه السيوطي فقال : « وأما كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المراد ، وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار » (١)

ثم إن الأدباء ، ورواة اللغة كانوا قد انقبهوا إلى كذب بعض الرواة فنعوا على الموثوق به منهم ، وغير الموثوق به متأثرين في ذلك بأصحاب الأحاديث ، فكان ينبغي على علماء العربية أن يصنفوا رواة الحديث من زواية أعمالهم وتخصصهم فينعوا على من صححت مسكته منهم فيقبلوا روايته وينصوا على من لم تصلح مسكته فيرفضوا روايته . إنهم لو فعلوا ذلك لوجدوا انفسهم امام طائفة كبيرة من النصوص تصلح أن تكون من المصادر التي يرجعون اليها في تدوين أحكامهم ولعلمهم المنهج باستكمال شرائطه والكنز - لم يفعلوا ذلك ومضوا في شأنهم سادرين .

وأخطئوا أيضاً لأنهم اعتبروا أصول اللغة كأصول المنطق لها من العموم والشمول ما لأصول المنطق من عموم وشمول ، ولهذا وقعوا في المتناقضات وواجهوا كثيراً من المشكلات حين اعترضتهم طائفة كبيرة من النصوص لم تتفق مع أصولهم الموضوعية .

## الباب الأول

مدرسة الكوفة النحوية



## الفصل الأول

### نشأتها

- ١ -

ومدرسة الكوفة النحوية الحديثة المهد بالذمير، إذ أقيمت بمدرسة البصرة النحوية، فقد سميت البصرة الكوفة بهذه الدراسة التي كانت عملاً من الأعمال القرآنية، ثم أخذت تستقل شيئاً فشيئاً حتى أصبح موضوع دراستها: الكلام العربي، سواء أكان قرآناً أم غير قرآن، وسواء أكان شمر أم قثراً وظلت البصرة تقوم بمعب هذا العمل زمناً طويلاً.

وكانت الاتصالات بين الكوفة والبصرة مستمرة منذ تمصيرها، وكان التجاوب بينها قائماً، فلم يحدث شيء في البصرة إلا وجدت صداه في الكوفة وما عرف شيء في الكوفة إلا رأيت آثاره في البصرة، وكان الانتقال من مصر إلى مصر ميسراً للذين يرغبون فيه، وربما اتخذ الكوفيون المغترب عليهم من البصرة مستقراً، هرباً من السلطان، واستتاراً من عيونهم، كما فعل سفيان الثوري وغيره.

وربما اتخذ بصريون من الكوفة مستقراً ومقاماً أيضاً، لأن الكوفة - فضلاً عن أنها كانت مركزاً سياسياً للاحتلال الشرقية فترة بلوية من الزمن - كانت مراكز الفقه والحديث والفراة، ورواية الشعر والأدب، فليس غريباً إذن أن تنتقل هذه الدراسة من البصرة إلى الكوفة، إما بواسطة الذين شذروا الرجال

من الكوفة الى البصرة طلباً للعلم ، ثم رجعوا الى الكوفة ، وإما بواسطة الدين هاجروا من البصرة ليتخذوا من الكوفة دار إقامة ،

وكان التنافس بين هذين المصرين شديداً ، والخلاف محتمداً من عدة نواح ، من الناحية الحزبية ، فالكوفة - كما قلنا - علوية والبصرة عثمانية . ومن الناحية العنصرية ، فأكثر أهل الكوفة من الجانيين ، وأكثر أهل البصرة من المضربين . ومن الناحية العلمية ، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ، لأنهم أكثر اختلاطاً بالأجانب من أهل الكوفة ، وأثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة ، وامرغ الى الاخذ من الثقافات الاجنبية ، اتوافر مصادرها عندهم ، وكثرة انتقالهم لا كسب والتجارة والكوفة - مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية وعناصرها الاجنبية اكثر تخرجاً من أهل البصرة في الاخذ بثقافات الاجانب لكثرة من فيها من الصحابة والتابعين ، ومن الفقهاء وأهل الدين .

عند العرامل احكمت اسباب الاختلاف والتنافس بين المصرين ، فكان من نتائج هذا التنافس أن كانوا يتناظرون في مجالس الخلفاء ، حين تجتمع وفودهم في دواوينهم ، وكان الخلفاء يستمتعون بهذا النوع من المناظرات ، وربما ظاهروا فريقاً على فريق لاسباب تدعوهم الى ذلك .

وتناولت هذه المناظرات نواحي عدة ، ومن بينها الناحية الثقافية ومن هذه الناحية مناظراتهم في النحو ، وكان التنافس بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة شديداً في عهد الكسائي وسيبويه . وربما رجع الدارسون بالتنافس الى ما قبل عهدهما ، فقد ذكر الاستاذ احمد أمين : أن الخلاف بدأ هادئاً بين الرواسي في الكوفة ، والخليل في البصرة ، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة . ( ١ ) .

غير اننا نرجح أن التنافس بين نخاعة البصرة والكوفة لا وجود له في عهد الخليل وابي جعفر فلم يكن ابو جعفر الا بصرياً كما قيل ، او نعلم على معاهد البصرة ولم يكن بالنحوي الذين تحمله قدماء امام الخليل . وربما كان الزعم القائل بان لأبي جعفر الرواسي كتاباً في النحو اطلع الخليل عليه ، وانتفع به ، كما هو الذي حمل الامام احمد امين - كما حمل غيره - ان يقول بهذا التنافس بين الرجلين وأكبر الظن ان التنافس بين نخاعة المصريين إنما ظهر في عهد الكسائي وسيبويه بعد وفاة الخليل وكان هناك من الاسباب ما حمل الكسائي على مخالفة سيبويه وأقوالها خوفاً ان يتقرب سيبويه او غيره من البصريين من السلطان فيعتقد الخطورة لديه كما سيشير اليه .

### براية المدرسة الكوفية عند الفراء

تبدأ المدرسة الكوفية عند القدماء بأبي جعفر الرواسي ، وكان أبو جعفر هذا قد أخذ النحو عن ابي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر اللخمي ، فهو في نظرهم بمنزلة الخليل في البصرة ، لانها متعاصران وان كلامها اخذ العربية عن الشيوخ الذين اخذ عنهم الآخر ، لان الخليل اخذ ايضاً عن ابي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر .

وصنف الزبيدي في طبقاته نخاعة الكوفة طبقات ، جعل في الطبقة الاولى ابا جعفر الرواسي ومعاد بن مسلم الفراء ، وهكذا فعل غيره من اصحاب الطبقات كأبي البركات بن الانباري وابن خلكان وابن النديم ، وياقوت .

وفي ضحى الاسلام جدول اخذه الاستاذ عن كتاب *Arabi Atramama* امدان زاد فيه بعض الزيادات واصلح فيه بعض التواريخ كما قال في هامش



ص ٢٨٩ من الجزء الثامن من ضحى الاسلام . وفي هذا الجدول سجل الاستاذ  
ابو جعفر الرواسي رأس المدرسة الكوفية ، واول من الف في النحو من الكوفيين  
وقد تلمذ له الكسائي والفراء ، وسجله نظير الخليل ، كما سجل الكسائي والفراء  
نظير سيديويه .

وذهب « أوليري » الى مثل ما ذهب اليه القدماء ايضاً فقد زعم « انه  
بعد قرن من الزمان تقريباً ( اي بعد قرن من نشأة النحو في البصرة ) بدأ أبو  
مسلم معاذ الهراء ( توفي سنة ٧٢٣ او ٧٢٧ م ) في الكوفة بالقاء دروس في  
قواعد النحو مشابهة لما كان يلقى في البصرة وكان في الوقت عينه مؤدب اولاد  
عبد الملك (١) . . .

والكننا لانرى هذا الرأي ولا نعلم ان كوفياً كان نحوياً بلهني الدقيق  
لهذه الكلمة قبل الكسائي ، فلا معاذ الهراء ولا أبو جعفر الرواسي بمن نضمهم  
في طبقة المؤسسين لهذه المدرسة النحوية الناشئة . ولم نسمع أن احداً من  
الكوفيين تخرج بها واكتفى بما تلقاه عنها وعرف بنحو خاص استتمده منها  
لا ينتمي الى نحو اهل البصرة والكسائي والفراء - وهما عماد المدرسة الكوفية -  
انما عرفا النحو الاحاطلحي بدراستهما نحو البصرة ونخرجهما بشيوخ بصريين .

ولعل مما يؤيدنا في زعمنا هذا ان « بروكلان » حين عرض لهذا الجانب  
من موضوع نشأة المدرستين النحويتين وبعد ان ذكر الخليل وسيديويه ثم انتهى  
بهذا تناوله لمدرسة البصرة - قال : « وكان ينافس سيديويه في علم النحو احد  
قراء القرآن السبعة : الكسائي الكوفي الذي سبق له ان علم الرشيد نفسه ، ثم  
عهد اليه الرشيد في تأديب ولده الامين (٢) ولم يشر الى نحويين قبله كما فعل  
غيره من قدماء ومحدثين .

(1) Oleary , How Greek science Passed to The Arabs , P 144

( ٢ ) بروكلان : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ص ٢٨ « بيروت » .

ويُنحىل إلى أن النحويين على اختلاف طبعاتهم ومدارسهم إنما استمدوا النحو من البصرة ومن علم الخليل المتشبه في كتاب سيبويه خاصة ، لا فرق في ذلك بين كوفي وبصري وبغدادي .

أما البصريون فهم إنما اتسموا بالمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيبويه والتأخذ له فقد برع الكتاب وأعجبوا به غاية الإعجاب ، وكان تأليفهم يقول : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو إمد كتاب سيبويه فليستحي » وكان المراد إذا أراد الحان أن يقرأ عليه كتاب سيبويه - يقول له : هل ركبت البحر تعظيماً له ، واستصمباً لما فيه . (١١) .

وكان أول من أقرأ الكتاب أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأحمشي قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني (١٢) وجاء المراد فقرأ الكتاب بنى الجرمي والمازني وأقرأه المراد إمد ذلك أصحابه وتلاميذه ، ومنهم ابن درستويه ، وعاق عليه بالشرح والتفسير .

ثم تعاقبت عليه الشروح بعد ذلك ، فقد شرحه إمد المراد بنى سليمان الأحمشي الأصغر المتوفى سنة ٣١٥ هـ وابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ والزماني المتوفى سنة ٣٢٨ هـ وأبو سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ والزمخشري وابن الحاجب ، وأبو الملا المعري وغيرهم (١٣) .

فالكتاب هو قوام المدرسة البصرية ، ومحور نشاطها ، وهو مادة علم البصريين وأكثر ما جاءوا به أنهم كانوا يريدون عليه شرحاً وتفسيراً ، وزيادات أخرى يستدركون بها ما فات سيبويه أو يؤيدون بها رأياً من آرائه .

( ١ ) فهرست ابن النديم ص ٧٧ ، نزهة الألباء ص ٧٥ ، أخبار النحو بين البصرين ص ٥ .  
( ٢ ) نزهة الألباء ص ١٩٨ - ١٩٩ .  
( ٣ ) دائرة المعارف الإسلامية - مادة « سيويه » .

وأما الكوفيون فلم يست عنايتهم بالكتاب بأقل من عناية البصريين ، إلا أنهم كانوا يفتنون منه في أغلب الأحيان موقف الناقد ، وكانوا يستمدون منه أيضاً مادة دروسهم الأولى ، وإن كانوا يخفون ذلك بدافع من العمومية .  
وشيوخهم الأولون إنما تجرأوا به ، وفي مقدمة الكسائي والقراء . أما الكسائي فقد درسه على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأعمش (١) ، وذلك في أكبر الظن . بعد ذهاب الأعمش إلى بغداد ، واتصاله بالكسائي ومصاحبته إياه بعد أن ناظره ، وخطأه في جميع ما أجاب به عن مسائله في قنينة ذكرها الزبيدي في طبقاته عند الكلام عن سيديوه . وأما القراء فقد درسه أيضاً ، حتى لقد وجد بعضه تحت وسادته التي كان يجلس عليها ، كما جاء في حكاية أبي جعفر النحاس . (٢)

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية : أن النسخة التي أهداها الجاحظ للوزير ابن الخياط كانت بخط القراء ، وقصة الأهداء هذه ذكرها أبو البركات بن الأنباري ، ولا كنه لم يقل إنها كانت بخط القراء ، ولم يكن الوزير هو ابن الخياط ، بل هو محمد بن عبد الملك الزيات . (٣)

وأما بغداديون فقد أخذوا عن البصريين والكوفيين ، ومادة الدرس عند هؤلاء وهؤلاء . إنما هو النحو البصري المتمثل في كتاب سيديوه ، وكل ما في الأمر أنهم خلطوا أقوال هؤلاء وهؤلاء ، وانتخبوا من هؤلاء وهؤلاء ، ويسر لهم هدبا أن بغداد كانت مقصد البصريين والكوفيين جميعاً لأنها عاصمة الخلافة الإسلامية وموطن الأعمال واكتساب الرزق ، فكان يفتد عليها بصريون وكوفيون وغيرهم من أهل سائر الأمصار ، فلما اجتمعت هذه العناصر في سعيد

(١) زهرة الألباء ص ١٨٦ .

(٢) الزبيدي : طبقات النحويين - « سيديوه » .

(٣) زهرة الألباء ص ٧٤ .

بغداد ، وأما إلى كل فريق تلاميذ ، وأصحاب ، وجد من هؤلاء التلاميذ من لم يقصر الأخذ على بصري وحده ، وإنما كان يأخذ عن هذا ، ويرجع إلى ذلك . ومن البغداديين ناس كثيرون درسوا النحويين ، وتخرجوا في المدرستين فليس المذهب البغدادي إذن إلا مذهباً انتخابياً ، فيه الخصائص المذهبية للمدرستين جميعاً ، على نحو ما فعل ابن مالك في محاربه الجمع بين المذهبين ، واتجاهه منهجاً وسطاً بينهما « فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر : وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل . بل يقول إنه شاذ أو ضرورة ، كقوله في تقديم التمييز على الفعل المتصرف

والفعل ذو التصريف نورا سيقاً

وقوله في مد المقصور :

« والمكس في شعر يقع »

قال ابن هشام : « وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن

الطريقتين » . (١)

والذين خلطوا المذهبين كثيرون ، ذكرهم أصحاب الطبقات ، فيذكر الزبيدي جماعة كبيرة عدتهم واحد وأربعون نحوياً ، أولهم : ابن فتيمة أبو محمد عبدالله بن مسلم الكوفي الدينوري توفي سنة سبعين ومائتين للهجرة ) ، آخرهم : ابن خالويه أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه توفي سنة سبعين وثلاث مائة للهجرة ) .

وعقد ابن النديم في الفهرست مثالة في أخبار العلماء ، وأسماء ما حدثوه من الكتب ، وذكر فيها أسماء جماعة من النحويين والافويين ، ممن خلط المذهبين

والخبار ثم ذكر في مقدمتهم: ابن قتيبة وذكر منهم أبا حنيفة الدينوري ، صاحب  
الاجاز اللؤلؤ ، والسكري أبا سعيد الحسن بن الحسين ، وابن كيسان ، و  
بكر بن شقير ، ونظريه ، وابن خالويه ، وغيرهم ، كما فعل الزينبي .

\*\*\*

ويحيل الى الدارس أن النحو وقف من حيث ابتدأ نضجه ، ولم يتبع له النحو  
أو التطور بعد التحليل وحيويه ، والسكاني والقراء . وكان كل هم الدارسين أن  
يوضحوا ما انبهم من عباراتهم في كتبهم ويفسروا الشواهد وان يندفعوا نحو  
المنطق للاستزادة من تطفاه على النحو في انهاء محاولاتهم تطبيق أصوله على  
أصول النحو وصبر القضايا اللغوية النحوية بالصيغة الفلسفية المحضه .

ولعل خير ما يقال في تحليل هذه الظاهرة التي طرأت على النحو بعد هؤلاء  
أعني جهوده على ماجنته الدراسات من ثمرات على يد التحليل وتلاميذه هو :  
أن مادة الدرس للدارسين بعد هؤلاء إنما هي ما جاء في كتاب سيويه ،  
وما روه عن الشيوخ الاولين ، ممن هم في طبقة التحليل وتلاميذه ، الذين  
لازموه وصاحبوه .

فأداة الدرس عند الكوفيين كتاب سيويه وما روه عن أساتذهم  
والقراء وأبي عمرو الشيباني وغيرهم من الكوفيين .  
ومادة علم البصريين هو كتاب سيويه أيضاً وما روه عن شيوخهم ممن  
ذكرنا وغيرهم ولم يروا عن كوفيين .

أما النحاة الاولون وهم شيوخ المدرستين ومؤسسهما وفي مقدمتهم التحليل  
ابن أحمد وعلي بن حمزة الكسائي فمادتهم اوسع دائرة واكثر حياة وهي :  
١ - هذه المرويات الضخمة التي عني بجمعها الرواة الاولون كأبي عمرو  
ابن العلاء ، وأبي عبيدة والاصمعي وغيرهم من البصريين والمفضل الضبي وحماد  
الروايه : غيرها من الكوفيين هذه المرويات التي هيأت للدارسين الاولين مواد

دراساتهم سواء أكان منها ما يتصل بالادب أم ما يتصل باللغة  
٢ - وهؤلاء الرواة الذين كانوا يتصدون إلى الكوفة والبصرة ، ويتصلون  
بالعلماء الذين كانوا يعمون بالاتصال بهم والاختذ عنهم .

٣ - ثم هذه البوادي المربية ، التي كانت تزخر بالفصاحة ، وبالأعراب  
الذين لم تشب لغاتهم ولهجاتهم شائبة من عجمة ، وفي طليعتها بوادي نجد والحجاز  
وتهامه ، التي استقى الخليل بن أحمد علمه منها ، كما قال الخليل للكسائي ، حين  
سأله هنا عن المصادر التي أخذ علمه منها ، والتي شد الكسائي الرحال إليها فمضى  
بين أعرابها زمناً طويلاً ، كان يكتب ما يسمعه منهم ، حتى أنفذ في كتابة ذلك  
خمس عشرة قنبه حبر ، سوى ما حفظ ، كما قال أصحاب الطبقات .

وقليل ما هم أولئك الذين اتصلوا بالأعراب من تلاميذ الخليل والكسائي  
وأصحابهما ، أذكر منهم علي سبيل المثال :

التضرب بن شمير : تلميذ الخليل ، والراوى عنه ، وعن فصحاء الأعراب . ذكر  
ابن النديم له كتباً في اللغة ، منها كتاب الصفات . قال : « وهو كتاب كبير ،  
ويحتوى على عدة كتب ، ومنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه « غريب  
المصنف » . (١)

وعلي بن حازم ، وأبو المبارك ، اللحياني : تلميذ الكسائي وعلامة علي  
حد تعبير ابن النديم . قال فيه ابن النديم : إنه « لقي العلماء والفصحاء من  
الأعراب وعنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام » . (٢)

وإبن سلام هذا لغوى كوفى ، روى عن ابن الأعرابي ، وأبي زياد  
الكلابي ، وأبي عمرو الشيباني ، والكسائي ، وأنفراء ، واللحياني من الكوفيين .  
وعن الأصمعي ، وأبي عبيدة ، وأبي زيد من البصريين ، وذكر له ابن النديم

(١) فهرست ابن النديم ، ص ٧٧ .

(٢) فهرست ابن النديم ، ص ٧١ .



مصنفات كثيرة في اللغة والفراة . ١١٠

أما أكثر من جاء بمد تلك الطبقة فهم علماء لا رواة ، كانوا يأخذون العلم عن شيوخهم وأحداء عن الآخر ، حتى ينتهي البصريون عند الخليل وسيدويه ، والكمييون عند الكسائي والفراء .

ثم أخذوا الزمن يسير ، لا يلوي على شيء وأخذت المسافة بين الدارسين ، ومصادر الدراسة الأولى تتسع شيئاً فشيئاً ، وأخذ العرب يرتضخون أسكنات أعجمية ، بسبب تلاقى العناصر المختلفة ، وتفاعل لغاتها ، وتولى دراسة النحو وتدرسه ناس أكثرهم من الأعاجم ، ممن لم يعرف العربية عن طبع ، أو سليقة ، وإنما عرفها عن طريق أوقوف على هذه القواعد ، وأخذت هذه الدراسة تضعف وتجمد ، حتى آل الأمر إلى المنظومات والأراجيز النحوية ، وإلى تشكيل المادة الواحدة بأشكال مختلفة إيهاماً بالتجديد وليست من الجديد في شيء .

## الفصل الثاني

### رجال مدرسة الكوفة النجوية

- ١ -

فمن رجال مدرسة الكوفة النجوية الذين تؤرخ بهم، والذين يرجع إليهم الفضل في إقامتها وتأسيسها ؟

أكبر الظن ان الكسائي وقلميذه الفراء هما انؤسان الحقيقيان لهذه الدراسة ، أخذوا نحو البصرة وغيرها فيه ، ونهجا في دراسته منهجاً مستقلاً ، سار عليه المنتسبون الى هذه المدرسة .

ولكن القدماء - كما قلت - ابوا الا ان يذكروا أشخاصاً قبل الكسائي وان ينسبوا إليهم المشاركة في إقامة هذه المدرسة بل ان يزعموا أنهم رؤساء هذه المدرسة ومؤسsoها ومن ينهم : معاذ بن مسلم الفراء وابو جعفر الرواسي<sup>(١)</sup> ولكن الدارس اذا حقق النظر تربت قليلاً قبل الإندفاع الى تصديق مقالة القدماء فيها فليس لها في موضوعات كتب الجوهري أو في مقالتهم وكل ما هنالك مناعهم مطلقاً ينسب أكثرها الى كوفيين وإلى أبي العباس ثعلب وإلى بكر بن الأنباري بوجه خاص ، وليس من الصعب حمل أكثر هذه الزاعم على انها من فعل المصيبة والخلاف الذي كان محتوماً بين البصريين والكوفيين إذ ذلك

---

(١) هو محمد بن سارة الرواسي : كما في تاريخ الثعوس نقله عن أبي نصر الترمذ  
قل : منسوب الى الرواسي ، فمما من سارة ، بنو الرواسي ، وهو الرواسي

فقد كان أبو العباس ثعلب زعيم نخاعة الكوفة ، وكان أبو العباس المبرد زعيم نخاعة  
البصرة ، وكان كل منهما رئيساً وإماماً في صناعة الأعراب وقد أحدث ذلك من  
المنافسة ما حفظه الشعر والتاريخ فلم يرغ السكوفيون إلا أن يكون لهم - كما كان  
لأهل البصرة - تاريخ بعيد في صناعة الأعراب

فلنتبع مفالة القدماء فيها لعلنا نهتدى الى صواب من الرأي في أمرها :  
أما ما ذهب مسلم الهراء فقد عده القدماء من النخاعة الأولين ولاكنهم لم  
يذكروا له كتاباً في النحو بل لم يعرفوا له مصنفاً فيه (١) ولم نرو كتب النحو  
له أقوالاً نحوية ، كل ما هنالك أنه كان يؤدب أولاد عبد الملك بن مروان وليس  
في تأديبه إيحاء ما يشعر بأنه من النخاعة ، فقد كان يكفي في المؤدب إذ ذاك أن يكون  
راوية شعر وأدب أو ممن له الملم بالقراءات ، وليس بمستبعد أن يكون معاذ بن مسلم  
هذا من رواة الأدب والشعر ومن الملمين بقراءات القرآن وأحرفه فقد كانت  
الكوفة مهد الرواية الأدبية وموطن القراء .

وقد غلا القدماء في أمره فزعم السيوطي أنه واضع علم التصريف مستنداً  
في زعمه هذا الى ما دار بينه وبين أحد الأدباء من مقارضة شعرية ذكرها الزبيدي  
في طبقاته حول ما كان يدور بين الدارسين من مسائل نحوية وصرفية فقد كان  
هذا الأديب قد نظر في النحو فلما أحدث التصريف أنكره فقال :

قد كان أخذهم في النحو يعجبي حتى تعاطوا كلام الزنج والروم  
لما سمعت كلاماً لست أفهمه كأنه زجل الغربان والبوم  
تركت نحوهم والله يعصمني من التقصم في تلك الجرائيم  
فاجابه معاذ بقوله :

عاجلتها أمرد حتى اذا شبت ولم تحسن أباجادها

سميت من يعرفها جاهلاً يصدرها من بعد إيرادها  
وكان هذا قد جالس إلى معاذ ، فسمعه يقول لرجل : كيف تقول من تورث  
أنا : يا فاعل أفعل ، فقال له الآيات السابقة . . . قال السيوطي : « فأت : ومن  
هنا لمحت أن أول من وضع التصريف : معاذ هذا » (١١)

ليس في القصة ما يثبت أن معاذ هو واضع علم التصريف ، بل إنما يحمل  
في ثناياها دلائل الوضع والافتعال ، وذلك لأن علم التصريف لم يعرف في ذلك  
المهد ، وإنما كان جزءاً من النحو ، وكانت مسائله تمتد لمسائل نحوية يخوض فيها  
النحاة ، دون تفريق بين باب و باب ، ودون إشارة إلى أن ما يتصل منها بالصرف  
من واد ، وما يتصل منها بالنحو من واد آخر ، ولم تنفصل مسائل التصريف عن  
مسائل النحو إلا بعد عصر سيبويه بزمن طويل . . . ولم يثبت أيضاً أن معاذاً  
عالج مسائل الصرف كما ذكر الزبيدي والسيوطي قبل أن يعالجها الصوريون ، فالناظر  
في كتاب سيبويه يجد التصريف قد اجتاز مرحلة طويلة من النمو ، مهدت له  
سبيل الاستقلال ، مما يدل على أن أصوله كانت تجري نحر السنة الدراسية قبل  
سيبويه .

يضاف إلى هذا أن ياقوتاً كان قد عرض لفحة هذه الآيات ، وإن كان  
نسبها إلى أعرابي كان يجلس إلى الكسائي لا إلى معاذ ، وكان يمجبه ما يدور في  
مجلسه من مسائل نحوية ، فمما ستمهم بتناظرون في التصريف ، لم يهتد إلى ما كانوا  
يتولون فارقهم وأنشأ يقول (١٢) :

ما زال أخذتم في النحو يسجيني حتى تعاطوا كلام الزليج والروم  
بفعل فعل لا طاب من كلم كأنه زجل الغريبان والروم  
والزليج عندنا أن اعتبار ( ف ع ل ) ميزاناً للكلمات لم يكن ليكون إلا

(١١) السيوطي : بغية الوعاة ، ص ٣٩٣ .

(١٢) ياقوت : معجم الأديب ، ج ١٣ ص ١٩٣ .

بعد ظهور علم العروض وتفصيلاته ، وعلم العروض إنما ينسب الى الخليل بن أحمد  
مهما تكن المصادر التي استفاد منها ، فإن لم تكن هذه القصة موضوعة فليس مما  
يبتكر مثل هذه المسألة ، بل كان - في اكبر الظن - مسبوقاً الى أمثالها ، ولا  
سيما إذا عرفنا أنه كان من المعمرين ، فقد ولد في أيام عبد الملك بن مروان ، وعاش  
الى أيام البرامكة ، وولد له اولاد ، واولاد اولاده ، وما توأكلهم وهو باق . (١)  
وأنه - كما يزعم بعض الباحثين - بصرى انتقل هو وابن أخيه (٢) أبو جعفر  
الرواسي الى الكوفة واذا ما فيها علم أهل البصرة . (٣)

\* \* \*

وأما أبو جعفر الرواسي ؛ فقد ذكره أصحاب الطبقات على أنه استاذ  
المدرسة الكوفية الاوّل ، تلمذ له الكسائي والفراء ، وأنه أول من وضع كتاباً في  
النحو من الكوفيين كما جاء عن ثعلب .  
وذكر ابن النديم وأبو البركات بن الانباري : أن له كتباً كثيرة منها :  
كتاب الفيصل وهو الذي أشار اليه ثعلب من أنه أول كتاب في نحو الكوفة  
وكتاب التصغير وكتاب معاني القرآن ، وروى ابن النديم أنه كان يروى الى أيامه  
وكتاب الوقف والابتداء . (٤)

ويحكى أصحاب الطبقات عن أبي جعفر الرواسي أنه قال : « أرسل إلى  
الخليل بن أحمد يطلب كتابي فبمئته إليه فقرأه ووضع كتابه . (٥)

---

(١) أبو البركات بن الانباري : نزعة الألباء ، ص ٦٤ ، والسيوطي : بغية الوعاة  
ص ٣٩٣ .

(٢) السيوطي : بغية الوعاة ، ص ٤٤ ، ونزعة الألباء ص ٦٥ .

(٣) طه الراوي : « نظرة في النحو » : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ١٤  
ج ٩ ، ص ١٠٦ - ٣١٧ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ص ٩٦ ، وأبو البركات بن الانباري : نزعة الألباء  
ص ٦٦ .

(٥) النزعة ص ٦٦ والبغية ص ٣٣ والفهرست ص ٩٦ .

والبصرة هي مصدر دراسته بل زعم بعضهم أنه بصرى كما سبق أن أشرنا إليه ثم هاجر إلى الكوفة وأقام بها . والذي ذكره الرمدي : أنه درس على عيسى ابن عمر ، أستاذ الخليل وحيدويه .

ولا تخلو الأخبار التي تتعلق بأستاذيته ، وقصة استفادة الخليل من كتابه من مبالغات مصدرها - فيما أفان - ذلك التنافس القوي ، وتلك الخصومة التي كانت قائمة بين المصريين منذ تمصيرها ، لاختلاف وجهتي النظر : الحزبية والسياسية فيها ، هذه الاختلافات في العصبية القبلية ، وفي وجهة النظر السياسية - استهانت - أخيراً بعد زوال أسبابها - إلى منافسات عامة ، تمثلت في هذه المناظرات التي كانت تمتد بين ممثلي المصريين في مجالس الأسماء ، وفي دواوين الخلفاء ، كالذي كان بين الكسائي ، وسعيدويه ، والبربدي والكسائي ، وغيره .

هذا التنافس العامي - في أكبر الظن - هو الذي جعل من معاذ بن مسلم الهراء واضع علم التصريف ، ومن أبي جعفر الرواسي واضع أول كتاب في النحو وهو كتاب الفيصل الذي أفاد منه الخليل ، بل وضع كتابه عليه : كما يزعمون . وما يؤيد أن الكوفيين هم مصدر هذه المزايم أن البصريين لم يكونوا يرون في أبي جعفر ما كان يراه الكوفيون فيه ، بل كانوا يرونه مطرح العلم ليس بشيء . (١)

وأعل مما يوضح منزلة الرواسي حتى عند الكوفيين أنهم لم كان بين الكسائي والفراء ، حين اعترم الفراء مناظرة الكسائي ، أو مساواته بما أخذته عن أبي جعفر .

قال الفراء : « لما خرج الكسائي إلى بغداد ، قال لي الرواسي : قد خرج الكسائي ، وأنت أصن منه ( وفي « نزهة الألباء » : وأنت أمير منه ) ، فحئت إلى بغداد ، قرأت الكسائي ، فسألته عن مسائل من مسائل الرواسي ، فاجابني



بخلاف ما عندي ، فمخزت قوماً من علماء الكوفيين كانوا مسمي ، فقال : مالك قد أنكرت ، لملك من أهل الكوفة ، قلت : نعم . فقال : الرواسي يقول : كذا وكذا وليس صواباً ، وسمعت العرب تقول كذا وكذا ، حتى أتى علي مساعلي فآزمته . (١)

على أي لم أقف على أقوال الرواسي تمكن الدارس من رسم صورة واضحة لمنزلة ، العامية ، بل ليس له بين أقوال الكوفيين - فيما تروى كتب النحو - إلا القليل النادر ، وهو على قدرته ليس من النحو ، وإنما هو من الحكاية والرواية كالذي حكاه عن أن « فصحاء العرب ينصبون بأن وإخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يحزمون بها » (٢) ، فلا ينبغي لنا ونحن بعقد الكلام عن المدرسة الكوفية أن نتابع القديما في اعتبار الرواسي رأس المدرسة .

وفي رأينا - كما سوف يأتي تفصيله - أن الدراسة النحوية في الكوفة إنما تبدأ بالكسائي « فهو عالم أهل الكوفة وإمامهم » وهو - في رأينا - الذي نهج بالنحو منهجاً جديداً تولاه القراء من بعده بالرعاية ، فيها رئيساً هذه المدرسة واليهما يزي تأسيسها - تنظيم منهجها وبها يبدأ تاريخها .

أما قبل ذلك فالنحو بصري محض وأهل العربية سواء أكانوا في البصرة أم في الكوفة إنما أخذوا النحو من معاهد البصرة ثم انتشروا في الأمصار في الكوفة أولاً وفي بغداد ثانياً ثم في مصر والمغرب والاندلس .

وظلت البصرة وحدها تقوم بعيب هذا العمل الذي كان قرآناً خالصاً ثم أصبح قرآناً لغوياً ثم أصبح لغوياً خالصاً قرابة قرن من الزمان ، من منتصف القرن الأول تقريباً إلى منتصف القرن الثاني تقريباً ، فإن الكسائي - وهو أول شيوخ النحو الكوفي - توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة ولم يدرس النحو الا على

(٢١) ابو البركات بن الاباري : نزهة الالباء ص ٦٥ - ٦٦

(٢٢) السيوطي همم : طوامع ج ٢ ص ٣

كبر كما كان الفراء يقول . (١)

فاذا أردنا أن نؤرخ لمدرسة الكوفة فينبغي أن نؤرخ للكسائي ، لأنه  
سبقها نذهب إليه - هو النحوي الاول « الذي رسم للكوفيين رسوماً يعادون عليها »  
كما قال أبو الفرج (٢) ولأنه « عالم أهل الكوفة وامامهم » كما قال السيوطي (٣)  
وإذا كان لابد من التمس على المصدر الاول الذي استقى منه الكسائي  
علمه وفتح السبيل امامه ليكون إماماً في النحو ورئيساً لمدرسة فأنما نزعم ان  
الخليل بن احمد هو ذلك المصدر الذي لقن الكسائي صناعة الاعراب  
وليس كثيراً على الخليل صاحب العقل المبتكر ان ينتمي اليه اعظام مدرستين  
للغة وقواعدها شهدهما تاريخ العربية .

وعلى هذا خططت هذا الجدول وجمعت الخليل فيه مبعث مدرستين  
اصطنعت كل واحدة منها منهاجاً خاصاً ، تولى رياسة الاولى - يبيويه وتولى رياسة  
الثانية علي بن حمزة الكسائي

ومن التحكم المحض ان يحدد زمن لبداية المدرسة ونهايتها ، لان  
الحركات العقلية ليست مما يؤرخ بزمن محدد ، ينص فيه على بدئه وختامه ،  
فاذا ظهرت فذلك يعني ان بواكيرها سبقت ظهورها الواضح ، ومهدت له ، واذا  
انتهت فذلك يعني ان جذورها لم تنعدم ، فلا يزال أثرها باقياً في العقول وسيدبق  
كذلك زماناً طويلاً ، حتى يخفى بتغيرات حركات اخرى جديدة ، تعرض سلطتها  
على العقول .

وكل ما يمكن المؤرخ عمله ان يرصد سير هذه الحركات ، ويرقب أعمال  
رجالها العلمية الذين شاركوا في إنعاشها ، وعم فقط الارتكاز التي يمتدح عليها

(١) ابو البركات بن الانباري : نزهة الآباء . من ٨٢

(٢) ابو الفرج : الاثني ج ١١ من ١٠٢ - ١٠٣

(٣) السيوطي : الزعر ج ٢ من ٢٥١

مدرسة البصرة

إخليل بن أحمد المرادي

مدرسة الكوفة

١٠٦

سليم بن

وإصحا به وتلاميذه

يحيى بن زياد المرادي

أبو مسهل

قتيبة الكوفي

علي بن المبارك الأحمر

سلموية

هشام بن معاوية

الضبابي

القاسم بن ميمون

ابن الأعرابي

سابق الأعرابي - أبو العباس « ثعلب »

الأطوال

سليمان بن عاصم

أحمد بن

محمد بن سمدان

محمد بن قادم

ابن السكيت

أحمد بن السكيت

سليمان بن يحيى بن سليمان  
« الأحمشي »  
« ابن الأناصري »

أبراهيم بن عرفة  
« قطوية »

أبو الحسن  
« ابن كيسان »

أحمد بن سليمان  
« الحامضي »

هارون بن الحافظ

تاريخها ، والديناميية التي تستمد منها القوة والنشاط والمدارس ان يجتهد فيعتبر  
إحدى هذه النقاط حداً تقهوى عنده ، بانزاً اجتهاده هذا من ما يحفظه في من  
مزايها فقط التحصيل وأدوار الاقتفال .

ونحن نعلم ان الكوفيين والبصريين قد اجتمعوا في بغداد ، واجتمع  
حولهم الطلاب ، وكان بين الشيوخ والطلاب من كلتا المدرستين اتصالات ،  
ومباحثات ومناظرات ، ووجد أخيراً كثير من الطلاب ، وقد جلسوا ان  
شيوخ المدرستين ، وأخذوا عنهم جميعاً ، فسكانت هذه الظاهرة نقطة تحول او  
بانءة تومي الى نشأة اتجاه جديد ، فيه مزايها الاتجاهين الذين عاشا جنباً الى  
جنب فترة طويلة من الزمن ، وهما يسيران في اتجاهين متباعدين ، ونشأ من هذا  
الاتجاه الجديد مدرسة بغداد النجوية .

فاذا سأل الدارس متى نشأت هذه المدرسة الجديدة ، فقد يتناول سؤاله ،  
ثم لا يقتهى الى إجابة دقيقة ، وإذا به يحاول ان يضع يده على أبرز الرجال الذين  
ظهرت في أعمالهم العلمية مزايها الاتجاه الجديد ، ليعتبره نقطة البداية لهذه  
الحركة ، غير آخذ بنظر الاعتبار اولئك الذين سبقوه ، ومهدوا له هذه السبيل  
من لم تبرز في أعمالهم مزايها المنهج الجديد ، بروزها في أعماله . . . ثم إذا به  
يحاول ان يضع يده على آخر الرجال الذين ظهرت في أعمالهم تلك الصفات التي  
رصدتها في أعمال المتماقين على إنشاء هذه المدرسة ظهوراً واضحاً ، ليعتبره  
آخر من انتهى عنده هذا الاتجاه الجديد .

فلنا إذن ان نعتبر هذا الدور الذي تلافت فيه المدرستان ، والذي تمخص  
عن اتجاه جديد ، فيه مزايها الاتجاهين القديمين جميعاً ، لنا ان نعتبر هذا الدور  
صفحة جديدة تؤذن بانتهاء حركة ، ونشوء حركة أخرى .

وأبرز رجال هذا الدور : ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب ، فقد كان  
قوأمأ على منهج مدرسته ، وطريقة شيوخه الذين أخذ عنهم وتعلمهم ، وكان

شديد المنصب له شديد الفيرة عليه . وكان يناقسه إمام من أئمة أهل البصرة ، شديد المنصب لمدرسته شديد الفيرة عليها ايضاً وهو أبو العباس محمد بن يزيد المرزوق .

وكان بين هذين الامامين مجالس ومناظرات ، كالتى حدثت بينهما في مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر حول بيت امرىء القيس :

له متذنان حفظاتا كما أكب على ساعديه النمر (١)

وكان بين تلاميذها مساءلات ومجادلات ، وكان من اثر ذلك ان انحاز بعض تلاميذ ثعلب الى جماعة المرزوق كابي اسحاق الزجاج الذى كان من خاصة اصحاب ثعلب ، فقد أرسله ثعلب ليتناظر المرزوق ويسكته ، فحضر حلقة المرزوق ، وأستأذنه في المناقشة فأذن له ، وسأله عن مسائل اجاب عنها المرزوق بما اقنعه فأعجب به ولزمه . (٢)

وحكى ابو البركات بن الانباري عن الزجاج انه قال : « لما قدم المرزوق بغداد حدث لاناظره وكنت اقرأ على ابى العباس ثعلب فمزمت على إعنائه فلما فاتحته الجني بالحجة وطالبني بالعملة وألزمني إزامات لم اهتمد اليها فتميزت فضله واسترجهت عقله واخذت في ملازمته » (٣)

وكان ابى علي احمد بن جعفر الدينوري المصري ختن ابى العباس ثعلب زوج ابنته ، فقد كان الدينوري يخرج من منزل ثعلب فينخطى أصحابه ومعه محبرته ودفتره فيقرأ كتاب سيديويه على ابى العباس المرزوق فكان يماثبه احمد بن يحيى ثعلب على ذلك ويقول ، إذا رأك الناس تخفى الى هذا الرجل ، وتقرأ عليه ،

---

١ | أنظره اللوحة رقم ٥ ؛ من النسخة المصورة لجالس اللغويين والنحاة . والاشباه والنظائر تاسيوطنى ج ٣ ص ٢١١ وطبقات النحويين للزبيدي - المرزوق . خطا لخطا . كسبو : ا كشنز .

٢ | الزبيدي : طبقات النحوية - « البرة » .

٣ | ابو بركات بن الانباري : نزهة الألباء ص ٢٩٠ .

يقولون ماذا ؟ فلم يكن ليثقت الى قوله « . ( ١ )  
وكان لأبي العباس ثعلب تلاميذ كثيرون ، منهم : أبو موسى الحامض ،  
وأبو الحسن بن كيسان ، وإبراهيم بن عرفة فغلطويه ، وعلي بن سليمان الاحتشابي  
الصفير ، وأبو بكر بن الأنباري ، والكن الكندي كانوا يخلطون المذهبيين - كما  
قيل عنهم - لأنهم أخذوا عنه وعن بصريين . وعم الأربعة الأوزون ، وهؤلاء  
الأربعة . إذا كانوا يخلطون المذهبيين - لا يمدون من رجال المدرسة الكوفية  
وإن تأخذوا ثعلب ، وأخذوا عنه ، ولا يمدون من رجال المدرسة البصرية .  
وإن أخذوا عن بصريين ، فلأنهم رجال مدرسة جديدة نشأت في بغداد عن تلاقح  
المدرستين فيها ، ونهجوا نهجاً جديداً ، انبثى على الانتخاب من أصول المذهبيين ،  
والتوفيق بين منهجي المدرستين .

ولم ينشأ من أصحاب أبي العباس ثعلب من آمن بمنهجه فكان قواماً  
عليه من بعده ، أما أبو بكر بن الأنباري فبالرغم مما قيل فيه : « إنه كان أعلم  
الناس ، وأفضلهم في نحو الكوفيين » ( ٢ ) - ليس من الذين يصلحون لإمامة  
الناس في النحو كأبي العباس ثعلب ، ومن سبقه من أئمة أهل الكوفة ، ولم يكن  
بشيء ، حتى عند القدماء أنفسهم ، فقد نقل السيوطي عن أبي الطيب المغربي -  
وقد عرض لأبي بكر بن الأنباري ، ومن روى عنه - أنه قال : « إن هؤلاء رواة  
أصحاب أشعار لا يذكرون مع من ذكرنا » ( ٣ ) ، يعني أئمة الكوفيين الذين  
ختموا بأبي العباس ثعلب .

وقد اختلف الأمر على القدماء ، فتجاوزوا ثعلباً ، وذكروا من أصحابه  
نحويين ، على أنهم مشهورون لرجال المدرسة الكوفية ، ولعلمهم بمواضعهم في هؤلاء .

( ١ ) طبقات الزبيدي - « ثعلب » ، « البصري » .

( ٢ ) نزهة الألباء ، ص ٣٣٠ .

( ٣ ) للزهري ج ٣ ص ٢٥٩ .



على مجرد الأخذ عن كوفيين ، غير ناظرين الى آثار شيوخ آخرين لا ينتمون الى  
المدرسة الكوفية ، كما فعل الزبيدي في طبقاته ، فقد صنف نحاة الكوفة ست  
طبقات :

جمل في الطبقة الأولى : الرواسي ، ومعاذ بن مسلم الهراء ، و ابا مسلم مؤدب  
عند الملك بن مروان

وجمل في الثانية : علي بن حمزة الكسائي .

وجمل في الثالثة : أصحاب الك. أنى وعم : يحيى بن زياد القراء ، والقاسم  
بن معن ، وعلى بن المبارك الاحمر ، وهشام بن معاوية الضرب ، وسليويه ،  
واسحاق البغوي ، و ابا مسجل بن حريش ، وقتيبة النحوي .

وجمل في الرابعة : اصحاب القراء . وهم : سلمة بن عاصم ، و ابو عبدالله  
الطوال و محمد بن قادم ، وأحمد بن قادم : و محمد بن سعدان ، و محمد بن حبيب .  
وجمل في الخامسة : ابا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً .

وجمل في السادسة : اصحاب ثعلب ، وهم : هارون بن الحائل ، و ابن عبد  
العزيز الأوارجي ، و أبو موسى الحامض ، وأحمد بن عبيد ، و محمد بن أحمد بن  
كيسان ، و أبو بكر بن الانباري ، و محمد بن عرفة نفظويه .

أما ابن النديم فذكر في فهرسه رجال المدرسة الكوفية ، ولكنه لم  
يصنفهم طبقات ، وجعل ابا جعفر الرواسي أولهم ، و ابا بكر بن الانباري ، و ابا  
عمر الزاهد ، ناصيذ ثعلب ، آخرهم .

ومع ذلك فإن النديم أدق تبويباً لطبقات الكوفيين من الزبيدي ، لأن  
الزبيدي ذكر اصحاب ثعلب في طبقه كوفية خاصة ، بعد طبقة ثعلب ، وفيهم  
كثيرون ممن خلط المذهبين ، ممن لا يصح نسبتهم الى المدرسة الكوفية ، على  
انه ما لبث ان ذكر هؤلاء الذين نشروا اليهم في جملة النحاة الذين خلطوا المذهبين  
كما فعل مع ابن كيسان ، و نفظويه ، و ابي موسى الحامض .



على اننا لمحمد لأبي الطيب اللغوي دقة نظره ، وصواب رأيه في تاريخ هذه  
المدرسة فقد أرخ لنهايتها بأبي المباح ثعلب ، وأبي يوسف يعقوب بن اسحاق  
السكيت ، غير فانظر الى من جاء بعد ثعلب من أصحاب وتلاميذ ، كانوا قد تهبطوا  
منهجا كوفيا ، كأبي بكر بن الانباري وغيره . لأنهم في نظره رواة ، واصحاب  
أشطار . (١)

وليس كل هؤلاء المدونة أسماءهم في الجداول من النجاة ، فكثير منهم  
كان ممن عني بالرواية اللغوية أكثر مما عني بالبحث في علل التأليف . فذكر منهم  
البحراني ، وابن الاعرابي وابن السكيت  
أما البحراني فهو صاحب الكسائي . وكان ممن لقي العلماء من المصريين ،  
والفصحاء من الأعراب وله نوادر ، وحكايات . وسنعرض له حين نعرض لأصحاب  
الكسائي .

وأما ابن الاعرابي فهو أبو عبدالله محمد بن زياد الاعرابي من أصحاب  
الكسائي . أخذ عنه وعن المفضل الفسي والقاسم بن معن ، وزوي عن جماعة من  
فصحاء الاعراب (٢) وكان كثير الحفظ حتى إن أبا العباس ثعلبا لزمه بضع عشرة  
سنة لم ير يده كتابا قط ، وانه أملى على الناس ما يحفل على أجماله (٣) وكان  
احفظ الناس للغات والايام والانساب (٤) وذكر ابن النديم له كتباً كثيرة منها :  
كتاب الانواء ، وكتاب صفة التخيل ، وكتاب النبات ، وكتاب لسب الخليل ،  
وغيرها وكثيرا . كما تدل عليه أسماءها في اللغة لا في النحو .

وأما ابن السكيت فهو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت كان أبوه  
اسحاق صاحب الكسائي وكان هو صاحب الفراء ، وكان يؤدب الصبيان في بغداد

(١) السيوطي : الأزهر ج ٢ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) نزهة الألباء ص ٢٠٨ .

« راقبل بنى تعلم النحو من البصريين ، والكوفيين فأخذ عن أبي عمرو والشيباني  
والعراء وابن الاعرابي وغيرهم . وروى عن الاصمعي وأبي عبيدة وأخذ عنه أبو  
ابوسعيد السكري وأبو عكرمة الضبي » . (١)

وعهد إليه المتوكل بتأديب ولده ، وكان ابن السكيت ممروراً تشيخه  
وتمسبه لعلني بن أبي طالب فكان في ذلك نهاية على يد المتوكل .  
وكتبه التي وصلت إلينا إنما هي كتب لفحة لا كتب نحو كاصلاح المنطق  
الذي قال فيه المبرد : « ما رأيت للبغداديين كتاباً أحسن من كتاب يعقوب بن  
السكيت في المنطق » (٢) وكتاب مختصر تهذيب الالفاظ . طبع في بيروت بمطبعة  
الآباء اليسوعيين سنة ١٨٩٧ م .

وبالرغم من أن القدماء عدوه من النحاة وقالوا عنه : إنه كان عالماً بالعربية  
واللغة والشعر ، أو أنه أقبل على تعلم النحو من البصريين والكوفيين ، أو أنه كان  
عالماً بالقرآن ونحو الكوفيين (٣) ، فليس نحوه بشيء .

والمناظرات بينه وبين بعض البصريين ، كالتى حدثت بينه وبين أبي عثمان  
المازني في مجلس محمد بن عبد الملك الزيات الوزير ، وسؤال الأخير إياه عن وزن  
( نكتل ) في قوله تعالى : « فأرسل معنا أخانا نكتل » وعن علة جزمه ، وتلده  
في الإجابة ، وما علل به المازني تباطؤه وتردده في سؤاله بقوله : « كرهت أن  
أجهمه بالسؤال لعلني بضعفه في النحو » . (٤)

ثم ما روى أن ثعلباً قال : « دخلت على يعقوب بن السكيت وهو يعمل  
بعض كتبه فسألني عن شيء في الاعراب فتكلمت فيه فلم يقع له فهمه فصحت

(١) معجم الادباء ، ج ٢٠ ص ٥٠ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٠ ص ٣٧٤ نزهة الالباء ص ٢٤٠ .

(٣) معجم الادباء ج ٢٠ ص ٥٠ .

(٤) انظر اللوحة رقم ١١١ من مجالس اللغويين والنحاة (نسخة شهيد علي باستانبول

الاشياء والظواهر ج ٣ ص ٣٤ .

فقال : لا تصح ، فأما أريد أن أتعلم : باستحييت . (١١)  
كل أولئك شواهد على ضعفه في النحو نحو قول دون أن يمشي في زمرة  
أئمة النحو من الكوفيين الذين ستمتحدث عنهم .  
ولا بن السكيت أقوال ذكرها النحاة في كتبهم تتعلق باللغة لا بالنحو .  
ونسرة أقواله في النحو تؤيد رأي المازني ، وقول ثعلب فيه ، ولا تصح لنا  
بوضعه في صفوف الأئمة الذين كان لهم أثر في صناعة الأعراب ، ولا يمارفته  
بأبي العباس ثعلب ، كما وثق السيوطي بقوله : « رواه عن علم الكوفيين إلى أبي  
يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت ، وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب » ، وإن  
صرح بمد قليل بأن ثعلباً أعلم الرحلين بالنحو (١٢) لأن المفاضلة بين الرجلين في  
النحو ليست بذات موضوع .

\*\*\*

وفي هذا الجدول ثبت بأسماء رجال المدرسة الكوفية شيوخاً وطلاباً  
ولغويين ونحويين وعم . كما يتضح من التخطيط - بدعوا بالكتابي ، وختموا  
بثعلب .

أما أصحاب ثعلب الذين ذبلنا أسماء أسمائهم فليسوا جميعاً كوفيين بل أكثرهم  
يفتمون إلى مدرسة جديدة هي مدرسة بغداد ، وهي المدرسة الانتخابية التي قامت  
على خاتمة المهجرين من المدرستين البصرية والكوفية لأنهم أخذوا عن بصريين  
وكوفيين ، ونأثروا بهؤلاء ، وهؤلاء ، ولا نستثن منهم إلا أبا بكر بن الاتباري الذي  
ترسم خطي الكوفيين وتأثر أستاذه أبا العباس ، وعرف بمصيبة لمدرسته وقوله  
الكثيرة عن شيوخها .

وبناء على هذا الاعتبار تكون مدرسة الكوفة قد استمرت قرابة قرنين

(١١) القنطري انباء لرواه ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(١٢) السيوطي : الزهر ج ٢ ، ص ٢٥٥ .

ونصف قرن من الزمان أي من منتصف القرن الثاني تقريباً الى أواخر القرن الثالث تقريباً .

ويتفق هذا مع ما ذهب إليه « ماسنيون » فهو يرى أن شأن الكوفة قد زال وانحطت مكاتبتها في أوائل القرن الرابع الهجري . (١)

أما ما اعتمده دائرة المعارف الاسلامية في نهاية الكوفة مما ذكره ابن جبير من أنه زارها في القرن الخامس او في عام ٤٦٥ للهجرة فوجد الجدران القديمة قد انهدت وبدت في الكوفة أمارات الانحطاط واصبحت في عالم النسيان (٢) فليس يسهو وبين ما ذهب اليه ماسنيون من تعارض ماسنيون يتحدث عن كيانها العامي ودائرة المعارف الاسلامية تتحدث عن كيانها المادي .

أما الأئمة الذين كان لهم اثر في إقامة هذه المدرسة وإتمامها فهم ثلاثة ، وهم أساتذتها ومرجع طلابها ، وهم : علي بن حمزة الكسائي ، ويحيى بن زياد الفراء ، وأحمد بن يحيى ثعلب .

هؤلاء الثلاثة هم الذين بدأت بهم المدرسة ، وختمت ، وعلى أقوالهم تأسست المدرسة ، ونمت ، ونخرج فيها الطلاب الذين نسبناهم في الجدول إليها . واكثر ما روي في كتب النحو من آراء وأقوال إنما هو لهؤلاء الأئمة الثلاثة . أما من سواهم فهم إما اصحاب الكسائي او اصحاب الفراء او اصحاب ثعلب وأقوالهم المروية قليلة ، لا تميز على رسم صورة واضحة ، ولا تمثل وجهة نظر مستقلة ، فأصحاب الكسائي يرددون أقوال الكسائي ، وقليل ما هم اولئك الذين لهم آراء خاصة ، كعشام بن معاوية الضرير واصحاب الفراء إنما هم حملة أقواله ، وحفظة مذهبه ، واصحاب ثعلب كانوا ممن خلط المذهبين ، فهم ليسوا من رجال هذه المدرسة التي هي موضوع هذه الرسالة .

(١) ماسنيون : تخط الكوفة ( صيدا ) ص ١٦ .

(٢) دائرة المعارف الاسلامية - الكوفة .

وسأقصر عليهم الحديث في هذه الرسالة في أثناء التحدث عن رجل المدرسة الكوفية ، وإذا عرضت لتلاميذهم فأنا عرض لهم باعتبار أنهم قنعة لاصور التي أحاول جاهداً رسمها لهم ، فربما ضاع من أقوالهم شيء ، فأتقدم بما أن يشروا عليه ، فإذا استطعت الامام باقوال هؤلاء التلاميذ أكون قد وفقت لامرئ من ما فقدوه أو بعضه ، لأن التلاميذ كانوا قد لازمواهم ورحموا خطاهم وحفظوا لنا شيئاً من أقوالهم وآرائهم ، فإيجري على سنتهم إنما هو - في أكثر الأحيان - شيو حهم أو أقرب ما يكون لأقوال شيو حهم .



وما قلته من أن المدرسة الكوفية قد انتهت بأبي العباس فطلب لا يعني أنها قد زالت فلم يعد لها اثر ، فقد قلت أيضاً : إنه إذا انتهت فتنان لا يعني أن جذورها تفضعت بانتهاؤها فلا يزال أثرها باقياً في العقول وسيبقى كذلك زمناً طويلاً . وقد بقيت مدرسة الكوفة فعلاً فمالب مدرسة البصرة التي كتب لها النصر على الأيام بمناصر كوفية قوية فربما كان لها اثر في إعادة الحياة إليها ولو إلى حين ، لأنها عناصر فرضت نفسها على الأيام مرصداً .

ومن هؤلاء : اللغوي العربي احمد بن فارس بن زكرياء صاحب «المجمل» في اللغة والصاحبي في فقه اللغة ولم يذكر المرجحون له كثيراً في المعجم الا « مقدمه في المعجم » ولا اعلم أنها موجودة وكتاب « اختلاف المعجمين » ولا أحسب الا أنه كان قد عرض فيه لما عرض له اصحاب المصنفات في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين .

وله في كتاب « نصاحبي » الذي ألحقه للوزير صاحب بن عباد وقد ألمح له هنا فصل في حروف المعاني (١) وهي الادوات التي تكلم فيها المحوون وكان اسكل من المدرستين رأي خاص فيها وهو في هذا الفصل وغيره من الفصول

الآخري التي يعرض فيها المسائل نحوية ينحو منحى الكوفيين ، فهو إذن كوفي المذهب لأنه يستعمل مصطلحات الكوفيين وعباراتهم ، كالتنصيص والتناقض والتخفوض وكالتسوق والتاسق وينسق . كقوله : « والسكوفيون لا ينسقون بيل إلا بعدنفي » (١) وقوله « فتخرج بذلك من أن تكون ناسفة فعلا على اسم » (٢) إلى غير ذلك . يضاف إلى هذا أنه كثير الرواية عن الكوفيين كالسكسائي وهشام والفراء وعلب ، بل هو معتمد على أقوالهم في هذه الحروف ، ولا يعرض لأراء البصريين فيهن إلا إذا كان لهم رأي خاص كحكايته عن الخليل : أن معنى (لن) : لا أن (٣) أو الرد عليهم ، كما فعل مع الزجاج الذي عاب على الفراء قوله : « إن كم : ( ما ) وصلت من أولها بكاف » وأورد عليه بأنه « لو كانت في الأصل : ( كما ) وأسقلت ألف الاستفهام لتركت على فتحها كما تقول : بم وعم وفيم أنت » فقد أجاب ابن فارس عما قاله الزجاج بما ذكره أبو زكرياء ، وهو كثرة الاستعمال . ويؤيد كوفية ابن فارس أيضاً أن له كتاباً في ( الانتصار لعلب ) ويحيل إلياً أنه كان رداً على رسالة الزجاج في « الرد على فصيح لعلب » . وأن ياقوتاً يقول فيه : إنه أخذ علي ابى بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية لعلب (٤) .

وأن بعض من ترجم له يقول : ( كان نحويّاً على طريقة الكوفيين ) (٥)

\* \* \*

ومن هؤلاء : أبو الطيب المتني فقد كان كوفي المذهب « وكانت كوفيته مبعث كثير من النقديات والمآخذ التي أخذها عليه شراح ديوانه ، وفي ديوانه أمثلة

(١) الصاحي ص ١١٧

(٢) الصاحي ص ٨٩

(٣) الصاحي ص ١٣٦

(٤) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٢

(٥) بقية الرواة ص ١٥٣ - روضات الجنات ص ٦٤



كثيرة ، تستعصى على العمد ، ذهب فيها مذهب الكوفيين ، واعلمى لم أكن دقيق  
التعبير إذ قلت : إنه ذهب مذهب الكوفيين ، لأنه أخذ أعتهم الذين درسوا  
النحو وفقاً للمنهج الذى رسمه الكوفيون الأولون ، وطبق هذا المنهج فى قصائده  
تطبيقاً عملياً .

ولأبى الطيب معرفة واسمة بالادب وعلم العربية ، وقد لقي أصحاب المبرد  
فقرأ على النابهن منهم ، كأبى إسحاق الزجاج ، وأبى بكر بن السراج ، وأبى الحسن  
الأخفش ، ثم لقي أصحاب ثعلب ، فقرأ على أبى موسى الحسامى ، وأبى عمر  
الزاهد (١) وأكثر من النظر فى النحو الكوفى ، فحفظ كتاب الحدود (٢)  
وهو كتاب للفراء لم يصل إلينا ، وسكن ابن النديم كان قد عرض له وذكر  
محتوياته ، وهى موضوعات نحوية خالصة ، وكان ثعلب قد أملاه على أصحابه .  
وكان له مع نخاعة عصره كابن خالويه ، وأبى الفتح بن جنى مجادلات تؤيد  
أنه كان مائماً بهذه الصناعة ، طویل الباع فيها .

ولارىب أنه أكثر من الأخذ عن أصحاب ثعلب حتى غلب عليه مذهب  
الكوفيين ، وظهر تأثره بمذهبهم فيما منوردهنا من أمثلة ، وفيما قصر المجال عن  
إيراده ، وفيما ذكره ابن يعيش ، حين عرض لحذف حرف النداء ، فقد قال : «  
أجاز قوم من الكوفيين : هذا أقبل ... على إرادة النداء ، وتلقوا له بقوله  
تعالى : « ثم أنتم - هؤلاء - تقتلون أنفسكم » . قالوا والمراد : يا هؤلاء . وقد  
عمل به المعتزى فى قوله :

« هدى : برزت لنا فهجت سيدنا »

(١) بطرس البستاني فى مقدمته لشرح ديوان المتنبي .  
(٢) كتاب الاستدراك فى الأخذ على المأخذ الكندية ، لصاحب المنل السائر  
مخطوط بدار الكتب ، رقمه ٧٩٣ نصر .



وكان يحيل كثيراً إلى مذهب الكوفيين . (١)  
فهو إذ نظم الشعر كان يريد إلى تطبيق أصول هذه الصناعة فيه ، وكان  
يفكر في تأييد المذهب الكوفي فيها .  
وفي المناول ديوانه ، وفيه من الأمثلة ما ينفي عن تأكيد القول بكوفيته ،  
فقد قال :

جملت إليه من لسانى حديقة سقاها الحبي سقي الرياض السحاب  
فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو ما جوزة الكوفيون  
لضرورة الشعر . (٢)

وقال :

مضى وبنوه وانفردت بفضلهم وألف إذا ما جمعت واحد فرد  
فقد عطف ( بنوه ) على الضمير المستتر في ( مضى ) بلا تأكيد بالضمير  
المنفصل . ومثله قوله :

يباعدن حبا يجتمعن ووصاه فكيف بحب يجتمعن وصدده  
عطف ( واصله ) على الضمير المتصل المرفوع ، وهو النون في ( يجتمعن ) ،  
وعطف ( صدده ) على النون في ( يجتمعن ) ، ولم يفصل بالتأكيد في الموضعين ،  
وقد أجاز الكوفيون ، ومن وافقهم ذلك . (٣)

وقال :

توقه فتي ما شئت تبلوه فكن معاديه أو كن له نسيا  
أراد : أن تبلوه ، فحذف ، وأعمل ، ومثله قوله :  
وقبل يرى من جوده ما رأيتة ويسمع فيه ما سمعت من المذل

(١) ابن يعيش : شرح المنفصل ، ج ٢ ، ص ١٦ .

(٢) أبو البركات بن الأباري : الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٦٠ هـ .

(٣) شرح الأشموني ، ج ٣ ، ص ٣١٩ .

قال شارح ديوانه في « التبيان » : « أراد : قبل أن يرى ، فحذفها ، وأعمالها ، على رواية من روى ويسمى بالنصب ، وهو مذهبه ، لأنه كوفي » . (١) والأمثلة التي طبق بها مذهبه في النحو كثيرة ، كانت مدعاة لتفادات كان يزجيهما أتباع المدرسة البصرية ، ولذلك انبرى للدفاع عنه شارح ديوانه في « التبيان على شرح الديوان » ، ودفع ما كان يورده مؤلواً ، على أقواله ، لأنه ذهب فيها مذهباً كوفياً ، فلا وجه لتفليطه فيها .

\* \* \*

هذه المدرسة التي استمرت قرناً ونصف قرن تقريباً ، وضمت إليها اساتذة ، وطلاباً كثيرين وامتطعت أن ترسم لنفسها منهجاً جديداً ، يخالف منهج أهل البصرة ، وأن تفرض هذا المنهج على دارسي العربية في بغداد ، وأن تراحم البصريين أصحاب هذه الصناعة الأولين ، هذه المدرسة كان المنتظر أن يحفظ التاريخ لها مصنفات رجالها ، وآثارهم ، وسجلات أعمالهم ، لأنها نشأت في عهد كان التدوين فيه معروفاً في البيئات الدراسية ، وكان الدارسون يتبارون في مذوناتهم ، سواء أكانت من سموياتهم أم من أعمالهم ، ولكن أكثر ما املوه ضاع ، ولم يصل إلينا ، لأنهم لم يحفظوه في كتب إلا قليلاً ، وكانوا يملون على طلابهم إملاء ، وكان الاعتماد على الإملاء والحفظ من أبرز خصائص رجال هذه المدرسة .

يؤيد هذا ما روي أن أبا بكر بن الأنباري « مرض ، فعاده أصحابه ، فرأوا من ارتجاج والده أمراً عظيماً ، فطلبوا نفسه ، فقال : كيف لا ارتجع ، وهو يحفظ جميع ما ترون !! وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً » . (٢)

(١) التبيان في شرح الديوان ج ٢ ص ٤٨ ، « السابقة » .

(٢) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٣٠٧ .

وربما كان لأمهات بغداد الذين جلسوا إلى شيوخ المصريين ، وقرأوا عنهم  
جميعاً ، ودونوا ما حملوه - الفضل في حفظ كثير من أقوالهم التي بين أيدينا .  
ولم يصل إلينا من كتب الكوفيين إلا القليل ، ومنه : « معاني القرآن »  
للغراء ، ومنه مجالس ثعالب ، وليست هذه المجالس في النحو خاصة وإنما هي  
« مجالس أملاها على أصحابه في مجالسه . تحتوي على قطعة من النحو ، واللغة ،  
والأخبار ، ومعاني القرآن ، والشعر ، مما سمع ، وتكلم عليه » . (١)

وهناك كتب لتأخرين ، بعضها لأتباع المدرسة البصرية ، حفظت لنا  
كثيراً من أقوالهم ، ولمواضع الخلاف بين آراء البصريين وآراءهم ، وطرق  
الاحتجاج لها ، والاستدلال عليها .

فمن الكتب الكوفية : كتاب « التبيان في شرح الديوان » ، صاحب  
هذا الكتاب نحوي على المذهب الكوفي . وكان يصرح هو بهذا في مواضع  
كثيرة من كتابه ، كما جاء في إعراب بيت المتنبي :

فمن أسلن دما مقلتي وعذب قلبي بطول الصدود

فقد قال : « دما ومفعول ثان ، وقيل بل هو تمييز مقدم ، وهذا جائز عندنا ،

وعند المازني من البصريين ، ومنه باقيهم ، كما قولك : نصيب عرفاً زيد ، يجوز  
تقديمه إذا كان المائل فيه فعلاً متصرفاً » . (٢)

كما جاء في إعراب قوله :

وحدان حمدون ، وحمدون حارث وحارث لقمان ولقمان راشد

فقد قال : « ترك صرف حمدون ، وحارث ضرورة - وهو جائز عندنا ،

غير جائز عند البصريين » . (٣)

(١) فهرست ابن النديم ص ١١١ .

(٢) التبيان في شرح الديوان . ج ١ ص ٥٨ (السلفي) .

(٣) التبيان في شرح الديوان . ج ١ ص ١٧٣ .

ومن الكتب الكوفية : المقدمة المعروفة المشهورة بالأجرومية لمحمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، المعروف بابن آجروم المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبع مائة ، وهي مختصر في النحو الكوفي « لانه عشر بالتحقيق ، وهو عبارتهم وقال : الامر مجزوم وهو ظاهر في انه معرب ، وهو رأيهم ، وذكر في الجوزم : كيفما والجزم بها رأيهم وانكره البصريون » (١١)

وذكر أن النواصب عشرة وعد منها : لام كي ولام الجلود وحتى وأو والفاء والواو ، وايدست هذه الأدوات هي الناصبة عند البصريين ، وإنما نصب بأن مقدرة بعدها .

وعليه فلا وجه لما ذكره بعض الباحثين من أن أمهات المذاهب النحوية أربع ، وأصول تلك الأمهات اثنان : البصرية والكوفية ، « أما مذهب البغدادية فرجعه الكوفة ، ومذهب الأندلسية يرجع إلى البصرة » - (١٢)

لأن النحو البغدادي - كما ذكروا - يقوم على الخلط بين المذهبين ، والنحو الأندلسي ، ممثلاً في كتب وصلت إلينا ، بعضه يميل إلى التوفيق بين المذهبين ، كنحو ابن مالك ، وبعضه يذهب مذهب الكوفيين ، كالنحو الممثل في مقدمة ابن آجروم ، وبعضه يميل إلى اصطناع مذهب جديد ، لاهو كوفى ، ولا هو بصرى ، وهو الممثل في كتاب « الرد على النجاة » لابن مضاء القرطبي . ولا يبنى هذا ألا يكون من أعمتهم من كان يذهب مذهب البصريين .

\* \* \*

ومن الكتب غير الكوفية : كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » لأبي البركات بن الانباري .

(١) السيوطي بقية الوفاة : ص ١٠٢

(٢) - نظرة في النحو - : طه الراوي : مجلة المجمع العلمي بدمشق - ١٤٠٦ ج ١ ص ١٠٦٩ .

حوى هذا الكتاب مائة مسألة وإحدى وعشرين مسألة، اختلف فيها البصريون ، والكوفيون ، تتعلق المسألة الأولى باشتقاق « الاسم » ، وهو مشتق من السمو - كما قال البصريون - أم من الوسم كما قال الكوفيون ؟ . وتتعلق المسألة الحادية والعشرون بعد المائة وهي آخر مسائل الكتاب - برّب ، أي سم كما قال الكوفيون أم حرف جر كما قال البصريون ؟

وكان ابن الأنباري ينتصر في كتابه للبصريين على الكوفيين إلا في أحوال نادرة . وإن قال في مقدمته : « اعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الانصاف لا التعصب والاسراف » .

\* \* \*

ومن الكتب غير الكوفية كتاب لأبي البقاء البكري المتوفى سنة ست عشرة وست مائة للهجرة ، وهو : « املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن » .

وكتاب آخر له هو : « المسائل الخلافية » ومئة نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقمها : « ٢٨ ش نحو » .

أما الكتاب الأول فهو في إعراب القرآن . وأما الكتاب الثاني فقد عرض لبعض المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ، وهو غير الكتاب المعروف بالتهيين الذي ألف على غرار كتاب الانصاف في مسائل الخلاف .

وأبو البقاء المكي في هذين الكتابين نحوي على المذهب البصري ، لأنه في الكتاب الأول : يستعمل اصطلاحات البصريين ويكثر من الاستشهاد بأقوال أئمة البصريين ، ويعتمد على آرائهم ويعرض لآراء الكوفيين ، ويغلطها كثيراً في كتابه ويستند في تدعيم رأيه إلى آراء بصرية معروفة ، ويعرض لقراءات كثيرة ويصفها بالشذوذ .

ولأنه في الكتاب الثاني يصرح بأنه من اتباع المدرسة البصرية فقد ذكر  
- حين عرض لاشتقاق « الاسم » - أن الاسم مشتق من السمو عند المصريين ومن  
الوسم عند الكوفيين ، ثم قال : « فالخذف عندنا لآمه وعندهم فاؤه » . (١)  
وقد صرح بذلك أيضاً حين عرض للخلاف بين الفريقين في بناء « فعل  
الأمس » وإعرابه فقال : « مسألة فعل الأمر مبنى نحو قم واضرب وقال الكوفيون :  
هو معرب بالجزم . لنا أنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى فلم يكن معرباً  
كالخرف » . (٢)

وعلى هذا فنحن نؤيد بعض الباحثين (٣) في إبطاله نسبة « كتاب  
التبيان في شرح الديوان » إلى العكبري لأن شارح الديوان كوفي في نحوه وقد  
أثبت كوفيته فيما عرضته - قبل هذا الكلام - من أمثلة وأقوال له فلا يمكن  
أن يكون هو العكبري .



وأخيراً ، وفي مطلع هذا القرن ظهرت محاولة لأحد علماء القرن الرابع  
عشر الهجري ، وهو أبو طلحة عبد القادر صدر الدين بن عبد الله بن عبد القادر  
الكنفراحي الأصل ، الاستانبولي الحنفي ، عضو مجلس المعارف بالأستانة ، وأستاذ  
حكمة التشريع في جامعتها .

فقد جمع آراء الكوفيين : وأقوالهم بما دونته كتب النحو المختلفة ، وصنفها  
أبو إمام ، وموضوعات ، على غرار كتب النحو المعروفة ، وسماه « الموفى في  
النحو الكوفي » . . . واستهل كتابه بقوله : « حمدك باللاه على هدايتك إلى  
الصواب » . . . وقال في مقدمته : « أما بعد ، فهذا كتاب نحو ، وضعته على

(١) المسائل الخلافية : ص ٩٥ ( ٢٨ من نحو ) .

(٢) المسائل الخلافية : ص ١٠٧ ( ٢٨ من نحو ) .

(٣) هو الدكتور مصطفى جواد ، الأستاذ بدار المعلمين العالية بغداد وقد نشر

بجته في مجلة الجمع العلمي بدمشق . ( ج ١ ، ص ٤٦ - ٢٢ )

مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم ، إذ وجدتها أهملت ، وهي تحتاج إلى النظر والتبصر من أهل التأويل ، والفقهاء ، والمعلماء ، ويدين عليها وسبوه من التمرادات والروايات المتحملة عن الفقههاء والبلغاء ، فقيمتها في غضون كتاب من كتب كثيرة اطلعت عليها ، ورتبتها على ترتيب كتب المتأخرين ، وسميتها : « الموفى في النحو الكوفي » . « ١ »

\*\*\*

ويدنا كان امر الكوفيين على ما وصفت إذ كان البصريون قد ملئوا المجلدات الضخام بأقوالهم ، وأقوال شيوخهم ، والخزائن بموسماتهم ومثونهم ورسائلهم .

( ٢ )

## على بن حمزة الكسائي

زعموا أن جماعة من أهل الفضل جلسوا يتحدثون ، وإذا برجل كان قد ألف جماعتهم ، ومجالستهم ، جاء وقد أعيا من التعب ، فقال لهم : عيتت فقالوا له : أجمنا وأنت تلحن ؟ فقال : كيف لحنت ؟ قالوا : إن كنت أردت من انقطاع الحياة والتعب في الأمر فقل : عيتت ( مخففا ) ، وإن كنت أردت من التعب فقل : أعيتت . ( ٢ )

---

٥١٥ الموفى في النحو الكوفي - مقدمة . . . وقد طبع هذا الكتاب أخيراً بمطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٠ = ١٩٥٠ م . وعلق عليه الاستاذ محمد بهجة البيطار عضو المجمع العلمي العربي بدمشق .

( ٢ ) بقوت : معجم الادباء ج ١٣ ص ١٦٨ . أبو البركات بن الانباري : نزهة الالباء ص ٨٢ - ٨٣ .



ومرت الأيام والرجل ينتقل بين حلقات الدرس ، ويجلس إلى شيوخ العربية في الكوفة ، وقد برز فيها إذ ذاك ، معاذ بن مسلم الهراء ، وأبو جعفر الرواسي ، حتى استوفى ما عندهما ، وكان قد سمع عن البصرة ومعاهدتها ، وعن أستاذ العربية فيها ، أعني الخليل بن أحمد الفراهيدي ، فشد إليه الرحال ، ليأخذ عنه العربية .

واستغرب الجالسون إلى الخليل أن يقصد الكسائي إلى البصرة يطلب لغات الأعراب فيها ، وفي الكوفة بنو تميم ، وبنو أسد ، وعندنا الفصاحة ، ولكنه جلس إلى الخليل مبهوراً بما سمع منه ، ولم يلتفت إلى هؤلاء بجواب ، ثم تقدم إلى الخليل يسأله عن مصادر علمه هذا ، فقال له الخليل : بوادي الحجاز ونجد وتهامة . فخرج إلى الوادي ينتقل بين أعرابها ، يسمع منهم ، ويدون ما يسمعه من لغات حتى اجتمع له مما دون شيء كثير ، وحتى قال المؤرخون : إنه أنفق في كتابة ما سمع خمس عشرة قبة حبر سوي ما حفظ <sup>٥١٥</sup>

ومر على ترحاله إلى البوادي ونحوه فيها زمن طويل ورجع بعده إلى البصرة وهو شديد الرغبة في أن يرى الخليل ويجلس إلى مجلسه مرة أخرى ، ولكن الخليل كان قد مات ، ونصير مجلسه يونس بن حبيب البصري . واتصل به الكسائي وأخذ عنه ، وجادله في مسائل كثيرة ، أقر له يونس فيها ، وسدده في موطنه ، وكان ذلك إجازة له أن يرأس مجالس الدرس (١) ، وإن يضع نفسه موضع الأستاذية ، فرجع إلى الكوفة ، ليندفع فيها علمه وعلم شيوخه ، ولكنه لم يهتم فيها بطولاً فتمتد اعتمزم الإقامة في بغداد ليعرض الناس هناك ويعلم مجالسه في العربية على طلابها ، واتصل بالقصور وندبه الرشيد لتأديب ولديه : الأمين والمأمون وكفاه بهما تقرابا من السلطان .

(١) معجم الأدباء ج ١٣ من ١٦٨ - نزعة الألباء ٨٢ - ٨٣

(٢) نزعة الألباء من ٨٤ . ومعجم الأدباء ج ١٣ من ١٦٨ .

ولم تكن العربية وحدها مصدر شهرته بل لم يكن معروفاً بها في حد ذاته  
وشبابه فلم يتعلمها إلا على كبر كما قال الفراء (١) ، فقد كان له جانب ثقافي آخر  
عرف به وداع به اسمه في الأمصار وهو القراءة .

ويؤخذ من الروايات التي يرويها المترجمون له أنه كان قارئاً قبل أن يتعلم  
النحو ، فإن الخبر الذي رواه ابن الجزري عن الفضل بن شاذان ينص على أنه كان  
قد مارس القراءات وعرض على حمزة بن حبيب قبل أن يمارس هذه الصناعة ،  
وقبل لقيه الخليل بن أحمد وخروجه إلى البادية ، فقد كان الفضل بن شاذان يقول :  
« لما عرض الكسائي على حمزة خرج إلى البدر ، فشاهد العرب » . (٢)

كان الكسائي إمام الناس في القراءة بمد أسناده حمزة وكان أحد الأعلام  
الذين يرجع إليهم الناس في القراءات ، وكانت له حلقة « يجلس فيها على كرسي  
ويتلو القرآن من أوله إلى آخره والناس يسمعون ويضبطون عنه » (٣) وقدم  
بنا ذكره مقرئاً في فصل سابق

وقال خلف بن هشام : « كنت أحضر قراءته والناس ينقطعون مصاحفهم  
على قراءته » . (٤)

ذاع اسمه في الأمصار ونظف في البيئات العلمية فكان ذلك مما دعا الرشيد  
أن يندبه لتأديب ولديه الأمين والمأمون .

كان الرشيد يقربه ويعظم من شأنه وكان ولداه يحترمانه ويوقرانه وكان  
يلزم الرشيد في حله وترحاله وكان الرشيد يأنس بمجالسته ومصاحبته ويشيد  
بإمائه وفضله .

(١) نزهة الإلباء ص ٨٢ . ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ١٦٨ .

(٢) غاية النهاية ج ١ ص ٥٣٨ .

(٣) ابن الجزري : النشر ج ١ ص ١٧٣ .

(٤) تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣١٤ .

وذهب مع الرشيد في رحلته الى طوس ، فلما صار إلى الرى اعتل علة شديدة مات على أثرها ، ومات في نفس اليوم والمكان أيضاً محمد بن الحسن الفقيه ، وذلك سنة تسع ومئتين ومائة للهجرة . فقال الرشيد دفنا الفقيه والمريية في الرى في يوم واحد . (١)

ولعل منزلة الكسائي عند الرشيد هي التي رفعت من شأنه وشأن حياة الكوفة ، ولفتت نظر السلطان إليهم ، وجعلت الخلفاء يهدون إليهم بتأديب أبناءهم .

ولا أظن هنالك سبباً آخر يدعو إلى أن يفيض الدارسون في ذكر الأسباب التي جعلت بغداد تختص الكوفة بالعناية والرعاية دون البصرة ، كالذى أشار إليه الأستاذ أحمد أمين . (٢)

ولعل قرب الكوفة من قاعدة العباسيين الأولى ، الذي هيأ لرجالها الاتصال بالخلفاء ، والأمراء قبل تخطيط بغداد - وقد سبق للأستاذ أحمد أمين أن أشار إليه أيضاً - ، هو الذي جعل بغداد تقبل على الكوفة ، وتستقبل علماءها وفقهاءها . أما غير ذلك من أسباب سياسية فليست الكوفة بأقرب إلى بغداد من البصرة ، فكلا المصيرين يعدد مناهضا لسياسة العباسيين ، أما البصرة فلأنها معروفة بولائها للاهويين ، وأما الكوفة فبالرغم من أنها شاركت في الدعوة إلى بني هاشم ، أو إلى الرضا من آل البيت ، لم تلبث أن تخرج على العباسيين وتناهض سياستهم ، وذلك بعد انكشاف حقيقة الدعوة وأنها لم تكن إلا مؤامرة حاكها العباسيون وأشياعهم ، وانخدع بها أهل الكوفة .

ولارتباب العباسيين من رجال الكوفة أمثلة كثيرة ، فقد شاركت الكوفة

(١) الزبيدي : طبقات النجوين - الكسائي ٤

(٢) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٣٤

في الثورة التي قام بها محمد النفس الزكية و اخوه ابراهيم في الحجاز والمراق في عهد المنصور مشاركة لا اظن ابا جعفر نسيها أو نسيها العباسيون واتهام ابي حنيفة امام اهل الكوفة بالتشيع ، وسجنه في ايام المنصور مثل من هذه الامثلة .  
وإذا كان هذا السبب آخر يدعو الى التقارب بين بغداد والـكوفة خاصة فكيف بفسر تقريب الأصمعي وأبي محمد اليزيدي وهما بصريان اطمان الخلفاء إليها وأنسوا بمشارتها وكان طها في حضرة الخلفاء مناظرات مع الكسائي وغيره من الكوفيين .

وإذا فطن الاستاذ أحمد أمين الى شيء عده سبباً خاصاً في تقريب اليزيدي ، وهو أنه كان معلماً ليزيد بن منصور الحميري خال المهدي (١) فلم يذكر سبباً خاصاً في تقريب الأصمعي ، والاستاذ هو الذي يقول عن الاصمعي عند تعليقه كثرة حفظه ، وسروياته : « كما أن وجوده في القصور وبين ايدي الامراء وما يتطلبه هؤلاء من سحر وأحاديث طريفة ، وحسن استمداد الاصمعي انذاك جماله يروي اشياء كثيرة من ملح الاعراب في عشقهم وزواجهم ومشاكلهم وما الى ذلك حتى ملأ جو المراق بهذا النوع من القصص ثم تناقلته الامصار » (٢)  
فالكسائي إذن - فيما نرى - هو حلقة الاتصال بين نخبة الكوفة - واكثرهم تلاميذه - وبين دواوين الخلفاء ومجالس الوزراء والامراء .

وحظوته عند الرشيد هي التي رفعت مقامه عند وزرائه وهي التي فصلت في المناظرات التي عقدت في مجالسهم بينه وبين سيديويه امام اهل البصرة في النحو وبينه وبين غيره كالاصمعي ، ابي محمد اليزيدي ، وتدخلت في اغتصاب الفرز له في أكثر المسائل التي طرحت على بساط البحث بينه وبين مناظريه .

وكان كثيراً ما يشير بتحكيم أعراب كانوا قد نزلوا بالقرب من بغداد

(١) صحفى الاسلام ج ٢ ص ٢٩٨

(٢) صحفى الاسلام ج ٢ ص ٣٠٠

في المسائل التي يختلف فيها مع مناظريه وكان هؤلاء يمانون مدى صلاته بالسلطان فيقولون بقوله ، أو يلتفتهم ما يريد .

قال أبو الطيب اللغوي فيها يزوي ياقوت : « لولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرموا ذكره لم يكن شيئاً وعامه تختلط بلا حجاج ولا علل الاحكاميات لاعراب ، مطروحة لانه كان يلتفتهم ما يريد » (١)

وقصة مناظرته مع سيبويه وتأسره مع جعفر بن يحيى وأخيه الفضل على اغتصاب الفوز (٢) معروفه ، عرفها القدماء وأحاطوا بجميع ظروفها وملايساتها ثم سجاوها شعراً ونثراً ، فلا أجد هنا ما يدعوني إلى إثباتها أو التعميق على موقف الكسائي وتلاميذه من سيبويه ، ذلك الموقف الذي يصور الكسائي في صورة رجل رحل يموزه شيء غير قليل من الأمانة العلمية .

على أن الدراس - وأن لم ينس شيئاً من الاعتبارات التي أشرنا إليها - لا يسهه أن يذكر مالك الكسائي من علم وإن خالف البصريين في منهجهم الذي كان سائداً في البيئات العلمية ، لانه رئيس مدرسة وصاحب منهج استطاع أن يشق طريقه وأن يزاحم منهج أهل البصرة ويفرض نفسه على البيئات الدراسية في بغداد .



## أخيراً

أورد أصحاب الطبقات أسماء كتب كثيرة له كان قد صنفها منها : كتاب

(١) معجم الادباء ج ٢ ص ٢٩٨

(٢) قال الزبيدي في طبقات النحويين عند ترجمته لسبويه : « لما ورد سيبريه الى العراق شق امره على الكسائي فذى جعفر بن يحيى بن برمك والفضل بن يحيى بن برمك وقال انا وليكما وصاحبكما وهذا الرجل انما تقدم اليذهب شلى ذللاً : فحتل انفسك ذللاً سنجع ينكدا

عطائي القرآن وكتاب مختصر النحو وكتاب القراءات وكتاب المدد وكتاب  
النوادر الكبير والصغير وغيرها. وتحت أيدينا مما صنف الكسائي رسالة في  
« ما تلحق فيه الموام » وجد منها نسختان مخطوطتان :

الأولى : في برلين وقد حققها وقدم لها « بروكلمان » وطبعت في  
« برسلو » وفي دار الكتب المصرية نسخة من هذا المطبوع رقمها « ٢٤٧٧  
لغة » .

والثانية : في بومباي بمخزانه الجامع ضمن مجموعة من الرسائل كتبت في  
القرن الثاني عشر للهجرة، صححها عبد العزيز الميمني الراجكوتي وقدمها للطبع  
مع رسالين أخريين إحداها « مقالة في كلاً » وما جاء منها في كتاب الله لابن  
فارس ، والثانية رسالة الشيخ ابن عربي الى الامام الفخر الرازي وعنوان المجموعة  
بـ « ثلاث رسائل » وطبعت في المطبعة السلطانية بمصر عام ١٣٤٤ هـ .

وهي رسالة في اللغة لا في النحو تتضمن جملة الكلمات التي ينطق بها العامة  
على غير وجهها الصحيح كأن تكون مفتوحة الاول مثلاً ، وينطقون بها مكسورة  
او مضمومة الاول ، وينطقون بها مفتوحة أو مكسورة ، أو تكون بالصاد ،  
ويلفظونها بالـ يين أو بالعكس ، أو تكون ملازمة صفة واحدة في التذكير والتأنيث  
والافراد والتثنية والجمع ، فينطقون بها بالتاء مع المؤنث ، وبالزيادة مع المثنى  
والجمع ، وهكذا .

فمن ذلك قوله ( في صفحة ٣٦ من نسخة بروكلمان ) : « تقول : دعته حتى  
يسكت من غضبه بالتاء ، ولا يقال بالنون . قال الله عزوجل : « ولما سكت عن  
موسى الغضب » .

وتقول : « قد نفذ المال والطعام بكسر الفاء . قال الله تعالى : « لو كان  
البحر مدادا لنفذ البحر » .

ومن ذلك قوله - في صفحة ٣٧ - : « تقول كبد بفتح الكاف وكسر



الباء . قال الآخر .

ومن ذلك قوله في صفحة ( ٣٧ ) : « تقول : كبد ، بفتح الكاف وكسر

الباء . قال الآخر :

أو كان بالفرد الحوَال لا تصدعت من دونه كبد المستمصم الفرد »

وقوله في صفحة ( ٣٩ ) : « يقال : قص الشاة ، وقصصها بالمصاد ، ولا

يقال بالسين ، والفس بالسين هو قس النصارى » .

وقوله في صفحة ( ٤١ ) : « ويقال : علي نباب جدد ، بضم الدال ، والجدد

بفتح الدال : الجبال » .

وقوله في صفحة ( ٤٦ ) : « وتقول : رجل جنب ، ورجلان جنب ،

ونسوة جنب المذكر والمؤنث سواء . ويقال : خاتم الشيء ، آخره يكسر التاء .

منه قول الله عز وجل : وخاتم النبيين » .

أ كبر الظن أن هذه الرسالة .. إذا صحت نسبتها إلى الكسائي .. هي أقدم

عمل لغوي من نوعه في تاريخ العربية ، فلم أعلم أن أحداً قبل الكسائي عرض

لمثل هذا الموضوع ، وصنف فيه رسالة خاصة . وهذه الرسالة تعتبر تاريخاً لظهور

نتائج التفاعل بين اللغات المختلفة التي تلاقت في صعيد الامصار العراقية ، ولبداية

تطور الفصحى إلى حيث آلت إلى ما هي عليه لهجة أهل العراق اليوم .

فهي رسالة في اللغة لا في النحو ، وليس فيها ما يعين على توضيح منهجه

في دراسة النحو ، ومسائله ، مما يتعلق ببناء الكلمات لا بأحوال أو أواخرها في

أمايا التأليف .

وليس لدينا من كتبه الاخرى ما يعين على ذلك أيضاً ، ولسكننا مع ذلك

لاقدم ذلك إذ ارجعنا الى كتب النحو والى الموجود من كتب السكوفيين ، كما جالس

تعلب ومعاني القرآن للفراء ، وارجعنا .. في هذه وتلك من قول عنه ، ففيها

للكسائي أقوال كثيرة يستطعم الدارس أن يستفيد منها في رسم صورة لمنهج



وإن لم تكن واضحة كل الوضوح .

ومع أن ما نقله النحاة عن السكسماني من أقوال وآراء لا يمثل نمواً كاملاً وإنما هو أشبه ما يكون بالتمليق على آراء البصريين في المسائل التي عرضوا لها فإنه يمثل وجهة نظر خاصة .

وسأحاول جاهداً أن أظهر .. بما وقفت عليه من أقوال له مبهوتة في كتب النحو وأقوال قيلت فيه من بصريين وكوفيين .. بصورة لمنهج دراسة في العربية إذا لم تكن واضحة كل الوضوح فهي .. فيما أظن .. قريبة الشبه به .



### شيوخه ونهله

من السهل أن نتصور ما للشيخ من تأثير في تلاميذه ولا ينبغي بهذا التأثير أن يتقوا ما يعلّمه عليهم من مسائل وما يجتمع لديهم من معلومات يعلّمون بها ذكراهم ، بل التأثير المعنى هو نوع من الاتصال العقلي الذي يربط بين عقليتي الشيخ وتلميذه بنوع من التشابه تختلف درجاته باختلاف قوة الدواعي إلى هذا الاتصال وضعفها ، فلا يزال التلميذ يلقى أستاذه ويأخذ عنه ويلزمه ملازمة شديدة تؤدي به إلى أن يتصل به اتصالاً عقلياً يبنى على محاولة تقليده ومحاكاةه حتى يتم التشابه بين العقليتين ويصبح التلميذ سرآة أستاذه .

وليس لازماً أن يصل هذا التشابه بين عقليتي الشيخ وتلميذه ، فقد يكون للتلميذ الواحد شيوخ كثيرون وإكفاله بتأثر بهم جميعاً بل لا يتأثر إلا ببعضهم لأن هذا التجارب الذي يربط بين العقليتين لم يصادف من الدواعي ما يحكم السبب ويقوي الصلة بينها فيمود التلميذ ولا أثر لأستاذه فيه .

ومع ذلك فكثيراً ما يحدث هذا التجارب ، وفي تاريخ التلمذة أمثلة كثيرة لما نحن بصددده ، فإذا بالتلميذ صورة لأستاذه أو نسخة نقلت عنه بدقة وإتقان .

فإذا ما تصورنا هذا التجاوب بين العقليتين ، والتفاعل بين النفسيتين فقد  
أمكننا أن نظفر بالخطوط الرئيسة التي تساعد على رسم صورة لشخصية من الشخصيات  
بطريق الوقوف على شيوخه ، وتلاميذه ، هذه الصورة إن لم تكن منطبقة على  
واقفها كل الانطباق فهي أقرب الصور اليه .

وإذا أردنا أن نرسم صورة للكسائي وشخصيته العامة فلا غنى لنا عن  
أن نعرض لشيوخه ، لأنه إن تأثر بهم فقد حمل في نفسه أدق خصائصهم ومميزاتهم  
وأن نعرض لتلاميذه ، لأنه إن أثر فيهم فقد حملوا في نفوسهم ملامح شخصيته  
وخصائصها ، بنفس الطريقة التي حملت شخصيته ملامح شيوخه الذين درس عليهم  
وتأثر بهم .

فلنتتبع أساتيدنا الذين لازمهم ، وأعجب بهم ، وتأثر بخطواتهم ، انعرف  
مصدر العناصر الرئيسة التي تكون منها منهج دراسته ، ولنتتبع تلاميذه ، لنقف  
على آثار هذه العناصر فيهم ، لنخرج من دراسته مطمئنين إلى النتيجة التي نريد  
الوصول إليها ، وهي :

أن الكسائي بمنهجه وأساليب دراسته ، مدرسة لها خصائصها ومميزات  
فليست المدرسة إلا أستاذاً مؤثراً ، وتلاميذ متأثرين ، وقد اجتمعوا على تحقيق  
غرض موحد ، ونهجوا للوصول إليه منهجاً موحداً .

شيوخه :

والشيوخ الذين أخذ الكسائي عنهم قراء ونحاة . أما القراء فكثيرون ،  
منهم : حمزة بن حبيب الزيات ، ومحمد بن أبي ليلى ، وعيسى بن عمر الهمداني  
وأبو بكر بن عياش . وكان أكثر اعتماده على حمزة ، وقد خلفه في رئاسة  
الاقراء .

وأما النحاة فقد أخذ عن معاذ بن مسلم الهراء ، وأبي جعفر الرواسي من  
الكوفيين ، وعن عيسى بن عمر الثقفي ، والخليل بن أحمد النراهدى من

البصريين ، وأكثر اعتماده على الخليل ، وآثار الخليل في نحوه واضحة ، وقد ذهب إلى ما ذهب إليه في مسائل كثيرة ، سنعرض لها في هذا الفصل .

فالكسائي إذن قد تخرج في مدرستين ، لكل منهما منهج خاص ، يختلف عن الآخر اختلافاً كبيراً ، فمنهج مدرسة القراءة عمادة الرواية والسند الصحيح والاضناد هو الأصل الأعظم عند القراء ، ولا تجوز القراءة بالقياس المطلق قطعاً ، وكل قراءة لم تستند إلى الرواية فهي مرددة ، وإن وافقت مقاييس النحاة وقوانينهم ، وقد سمعنا الشعبي يقول : « القراءة صفة ، فأقرءوا كما قرأ أولوكم » .

وكانت القراءة - ولا تزال خلال العصور - قاعة على التلقين والتلقين ، رواها الصحابة عن النبي ( ص ) ، ورواها التابعون عن الصحابة عن النبي ( ص ) ، ورواها تابعو التابعين عن الصحابة عن النبي ( ص ) .

ولم تكن الرواية عماد القراءات حسب ، بل كانت عماد المعارف الإسلامية كلها في القرن الأول ، كان الفقيه يعتمد عليها في فقهه ، والمفسر يعول عليها في تفسيره ، والمؤرخ ايس له غيرها وسيلة يصل بها إلى أخباره ، وهكذا سائر الدارسين ، لا يجهدون ما يعتمدون عليه في دراستهم وتخصصهم غير سبيل النقل والرواية .

في هذه البيئة القرآنية نشأ الكسائي وقضى شطراً من حياته يسمع من هذا ، ويعرض على ذلك ، وروى قراءات كثيرة كان يتخير من مجموعها قراءة عرف بها من بعد ، فليس غريباً أن يتأثر بمنهجها وأن يسلك نشاطه الثقافي في الاتجاه الذي الذي سارت فيه .

ومنهج مدرسة النحو عماده القياس والبحث في علل التأليف ، ولا يمتنى بالرواية إلا بمقدار ما يستفيد منها في تأييد أصوله ، وتثبيت قواعده .

ولقد تعلم الكسائي العربية على كبر ، كما قال القراء ، ودرس النحو على شيوخ القياس في البصرة ، واتصل بكثير من المنتسبين إلى مدرسته ، كيونس

أبن حبيب ، وسعيد بن مسعدة الأخفش ، الذي قيل إن الكسائي درس عليه كتاب سيبويه ، وقد ظهر في آرائه وأقواله آثار لهذه المدرسة ، سنعرض لها في هذا الفصل أيضاً .

\* \* \*

تمهيد:

أما تلاميذه فكثيرون ، ذكر منهم الزبيدي : الفراء ، والقاسم بن معن ، وعلي بن المبارك الأحمر ، وهشام بن معاوية الضرير ، وسامويه ، وإسحاق البغوي وأبامسحل بن حريش ، وقتيبة النحوي - وزاد ابن النديم : اللحياني ، وترجم له في نبذة موجزة (١) وذكره السيوطي في بغية الوعاة على أنه من تلاميذه (٢) أيضاً .. وأشهر هؤلاء جميعاً هم :

١ - الفراء ... وسنفرده مقاله خاصة به في هذه الرسالة ، لأنه من حذاق أهل الكوفة ، وله أثر كبير في نضج النحو الكوفي ، وإقامة المدرسة الكوفية .

٢ - اللحياني : وهو علي بن الحسن ، أو علي بن المبارك ، كان من مقدمي أهل الكوفة . أخذ عن الكسائي وأبي عمرو الشيباني من الكوفيين ، وعن أبي زيد والأصمعي ، وأبي عبيدة ، من البصريين ، وعمدته علي الكسائي (٣) ، وكان قد اتقى العلماء والفتوحاء من الأعراب (٤) ، وكان اللحياني أحفظ الناس للنوادير عن الكسائي والفراء ، وكان من نوادره : أنه حكى أن من العرب من يحزم بلن ، وأنشد عليها :

(١) الفهرست ص ٧١ و ٧٣ .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٤٧ .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٢٦ .

(٤) الفهرست ص ٧١ .

ان ينجبه الآن من رجائك من حرك من دون باب الخلقه (٢)  
وحكى أن من العرب من ينصب يلم « وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ :  
« ألم نشرح لك صدرك » بفتح الحاء » (٧) ، وقول الراجز :  
في أي يومى من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر (٣)  
وحكى أن من العرب من يجزم بأن (٤) ، وعليه قول الشاعر :  
أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها نفلا على كما هيا  
وقول الآخر :

إذا ما غدونا قال ولدان أهانا تماوا الى أن يأتنا الصيد لخطب (٥)  
فكان من اجل هذا أن جوز الكوفيون - وأحسب اللحياني منهم - الجزم  
بها ، وقد كان أبو جعفر الزواصي يقول : « فصحاء العرب ينصبون بأن واخواتها  
الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها » (٦) ، أما اللحياني  
فذكر أن الجزم بأن لغة بني صباح . (٧)  
ويبدو أن لغة الجزم بأن كان البصريون يعرفونها ، فقد ذكر النعمان أن  
أبا عبيدة كان ممن حكى الجزم بها من البصريين (٨) ، وزعم السيوطى ا وتبعه  
الصيان ج ٣ ص ٢٨٨ ) : أن اللحياني من البصريين ، فقد قال حين عرض اهذه

- 
- (١) السيوطى : هم الهوامع : ج ٢ ص ٤ .
  - (٢) نزهة الالباء ص ٢٣٦ ، الهمع ج ٢ ص ٥٦ .
  - (٣) شرح الأشموني ج ٤ ص ٧ .
  - (٤) همع الهوامع ج ٢ ص ٣ .
  - (٥) شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٨٨ .
  - (٦) همع الهوامع ج ٢ ص ٣ .
  - (٧) - صباح : بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة ، وآخره حاء مهملة ، أبو طار  
من ضبة - حاشية الصيان ج ٣ ص ٢٨٨ - .
  - (٨) همع الهوامع ج ٢ ص ٣ .

اللفظة : « ومن حكى الجزم بها من البصريين : أبو عبيدة والمصائبي » (١) ،  
والكن ابن النديم وصفه بأنه غلام الكسائي (٢) ، ولو تمت أنه من البصريين  
أصلاً لما نافي ذلك أن يكون من الكوفيين مذهباً ، لأن المترجمين له يتفقون على  
أنه من أصحاب الكسائي وتلاميذه ، وعمدته على الكسائي ، وإن أخذ عن  
بصريين وكوفيين .

\* \* \*

٣ - هشام بن معاوية الضرير . . . وهو أحد أصحاب الكسائي ، أخذ  
عنه ، واشتهر بصحبته ، وله تصانيف ذكرها أصحاب الطبقات ، ولا نعلم عنها  
شيئاً ، ويغلب على الظن أنه كان أبرع أصحاب الكسائي في صناعة الأعراب  
بعد الفراء ، يدل على ذلك أقواله وآراؤه التي دونها النحاة في كتبهم .  
وهو في أقواله النحوية يوافق أستاذه حيناً ، ويخالفه ، ليوافق الفراء  
ومن تبعه من الكوفيين ، حيناً آخر ، فما وافق فيه الكسائي  
ذهابه إلى أن النائب عن الفاعل في الفعل اللازم المبني للمفعول إما هو  
ضمير المجهول (٣) ، وذهابه إلى جواز صوغ أفعال التعجب من العاهات نحو :  
ما أعماه ، والألوان أيضاً نحو : ما أحره (٤) ، وذهابه إلى أن ( أم ) كبل ،  
وتاليها كملوها ، فاذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل قام عمرو ، وإذا قلت :  
هل قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل هل قام عمرو . (٥)  
ومما خالفه فيه : اختياره الرفع في الفعل المنفصل بينه وبين ( إذن )

- 
- (١) جمع الروائع ج ٢ ص ٣ .
  - (٢) فهرست ابن النديم ص ٧١ .
  - (٣) جمع الروائع ج ١ ص ١٦٤ .
  - (٤) جمع الروائع ج ٢ ص ١٦٦ .
  - (٥) « ٥٥ » جمع الروائع ج ٢ ص ١٣٣ .



بعموله ، فبعد أن اتفق معه في جواز الفصل بينه وبين (إذن) بمعمول الفعل خالفه فيما يختار للفعل بسد الفصل ، قال الكسائي اختار نصب ، وهشام اختار الرفع . (١)

ومما خالفه فيه ، ووافق الفراء : تجويزه نصب ( اليوم ) خبراً عن الأحد والاثنين ، « وذلك لتأويلها ( اليوم ) بالآن ، فعنى اليوم الأحد : أى الآن الأحد ، والآن أنهم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه » . (٢)

وربما انفرد برأى لم يقل به الكسائي ولا غيره من الكوفيين ، ومن ذلك : ذهابه إلى أن رافع الفعل هو الاسناد ، أى النسبة ، فيكون العامل معنوياً . «٣»

وذهابه إلى أن العامل في المعمول به إنما هو الفاعل «٤» وكان يقول : « إذا قلت : ظننت زيداً قائماً ، تصعب زيداً بالثناء ، وقائماً بالظن » (٥)

ومن أصوله : قوله : « إذا عطف على شئ . لم تحتجج إلى توكيده » . يقول الرضى فى تعليل هذا : « وإمله نظر الى ان المطف عليه دال على انك لم تملط فيه » . (٦)

\*\*\*

٤ - أما على بن المبارك الاخير . . فقد ذكره أصحاب الطبقات فى جملة أصحاب الكسائي ، وقدموه على أصحابه ، حتى على الفراء نفسه « لجودة

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ، ج ١ ص ٢٨٣ .

(٣) همع الهوامع ج ١ ص ١٥٩ .

(٤) همع الهوامع ج ١ ص ١٦٥ .

(٥) الانصاف فى مسائل الخلاف - مسألة ١١ - .

(٦) شرح الرضى على الكافية ج ٩ ص ٣٣٦ .



فريحته ، وتقدمه في عال النحو ، ومقاييس التصريف « (١٦) ، ودكروا أنه كان كثير الحفظ ، ونقلوا عن ثعلب أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو ، وأنه اجتمع له من التلاميذ جمع كبير ، كانوا يلازمونه ويهجون به ، ويفضلونه على سائر أصحاب الكسائي ، حتى إنه لما مات « أراد الفراه أن يتم ما بدأه الأحر من إملائه الشواهد ، فلم يجتمع له الناس ، كما اجتمعوا للأحر ، فقطع » (٢١)

والكسائي لم أقف على أقوال له في النحو تؤيد زعم الأبرين بتقدمه على أصحاب الكسائي في العربية ، بل لا أعلم أحداً من النحاة نقل له قولاً أو رأياً في مسألة ، إلا ما جاء في همع الروامع من أنه كان يزعم أن ( ما ) يستثنى بها كالا ولم ينفرد به وحده وإنما جاء اسمه مقروناً باسم الفراه (٣)

وقد تردد اسمه بين أسماء من حضر مجلس المناظرة بين سيديويه والكسائي في المسألة المعروفة : « قد كنت أظن أن المقرب أشد لسمة من الزبور فإذا هو شي أو فاذا هو إيها » . وكان أحد المتأمرين على كسب المعركة العلمية ولو على حساب العلم نفسه فالتقى المجلس وحضر سيديويه قبل أن يحضر الكسائي فوجد الفراه والأحر وهشاما ومحمد بن سمدان قد سبقوه « فسأله الأحر عن مسألة فأجابه سيديويه عنها فقال : أخطأت ثم سأله عن ثمانية فأجابه فقال : أخطأت . ثم سأله عن ثلاثة فأجابه فقال له : أخطأت . فقال سيديويه : هذا سوء أدب « (٤) وذلك لأن سيديويه كان يجيبه بالصواب وهو يخطئه .

واعلم بما يقصه في منزلته ما حكاه السيوطي من أنه « لما أصاب

(١٥) نزعة الالباء ص ١٢٦ .

(٢) بنية الوعاء ص ٣٣٤ .

(٣) همع الروامع ج ١ ص ٢٣٣ .

(٤) طبقات الزبيدي - سيديويه - الاشياء والنظائر ج ٣ ص ١٥ .

الكسائي الوضع ( البرص ) كره الرشيد ملازمته أولاده فأمره أن يختار لهم من ينوب عنه ممن يرضاه ويقال : إنك كبرت ولما تقطع راتبك فداقمهم خوفاً أن يأتيهم برجل يعلب على موضعه إلى أن ضيق الأمر عليه وشدد ، وقيل له : إن لم تأت برجل من أصحابك أخيراً نحن لهم من يصلح وكان بلغه أن حبيوبه يريد الشخصوس إلى بغداد والأخفش ، فقلق لذلك وعزم على أن يدخل عليهم من لا يخشى غائلته فقال للأحر : هل فيك خير ؟ قال : نعم . قال عزمت على أن أستخلفك على أولاد الرشيد . فقال الأحر : اعلى لا آفي بما يحتاجون إليه . فقال الكسائي : إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتين في النحو وبيتين من معاني الشعر وأحرف من الالفه وأنا أتمكن كل يوم قبل أن تأتيهم فتحفظه وأعلمهم . فقال : نعم . « (١)

فلزعم بأنه شيخ العربية أو أنه أحد من اشتهر بالتقدم في النحو ، أو أنه - فيما قال ثعلب - كان متقدماً على الفراء في حياة الكسائي لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقاييس الصرف « (٢) إنما هو بعض المزاعم الكوفية المريضة التي يجب التثبت قبل الاقدام على تصديقتها .

\* \* \*

### منهج الكسائي في دراسة الشعر

ولما انتهى الكسائي من عهد التلعذة ، وتصدر في مجلس الأستاذية في بغداد ، كان يجتذبه منهجان متباينان ، منهج مقيّد بالنقل ، وليس للعقل من سلطان عليه ، وهو منهج أهل القراءة ، القائم على الرواية . . . ومنهج مقيّد بالعقل ، ويحاول إخضاع النقل لأحكامه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وهو منهج

(١) بضة الوعنة ص ٣٣٤ .

(٢) نزعة الالباء ص ١٢٦ .

أهل العربية ، القائم على الفياس .

وببدو أنه انتهى إلى أن ينتهج في حياته العلمية منهجاً وسطاً ، فيه  
ظلال مدرسته الأولى وآثار مدرسته الثانية ، ولم يستطع أن يتخلص لأحد  
المنهجين ، لأن كلا منهما كان قد ترك في نفسه أثراً .

ومن مظاهر التقاء المنهجين في نفسه أنه كان يتخير قراءته من قراءات  
كثيرة ، كأنه كان يحاول التوفيق بين القراءات المختلفة من جهة ، وبين آرائه  
في العربية من جهة أخرى .

ومن مظاهره في نفسه أيضاً أن كان يأخذ بروايات الأعراب الذين لم  
يدخلهم البصريون في حساب مصادرهم اللغوية ، كالأعراب الذين عاشوا في  
قرى سواد بغداد وغيرهم .

وكأن القدماء كانوا قد شمروا بهذا المنير الذي صار إليه الكسائي ،  
ولكنهم لم يستشققوا واقم الأمر ، ولم يدركوا الأثر الذي تركته في نفسه  
دراسته الأولى ، فراحوا ينمون عليه هذا الخلط بين طريقة أهل العربية وطريقة  
أهل القراءة ، فكان أبو زيد - فيما بروى ياقوت - يقول : « قدم علينا  
الكسائي البصرة ، فلقني عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحواً كثيراً ،  
ثم صا إلى بغداد فلقني أعراب الحطمية ، فأخذ عنهم القواعد من الخطأ واللحن ،  
فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله » (١) .

والواقع أنه لم يستطع التخلص من آثار تفاقته الأولى ، فعني بأعراب  
الحطمية ، كما عني بغيرهم من أعراب البوادي العربية ، الذين كان قد تتسلل  
بينهم ، وأخذ عنهم في أثناء رحلته الطويلة في بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، كما  
أشار به الخليل عليه .

وموجز الحديث عن منهجه في دراسة النحو في ضوء ما ذكرنا :

١ - أن نحوه لم يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثيراً مباشراً ، ولم ينتقل عنه أنه أصل آراء المتكلمين ، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية ، كما هو شأن نخبة البصرة الذين قبل منهم مهذبوا السبيل للحكمة الأخبية أن تغزو مباحثهم النحوية ، لذلك ، إن نحوه يكاد يكون متلوياً من أي أثر فلسفي مباشر ، اللهم إلا ما جاءه عن طريق دراسته النحو البصري ، الذي كان متأثراً بمذاهب أصحاب الكلام ، فلم يكن للعامل النحوي عنده ما له عند نخبة البصرة ، من قوة استماروها له من العلة الفلسفية ، ولم يتصوّر الممولات النحوية ، كما كان البصريون يتصورونها ، فقد يجعل للعامل ممولين في آن واحد ، ومن جهة واحدة ، كما هو مذهبه في جواز أن يعمل الفعل المتصدي إلى واحد في الاسم وفي ضميره ولا يستلزم ذلك عنده ما يستلزمه عند المتكلمين من القول بتأثر ممولين بعلة واحدة ، فهو ينصب (زيداً) في قولهم : « زيداً ضربته » بالفعل الذي بعده لا بفعل محذوف مفسر ، والقيل الظاهر عنده يكون ناصباً (زيداً) ، وضميره ، ولا يهمه أن يؤدي ذلك إلى الاعتراض عليه بتمدية الفعل إلى اثنين ، مع أنه لا يتمدى بنفسه عند البصريين إلا إلى مفعول واحد (١)

وقد يتصور فعلاً ، ولا فاعل له ، كما هو معروف من مذهبه ، فقد كان يذهب إلى جواز خلو الفعل من الفاعل ، مع أن الفعل عند النحويين المناطقة لا بد له من فاعل ، فهو بناء على هذا لا يحتاج إلى تقدير الفاعل ، أو تأويله في أول الفعلين المتنازعين عند أعمال الثاني (٢)

\* \* \*

٢ - وكان يرضى باخبار الآحاد التي صحح سندها ، أو بالشواذ من كلام

(١) شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ١٦٣

(٢) شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ٨٧

العرب ، الذين وثق بفصاحتهم ، ولو كانوا من أعراب الحطمية (١) وكان يقين  
على ما جاء من هذه الشواهد والامثلة التي كانت تخالف الأصول البصرية المفررة ؛  
كذهبه في ( جوار ) ، فليست هي عنده كالمنقوص في اللفظ ، وإنما كان  
يجريها مجرى الممنوع من الصرف ، فيجرها بالفتحة ، استناداً إلى ما جاء من قول  
الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هبوتة      ولكن عبد الله مولى مواليا  
وقد سبقه إلى القول بهذا من البصريين : عيسى بن عمر الثقفى ، وأبو  
زيد الانصاري (٢) أما سائر البصريين الآخرين فسكانوا مجرون ذلك مجرى  
المنقوص ، وهو رأى سبق أن نبه عليه عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ، وغلط  
به الفرزدق في بيته المذكور ، وقصة معروفة ، وعده - بيوتيه من الضرورات التي  
يضطر إليها الشاعر ، فقد قال بعد أن ذكر بيت الفرزدق وبيت الهذلي :  
أبيت على ماري واضحات      بين ملوب كدم المباط (٣)  
« فلما اضطرروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه  
على الأصل » (٤) .

وكنهه في جواز إضافة ( حيث ) إلى المفرد قياساً ، تمسكاً بقول الشاعر  
وقد انشده ابن الأعرابي :  
واظنهم حيث الحبي بعد ضربهم      ببيض المواضي حيث لي العائم

(١) الحطمية عربية على فرسخ من بغداد من الجانب الشرقي مندوبة إلى السري بن  
الحطيم أحد القواد

(٢) شرح الرضي على الكافية = ١ ص ٥٨

(٣) الماري هنا : الفراش ، والواضحات : البيض ، والملوب : المطيب ، والمباط :  
جمع عبيط أو عبيطة ، وهي التي سمحت لغيره ، اشتدري : الكتاب = ٢ ص ٥٩

(٤) الكتاب = ٢ ص ٥٩

يقول ابن هشام : «ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء : من حيث أنه كذا . بفتح هـ مرة أن » . (١)

لذلك كان الكسائي هدفًا لنقادات البصريين الذين يعنون بالاصول العامة : المبينة على الأغلب والأفتى . أما المسائل التي تشذ عن هذه الأحكام فمحكوم عليها بالشذوذ تحفظ إذ لم يستطيعوا إنكارها لثبوت صحتها وروايتها عن النصحاء ، ولكنهم لا يقيسون عليها .

أما الكسائي فكان يمتد كل الاعتداد بهذا وأمثاله وكان يقيس عليه ، وإن لم يرد في كلام العرب غيره ، ولذلك كان ابن درستويه - وهو من تلاميذ المدرسة البصرية ومن أصحاب أبي العباس المبرد - يقول : « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجمله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك » (٢) .

وليس أدل على اعتداده بالرواية عن العرب مما كان بينه وبين عيسى بن عمر الثقفي البصري ، فقد جمعا الحسن بن قحطبة أول ما دخل بغداد ودارت المسألة بينهما على هذا النحو :

« قال الكسائي : فسألته عن «هرك ما أمرك » . قال فذهب يقول : يجوز كذا وكذا ويجوز كذا . قال : فقلت : عافاك الله إنما أريد كلام العرب ولم نجى . بكلام العرب » (٣)

\* \* \*

٣ - والكسائي مع هذا كان ممن يعنون بالقياس أيضاً . وأغلب الظن أن عنايته به أثر من آثار المدرسة البصرية فكان يقول :

(١) المفني لابن هشام ص ١١٧

(٢) البقي ص ٣٣٧

(٣) مجالس اللغويين والنحاة - لوحة ٥٦ (مصورة عن نسخة شهيد علي باستانبول)



إنما النحو قياس يتبع فيه في كل علم يتفتح (١)  
ولكن قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق ، فبينما نجد  
البصريين يكرّون أصلاً من الأصول ، بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجهم  
ويقيسون المسائل الجزئية عليه إذا توافر فيها علة ذلك الأصل ، إذ نجد الكسائي  
يكتفي بالشاهد الواحد بسمعه من أعرابي يثق بقصاحته ، ليقيس عليه ، وإن  
كان هذا الشاهد المسموع مما لا نظير له ، ومما يمدد البصريون شاذاً لا يمتد به .  
وربما غلبت البصريون ، ولحنوه ، لأن مصادر سماعتهم التي رسموها ، وقيدوا  
بها الدارسين لم يلتزم بها الكسائي ، بل لقد وسع دائرة مصادره ، حتى ألحق  
بها أعراب الحطمية ، وأعراب سواد بغداد ، وهم عند البصريين من غير أهل  
الفصاحة ، ومن لا يجوز الأخذ منهم ، فاعتداد الكسائي وأخذه عنهم يمد في  
نظرهم إفساداً للغة ، وقواعدها .

وقد سمعنا أبا زيد ، وهو أحد شيوخ المدرسة البصرية ، ينهى على  
الكسائي لقيه أعراب الحطمية وأخذه عنهم ، ويتهمه بإفساد ما أخذه بالبصرة  
كله . وعلل بعضهم هذا الإفساد بمثل ما علل به ابن درستويه ، فقال : « كان  
يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة بالضرورات  
فيجعل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه ، حتى أفسد النحو » (٢)

وهذا الإفساد الذي اتهم البصريون به الكسائي إنما هو إفساد لأصولهم  
ومقرراتهم . أما كونه يمس اللغة ، أو يمس النحو ، فيحتاج إلى برهان ، لا أغلبهم  
استطاعوا أن يأتوا به .

٢ - وقد تأثر الكسائي البصريين ، فأخرج الحديث عن نطاق المصادر  
التي يحتج بها أو يستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم . قال أبو حيان :

(١) تاريخ بغداد ج ١١ ص ٤٩٢ وفيه الوعاء ص ٣٣٧

(٢) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٨٢



« إن الواضعين الأولين اعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كما في عمره  
ابن الملاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيدويه من أئمة البصريين ،  
والكسائي والفراف وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم  
يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الثريين » (١)

إن امتناع الكسائي عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به - فيما أظن -  
أثر من آثار المدرسة البصرية ، وهو عريب يدعو إلى التأمل ، وخاصة بمد أن  
عرفنا وعن الكوفيين جميعاً : « أنهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف  
للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه » ، وأن الكسائي بصفة خاصة مقرئ  
اعتمد كل الاعتماد في قراءته على الروايات ، كما هو شأن أئمة القراءة في موقوفهم  
من القراءات والحروف .

وأكبر الظن أن الكسائي - بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية -  
لم يكن نحوه كوفياً خالصاً ، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين ، فكان  
يعتمد على كثير من آرائهم وأبحاثهم ، وكان يوافقهم - يوافق الخليل بن أحمد  
خاصة - في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بمد وأخذوا لهم فيها آراء  
جديدة تنسق مع ما يتطلبه منهجهم . فمن هذه المسائل :

رأيه في « لن » فقد اختلف في القول بتركيبها من لا  
وأن (٢)

ورأيه في محل « أن المصدرية وما بعدها » بعد حذف الخافض كما في قولهم  
عجبت أن تقدم على هذا . فقد تابع الخليل في القول بأنه الجر . (٣)

(١) الاقتراح حيدر آباد ص ١٧

(٢) المفنى ص ٢٢١ شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٧٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج ٣ ص ١٨٣

وذهابه الى فعلية ( نهم وبش ) ، ( وما أفعل ) في التمجيد متابعا فيه  
ابصريين في كونهم افعالا . (١)

وذهابه إلى أن ما في قولهم : « لمتا هي » معرفة تامة ، بمعنى الشيء (٢)  
وهو في هذا يقول بحالة سيوييه ، فقد جاء في الكتاب : « وخصاله عملا  
نصبا ، أي نهم الفعل » (٣) ، ما هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ( وهي )  
مخصوص .

وذهابه إلى أنه لا يجوز ترخم ما كان على ثلاثة أحرف (٤) وهو مذهب  
الخليل ، وسيوييه ، فقد جاء في الكتاب : « اعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف  
لا يحدف منه شيء ، إذا لم يكن آخره الهاء ، فرغم الخليل أنهم خففوا هذه الاسماء  
التي ليست أواخرها الهاء ، ليحصلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة  
على ثلاثة ، فانما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروا اليها ، وكان  
غاية التخفيف عندهم ، لأنه أخف شيء ، عندهم في كلامهم ، مما لم ينتقض فكرهوا أن  
يحدفوه إذا صار قصارهم أن ينتهوا إليه » (٥)

والكسائي بعد هذا - مؤسس مدرسة الكوفة « الذي رسم للكوفيين  
رسوبها فهم الآن يعملون عليها » (٦) لأنه فيما تعلم أول كوفي خرج على اساليب  
المصريين ، وخالفهم في كثير من آرائهم وغير كثيرا من أصولهم ، ولأننا سنلخص  
آثار منهجه في دراسة النحو واضحة في منهج من جاء بعده من أساتيد النحو  
الكوفي .

(١) شرح الاشبوهي ج ٣ ص ١٨ ، ٢٧

(٢) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٤٦

(٣) الكتاب ج ١ ص ٣٧

(٤) الانصاف « مسألة ٤٩ »

(٥) الكتاب ج ١ ص ٣٧

(٦) الاغانى ج ١١ ص ١٠٢

(٣)

## عيسى بن زياد الفراء

جلس الكسائي يوماً ، وحواله أصحابه ، فأقبل عليه رجل يحيط به  
بعض أصحابه وهو يهزّم مسألة الكسائي وإعناته ، فسأله عن مسائل من  
مسائل أبي جعفر الرواسي أحد علماء العربية في الكوفة ، فأجاب به الكسائي بخلاف  
ما عنده ، فغمر من كان معه ورأى الكسائي ما فعل فقال : « مالك قد افكرت  
لمالك من أهل الكوفة ! » فقال : نعم . فعرف أنه إنما يسأله من مسائل أبي  
جعفر الرواسي ، فقد سبق أن قرأ الكسائي عليه وأخذ عنه وأحاط بما عنده  
قبل أن يقصد إلى البصرة ويحضر مجلس الخليل وبأخذ عنه ، وقبل أن يشد الرحال  
إلى البوادي العربية يسمع من الأعراب .

فالتفت إليه وقال : « الرواسي يقول : كذا وكذا ، وليس صواباً وسمعت  
العرب تقول : كذا وكذا ، حتى أتى على مسائله (١) »

ولم يقتنع بهاء بادي الأمر وظل يتعجب الفرص لإعناته وإخامه ليتم له  
ما قصد إليه ، فقد حدثنا صاحب كتاب « مجالس اللغويين والنحاة » (٢) عن  
توبة بن ذراج أنه قال : « سمعت الفراء يقول : كذا بالرقعة وكان الناس قد  
كثروا على الكسائي فشغلوه عنا ، فعملت له مسائل فيها محال وفيها صواب ،  
فأقبل يقول ، فيصيب وينلظ لما شغلناه من الناس ، فلما صار إلى منزله كتب إلي  
رقعة فاعاد إلي فيها ما سألته ، فقال فيها بالصواب كلها وقال : كنت مشغولاً بما

(١) فهرست ابن النديم ص ٩٦ نزهة الإلياء ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) هو فيما بطن السيوطي سأبو الفاسم الزجاجي ، كما جاء في الإشباه والنظائر ج ٣

كان عندي ، وقد ظننت أنك أردت ببعض مسألك أن تتغلبني ، وقد قيل :

ولا تبغ التفضل إن فيه تفرق من ذات الأصفياء

ولا ينبغي لمثلك أن يفعل معي ذلك .. قال الفراء : فيبلغ مني هذا القول

كل مبلغ ، وكأني فخرت به منه بجرأ (١) .

أعجب به الفراء حينئذ ، ورأى منه ما لم يكن يراه من أبي جعفر الرواسي

وغيره ولازمه ، وأخذ عنه كثيراً .

ولا نعرف عن حياة الفراء الأولى كثيراً ، لأنه لم يكن من ذوى الأسر التي

يحسب الكتاب والمؤرخون لها حساباً ، ويعلمون بصعوبات بكل تافه من ألوان حياته

المترفة ، فقد كان أبو موسى لقبيلة عربية انتسب إليها كثير من الصحابة ، وغيرهم

وهي قبيلة بني منقر ( بكسر الميم وسكون النون وفتح الفاف ) ، ونشأ كما ينشأ

أولاد الفقراء ، ينتهب حقه في الحياة انتهاياً ويعرض شخصه على الزمن فرضاً ،

ولم يفتح التاريخ عينيه على يحيى بن زياد إلا وهو شاب عرفه زملائه بتفاد

الذهن ، ودقة الحس ، وقدر له أستاذه أبو جعفر الرواسي مستقبلاً علمياً

جليلاً .

وأصحاب الطبقات يتحدثون : أنه درس على أبي جعفر الرواسي ، كما فعل

الكسائي من قبل ، وذهب إلى بغداد ، لأنها كانت إذ ذاك غاية الطالبين ، أو

لأن أبا جعفر زين له الذهاب إليها فاصداً بذلك إلى منافسة الكسائي ، لأنه لم

يعد على وفاق ممة ، كما يبدو من حكاية أبي البركات بن الأنباري : من أن الرواسي

قال للفراء ، حين حثه على الذهاب إلى بغداد : « لقد خرج الكسائي إلى بغداد ،

وانت أمير ممة » (٢) ، أو لأن الكسائي لم يعد يرى في الرواسي إماماً يعد أن

جاش إلى حلقة الخليل بن أحمد في البصرة ، وأخذ عنه ، وبعد أن خرج إلى

(١) بحاس الفويين والنعاة - لوحة رقم ٧٨ .

(٢) زهرة الألباء ، ص ٦٥ .

البوادي العربية، وسمع من أعرابها، وأخذ كثيراً عنهم، كما تشيرنا به المحاوراة التي جرت بين الكسائي والفرّاء حينما اعترم هذا مسألة الكسائي بمسائل أبي جهم.

ومن الأخبار المتفرقة هنا وهناك عرفنا أنه ذهب إلى البصرة ليجلس إلى شيوخها، وأكبر الظن أن الذهاب إلى البصرة إذ ذلك كان لا بد منه لمن يريد أن يلم بصناعة الأعراب، فقبله كان أبو جهم الرواسي قد درس في البصرة على أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، وقبله أيضاً كان الكسائي قد أخذ عن عيسى بن عمر وقاعد للخليل بن أحمد.

كان ذهابه إلى البصرة - كما يبدو من تلك الأخبار - متأخراً، لأنه لم يدركه الخليل بن أحمد، ولم يسمع أنه جلس إلى مجلسه، والنحوي البصري الذي قالت الأخبار إن الفرّاء اتصل به هو يونس بن حبيب الذي أصدر لتدريس مجلس الخليل بعد وفاته، وكان يونس أسن من الخليل لأنه توفي سنة ثمان وثمانين ومائة للهجرة بعد أن عاش ثمانين وثمانين سنة، بل قيل إنه جاوز المائة. (١)

لبي الفرّاء يونس في البصرة وأخذ عنه وظهر ذلك فيما وافقه من مسائل كما ذكر ابن هشام من أن يونس والفرّاء قالا بوقوع «الذي» مصدرية (٢). وروى عنه في اللغة وشواهد النحو، وقد عرض أبو البركات بن الأنباري لبعضها ووقف بتأنيده له على نحو البصرة.

وكان يونس إماماً من أئمة العربية البصريين، وكان من الذين درس عليهم سيوريه قبل اتصاله بالخليل ونقل عنه في كتابه أهوالاً كثيرة، وتورد اسمه في ثمانين ومائة موضع من كتابه بل إنه اعتمد على أقواله في باين كاملين من

١ - فهرست ابن النديم ص ٦٣، طبقات النحويين للزبيدي - يونس - .

٢ - الأشباه والنظائر للسيوطي ج ١ ص ١٤٠ .

## أبواب كتابه . (١)

ولا يبعد أنه لقي كثيراً من الفصحاء الذين كانوا يلتابون البصرة ويتصلون بعلمائها ، وظل يعتمد عليهم وينصي مادة درسه بسماعه منهم حتى بعد خروجه إلى بغداد حيث لقي أبا زياد الكلابي (٢) وهو يزيد بن عبدالله بن الحر الأعرابي البغدادي ، ذكره ابن النديم في جملة الفصحاء الذين سمع العلماء منهم (٣) وكان يزيد هذا - كما حكى ابن النديم عن دعبل - قد قدم إلى بغداد أيام المهدي حين أعادت الناس الجماعة وأقام بها أربعين سنة وبها مات . (٤)

وأخذ عن أعراب آخرين كانوا قد نزلوا بغداد أيضاً كما في فقهس وأبي دثار ، وأبي الجراح ، وأبي ثروان وقد ذكر ابن النديم الثلاثة الأولين في جملة الفصحاء الذين نقل أسماءهم من خطوط العلماء . (٥)

وقد قال فيهم الكسائي ، يخاطب يحيى بن خالد بن برمك : « هذه العرب بيا بك ، قد جمعتهم من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصريين ، وسمم أهل الكوفة ، وأهل البصرة منهم » . (٦)

وكان ذهاب الفراء إلى البصرة ورجوعه إلى بغداد - في أكبر الظن -

(١) وما : الباب الخاص بتصغير نحو حراء وصفراء ( مما كان على ثلاثة أحرف ثم لحقته همزة التأنيث فصار على خمسة أحرف . . . والباب الخاص بتصغير ما كان على أربعة أحرف للحقته ألف ونون كما لحقت عمان . - الكتاب : ج ٢ ص ١٠٦ . ١٠٨ . ١٠٩ .

(٢) المزهر : ج ٢ ص ٢٥٦ .

(٣) فهرست ابن النديم . ٦٥ - ٧٢ .

(٤) الفهرست ص ٦٧ .

(٥) الفهرست ص ٧٠ - ٧١ .

(٦) طبقات التجريديين الزبيدي - سيويه .



خلال السنوات الأربع ، أو الخمس ، التي كانت بين وفاة الخليل ، وقدم سيبويه  
إلى بغداد لمناظرة الكسائي ، لأن الفراء كان إذ ذاك ضمن الجماعة التي أحاطت  
بالكسائي لثوارته في أثناء المناظرة ، ومهدت لاختناق سيبويه بمساءلته ، ومخبطته  
قبل حضور مناظرة . وكان الفراء ممن عرف إذ ذاك بمصاحبة الكسائي فان  
سيبويه بعد ما لقي من علي بن المبارك الأحمري والفراء ما لقي قال لهما : « لست  
أكلمكما أو يحضر صاحبكما » (١)

ومنذ ذلك اشتدت غيرته على أستاذه ، وتمصبه على سيبويه ، مع أنه قرأ  
كتاب سيبويه وأفاد منه ، ووجد بعضه تحت وسادته كما مر من رواية النحاس وكما  
يقول السيوطي : « كان زائد المصيبة على سيبويه وكتابه تحت رأسه » (٢)  
حتى إن النسخة التي أهداها الجاحظ إلى الوزير محمد بن عبد الملك الزيات كانت  
بخط الفراء ومراجعة الكسائي . (٣)

قال الجاحظ : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم  
ففكرت في شيء أهديه له فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه فلما وصلت  
إليه قلت له : لم أجد شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب وقد اشتريته من ميراث  
الفراء فقال : والله ما أهديت لي شيئاً أحب إليّ منه » . (٤)

ويقال إن الجاحظ لما وصل إلى ابن الزيات أراد أن يعلمه بأنه أحضر معه  
كتاب سيبويه وأنه يرغب في إهدائه له . « فقال له ابن الزيات : أو ظننت أن  
خزائناً خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ : ما ظننت ذلك ولكنها بخط  
الفراء ، ومقابلة الكسائي ، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ - يعني نفسه - فقال

(١) طبقات النحويين للزبيدي - سيبويه

(٢) بقية الوفاء ص ٤١١

(٣) دائرة المعارف الإسلامية - سيبويه .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ .



ابن الزيات : هذه أجل نسخة توجد ، وأمرها . فأحضرها إليه فُسر بها ووقعت  
منه أجل وقع « (١)

وبالإضافة إلى ما عني به القراء من رواية اللغة ودراصة صناعة الاعراب كان  
قد عني بالقرآن ، بتفسيره ورواية أحرفه وكان قد أخذ بعض هذه الأحرف عن  
المكسائي ، وعنه ابن الجزري في جملة من رواها عنه وإبـنـ ظـال ، إنه من  
المقلين . (٣)

وكان للقراء كثير من الأعمال القرآنية متمثلة في كتاب « معاني القرآن »  
وكتاب « المصادر في القرآن » وكتاب « الجمع والتنبيه في القرآن » . واختلطت  
هذه الأعمال ببعضها ببعض فكان منها نحو القراء .

وذلك لأن للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية بل لا يزال النحو  
مستخراً لخدمة القرآن وأحرفه ، والقراءات في نظر نحاة الكوفة كانت من المصادر  
التي اعتمد عليها النحو الكوفي .

وقد عاش القراء في زمن كان علم الكلام فيه قد خالط الخطوات واصف وكان  
منهجه قد أخذ ينفى على المذاهب الدراسية فلا يبعد أن يكون القراء كان قد وقف  
على شيء من علم الكلام واتصل بأصحابه بل قيل إنه كان متكلماً يعيل إلى الاعتزال  
وإنه كان يتفلسف في تصانيفه ويستعمل ألفاظ الفلاسفة . (٣)

وكان بينه وبين ثمامة بن أشرس أحد أئمة المعتزلة صحبة وقد بدأت بينها  
يوم تصدى القراء للاتصال بالمأمون واختلف إلى بابه « فلما أن كان ذات يوم  
جاء ثمامة . قال : فرأيت له أبهة أدب فجلست إليه فمناشسته عن اللغة فوجدته بجرأ ،  
وعن النحو فشاهدته نسيج وحده ، وعن الفقه فوجدته فقيها عارفاً باختلاف القوم ،

(١) وفيات الاعيان ج ١ ص ٤٨٧

(٢) ابن الجزري : غاية النهاية ج ١ ص ٥٣٦ .

(٣) معجم الأبناء ج ٧ ص ١٠ . فهرست ابن الدليم ص ٩٩ .

وفي النجوم ماهرأ وبالطب خبيرأ وبأيام العرب وأشمارها حاذقأ . فقلت : من تكون ؟ وما أظنك إلا الفراء . فقال : أنا هو . فدخلت على أمير المؤمنين فأعلمته فأمر باحضاره لوقته فكان سبب اتصاله به (١)

ثم إن تقريب المأمون إياه بما يؤيد مبله إلى الاعتزال لأن موقف المأمون من المتكلمين وتقريبه أتباع الممثلة معروف لأنه كان منهم وكان شديد التعصب لمذهبهم وكان ممن قال بخلق القرآن وبالغ في ذلك حتى عهد إلى تسخير قوة الدولة في فرض هذا الرأي ، وأمر أن يؤخذ على قضاة الدولة عهد ألا يقبلوا شهادة من لا يقول بخلق القرآن .

فالفراء إذن - بالإضافة إلى تخصصه في العربية والقرآن - كان قد أفاد من الثقافات الجديدة ، كما سمعنا من عمارة بن أشرس ، في حديثه عنه ، ومقابله إياه ، ومفاتشته عن تلك الألوان الثقافية المتنوعة ، لذلك أعجب به المأمون ، وقربه منه ، وعهد إليه بتأديب ولديه ، وبلغ الفراء من أنفسها مبلغاً عظيماً ، حتى بالغ في إكرامه وإعظامه ، وأظهر آله من التوقير والاحترام ما جعل المأمون يوماً يسأله عن من هو أعز الناس ، فإذا قال الفراء : أعز الناس أمير المؤمنين . قال له المأمون : بل أعزهم من إذا نهضت فقاتل على تقديم نعليه وإيا عهد الصالحين ، حتى يرضى كل واحد منها أن يقدم له فرداً . في قصة مشهورة (٢)

وبلغ من إعجاب المأمون به ، ووثوقه بحذقه أن أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو ، وما سمع من العرب ، وهباً له كل ما يلزمه للقيام به ، ودعا الوراقين إليه ليكتبوا ما عليه عليهم ، وينسخوه ، حتى صنف كتاب الحدود . (٣)

(١) نزهة الألباء ص ١٣٣ شذرات الذهب لابن العماد ج ٢ ص ١٩ -

(٢) نزهة الألباء ص ١٣٠ - ١٣٢ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٢٨ -

وكان ابن النديم يرى لتأليف كتاب الحدود حياً آخر، فقد ذكر « أن جماعة من أصحاب الكمائي صاروا إليه وسألوه أن يعلى عليهم أبيات النحو فعمل فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض : إن دام هذا على هذا علم الصبيان والوجه أن يتمدعنه فمضب وقال : سأولني الفعور فلما قعدت تأخروا. والله لأملين النحو ما اجتمع اتقان، فأملى ذلك ست عشرة سنة » (١).

ويبدو لي أن كتاب الحدود وما تضمنه من فصول من عهد الاعراب في أصول العربية أوحد النصب المتولد من الفعل وحد ( من ورب ) وحد الممدد وغير ذلك من الحدود التي تفرض لموضوعات النحو المختلفة - كما ذكر ابن النديم (٢) - عمل ضخم لا يبعد أن يكون قد بدأ قبل اتصاله بالمأمون بداءه بأملائه طوال هذه المدة ولم ينسخ ما أملاه إلا بعد اتصاله بالمأمون وتبيخته لما كان يحتاج إليه القراء لنسخه من أدوات ووراقين فحين اتصل بالمأمون في السنوات الثلاث الأخيرة من عمره كان الكتاب قد نمت موضوعاته وتبيأت مواده .

تدل الحدود التي ذكرها ابن النديم على أن القراء كان قد عرض للجميع أبواب النحو وأن له في كل موضوع منها رأياً وإفنه في الواقع كذلك واقواله الكبيرة الميثوقة في كتابه « معاني القرآن » والتي نقل النحاة كثيراً منها في كتبهم تؤيد ما ذهب إليه .

وعندي أن القراء أشبه النحاة بالخليل بن أحمد - مع بعض القروق بينهما - حذقا وسعة اطلاع واستفادة من التفاسير الأجنبية التي عرفت في البيئات الدراسية .

وكان الكوفيون لتلك برون فيه مثالا جديدا لم يروا له نظيراً بين أصحابهم فقال قائل منهم : « لولا القراء ما كانت اللغة لأنه حصلها وضبطها ولولاها لتقطعت

(١) فهرست ابن النديم ص ٩٩ .

(٢) فهرست ابن النديم ص ١٠٠ .

المريية لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ويتكلم الناس عليها على تقادير عقولهم وقراءتهم فتذهب « (١) .

وقال قال آخر : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء المريية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بها الافتخار على جميع الناس » وقال : « الفراء أمير المؤمنين في النحو » . (٢)

إلى غير ذلك من المبالغات التي كانت كانت تذهب من إعجابهم بالفراء وبما كان عليه من بصر بالعلوم وحذق بالمريية من جهة، والتي كان يحملهم عليها تمصيبهم الشديد ومنافستهم القوية لأهل البصرة القدين كانوا يتعرضون بالتحليل ابن أحمد وتلميذه سيبويه وبتكاتبهم الذي نعتوه بأنه قرآن النحو وقالوا فيه : من أراد أن يعمل كبيراً في النحو يمد كتاب سيبويه فليستحي ، والذي إذا أراد إنسان أن يقرأه قالوا له : هل ركب البحر؟ أمظيما له واستصمماً بما لما فيه... من جهة أخرى .

وبالمقارنة بين الفراء والكسائي نجد أن الكسائي كان نحوياً ، وكان قارئاً ، لا يغلب عليه أحد الوصفين ، وأن الفراء كان قد غلب عليه الجانب النحوي ، وإن كانت له دراسات في القرآن وتفسيره وروايات لأحرفه .

والفراء من حيث تطور الدراسات القرآنية في الكوفة كان يمثل الدور الثاني لمدرسة الكسائي ، وهي المدرسة القرآنية النحوية التي ظهرت في الكوفة ، والتي تعتمد على الاقراء ، والاعراب بمناه الاصطلاحى جميعاً .

وإذا كان الكسائي قد وضع أسس هذه المدرسة الجديدة ، وجمع لها مادة درسها ، ورسم المنهج الذي يعتمد عليه إنشاؤها ، فإن الفراء قد تكفل بأتمام البناء

(١) معجم الأدباء ج ٢٠ ص ١١ .

(٢) تهذيب التهذيب ج ١٩ ص ٢١٢ .

واقصد المدرسة بالنمو ، وأعاد النظر فيما جاء به الكسائي فأخذ منه ما يتفق مع  
طبيعة المدرسة ، ووفى منها على أساس علمي جديد .

\*\*\*

نهر صير الفراء :

ذكر أصحاب الطبقات والتراجم من تلاميذه : سلمة بن عاصم ، وإبا  
عبدالله الطوال ، ومحمد بن قادم . وهؤلاء الثلاثة عم الدين حملوا علم الفراء ،  
وأذا عوه في الدارسين . ومن أخذه عنهم : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ،  
وكان يروي عن سلمة كثيراً ، وعنه روى حدود الفراء .

قال أبو العباس ثعلب ، فيما ذكره الزبيدي ، وابن التميمي ، يضاها بين  
هؤلاء الثلاثة : « كان الطوال حاذقاً بالعربية ، وكان سلمة حافظاً لتأديبه ما في  
الكتب ، وكان أبو قادم حسن النظر في العمل » .

ولم أقف لسلمة بن عاصم ومحمد بن قادم على أقوال نحوية ، وهما في أكبر  
الظن - كانا يرويان كتب الفراء « معاني القرآن » ، والحدود ، والنوادر ، وغيرها .  
أما الطوال فله فيما أوردت كتب النحو بضعه أقوال ، منها :

أنه أجاز مثل قولهم : ضرب غلامه زيداً (١) ، وهو الذي منه الجمهور  
من النحاة ، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، ويعزى هذا إلى الأخفش  
أيضاً ، وصححه ابن مالك وابن جندي فيما زعم ابن مالك ، فقد قال هـ :  
« النحويون إلا أبا الفتح يحكون تمنع هذا ، والصحيح جوازه ، واستدل على  
ذلك بالسمع ، وأنشد أبياتاً منها قوله :

جزى ربه عنى عدى بن حام جزاء الكلاب العاويات وقد فعل (٢)

(١) شرح الأئمة ج ٢ ص ٥٥ . الهمع ج ١ ص ٦٦  
(٢) شرح الأئمة ج ٢ ص ٥٥

ومنها : ذهب به - وعنه هشام بن معاوية صاحب الكشاف - إلى أن اللام في قولهم : إن زبداً لمنطلق جواب قسم مقدر قبل ( إن ) . (١)  
وأكبر اللذان أن السكرانيين أخذوا برأيها هذا ، وعلموه ، فمدوا اللام في قولهم : لزيد قائم ، جواب القسم أيضاً ، والقسم مقدر قبله .  
قال أبو البركات بن الأنباري : « ذهب السكرانيون إلى أن اللام في قولهم : لزيد أفضل من عمرو ، جواب قسم مقدر والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليسير اكتفاء باللام عنها » . (٢)

وقال الرضي : « فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء » . (٣)

\*\*\*

ومن قالوا إنه تلمذ لآراء ، وأخذ عنه :

أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السمكيت :

وقد سبق أن عرضت له ، وقلت : إنه كان إماماً من أئمة اللغة ، كما يشهد بذلك كتاباه : إصلاح المنطق ، وتهذيب الألفاظ وأقوال المعاصرين له من علماء العربية ، ولكنه لم يكن بشيء في النحو ، واستندت في ذلك إلى ما كان بينه وبين معاصريه من مساومات لم يكن التوفيق فيها حليفاً ، وإلى شهادة هؤلاء بضعفه وما يؤيد شهادتهم من خلو كتب النحو من أقوال نحوية له .

\*\*\*

ومحمد بن سهراب :

وهو بخدادي المولد ، كوفي المذهب ، نشأ معلماً للعامة يخاصم القرآن ،

(١) هم الهوامع ج ١ ص ١٤

(٢) الأنصاف : مسألة ٥٨

(٣) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٣٧



والقراءات ، وكان ممن يقرأ بقراءة حمزة بن حبيب ، ثم أراد أن يختار لنفسه  
قراءة ، ففسد عليه الأصل والفرع ، كما قال ابن النديم . (١)

وقول المترجمين له : إنه كوفي المذهب ، يريدون أنه يحوي على المذهب  
السكوفي ، فهو إذن قد جمع بين القراءة ، وعلم العربية ، وقالوا : إنه صنف كتاباً  
في النحو ، وكتاباً في القراءات .

وليس له أقوال كثيرة في النحو بين ما وقفت عليه من أقوال السكوفيين ،  
وكل ما وقفت عليه من أقوال : يضع مسائل جاء بعضها في « همم الهومع »  
للسيوطي ، وبعضها الآخر في شرح الأشموني على أنفة ابن مالك . (٢)  
ومما ذهب إليه ابن سعدان :

١ - جواز نعت المختلفين في العمل ، المتحددين في النسبة ، نحو خاصم زيد  
عمرأ الكريمان ، وهو مذهب القراء أيضاً ، إلا أنه خالفه فيما يغاب على النعت .  
« فالنص عن القراء : أنه إذا أتبع غلب الرفع ، فتقول : خاصم زيد عمرأ  
الكريمان . ونص ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت ، لأن كلا منها مخاصم  
ومخاصم » . (٣)

وكان البصريون ينكرون هذا ، وكان الخليل وسيبويه يشترطان الاتحاد  
في العمل ، بل أن يكون العمل من وجه واحد ، « فان الجرين ، أو الرفين إذا  
اختلفا فيها بمنزلة الجر والرفع » . (٤)

٢ - وخالف ابن سعدان السكوفيين في عدم إجازة الجمع بين « يا » ،  
والمعرف بأل ، واستثنى من ذلك : اسم الجنس ، المشبه به ، نحو : يا الأسد

(١) فهرست ابن النديم ، ص ١٠٤

(٢) همم الهومع ج ١ ص ١٧٤ ج ٢ ص ٢٥ شرح الأشموني ج ٣ ص ٦٩

(٣) شرح الأشموني ج ٣ ص ٦٩

(٤) الكتاب ج ١ ص ٢٤٧



شدة ، ويا الخليفة هيبية . (١)

نحو الفراء :

ذكر المترجمون للفراء كتباً كثيرة بعضها في اللغة ، وبعضها في النحو ، وبعضها في التفسير ، وأكثرها مما يتصل باللغة والنحو ، فذكر ابن النديم من كتبه : كتاب المصادر في القرآن ، وكتاب الجمع ، والتثنية في القرآن ، وكتاب الوقف والابتداء ، وكتاب النوادر ، وقد رواه تلميذه سلمة بن عاصم ، وكتاب المقصور والمدود ، وكتاب المذكر والمؤنث ، وكتاب الحدود ، وكتاب معاني القرآن . (٢)

وليس من هذه كتاب واحد جامع لأصول النحو ومسائله أو متمحض لموضوعات النحو سوى كتاب الحدود كما تشعرتنا به الموضوعات التي انبثت من الكتاب عليها ، والتي ذكرها ابن النديم وهو كغيره من الكتبة إنما ملأه الفراء وجمعه ورواه تلميذه .

ولم يبق من كتبه - فيما نعلم - إلا كتابان :

١ - كتاب الأيام واليالي ، وهو كتاب في اللغة تناول موضوعاً خاصاً يتعلق بالأيام والأسابيع والشهور وأسمائها العامة المعروفة وأسمائها التي يستعملها فريق من العرب دون فريق كتسمية الثلاثاء مثلاً بجبار والاربعاء بدبار وكتسمية شهر ربيع الأول بخوان مخففاً ومشدداً وجادى الآخرة بحنين كأمر وسكيت إلى غير ذلك ، وعرض أيضاً لأفرادها وتثنيها وجمعها .

وقد بنى الكتاب على ثلاثة عشر باباً ، خص الباب الأول بتسمية أيام الأسبوع والباب الأخير بجملة الأشاهد المغرب .

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة حديثاً موجودة في دار الكتب المصرية

(١) معجم الروائع ج ١ ص ١٧٤

(٢) فهرست ص ١٠٠

ضمن مجموعة من الرسائل رقمها ( ٣٣٧٢ لغة ) وفلم لنسخة منه في مكتبه اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية .

وقد نقل السيوطي نصاً منه في أسماء بعض المشهور ، فقال : « قال الفراء : خوان من العرب من يخففه ، ومنهم من يشدده (١) ، ووبصان ، منهم من يقول بوبصان ، على القلب ، ومنهم من يسقط الواو ، ويقول : بسان : مضموم مخفف (٢) ، والحنين ، منهم من يفتح حاءه ، ومنهم من يضمه (٣) ، قال : وجادى الآخرة يسمى ورنه ، ساكن الزاء ، ومنهم من يقول : رنة كزنة . قال : وذو القعدة يسمى هواعا » . (٤)

ومما قاله الفراء فيه أيضاً : « ومن العرب من يسمى الأحمد : أول ، والائنين : أهون ، والثلاثا ، جبار ، والأرباع : دبار ، والحميس : مونس ، والجمعة : المروبة ، والسبت : شبير » . (٥)



## (٢) وكتاب معاني القرآن :

ومن هذا الكتاب عدة نسخ في دار الكتب ، بعضها مخطوط ، وبعضها مصور ، وقصم إحدى جاز دار الكتب لاخر اسمه بعد تصحيحه ، ومقابلة نسخة ، وامامها قد انجزت طبع بعض كراريس منه .

وهو مما أملاه الفراء عن حفظه ، وجمعه منه أصحابه الذين لازموه وشهدوا

(١) وفي القاموس : الخوان كشداد ويتم : شهر ربيع الأول بجمعه أخوة .

(٢) وفي القاموس : بسان كضراب ورمال : شهر ربيع الآخر جمعه بصانات وأبصنة

(٣) وفي القاموس حنين كأمير وسكيت وباللا . فيها اسمان لجادى الآخرة والأولى

جمعه أحنه وحنول وحنائن

(٤) المزهر ج١ ص ١٣٢

(٥) الاباء واللبالي ص ٢٧٧ من المجموعة المخطوطة

مجلس إملائه ، ولم ير مستمداً في إملائه على نسخة ، أو كتاب ، كما يقول راوي هذا الكتاب : أبو عبد الله محمد بن الجهم بن هارون .

قال ابن الجهم في أول النسخة : « هذا كتاب فيه معاني القرآن ، أملاه علينا أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء ، يرحمه الله ، عن حفظة ، من غير نسخة ، في مجالسه أول النهار ، من أيام الثلاثينات في شهر رمضان وما بعده ، سنة اثنتين ، وفي شهور سنة ثلاث ، وشهور من سنة أربع ومائتين » . (١)

فليس صحيحاً - على هذا - أنه ألفه للمأمون ، كما جاء في رواية ابن العماد (٢) ، لأن المأمون لم يصل إلى بغداد ، ولم يتصل به الفراء قبل سنة أربع ومائتين ، وحين جاء المأمون إلى بغداد كان الفراء - كما يفهم من قول ابن الجهم - قد انتهى من إملائه الكتاب ، لأنه انتهى من إملائه في الشهور الأولى من سنة أربع ومائتين للهجرة .

ولعل المصواب ما ذكره الزبيدي وابن النديم من أن « عمر بن بكير كان من أصحابه ، وكان منقطعاً إلى الحسن بن سهل فكتب إلى الفراء : إن الأمير الحسن بن سهل يريد سألني عن الشيء بمسألة من القرآن فلا يحضرنى فيه جوابه ، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تجمل في ذلك كتاباً أرجع إليه ففعلت » . (٣)

فقال الفراء لأصحابه : « اجتمعوا حتى أملي عليكم كتاباً في القرآن . وجعل لهم يوماً ، فلما حضروا خرج إليهم . وكان في المسجد رجل يؤذن فيه ، وكان من القراء ، فقال له الفراء : اقرأ . فبدأ بفاتحة الكتاب ففسرها ثم صرف في الكتاب كله

(١) معاني القرآن للفراء ص ١

(٢) تذرات الذهب ج ٢ ص ١٩

(٣) فهرسته ابن النديم ص ٩٩

على ذلك يقرأ الرجل ويفسر الفراء . (٩)  
وتم الكتاب في أربعة أجزاء (٧) أرفق ألف ورقة (٣) وقد اجتمع  
لاملائه خلق كثير منهم ثلاثون قاضياً «٤٤» وأراد وراقوه أن يمدوا الذين  
اجتمعوا لاملائه فلم يضبطوا عددهم . (٥)

وقد بنى الفراء كتابه ، كما أشارت إليه الفصحة على التفسير ولكنه كان قد  
حشا تفسيره بكثير من التفسيرات المفوية لشرح غريب القرآن وبكثير من الآراء  
النحوية على المذهب الكوفي لأعراب ما يشكل إعرابه من آياته موضعاً آراءه  
بكثير من النقول عن العرب بسماعه هو ممن وثق به من فصحاء الأعراب كأبي  
نروان أو بروايته عن الكسائي أو بحكايته عن يونس أحياناً ، ومما تشهد لاقواله  
في إعراب الآيات بكثير من القراءات وشواهد الشعر التي صححت روايتها  
عنده .

والعل هذا الكتاب هو المصدر الذي صدرت عنه كتب النحو تحمل آراء  
الفراء النحوية ، والمنبع الذي استقى منه تلاميذه ، وأتباع المذهب الكوفي ،  
وقد تناهت إلى أبي العباس ثعلب ، نسخة من هذا الكتاب ، كان عليها على  
أصحابه ، ولم يكن أبو بكر بن الأنباري ممن حضر لاملاء أبي العباس ، لذلك  
كان يقول : « ما سميت على شيء ، كما سميت على تركي السماع لكتاب المعاني للفراء  
من أبي العباس أحمد بن يحيى ، وإنما كان يقطنني عنه الحديث » . (٦)

(١) طبقات الزبيدي - الفراء .

(٢) فهرست ابن النديم ص ١٠٠

(٣) طبقات الزبيدي - الفراء -

(٤) شذرات الذهب لابن العماد ج ٢ ص ١٩

(٥) نزهة الألباء ص ١٣٨

(٦) طبقات الزبيدي - أصحاب الفراء - سلعة بن خاتم -

وعن طريق هذا الكتاب ، وما حمله تلاميذه عنه نقل إلينا نحو الفراء ،  
أو نحو المدرسة الكوفية ، لأن أكثر ما كان للكوفيين من آراء إنما هو للفراء ،  
ولو تصفحت كتب النحو المتأخرة ، ورصدت نقواها عنه ، وعن سائر الكوفيين  
لرأيت نقولها عن الفراء تزيد على نقولها عن سائر الكوفيين .  
يضاف إلى هذا نقولها التي حلت من النسبة إلى أحد الأئمة ونسبت إلى  
الكوفيين عامة لاني أزعم أن أكثر هذه النقول يرجع إلى أقوال الفراء ، مؤيداً  
زعمي هذا بأمثلة كثيرة تناهت إلى من تتبع أقواله في كتب النحو المختلفة ،  
أذكر منها على سبيل المثال :

( ١ ) - قال أبو البركات بن الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن نعم  
ويؤس اسمان مبتدآن . وذهب البصريون إلى أنها فعلان ماضيان لا  
يتصرفان » . (١)

وهذا الرأي إنما هو للفراء فهو الذي حكى « أن أعرابياً بشر بمولودة فقيل  
له : نعم المولودة مولودتك . قال : والله ما هي بنعم المولودة » (٢) يؤيد رأيه  
باسميتها بدخول حرف الجر عليها .

( ٢ ) وقال أبو البركات أيضاً : « ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع  
الاسم بعدها نحو : لولا زيد لأكرمك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع  
بلا بداء . (٣)

وهذا الرأي إنما هو للفراء أيضاً فقد جاء في كتاب « معاني القرآن »  
ما نصه : « قوله تعالى : ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات . رفعهم بلولا ،  
تم قال : أن تطوعم ، فأن في موضع رفع بلولا » . (٤)

(١) الانصاف - مسألة ١٤ -

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج٧ ص ١٢٧ و ١٢٨

(٣) الانصاف - «مسألة ١»

(٤) معاني القرآن للفراء - ورقة ٦٠

وقال الرضى : « قال الفراء : لولا هي الرافعة للاسم الذي يمدها لاختصاصها  
بالأسماء ، كسائر الموامل » . (١)

(٣) وقال أبو البركات أيضاً : « اختلف مذهب الكوفيين في رفع  
الفعل المضارع نحو يقوم زيد ، ويذهب عمرو ، فذهب الأكثرون إلى أنه  
يرتفع ، لتعريفه من الموامل الناصبة والجازمة . وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع  
بازاءد في أوله ... وذهب البصريون إلى أنه يرتفع ، لقيامه مقام الاسم » (٢)  
وهذا الرأي الذي ذهب إليه الأكثرون ، والذي شاع على ألسنة المرين  
حتى يومنا هذا ، إنما هو للفراء ، فقد قال الرضى : « عامل الرفع في المضارع  
هو التجرد عن الموامل ، كما هو مذهب الفراء » . (٣)

(٤) وإلى الفراء ينتمي ما عرف عن الكوفيين من « النصب على الخلاف »  
فهو صاحب الرأي فيه : وإن خالفه الكوفيون في نطاق تطبيقه ، فقالوا به في  
مسألتين : نصب الظروف التي تقع أخباراً ، ونصب المفعول منه ، وتمرده  
عنه بمسألة ثالثة : هي نصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء المعبوقتين بنفي  
أو طلب .

وليس نحو الفراء هو هذه الأقوال التي تتصل بالتأليف وعمله ، أو بالنحو  
بمنسأه الخاص حسب ، لأن نجرده هو نحو الكيفية ، وهو نحو عام ، كما عرفه  
البصريون الأولون ، في عهد الخليل ، وسيبويه ، الذين بحث فيه مسائل صوتية ،  
وأخرى اشتقاقية ، وأخرى نحوية .

وإذا تتبعنا أقواله رأيناه قد عرض لكل هذه الموضوعات ، عرض لمسائل  
تتعلق بالأصوات ، من حيث مخارجها ، ومن حيث التلافيها ، ومن حيث ما يترتب

(١) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٠٤ .

(٢) الانصاف - مسألة ٧٤ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٣١ .



على اختلافها من ظواهر لغوية كالادغام وغيره ، وعرض لمسائل تتعلق بأوزان  
الكلمات ، وأوضاع الأبيات ، وعرض لمسائل تتعلق بالتأليف وعمله .

وحين نعرض لنحو الكوفة ، ومنهج الكوفيين في دراستهم النحو ، فيما  
يأتى من فصول ، نكون قد أوفينا الكلام في آرائه ، وأقواله ، لأنّ نحو  
الكوفيين في جملة هو نحو الفراء ، وإن كان الكسائى هو صاحب المنهج الذى  
سار عليه الفراء ، ومن جاء بعده من الكوفيين .

\* \* \*

### منهج الفراء في دراسة النحو :

بالرغم مما عرف عن الفراء من ملازمة لبعض المعتزلة ، واتصال آرائهم ،  
ومصاحبة لهمومون الذى عرف بميله إلى الاعتزال ، وتفريجه المعتزلة ، بل تعصبه  
لهم ، فإن منهجه في دراسة اللغة والنحو هو المنهج الذى رسم حدوده أستاذه  
علي بن حمزة الكسائى .

ولم يخالف المعتزلة في منهجه الدراسى حسب ، فقد خالفهم في بعض  
ما تناولوه بالبحث من مشكلات في المقامد ، امتحنوا بها الناس أيام عزتهم وقوة  
سلطانهم ، كالقول بخلق القرآن ، والقول في تفسير إعجازه وغيرها . فقد كان  
الفراء يشايح أهل السنة السنة فى القول بإعجازه اللغوى (١) وأن إعجازه يقوم  
على أنه نزل بأفصح اللغات على الإطلاق .

ولدينا من النصوص ما يدل على أن الفراء كان يميل إلى القول بالإعجاز  
اللغوى ، وهو ما كان يردده من أن لغة القرآن أفصح اللغات ، وأن أسلوبه  
أصغى الأساليب ، لأنه نزل بلغة قريش التى هى أنقى اللغات وأصفهاها ، لأنها خلقت  
« من مستبشع اللغات ومستقيح الألفاظ من ذلك الكشكشة ، وهى فى ربيعة

ومضّر ، يجعلون بمدكاف الخطاب في المؤنث شيئاً ، فيقولون : رأيتكش ،  
وبكش ، وعليكش « (١) إلى آخر كلامه .

وكان « يرد على بعض علماء الشعر ورواة الأخبار التاريخية من عرب  
البادية الذين لا يريدون أن يلمسوا إعجاز القرآن في قوله اللغوية بل يرون  
كامل الصحاح في لغة عرب البادية » . (٢)

ولا يعني هذا أن الفلسفة الكلامية لم تترك أثراً في تفكيره ، فالراصد  
أقواله يحس بجلاء ما في آرائه النحوية ، وتفسيراته لوجوه الاعراب من ظل  
التفكير الفلسفي ، فلا يزال يقرب المسألة على وجوهها المختلفة ، ويعمل كل وجه منها ،  
شأن العالم الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضاً متعددة ، ويجري تجاربه على  
كل فرض منها على حدة ليصل إلى الغرض الذي قصد إليه .

ولتوضيح هذا يحسن أن نستعين ببعض الأمثلة التي تشعبت فيها الوجوه  
الاعرابية ، فكان لكل وجه عنده موضع للتفسير والتعليل .

قال الفراء : « حتى ثلاثة معان في « يفعل » وثلاثة معان في الاستماء ،  
فإذا رأيت قبها فعلاً ماضياً ، وبعدها « يفعل » في معنى مضى ، وليس ما قبل  
« حتى » « يفعل » يطول فارفع « يفعل » بعدها ، كقولك : جئت حتى أكون  
مملك قريباً .

وكان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد حتى ، وإن كان ماضياً إذا كان  
لغير الأول ، فيقولون : سرت حتى يدخلها زيد فزعم الكسائي : أنه سمع العرب  
تقول : سرت حتى تطلع الشمس ، وفرغ ، والفعل للشمس ، وسمع : إنا لجالوس فما  
نشم حتى يسقط حجر بيننا ، وفرغ . وأنشدني الكسائي :

وقد خضن الحجر وعمن حتى      يفرج ذلك عنهن المساء

(١) الزهر ج ١ ص ١٣٣

(٢) العربية ص ٤٠٤ .

وأشده :

ونفكر يوم الروع ألوان خيلنا من الظنن حتى نحسب الجوزن اشقرا  
فمنصب ههنا ، لأن الانكار يتناول ، وهو الوجه الثاني من باب حتى ،  
وذلك أن يكون ما قبل حتى ، وما بعدها ماضيين ، وهما بما يتناول ، ويكون  
« يفعل » فيه ، وهو ماض في المعنى أحسن من « فعل » فنصب .

قال الكسائي : سمعت العرب تقول : إن البعير ليهرم حتى يجمل إذا  
شرب الماء بحبه ، وهو أمر قد مضى ، و « يجمل » فيه أحسن من « جعل » ،  
وإنما حسنت ، لأنها تكون في الواحد على معنى الجميع معناد إن هذا ليكون  
كثيراً في الابل .

والوجه الثالث : أن يكون ما بعد حتى مستقبلاً ، ولا تبال كيف كان  
الذي قبلها ، فنصب كقول الله عزوجل : « لن نبرح عليه عاكفين حتى  
يرجع » ، وهو كثير في القرآن . « ١٥ »

وايكنه بالرغم من هذا النقصي ، وهذا التقسيم الذي يكاد يكون عقلياً ،  
لم يخرج عن نطاق الاستعمال ، ولم يفترض وجودها ليس لها نظير في اللغات ، أو  
القراءات ، فقد استند إلى ما سمعه من الكسائي ، وإلى ما أنشده الكسائي ،  
واستند إلى ما جاء في القرآن الكريم أيضاً .

\* \* \*

ومثال آخر يظهر فيه تقسيم المسألة من جهة ، وتعلقه بالأساليب العربية  
من جهة أخرى ، في صورة واضحة ، وهو يتعلق بالمطف على الجزاء :  
قال الفراء : « فإذا جئت إلى العطف التي تكون في الجزاء ، وقد أجبته  
بالفاء ، كان لك في العطف ثلاثة أوجه : إن شئت رفعت المطف مثل قولك : إن

تأني فاني أهل ذلك ، وتوَجَّر ، وتحمَّد ، وهر وجه الكلام ، وإن شئت جزمت  
وتجمله كالردود على موقع الفاء ، والرفع على ما يمد الفاء . قد قرأت القراء : « من  
يسئل الله فلا هادي له ، ويذرهم » ، رفع وجزم . وكذلك : « إن تبدوا  
الصدقات فنعما هي ، وإن تخفروها ، وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر » جزم  
ورفع ، ولو نصبت على ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبحت ، كما  
قال الشاعر :

فإن يهلك النعمان تمر مطية      ونخباً في جوف "ميا" قبطوعها  
وإن جزمت عطناً ، بمد ما نصبت ، تردد على الأول كان صواباً ، كما  
قال بمد هذا البيت :

وتنحيط حصان آخر الليل نخبية      تفصح منها ، أو تنكاد ، ضلوعها  
وهو كثير في الشعر والكلام .  
وأكثر ما يكن النصب في العطوف إذا لم يكن في جواب الجزاء الفاء ،  
فإذا كانت الفاء فهو الرفع والجزم ، وإذا أجيبت الاستفهام بالفاء فنصبت فانصب  
العطوف ، وإن جزمها فصواب ، من ذلك : قوله في المناقبين : « لولا آخرتي  
إلى أجل قريب فأصدق ، وأكن » ، رددت « وأكن » على موضع الفاء ، لأنها  
في محل جزم ، إذا كان العمل إذا وقع موقعها بغير الفاء جزم ، والنصب على أن  
ترد على ما يمدها ، فتقول : « وأكون » ، وهي في قراءة عبد الله بن مسعود :  
« وأكون بالواو ، وقد قرأ بها بعض القراء . قال ( يعني القراء ) : وأرى ذلك  
صواباً » . (١)

فقد رأينا كيف تتبع وجوه المسألة ، وكيف حصرها ، ثم رأينا أنه لم  
يهمل الاستشهاد بالقرآن والقراءات ، وإن لم تكن من السبع أو العشر ، كقراءة

عبد الله بن مسمود ، ولم يهمل الاستشهاد بالشعر أيضاً ، لبني أحكامه على أساس من الواقع اللغوي بين الجماعات العربية .  
ورأينا أيضاً كيف كان يملأ أحكام الوجود المستخرجة من هاتين المسألتين ، ولكن طابع تلميذاته كان إلى روح الأساليب اللغوية أقرب منه إلى التفكير النظري المجرد .



### مصادر دراسة الفراء

ومصادر دراسته - كما يستشف من أقواله المثبتة في كتبه ، أو المنقولة عنه في كتب النحاة - هي المصادر التي كان السكسائي يعتمد عليها ، وهي :  
أ - القرآن الكريم وقد مر بنا كيف أن الفراء - بوجه خاص - كان يضعه في المستوى الذي ينبغي وضعه فيه ، وهو المستوى الذي ينحط عنه أي مستوى لأي كلام بالفأ ما بلغ من نقاه التراكيب وخالوصها بما يشوه معالم الأسلوب .

و مر بنا أيضاً أن الفراء كان يستند في القول بأعجازه اللغوي إلى أنه نزل بلغة قريش التي خلت من مستبشع الالفاظ ، ومستبشع الابهجات ، كما كشفتها والمعجمة ، والاستقطاء ، والمنعنة وغيرها .

ب - والقراءات المختلفة ، وإن شئت في نظر نجاة البصرة ، وهو لا يني يستشهد بها ، وبصوبها ، ويحتج بها .

ج - وشواهد كثيرة من الشعر وكلام العرب ، سواء أوصل إليه عن طريق المشافهة ، أو اتصاله بالفصحاء ، وروايته عن كائن يثق به من الأعراب ، كأبي ثروان ، وأبي الجراح ، وأبي فقمس وغيرهم ، أم عن طريق المناقاة ، كما يروي عن السكسائي ، ويونس ، وغيرها .

وهو يحتج بما سنع من هؤلاء ، وبني عليه كثيراً من آرائه ، كما مر من

ذهابه إلى اسمية «أمهم وبئس» لأنه سمع بمن يشق به : « والله ما هي بنعم الولد » .  
وكما ذهب إليه من جواز إبطال عمل « إن » إذا بعثت عن اسمها بفواصل  
وقم بينها ، بانياً رأيه هذا على ما حكاه هو والسكسائي جيباً ، من قولهم :  
« إن فيك زيدا راغب » (١) ، معللاً ذلك بأنها تباعدت عن الاسم بوقوع  
هذا الفاصل - يعني ( فيك ) - بينها وبين اسمها ، كما بطل عملها حين فصلتها  
« ما » عن اسمها ، في قولهم : إنما زيد قائم .

وكما ذهب إليه من تجويز إعراب المدد المركب قياساً ، إذا أضيف استناداً  
إلى ما سمعه من أبي فقمس الأسدي ، وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسة  
عشرك . ١٢١

وكما فعل من حشر « هذا ، وذا » في زمرة الأسماء الوصلة ، معتمداً في  
هذا على ما أنشد من كلام العرب ، فقد قال : « العرب قد تذهب بهذا وذا إلى  
معنى « الذي » ، فيقولون : ومن ذا يقول ذلك . في معنى : من الذي يقول ذلك  
وأنشدوا :

عدس ما لعماد عليك أمانة وهذا تحملين طليق

كأ أنه قال : والذي تحملين طليق . « (٣)

والأمثلة كثيرة إلى حد يصعب معه الحصر في هذا المجال المحدود .  
فهو كما نرى ، قد تأثر أستاذنا في الاعتماد بالقراءات وشواهد الشعر  
وبالأمثلة القليلة المجموعة من العرب وإن كانت مما ينكره البصريون أو يغلطونه  
أو يمدونه شاذاً لا يقاس عليه .

\*\*\*

(١) مجالس عمل ، ٨١ ، ٤ .

(٢) شرح الأسموني ، ج ٤ ص ٧٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء ، ورقة ٢٠ .



### بين الكسائي والفراء :

والفراء في آرائه يوافق الكسائي في أكثر المسائل والأصول ، لأنه درس عليه ، وأخذ عنه منهجه ، وكثيراً ما نرى النجاة في نقولهم عن الكسائي والفراء يقولون : ذهب الكسائي والفراء إلى كذا وكذا ، أو كان الكسائي والفراء ينهيان إلى كذا وكذا . . . إلى غير ذلك من العبارات .

ولكن نحو الفراء يختلف عن نحو الكسائي من حيث الشكل والموضوع . أما الشكل فالكسائي في نحوه كان يكتفي منهج المحدثين والفراء ، وكان أبداً ما يكون عن التأثير بالتفكير الفلسفي ، فلم يعرف له صحبة مع أحد المتكلمين ، ولا اتصالاً بآرائهم ، ولم نلمس في نحوه أي أثر للتفكير الكلامي ، اللهم إلا كلامه في القياس ، واعتداده به في دراسته ، وقد سبق أن قلت : إن تأثيره بمنهج المتكلمين كان بواسطة دراسته النحو البصري ، الذي خضع في منهجه وأصوله للتفكير الكلامي خضوعاً تاماً .

وكان الفراء من المتكلمين ، وكان يدعو مصنفاته منهج الفلاسفة ، كما قيل عنه ، وقد ترك ذلك في نحوه ظلاً واضح المعالم ، تمثل في تعليمه التفصيا النحوية وفلسفة الأحكام ، يمثل ما كان البصريون يملكون ويفلسفون .

وأما الموضوع فالفراء أقوال كثيرة يخالف بها أستاذه ، إما لأن مقاييسه العامة تختلف عن مقاييس الكسائي ، وإما لأنها يختلفان فيها من حيث وجهة النظر الخاصة ، التي قد تختلف بين حين وحين في الشخص الواحد . وكثيراً ما يختلف تلاميذ المدرسة الواحدة في وجهات النظر الخاصة اختلافاً يرجع إلى ما كان عليه كل منهم من حذق ، وبراعة ، وسعة اطلاع ، كما اختلف سيديويه مع الخليل ، وكما اختلف الخليل مع يونس ، وكما اختلف الأخص مع الخليل وسيديويه وهم جميعاً ينزعون نزعة واحدة ، وينسبون إلى مدرسة واحدة .

فليس غريباً إذن أن تختلف وجهة النظر عند الكسائي والفراء ، وقد اختلفت فعلاً ، وتمثل هذا الاختلاف في هذه المسائل الكثيرة التي كان يقول الكسائي فيها بقول يخالفه الفراء فيه ، والأهم من ذلك على هذا كثيرة :

١ - فلسنا بناسين ما كان بينهما من خلاف في رفع الفعل المضارع إذ ذهب الكسائي إلى أنه ما فيه من حروف المضارعة ، وذهب الفراء إلى أنه مجردة عن الناصب والجازم .

٢ - ولا ما كان بينهما من خلاف في « لهم وبئس » إذ ذهب الكسائي إلى فعليتها والفراء إلى اسميتها .

٣ - ولا ما كان بينهما مما يتعلق بفعلية « ما أفعل في التعجب » واسميتها إذ تابع الكسائي البصريين في فعليته والفراء - ومعه سائر الكوفيين - بقول باسميته ، مستنداً إلى وروده ، مصغراً في قول الشاعر :

« يا ما أميلح غزلاً نأشدن لنا »

فلو كان فعلاً لما جاز تصغيره ، لأن الأفعال لا يصغر شيء منها (١) .

٤ - ولما اختلفا فيه من تفسير المنصب في قوله تعالى : « فأمنوا خيراً لكم » ، فقد كان الكسائي بقدر « كان » محذوفاً أي فأمنوا يكن خيراً لكم . وكان الفراء بقدر مصدر محذوفاً ، أي فأمنوا إيماناً خيراً لكم (٢) ، وكان الفراء يقول : « خير منصوب باتصاله بالامر ، لأنه من صلة الأمر (٣) » .

٥ - ولما اختلف فيه من إجازة رفع المعطوف على اسم إن في جميع الأمثلة أو بعضها ، فكان الكسائي يجيز ذلك مطلقاً ، وكان الفراء يفصل « فلم يمنع رفع

(١) شرح الأئمة ج ٣ ص ١٨ ، وشرح المنفصل لابن يعيش ج ٢ ص ١١٣ .

(٢) مجالس تعليق ص ٣٧٢ .

(٣) معاني القرآن - ورقة ٤٢ .

المعطوف ، ولم يجوزده مطلقاً ، بل فصل وقال : إن خفي إعراب الاسم بكونه  
مبتدئاً أو مفعولاً مقدر الإعراب جاز الحمل على الحمل . . . وإلا فلا (١) .

وقد عرض الفراء لهذا في تفسيره قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين  
عادوا ، والصائبون ، والمصارى » ، فأعرب « والصائبون » على أنها معطوفة على  
« الذين » وعلى إعرابه هذا بأن « الذين » حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه  
وخفضه ، فلما كان إعرابه واحداً ، وكان نصب ( إن ) ضعيفاً ، وضعفه أنه يقع  
على الاسم ولا يقع على الخبر ، جاز رفع الصائبين ، ولا أستحب أن أقول : إن  
عبدالله وزيد قاعمان ، لتبين الإعراب في « عبدالله » ، وقد كان السكسائي يجوز  
لضعف « إن » وقد أنشدونا هذا البيت رفماً ونصباً :

فن بك أمسى بالمدينة رحله فأنى وقيارا بها لعريب

وقيارا . وليس هذا بحجة للسكسائي في إجازته أن عمراً وزيد قاعمان ، لأن  
قيارا قد عطف على اسم مكنى ( يعنى اسماً مضمراً ) والمكنى لا إعراب له ، وسهل  
ذلك منه ، كما سهل في « الذين » إذا عطف عليه « والصائبون » ، وهذا أقوى  
في الجواز من الصائبين ، لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال ، والذين قد يقال  
الذنون ، فترفع في حال (٢) .

وقد أشار القدماء إلى مواضع الاختلاف بينها ، كما عرضوا المسألة اختلفت  
فيها وجهة نظر كل منها ، حتى الكوفيون منهم ، وقد أورد ثعلب مسائل كثيرة  
اختلف فيها السكسائي والفراء (٣) .

(١) شرح الرضي على المكافاة ج ٢ ص ٢٨٧

(٢) معاني القرآن - ورقة ٤٥

(٣) انظر مجالس ثعلب ص ٧١ ، ٧٨ ، ٢٦٠ ، ٣١٢ ، ٣٧٨ ، ٤٢٢ ، ٤٤٨

وكان أبو الطيب اللغوي - فيما يروي السبوطي عنه - يقول وأما علماء الكوفيين بعد الكسائي فأعلمهم بالنحو الفراء ، وقد أخذ علمه عن الكسائي وهو عمده ، ثم أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح ، وأبي نروان وغيرها وأخذ نبتان عن يونس ، وعن أبي زياد الكلابي ، وكان الفراء ورعاً متديناً ، وكان يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه (١) .

وكان الأستاذ الراوي يقول - بعد أن عرض للخلاف بين المذاهب النحوية - وهناك مذاهب متفرعة عن هذه يأسر حصرها ، إذ يكاد يكون لكل إمام مذهب يخالف فيه غيره ، ولو من بعض الوجوه ، فليسبيويه مثلاً آراء يخالف فيها أشياخه ، وللأخفش آراء يخالف فيها سيدييه وسائر البصرية ، وقد ألف المبرد - وهو بصري الزعة - كتاباً في الرد على سيديويه .

وللعراق مذهب ينحرف فيه عن مذهب الكسائي ، في غير ما موطن ، وهكذا نجد لكل أعلم من أعلام العربية آراء ينفرد بها ، تكثر أو تقل بمقدار ما أتت به من بسطة في العلم وبراعة في الإبداع ، ويمكن يرجع ذلك كله إلى الأمات (٢) الأربعة (٣) .

إذن فاختلاف وجهة النظر عند الكسائي والفراء لا يعس وحدة المنهج العام الذي رسمه الكسائي وسار عليه أتباع المدرسة الكوفية .

(١) المزهر ج ٢ ص ٥٦ .

(٢) قال اللام : الأمة والأمة - جمع أمات وأمات ، أو هذمتين يعقل وأمات لما لا يعقل .

(٣) نظرة في النحو - حقه الراوي ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ١٤ ج ٩ ص ١٠٠ م ٣١٨ .

## أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب

وهو ثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة النحوية ، وهو بغدادى المولد والمزنا ، وكان شيبانياً بالولاء .

كانت ولادته سنة مائتين للهجرة ، وكان من الأحداث التى وعدتها ذاكرته عن طفولته : مشاهدته للمأمون لما قدم من خراسان ، وذلك سنة أربع ومائتين للهجرة ، وكان أبوه ساعداً يحمله على يده لمشاهدة المأمون ، وهو يمر بين صفين من الناس هرعوا إلى مشاهدته فى طريقه إلى قصر الرصافة ، ببغداد ، وكان أبوه يقول له : « هذا المأمون ، وهذه سنة أربع » ، يقول أبو العباس : « حفظت عنه إلى الساعة » وكان سنه يومئذ أربع سنين (١) .

ولم ير أبو العباس ثعلب الفراء ، ولم يتصل به ، ولم يأخذ عنه ، لأن الفراء توفى سنة سبع ومائتين للهجرة ، وكان عمر ثعلب إذ ذاك سبع سنين ، وإنما أخذ النحو عن جماعة منهم سامة بن عاصم تلميذ الفراء ، وأخذ اللغة عن جماعة منهم : محمد بن زياد الأعرابي ، تلميذ الكسائى ، وليكنه أكب على دراسة كتب الفراء وحفظ مسائله ، وكان مرجع أهل الكوفة فى رواية أفعال الكسائى والفراء ، وهو الذى حفظ للناس أكثر أعمالها ، وأملى أقوالها وآراها فى مجالسه ، ودون

(١) القفلى - انباء الرواة هلى انباء النحاة ج ١ ص ١٥ ، واهرست ابن النديم ص ١١٠

لهم ذلك فيما ألف من كتب كثيرة ذكرها المترجمون له ، وذكر القنطاري منها كتاب  
اختلاف النحويين ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب ما تلحق فيه العامة ، وكتاب  
القراءات ، وكتاب معاني الشعر ، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وكتاب  
المجالس ( وقد طبع حديثاً ) ، وكتاب الفصيح ( طبع أيضاً ) وغيرهما . ولم يبق من  
أكثر ما نسب إليه من مصنفات إلا عنواناتها ، تتناقضها كتب التراجم والطبقات .  
وقد أجل لنا حياته العلمية فقال : « طلبت العربية والفتنة في سنة ست عشرة  
ومائتين ، وأبدأت بالنظر في حدود القراء ، وسنى ثمانى عشرة سنة ، وبلغت خمسا  
وعشرين سنة ، وما بقي شيء من كتب القراء في هذا الوقت إلا قد حفظته » . (١)  
ومنذ ذلك الوقت أخذ يهيئ نفسه للرياسة العلمية ، ويتصدر مجالس التدريس  
وعرف في البيئات العلمية ، وكان المفضل بن سلمة بن عاصم يقول « رأس أبو  
العباس أحمد بن يحيى ثعلب النحوى ، واختلف الناس إليه في سنة خمس وعشرين  
ومائتين » (٢) .



شهدت هذه الفترة التي عاش فيها أبو العباس ثعلب شدة المنافسة بين  
مدرستي البصرة والكوفة ، في شخص أبي العباس ثعلب ، وأبي العباس المبرد ، كان  
الأول زعيم نخبة الكوفة ، وكان الثاني زعيم نخبة البصرة .  
كان أبو العباس ثعلب قد همم بحوله أنصاره من أصحابه وتلاميذه ،  
كملي بن سليمان الأحمش ، وإبراهيم بن محمد بن عروة الأزدي فخطوبه ، وأبي

(١) القنطاري - انباء الرواة على انباء النخبة ج ١ ص ١٢٩ ومدرست ابن النديم

(٢) القنطاري - انباء الرواة على النخبة ج ١ ص ١٢٢



بكر بن الأنباري ، وأبي بكر (١) محمد عبد الملك التاريخي السراج البغدادي ،  
والفضل بن سامة بن عاصم ، وأبي إسحاق الزجاج وغيرهم ، وكان يلقبهم المسائل  
النحوية على المذهب الكوفي ، ويدير بهم على المناظرات ، ويبحث بهم إلى كل من  
تحدثه نفسه أن يتصدر حلقة أو ينصب نفسه أستاذاً للدراس في مساجد بغداد ،  
وكان كثيراً ما يرد الجامع مع قوم خراسانيين من ذوي النظر في تكلمون ، ويحتمم  
الناس حولهم ، فإذا أبصر بهم أرسل من تلاميذه من يناقشهم ، فإذا انقطعوا عن  
الجواب انفض الناس عنهم « (٢) .

وكان أبو العباس المبرد قد شخص إلى سامراء بأمر من المتوكل ، وفتح  
له المتوكل بابه ، وكان ينادمه ويحضر مجالسه الخاصة مع البحري والفتح بن  
خاقان ، حتى إذا قتل المتوكل ضاقت به الحال ، فذهب إلى بغداد ، ولم يكن يعرف  
أحدًا من أهلها ، فاتته به المطاف إلى الجامع الذي اعتاد أبو العباس ثعالب أن  
يصلي فيه ، وأن يلمي فيه على أصحابه ، ففتوحى ( المبرد ) شهود صلاة الجمعة ،  
فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضر ، وسأله أن يفأجحه السؤال ليتسبب  
له القول ، فلم يكن عند من حضر علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته ، وطفق يفسر ،  
ويروم بذلك أنه قد سئل ، فصارت حوله حلقة ، وأبو العباس ( المبرد ) يصل في  
ذلك كلامه ، فتشوف أبو العباس أحمد بن يحيى إلى الحلقة ، فلما نظر إلى من حول  
أبي العباس أمر ابن السري الزجاج وابن الحائل بالتهوض ، وقال لهما : فضا حلقة  
هذا الرجل ، ونهض معه من حضر من أصحابه ، فلما صارا بين يديه قال له إبراهيم  
بن السري : أتأذن أعزكم الله في المناقشة ، فقال له أبو العباس : سل عما أحببت ،

(١) وهو أحد من روى عن ثعالب ، ولقب بالتاريخي لأنه كان يعني بالتواريخ وجمعها  
(انباء - ١٤١ الهامش )

(٢) الزبيدي - طبقات النحويين - المبرد

فَسأله عن مسألة فأجابها عنها بجواب أفنعه ، فنظر الزجاج في رجوه أصحابه  
متعجباً من تجويد أبي العباس في الجواب ، فلما أفضى ذلك قال له أبو العباس :  
أقمت بالجواب ؟ فقال نعم قال : فان قال تأمل في جوابنا هذا كذا ما أنت راجع  
إليه ، وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ، ويعتل فيه ، فبهق إبراهيم  
سأدر ألابحير جواباً ؟ (١)

وانتهت المسألة بمدح حوار طويل ذكره الزبيدي ، بأن قال الزجاج لأصحابه :  
عودوا إلى الشيخ - يمتى ثعلباً - فليست مفارقة هذا الرجل . (٢)

ولا شك أن هذه الحادثة قضت على كل أمل في السلام بين الشيخين ، فهي  
- بالإضافة إلى أنها غذت المنافسة التقليدية بين ممثلي المدرستين - كانت قد أفقدت  
أبا العباس ثعلباً أحدهم أصحابه النابيين ، وأخذت تهدد مركزه العلمي بتأويله  
مركز أبي العباس المبرد في أوساط بغداد العلمية .

وشيء آخر لم يستطع ثعلب السكوت عليه ، ذلك أن خنته ، زوج ابنته  
أبا علي أحمد بن جعفر الدينوري المصري كان « يخرج من منزله وهو جالس على  
باب داره ، يتخطى أصحابه ، ويمضي ومعه محبرته ، ويقرأ كتاب سيديويه على  
المبرد » فكان ثعلب يماتيه ، ويقول له « إذا رأك الناس تمضي إلى هذا الرجل ،  
وتقرأ عليه يقولون ماذا ؟ » ولكن أبا علي هذا لم يكن يلتفت إلى قوله ، بل  
يمضي إلى مجلس المبرد دون أن يرد عليه . (٣)

إن وجود المبرد الذي انتهى إليه النهج البصري بمنهجه النظري ، وبأساليبه  
الجدلية التي أغرت أبا إسحاق الزجاج باعتزال مجلس أستاذه الأول وملازمة أبي

(١) الزبيدي - طبقات النجوين - المبرد

(٢) نفس المصدر

(٣) إنباء الرواه ج ١ ص ١٤٤ . وطبقات الزبيدي - ثعلب

المباسب المبرد ، وجمعت أبا علي الدينوري أقرب الناس إليه يذهب إلى مجلس المبرد  
علي سرأي من تلاميذ ثعلب ، إن وجود هذا الرجل في بغداد كان نقطة تحول  
في تاريخ المدرسة الكوفية ، فقد تسرب إلى مجلس المبرد كثير من أصحاب ثعلب  
وتلاميذه .

ثم نشأت في عهد هذين الشيخين طبقة من الدارسين ، أخذوا عن شيوخ  
المدرستين ، وعرفوا بالمنهجين ، وأخذوا من هؤلاء وهؤلاء ، وتأثروا بهؤلاء  
وهؤلاء فنشأت منهم - علي ما قيل - مدرسة بغداد .

وظل هذان الشيخان يتنافسان ، وظل أصحابهما يتنافسون ، كل يتحيز  
إلى شيخه ويغض من منافسه ، وكان المبرد يتفوق على ثعلب بحسن العبارة وقوة  
المنطق ، لذلك كان ثعلب يتحاماه ويحجهم عن إلقاءه ومناظرته ، لأنه - مع علمه -  
لم يكن معروفًا بالبلاغة ، وكان إذا كتب كتاباً إلى أحد لم يخرج عن طباع الموام  
في كتبهم (١) .

وربما لحن في كلامه ، وقيل ذلك عنه أمام أحد أصحابه ، فكان يمتنر  
له ، ويقول : « أيش يكون إذا لحن في كلامه » كان هشام النحوي بن معاوية الضريبر  
صاحب الكسائي يلحن في كلامه ، وكان أبو هريرة يكلم صبيانه بالنبطية (٢) .  
وسئل أبو علي الدينوري عن سبب امتناع ثعلب من لقاء المبرد ، فقال :  
« المبرد حسن العبارة ، فإذا اجتمعما حكم للمبرد » قلت مذهب ثعلب مذهب  
المعلمين (٣)

ولكنه كان يضطر إلى إلقاءه في بعض المجالس ، التي لا يسعه الاعتذار عن

(١) إنباء الرواة ، ج ١ ص ١٤٥ .

(٢) إنباء الرواة ، ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) إنباء الرواة ، ج ١ ص ١٤٥ .

الحضور اليها ، كجلس محمد بن عبدالله بن طاهر ، والى بغداد ، الذي كان قد عهد الى ثعلب بتأديب أولاده . وفي مجلسه دار الجدل في كثير من المسائل بين هذين الشيخين ، ومال الحسك فيهما الى المبرد ، وانتصر له على ثعلب ، وانتهى الأمر بأن ضم ابن طاهر أبا العباس المبرد الى نفسه ، وأبا العباس ثعلباً الى أولاده . (١)

هذه الحوادث وأمثالها كانت قد تركت في نفوس الناس أثراً ظهر في اهتمامهم واقبالهم على أمثال المبرد من البصريين ، وترك في نفوس الكوفيين وأتباعهم أثراً مما كسا أثار المصيبة من جديد ، وأمدّها بالغيرة على الكوفيين والحق على البصريين .

وكان من نتائج هذا أن اتقى ثعلب وأتباعه ، يذاون جهوداً عظيمة في الترويج لمذهبهم ، فقد كان ثعلب يحمل كثيراً على المبرد من جهة ، وشيد بأشياخه الأولين من جهة أخرى .

وكان أكبر العرب في الترويج لمدرسة الكوفة من نصيب أبي بكر بن الأنباري ، صاحب ثعلب وتلميذه البار ، وكان - كما يقول المترجمون - يقول عن ثعلب ما لم يقله .

وإذا رصدنا الأخبار التي أتت على الغلو في وجان المدرسة الكوفية ، وأمتها ، وجدنا مصدرها هو أبا بكر بن الأنباري ، فهم الذي كان يقول : « اجتمعت في الكوفة أمور : كان أعلم الناس بالنحو ، وأوسعهم في الغريب وكان أوسع الناس في القرآن » . (٢)

وهو الذي تقول على ثعلب ، فنسب إليه أنه قال : « أجبروا علي أن أكون أكثر الناس كلامهم رواية ، وأوسعهم علماً : الكوفي » حتى اضطر أبو الطيب

(١) مجالس النوبين والنهاية ، لوحة رقم ٤٥ نسخة مصورة عن مخطوط في استانبول .

(٢) غاية النهاية لابن الجزري ج ١ ص ٥٣٨ .

اللفوى أن يعقب على هذا ويقول: « هذا الاجماع الذى ذكره ثعلب لا يدخل فيه أهل البصرة ». (١)

وهو الذى كان يقول: « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا المكسائى والفراء لسكان طم بهما الافتخار على جميع الناس ». وكان يقول: « النحو للفراء » والفراء أمير المؤمنين في النحو ». (٢)

وكان أبو بكر بن الأنبارى ينال من أبي عثمان المازنى، ورفع من أستاذه وعثر مرة، فذكر أنه سمع ثعلباً يقول: « عزمت على المضى الى المازنى، فأنكر ذلك على أصحابنا » وقالوا: مثلك لا يصلح أن يمضي الى بصرى، فيقال غدا: إنه تلميذه، فكرهت الخلاف عليهم ». قال ياقوت: « فأراد ابن الأنبارى أن يرفع من ثعلب فوضع منه ». (٣)

ولم يسلم من نيابه أحد من البصريين، حتى الخليل، ولم أر فيما قرأت للتقدماء من أقوال عن الخليل إلا إجماعاً منهم على إكباره وإعظامه، والاعجاب بعلمه، وذكائه، وتفضيله على سائر معاصريه، ولم يطلع على الناس بزعم أن أبا جعفر الرواسي عمل كتاباً في النحو، وسماه القبصل، فبعث إليه الخليل يستعيره فوجه به إليه، فقرأه الخليل، وعمل كتابه عليه، إلا أبو بكر بن الأنبارى (٤) ومن العجيب أن يحكم للرواسي بالنبوغ في عهد ابن الأنبارى مع أنه لم يكن بشيء، في عهد الكسائى، فقد مر بنا ما دار بين الكسائى والفراء، من تغليب الكسائى للرواسي في جميع المسائل التي حملها الفراء، وأصحابه، لاعتنا الكسائى بها وتعجزه.

(١) المزهر للسيوطى - مطبعة السعادة - ٢٤ ص ٢٥٤ .

(٢) تهذيب التهذيب للعسقلانى ج ١٩ ص ٢١٢ .

(٣) ياقوت: معجم الأدباء، ج ٥ ص ١١٥ .

(٤) نفس المصدر

وكان لاقتعال هذه الفصحة أثر في تشكيلك الدارسين في نسبة الكتاب الى حيدويه ، أو الى الخليل ، وفي منزلة الخليل في عمارة النحوي ، لا شيء إلا لأنه بصري .

ومما يكن من أمر فان احتدام العصبية بين المدرستين إنما كان في هذه الفترة التي أخذت فيها أركان المدرسة الكوفية تنداعى باقبال الناس على شيوخ المدرسة البصرية ، وتقديهم على منافسيهم من أتباع المدرسة الكوفية . وليس الأمر كما قال الأستاذ أحمد أمين : من أن الخلاف « بدأ هادئاً بين الرواسي في الكوفة والخليل في البصرة » ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة وسيدويه في البصرة « (١) فان منشأ هذه المزايم هو أصحاب ثلب ، أو هو أبو بكر بن الأنباري .

وربما كان مستند الأستاذ فيما ذهب إليه هو ما جاء في نزعة الألباء ، من نسبة القولة إلى أبي جعفر الرواسي نفسه ، وأكبر الظن أنه لم يقلها ، وإنما تقولوا بها عليه فلم يعرف للرواسي عمل نحوي يستطيع به منافسة الخليل على أن أبا البركات ابن الأنباري كان قد صدر الرواية بقوله : « ويحكى عنه أنه قال .. » (٢)

\* \* \*

والذي لا شك فيه هو أن تعليماً كان كثير الحفظ ، واسم الرواية في اللغة والادب ، والقراءة ، والنحو ، « وكان معظمهم منصرفاً إلى حشد المادة التي تحفظ ، والامام بصيغ لغوية خاصة ، ليستطيع الافادة بهذه الطريقة » . (٣) ولولا حفظه لمكتب الكسائي والقراء ، ووقوفه على آرائها في النحو لسكان واحداً من هؤلاء الكوفيين الرواة الحفظة ، لاشأن له بهذه الصناعة ، ولكنه

(١) ضحى الاسلام ج ٢ ص ٢١٩ .

(٢) نزعة الألباء ص ٦٦ .

(٣) دائرة المعارف الاسلامية ج ٦ ص ٢٠٠



أفاد من هذه الكتب ما جعله يعلى دروساً في النحو ، وما جعله يمد في زمرة الأئمة من نخاة السكوفة .

وكان يعلى دروسه في صورة مجالس ، يسأله أصحابه فيجيبهم ، أو يعلى عليهم مسائل مما حفظه عن القراء والسكافي ، ومما أفاده هو من نحو هذين الأستاذين . وله آراء خاصة ، ولكنها ليست هي كل شيء في إمامته . وفي كتابه ( المجالس ) كثير من هذه المجالس والروايات ، وأكثر ما جاء فيها تكرار لما كان السكافي والقراء يأخذان به .

وتعلم بمثل طرازاً كرفياً أصيلاً ، باعتاده على الرواية ، وعدم أخذه بأساليب الجدل النظري ، الذي عرف به تلاميذ المدرسة البصرية ، وإمامه باللغات واللهجات ، واعتداده بما اعتد به السكوفيون الأولون من هذه اللغات .

ولم يكن معنياً بالقياس ، أو مستخرجاً للعامل ، فإذا سئل عن مسألة راح يبحث للجواب عنها فيما حفظه عن السكافي والقراء ، « فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء » . (١)

وكان أحد أصحابه يقول : « بلغني أن أبا العباس أحمد بن يحيى النحوي قد كره الكلام في الاسم والمسمى ، وقد كرهت لكم ما كره أحمد بن يحيى ورضيت لنفسي ولكم ما رضي » . (٢)

ويبدو أنه كان قد قرأ كتاب سيبويه ، ولمسكنه لم يقرأه على بصري ، وإنما قرأه على نفسه . وأكبر الظن أنه إنما قرأه ، لأن ظرفه الخاص الذي وجد فيه منافسا للمبرد وغيره من البصريين اضطره الى الوقوف عليه ، يتخذة وسيلة للرد على خصومه في المناظرات التي كانت تعقد بينه وبين المبرد ، وبينه وبين

(١) انباء الرواد ج ١ ص ١٤١

(٢) انباء الرواد ج ١ ص ١٤٢

ابن كيسان الذي كان أميل الى طريقة البصريين ، وبين غير هذين ، حتى قيل إنه « كان متبحراً في مذهب البصريين » . (١)

وكان قد وجه عنايته كلها الى كتب السكسائي والقراء . كان يدرسهما جيداً ، وكان يقرأها تلاميذه إقرأها . ومن كتب القراء التي كان يقرأها : كتاب معاني القرآن ، وكان ابن الأنباري يقول : « ما أسيت على شيء . كما أسيت على تركي السماع لكتاب معاني القرآن من أبي العباس أحمد بن يحيى » وإنما كان يتعلمني عنه الحديث . (٢)

ولم يكن أبو العباس مبتدعاً ، ولم يكن له أثر في تشكيل المذهب الكوفي أو تهنيت طريقته ، وإنما كان له فضل استمراره ، والترويج له .

وتحليل التي أن المدرسة كانت قد نمت واكتملت لنتائجها ، وارتسم منهاجها في عهد السكسائي ، والقراء . كان السكسائي مشرعاً ، والقراء منظمياً ، فلما انتهت الى أبي العباس كانت حدودها مرسومة ، ومنهاجها مقوماً ، وكان ثواب حارسها الأمين .

وكان حفظه الكثير ، وروايته ، وتلقيه ، من العوامل التي خدمت قضية الكوفة ، وحفظت أقوال أئمتها ، واحتطت بهذا أن تستمر ، وإن تجدها أتباعاً وأنصاراً في خلال العصور التالية ، وأن تزاحم مدرسة البصرة بالرغم من كثرة أنصارها ، وإعجاب الدارحين إذ ذلك بمنهجها . فكثير من مصنعات أئمتها الأولين ضاع ، ولم يبق منه إلا عنوانه تردد كتب التراجم والطبقات ، وإن تكن تلك المصنعات وجدت في شخص ثواب حافظها لها ، حريراً على نشر ما كان فيها ، ووجدت من تلاميذه سواء منهم من بقي على منهاجها ومن حاول التوفيق بينه

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠

(٢) طبقات الزبيدي « سلة بن حاتم »

وبين أهل البصرة ، حفظة لأكثر الأقوال ، مدونين ذلك في مصنفاتهم ، منتوية  
منها إلى كتب السجاة المتأخرين .

كان تتبع ثعلب ، وسمة حفظه وإحاطته بأقوال شيوخه ، قد أذلق المبرد  
بفضله ، فقد كان يقول : « أعلم الكوفيين ثعلب ، فذكر له الثراء فقال  
لا يعثره » . (١)

وكان التاريخي يقول : « ثعلب فاروق النحويين ، والمماير على اللغويين  
من الكوفيين والبصريين ، أصدقهم لساناً ، وأعظمهم شأناً ، وأبمدهم ذكراً ،  
وأرفعهم قدرأ ، وأصحهم علماً ، وأوسمهم حليماً ، وأثبتهم حفظةً ، وأوفرهم حفظاً  
في الدين والدنيا » . (٢)



### منهج في دراسة النحو :

قلت إن ثعلباً طراز كوفي أصيل ، ومنهجه هو منهج الكوفيين العام ،  
من اعتماد على المسموع من كلام العرب ، وميل عن التفلسف في القضايا النحوية ،  
ولهذا قيل : « لم يكن مستخرجاً لقياس ، ولا طالباً له ، وكان يقول : قال الفراء  
وقال الكسائي ، فاذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء » . (٣)

بتضح هذا بما جاء في مجالسه في رده على أبي عثمان المازني ، فقد أملى  
أبو العباس ثعلب على أصحابه ما نصه :

« قال المازني في قول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا      حب النبي محمد إيماناً

إنما تدخل الباء على الفاعل . وهذا أيضاً شاذ أن تدخل الباء على الفاعل ،

(١) انباء الرواد على أنباء النجاة ج ١ ص ١٤٢

(٢) انباء الرواد على أنباء النجاة ج ٧ ص ١٤٩ ، ١٤٧

(٣) انباء الرواد ج ١ ص ١٤٤

ولسكن قد حكى هذا على المفعول .

قال أبو العباس: وكل هذا غلط . العرب تقول: كفى زيد رجلاً ، وكفى  
زيد رجلاً ونعم زيد رجلاً ، ونعم زيد رجلاً . وحكى الكسائي عن العرب :  
صرت بأبيات جاد بين أبياتاً ، وجاد أبياتاً . وجدن أبياتاً ، ثلاث لغات .  
وكذا صرت بقرم نعم قوماً ، ونعم بهم قوماً ، ونعموا قوماً ، وهذا كثير في  
كلام العرب . لا يقال شان . ١٦

فلم يعم ثعلب في هذه المسألة بالأصول الموضوعية التي تمسك بها المازني ،  
ووصف قول الشاعر من أجلها بالشذوذ ، وإنما راح يؤيد قول الشاعر بلغات  
مسيوعة من العرب ، رواها هو ، أو سمعها ، ونعمها الكسائي ، واعتبر وجودها  
رداً على المازني ، ولم نلمس في رده أنراً لمنطق ، ولا ظلالاً لفلسفة ، إنما هو  
المسروع ، والمسروع وعده .

وهذا هو جانب الثعلب فيه إذا جمعه بالمبرد مجالس المناظرة ، فلا يزال  
المبرد يتيسر ، ويعمل ، ويفلسف المسائل ، حتى يحكم له الناس ، لا معرفة بصحة  
ما يقول ، ولكن عجباً بتصرّفه الكلام ونشفيقه ، واستخراج الأوجه العقلية  
الممكنة منه . وكان الدارسون منهم مفتونين إذ ذاك بهذا المنهج الفلسفي ، وشيوع  
المذاهب الفلسفية ، وطغيان منهج أصحاب الكلام في البيئات الدراسية .

وانظر الآن ماذا كان من رد المبرد على ثعلب ، حين سأل ثعلباً عن هجرة  
بين أسا كنه شي أم متحركة . قال ثعلب : لا سا كنه ، ولا متحركة ، يريد أن  
حركتها روم . فقال المبرد : « قوله : لا سا كنه قد أقر أنها متحركة ، وقوله  
لامتحركة ، قد أقر أنها سا كنه ، فمن سا كنه لا سا كنه ، ومتحركة لا

(١) مجالس ثعلب ص ٣٣٠ . ووردت حكاية الكسائي وما بعدها في « معاني

يأمل بهذا الأسلوب المنطقي العقلي كان المبرد وأمثاله يخلصون الأساليب اللغوية ، ويخلصون أصول النحو وقواعده ، وبهذا الأسلوب حكم له محمد بن عبدالله بن طاهر بالفضل ، فخر به منه وأدناه من مجلسه .

وفي هذا المجلس نفسه ظهر الفرق بين المنهجين واضحاً ، فقد سأله ابن طاهر عن قول الله عز وجل : « إذ قالوا لفرمهم إنا برءاء منكم » كم فيه لغة ؟ قال المبرد : قلت : برءاء على مثال كرماء ، وبرءاء على مثال كرام ، . فقلت : ثم سأل : وبرءاء ، ( بضم الباء أيها الأمير . « فقال : ما تقول يا محمد ؟ فقلت ( والقائل المبرد ) : أيها الأمير ، سله ، من أين . قال : قال من أين قلت ؟ قال ( والقائل ثعلب ) : حدثني سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول : ألا في السوء أنته . تريد : ألا في السوء أنته . فطرحت الهمزة » . ( ٢ )

أما المبرد فقد انتهزها سانحة للفوز في هذا المجلس ، فأخذ يأتي بالحجة تلويح الحجة ، وبالذليل يمد الذليل ، وكان آخر ما قال : لا يترك كتاب الله ، وإجماع العرب لغول أعرابية رعناء » . ( ٣ )

\* \* \*

وقد روت كتب النحو لثعلب أقوالاً كثيرة ، متابهاً شيوخه في بعضها ، ومنفرداً في بعضها الآخر ، وقد ضمن مجالسه كثيراً من الآراء النحوية على المذهب الكوفي ، وكان يعرض لآراء بصرية في بعض المسائل ، ليرد عليها ، ويدفعها ، ومن ذلك قوله :

١ - مجالس اللغويين والنحاة ( لوحة رقم ٤٥ )

٢ - نفس المصدر

٣ - نفس المصدر .

« قال أبو عثمان المازني : إذا قلت : إن غدا يحبي زيد ، فهو على إضمار الأسماء ، وتضمير الهاء ، فترجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط . المراد تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأسماء لأن المجهول لا يحذف ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فإذا أسقطت كان خطأ » . (١)

ويذكر هذا الذي ذكره ثعلب على أن ( إن ) قد يبطل عملها ، ثم يستفاد منها التأكيد ، كما تراد أدوات أخرى لهذا الغرض ، وهو في هذا يتابع الكسائي والفراء في إجازة ذلك ، فقد حكى الكسائي والفراء جميعاً : « ان فيك زيد راغب » ، وقالا : « بطلت إن » لما تباعدت . (٢)

وربما تفرد في أقوال خالف فيها جبهة الكوفيين ، فقد كان يذهب إلى أن الفعل في قولهم : جئت لأكرمك ، وسرت حتى أدخل المدينة « منصوب باللام وحتى لقيامها مقام أن » (٣)

ولم يقل بهذا الكوفيون ، ولا البصريون . أما الكوفيون فيقولون بأن النصب إنما هو باللام وحتى أنفسهما ، وأما البصريون فيقولون بأن النصب بأن مقدره بعدها .

وكان الكوفيون يعملون حذف الواو في « يعد ويزن وأمثالهما » ، وثبوتها في يوحد بأنه للفرق بين المنعدي واللازم ، « ٤ »

أما ثعلب فقد تابع البصريين في هذا ، فقد أملى على أصحابه في مجالسه ما نصه : « وعد يعد ، ووزن يزن . كان يوزن ويوعد ، فلم يجتمع الواو مع

(١) مجالس ثعلب ص ٣٢٩

(٢) مجالس ثعلب ص ٨٩ .

(٣) شرح المنفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٢٠ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ص ٢٨٣ .



الكسرة والياء ، ثم بنوا القمل على هذا فقالوا : يزن .. ووجل ووجل ، ثبت الوار : لأن بيمه فتحة ، فلم يحتتم ما يستقل « (١) وهذا هو الأصل الذي كان البصريون يستندون إليه في حذف الفاء في المضارع من المثال .

وقد تابع البصريين أيضاً في ذهباهم إلى جواز نحو قولهم : « ما طمامك أكل إلا زيد » .. أما الكوفيون فكانوا لا يجوزونه ، محتجين أن الأصل في زيد « أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا ، لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طمامك إلا زيد » (٢)

وخالف الكوفيون والبصريين جميعاً في نحو قولهم : « طمامك ما زيد آكلا » فقد كان يذهب إلى أنه جائز من وجه ، فلمد من وجه آخر . أما الكوفون فكانوا يذهبون إلى جوازه مطلقاً ، وأما البصريون فكانوا يذهبون إلى عدم جوازه مطلقاً .

وبيان ما ذهب إليه ثعلب : أنه « إذا كانت رداً لخبر جاز التقديم ، وإن كان جواباً للقسم لم يجز » (٣)

وثعلب في كتاب المجالس كثيرة الرواية عن القراء ، وتعليل هذا واضح لما سبق من تعليلته له في كتبه ، إذ كان يحفظ كتب القراء كلها ، بحيث لم يبق من مسأله مسألة إلا حفظها ، وهو هذا أيضاً يميل إلى رأى القراء غالباً ، حيث يختلف الكسائي والقراء ، ويدفع رأى الكسائي (٤)

وهذا يؤيد زعمى فيما سبق - في منزلة القراء عند الكوفيين

(١) مجالس ثعلب من ٤٢٨ .

(٢) الانصاف (مسألة ٢١) .

(٣) الانصاف - مسألة ٢٠ - .

(٤) مجالس ثعلب من ٤٧٢ ٤٧٤ ٥١٤

واهتمامهم بأقواله ، وأن المذهب الكوفي ينسب أكثر أسسه على أقواله وآرائه .

\* \* \*

### تمريضه

وتلاميذ ثعلب كثيرون ، ذكرت فيما مر جماعة منهم ، وذبلت اسمه بأسمائهم في الجدرول السابق ، ولم يتم هؤلاء جميعاً على ما تلقوه من أبي العباس ثعلب فان أبا إسحاق الزجاج كان واحداً منهم ، ولكنه انحاز إلى حلقة المبرد ، ولم يمد إلى حلقة ثعلب ، وعد بمدفئ من أتباع المدرسة البصرية ، وقد مر بنا قصة ذهابه إلى المبرد لمناظرته وإسكاته .

قال عنه أبو النديم : إنه « أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه ، وكان من يريد أن يقرأ على المبرد يعرض عليه أولاً » . (١)

وعده الزبيدي في الطبقة التاسعة من نحاة البصرة ، ومن أصحاب المبرد وترجم له أبو البركات بن الأنباري ، فذكر أنه لازم أبا العباس المبرد ، ورد على ثعلب في التصحيح (٢)

وذكره السيرافي فقال : « ومن أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد : أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، وأبو الحسن بن كيسان ، وإليها انتهت الرياسة في النحو بعد أبي العباس ، محمد بن يزيد ، غير أن أبا إسحاق كان أشد لزوماً لمذهب البصريين ، وكان ابن كيسان يخلط المذهبين » . (٣)

وأبأبا الحسن بن كيسان ، وأبا موسى الخامض ، وعلى بن سليمان الاخفش ، وإبراهيم بن عرفة ، فطويه ، كانوا ممن خلط المذهبين .

١ - فهرست ابن النديم ص ٩

٢ - نزهة الألباء ص ٢٩

٣ - أخبار النحويين البصريين ص ٨

ولم يرق من هؤلاء الذين تلمذوا الثعلبي على المتبحر الكوفي إلا أبو عمر الزاهد وأبو بكر بن الأنباري ، ممن وقفت عليهم من تلاميذه .  
أما أبو عمر الزاهد فليس بشيء . وسمع ابن النديم جماعة من العلماء يعصفون حكايته ، وينتسبون به إلى الزيد .

وأما أبو بكر بن الأنباري فهو الذي ترسم خطا الكوفيين ، وتأثر أستاذه ثعلبياً ، وعرف بتمصبه لمدرسته ، ونقوله الكثيرة عن شيوخها .

ولا يمكن تجاهل ابن الأنباري ، وهو كوفي نابيه ، كثير الحفظ ، واسع الاطلاع ، فقد أكرت كتب الطبقات والتراجم من تقريطه والثناء عليه ، واتفقت كلمتها على أنه كان أكثر الكوفيين حفظاً للغة والشواهد ، حتى قال أبو علي القالي : « كان ابن الأنباري يحفظ ثلاث مائة ألف بيت شاهد في القرآن ، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين » . (١)

وفي شذرات الذهب عن محمد بن جعفر التميمي أنه قال : « ما رأينا أحفظ من ابن الأنباري ، ولا أغزر بحراً : حدثوني عنه أنه قال : أحفظ ثلاثة عشر صندوقاً » . (٢)

وروى عنه الدار فطنى وجماعة ، وكتب عنه ، وأبوه حتى ، « وكان يعلو في ناحية من المسجد ، وأبوه من ناحية أخرى ، ومرض فماده أصحابه ، فأرأوا من انزعاج والده أمراً عظيماً ، فطيمروا نفسه ، فقال : كيف لا أنزعج ، وهو يحفظ جميع ما ترون ، وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً » . (٣)

أما منزلته النحوية ، فقد حددها أبو الطيب ، كما مر ، فلم يذكره في أئمة

(١) غاية النهاية لابن الجزرى ج ٢ ص ٢٣٠

(٢) شذرات الذهب لابن العماد ج ٢ ص ٣١٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٣٠٦

السكوفيين ، لأنه عنده من أصحاب الأسماء (٢) والحفظلة  
 ويشهد لأبي الطيب اللغوي قوة ما روت له كتب النحو من أقوال نحوية ،  
 وهو في أكثر هذه الروايات كان يقول بمقالة أحد شيوخ السكوفة ، أو كان  
 يروي عنه ، وما كان له خاصة فنادر .

فما كان يتابع به أحد الأئمة ما ذهب إليه من تجويزه تأخير الفاعل إن  
 حصر المفعول ، ويمنع تقديمه إن حصر هو .

وليس هذا الرأي له فقد سبته القراء إليه ، واسكنه قرن اسمه باسم القراء  
 حين نقل هذا الرأي (١) ، وسبق القراء إليه يعني أن ابن الأنباري كان متقدماً  
 فيه حسب .

ومنه ما ذهب إليه من جواز وقوع ( أن ) المصدرية بعد فعل علم غير  
 مؤول ، وهذا الرأي رأى القراء أيضاً ، وأن قرن الرضى اسمه باسم القراء . (٢)  
 ومن مروياته التي كان يستند إليها في اسمية « نعم وبئس » ، ما حكاه عن  
 ثعلب عن سلامة عن القراء : « أن أعرابياً بشر بمولودة ، فقيل له : نعم  
 المولودة مولودتك . فقال : والله ما هي بنعم المولودة ، فصرتها بكاء ، وبرها  
 سرقه » . (٣) وكان القراء قد استند إليها في ذهابه إلى اسمية « نعم وبئس »  
 من قبل .

(١) سبق أن ميت بنا رواية أبي الطيب اللغوي هذه وكان النص الذي نقله السيوطي  
 عنه : « رواية أصحاب أسنار » متحذفاً ، يدل على تصحيحه . ١٦٠ - سياق النص و - ٢٠٠ ما جاء  
 في نسخة دار الكتب المتصورة ثم أتت النجوى فتدبىء النص فيها كما يأتي : « فأما الاسم  
 الأنباري ومن روى عنه مثل أبي عبيد اللقب أبا عبيدة بن مولاة رواية أصحاب أسنار لا  
 يذكرون مع من ذكرنا » ص ١٥٢ مراتب النجوى .

(٢) هم الهوامع ج ١ ص ١٦١ .

(٣) شرح الرضى على الكفاية ج ٢ ص ٢٢ .

(٤) الأناصاف ص ٦٧ .

ومن أقواله التي أحسب أنه تهردها بقول بها ما زعمه من أن ( بين ) تكون  
شرطية إذا وقعت في أول الكلام . (١)

وما زعمه من جواز الرفع في صفات المنادى إذا كانت هذه الصفات مضافة  
إضافة مضمومة ، نحو : يا زيد ذو المال ، ويا بكر أبو عمرو ، ويا نجيم كلكم ، كما  
يجوز عند الجمهور أن ترفع الصفات المفردة ، نحو يا زيد الفاريف ، أو المضافة  
إضافة لفظية ، نحو : يا زيد الحسن الوجه ، أو الشبيهة بالضاف ، نحو يا هؤلاء  
المشرون رجلا . (٢)

فهذه الأقوال القليلة ، وهي أكثر ما وقعت عليه من أقواله لا تكفي لو وضع  
صاحبها في درجة الشيوخ ، الذين أقاموا بأعمالهم مدرسة الكوفة ، وقد مضى  
الكلام في هذا فلا حاجة بنا إلى إعادته .

(١) هم الهوامع ج ١ ص ٢١٩ .

(٢) شرح الرضي على السكاكية ج ١ ص ١٣٧







## مقدمة

ونحو الكوفة عند الكسائي والقراء كندجو البصرة عند سيديويه :  
دراسات في النحو الاصطلاحي : إلى جانب دراسات في التصريف أو الاشتقاق  
وما يتعلق ببناء الكلمة العام ، إلى جانب عرض لبعض الظواهر اللغوية ، التي  
تنبئ على ما للأصوات من خصائص حين يتألف بعضها مع بعض في ثنايا الكلمات  
كالادغام ، والامالة ، والابدال ، وغيرها .

وأقدم كتاب في النحو عرفناه هو كتاب سيديويه ، وكانوا يعدونه مصنفاً  
في النحو ، إذا نظرنا فيه وجدناه مزيجاً من النحو بمناه الخاص ، ومجموعة من  
الدراسات اللغوية .

ولو رجعنا إلى ما وصل إلينا من مصنفات الكوفيين لوجدناها أبعد ما  
تكون عن الخلوص للنحو بمناه الاصطلاحي ، ففيها روايات في القراءات ، ومعاني  
القرآن ، ونوادير أدبية ، وغرائب ألقاظ ، وأقوال نحوية منشورة ، لا يرتبط  
موضوعاتها رابطاً .. وخير مثال لهذا : كتاب « معاني القرآن » للقراء .

ومرجم ذلك ، فيما أرى ، شيئان :

( ١ ) أما الأول فهو أن النحاة الأوائل لم يكن لهم تفكير فلسفي منظم في  
دراسة اللغة ، فصدرت دراستهم عن ملاحظة واختيار ، لا يستندان إلى المبادئ  
اللغوية العامة ، ولم يستفيدوا من تجارب غيرهم ، فميزوا دراسة الصرف ، أو  
الاشتقاق من دراسة الأصوات .

( ٢ ) وأما الثاني فهو أن أكثر الكوفيين كانوا يجلسون إلى الخلفاء ،  
ويقومون بتأديب أولادهم ، وطبيعة عملهم - برصفتهم معلمين - تؤدي إلى هذا

المزج ، كما يفهم من كلام الكسائي ، حين طلب إلى علي بن المبارك الأجر أن يخلفه في تأديب أولاد الرشيد ، وتردد هذا في إجابة طلبه ، مخافة ألا يفى بما يحتاجون إليه .

قال له الكسائي : « إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتين في النحو ، وريبتين من معاني الشعر ، وأحرف من اللغة ، وأنا ألقنك كل يوم ، قبل أن تأتيهم ، فتحفظه » .

والدارسون الأولون . وإن كانوا يميزون بين موضوعات الدراسات المختلفة ، لغوية ، وغير لغوية ، إلا أنهم لم يكونوا يميزون بين موضوعات الدراسات اللغوية ، التي اختلطت عندهم في الدراسة النحوية الخاصة ، فلم يفصلوا ما يتصل بالموضوعات الصوتية عما يتصل بموضوعات دراسة البناء ، ولم يفصلوا هاتين الدراستين عن الدراسة التي تتصل بالتأليف ، أو التنظيم ، وهي دراسة النحو بمعناه الخاص .

فمنحو السكوفة إذن مجموعة من البحوث اختلطت فيها الدراسات المختلفة ، كما اختلطت في كتاب « معاني القرآن » للفراء .

لذلك سأعرض هنا لما وصل إلينا من أقوالهم في هذه الدراسات ، ولما استطعت الوقوف عليه من آرائهم ، وسأحاول جاهداً تبويب هذه الدراسات كما يقتضيني النهج اللغوي أن أفعل .

والنهج اللغوي يقتضي الدارس أن يبدأ بدراسات تتعلق بالأصوات ، من حيث مخارجها ، ومن حيث صفاتها وخصائصها ، ومن حيث تألفها وتمازجها ، لأن الأصوات أساس البناء . فإذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد مهد لدراسة البناء العام .

ودراسة البناء تقوم على دراسة الظواهر اللغوية ، التي يرجع كثير منها إلى قوانين صوتية ، كالظواهر التي اعتمد النحاة أن يذكروها في النصف الثاني من

«صنفااتهم تحت عنوان : « التصريف » ، وتقوم أيضاً على ملاحظة التطورات التي انتهى إليها كثير من الصيغ والأبنية ، كالأثار التي تركها الاستعمال في أدوات وفي أبنية كثيرة ، وهي الأثار التي تقوم عليها ظاهرة « النحت والتركيب » .  
فإذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد أوضح السبيل إلى دراسة الاعراب أو النحو بمنهاه الخاص ، وهي تقوم على دراسة الكلمات متألفة في جمل ، وملاحظة الأعراض التي تعرض لها ، وتأثير بعضها في بعض ، وعلاقة بعضها ببعض .



يمكننا الآن أن نحاول تصنيف الدراسة الكوفية بحسب ما تناولتها من موضوعات - صنفين ، نقدم لكل صنف منها فصلاً ، فنتناول في الفصل الأول دراساتهم اللغوية ، فنعرض لما احتفظنا الوقوف عليه من أقوالهم وآرائهم التي تتناول الأصوات اللغوية من حيث صفاتها وتآلفها وما يترتب على تآلفها من ظواهر لغوية ، وتتناول الكلمات من حيث بنيتها وما يعرض لها في دورانها على الألسنة من زيادة ونقصان وبساطة وتركيب .

وتتناول في الفصل الثاني آراءهم وأقوالهم في الدراسة النحوية وهي دراسة الكلمات من حيث تآلفها في جمل

## الفصل الأول الدراسة اللغوية

- ١ -

### الدراسة الصوتية

ليس المعنى بالأصوات هنا كل ما يندرج تحت اسم « الصوت » من مدلول ، وإنما المعنى بها هو الأصوات الانسانية . والصوت الانساني ذبذبة تنشأ من اندفاع الهواء في الرئتين نحو الخارج ، ملامسا وتري الحنجرة ، والحلق ، والاسان ، والشفتين ، وهو المادة الوحيدة التي تتكون منها اللغات البشرية على اختلافها ، بعد تآلف الذبذبات في صور شتى ، وأبسط أنواع التآلف بين هذه الذبذبات هي المقاطع ، التي يتكون كل مقطع منها من صوتين ؛ صوت ساكن وصوت لين . فلا يكاد يوجد في لغة من اللغات صوت بسيط مستقل وإنما يوجد مع غيره في صورة مقطع بسيط مكون من ذبذبتين الصوتين اللذين أشرت إليهما .

فدراسة الأصوات إذن هي أول ما يعنى به دارس اللغة إذا أراد أن يدرس لغة ما دراسة علمية صحيحة . ودراسة الأصوات تتيح للدارس أن يقف على طبائع هذه الأصوات وخصائصها حين تمازج في صور كلمات ، ولن يستغنى

عنها لأنها تفسر كثيراً من الظواهر اللغوية التي لولا هذه الدراسة لسكان الكلام فيها نوعاً من الافتراض لا يمت طويلاً أمام البحث العلمي .

فالدارس الذي يحاول أن يقف على أسرار اللغة ونظمها وظواهرها ستكون محاولاته باطلة إذا هو اقتصر في دراسته على ما وصل إليه من مفردات ، ولا بد أن يرجع بالبحث إلى اوراق ليدرس الأصول التي تتكون منها الكلمات ، ويتعرف خصائصها ، وما ينبت عليها من ظواهر ، وليست تلك الأصول التي تتألف منها الكلمات إلا الأصوات المفوية التي يعبر عنها بحروف الهجاء .

وتختلف اللغات بعضها عن بعض في هذه الأصوات ، وقد تتفق في بعضها ولا يمكنها تختلف في بعضها ، راجعاً إليها يرجع إلى عوامل : بعضها جغرافي وبعضها نفسي ، وبعضها اجتماعي ، واللغة إنما تخضع لهذه العوامل وغيرها وتستمد منها نظامها وأساليبها .

ومما يمكن من أمر فإن الصوت البسيط من حيث مخرجه وصفته وطبيعته في التأليف ، هو موضوع هذه الدراسة التي عتدنا هذا الفصل من أجلها . . . . .  
أما الكلمة فإن درست من حيث بنائها ، ومن حيث بساطتها وتركيبها ، فهي موضوع الدراسة الصرفية التي سنقف على أهم جوانبها في الفصل التالي لهذا الفصل ، وإن درست من حيث هي مؤلفة مع غيرها في جملة ، فهي موضوع النحو ، وهذا المختص .

وأنت ترى أن الدراستين الأولىين لازم أن الدراسة التصورية ، لأننا إذا استعرنا ما يقوله الأستاذ الخولي في منهج الدراسة الأدبية ، من دراسة النص وما حول النص ، فإن دراسة الكلمة في الجملة إنما هي دراسة النص نفسه ، أعني دراسة النحو ، ودراسة الجانبين الآخرين إنما هي دراسة ما حول النص ، وفهماها بما يفيد دراسة النحو ، بل لا يكاد يستغنى النحو عنها .



فإذا حقق نحاة المدرستين من ذلك ؟؟

لقد ظهرت محاولات من فضاء اللغة القدماء ، تحمل في ثناياها خطوط المنهج الذى سار عليه علماء اللغة المحدثون ، وقد عمل هؤلاء على توسيعها ، وتطبيقها على دراساتهم ، واستعانوا بتقدم العلوم الطبيعية والصناعية ، وأفادوا منها فى إعداد الأجهزة اللازمة لأجراء تجاربهم ، ورجعوا بنتائج دقيقة مضبوطة ، لا يتطرق إليها الشك ، كما فعلوا فى دراسة الأصوات ، وما تهيأ لهم من آلات امتطاعوا بها تسجيل الأصوات .

وطريقة التسجيل الميكانيكى للأصوات لم تكن لتكون إلا بعد تقدم العلم ، وكشف أجهزة دقيقة لتحديد مخارج الحروف ، وتسجيل حركات اللسان ، ورصد موجات الهواء التى يحدثها إخراج الصوت . وبلغ التسجيل الآلى من الدقة بحيث استطاع تقدير كم الصوت وتقدير درجته . (١)

أما علماء اللغة العرب فقد بدأت محاولاتهم بعمل الخليل بن أحمد ، فلم أجد نحوياً من النحاة الأولين من أحس بضرورة الدراسة الصوتية لفهم أسرار العربية غير الخليل بن أحمد ، وأقواله فيما أملاه على سيبويه ، وما أملاه على الليث بن المظفر ، وما نقله اللغويون عنه ، كالأزهري فى كتاب « تهذيب اللغة » و ابن دريد فى كتاب « الجهرة » ، تدل على أن له فكرة تحمل الخطوط الكبرى لهذه الدراسة ، ولكن لم يتهيأ لها من عمل على إتمامها ، أو السير فى ضوئها ، اللهم إلا ما جاء فى كلام ابن جنى فى الخصائص ، وسر صناعة الاعراب ، وفى كلام السكاكى ، وغيرها ، من محاولات كانت تهدف إلى توسيع العمل الذى بدأه

(١) « منهج البحث فى الأدب واللغة » : أنطون ما ييه ولانسون ، ص ٦٢ فى بعدها



الخليل .

كان الخليل بن أحمد أول من عرض لهذه الدراسة من فقهاء العرب اللغويين فيها أعلم ، قبل أن يعرفها أهل الأداء والمفردون ، فقد قال برجستراسر : إنه لم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قرومان من أقوام الشرق ، وهما أهل الهند - يعني الراهنة - والعرب ، وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب : الخليل بن أحمد . (١)

ولا يعني هنا معرفة المصدر الذي أخذ الخليل عنه هذه الدراسة ، فليست بصدد تاريخها ، غير أن هذه الدراسة - كما يقول الدكتور فؤاد حسين - قد تناولها اليونان أولاً . . . وكانوا يعنون قبل كل شيء ، بالظواهر الصوتية من ناحية السماع ، ولم يعموا بمخارج الأصوات وأعضاء النطق ، ثم تناولها الهند تحت تأثير الرغبة في إجابة ترتيب الكتاب المقدس ، المعروف بقيداء *Prayer* ، فاهتموا بما خلفه اليونان ، وأضافوا إليه دراسة تناولت مخارج الحروف ، فاستكملوا ما فات اليونان استكمالاً ، وبذلك خلفوا لنا ما سماه المحذونون : علم الأصوات الوصفى . (٢)

ثم تسربت هذه الدراسة بواسطة الخليل بن أحمد إلى معاهد البصرة ، وقد تناولها الخليل على أنها دراسة نحوية خالصة . وكان عليها على سبيله مع ما كان عليه عليه من مسائل النحو والصرف .

ولم يقتصر الخليل على البحث في مخارجها وصفاتها ، كما انتهى إليه اليونان والهند ، وإنما استطاع أن يفتش بها ويفيد منها فوائد عملية ، وأن يبني عليها كثيراً من أصول النحو ، ووصل منها إلى فوائد مهمة ، فيحد أن قسم الحروف

(١) برجستراسر : التطور النحوي لغة العربية ص ٥

(٢) محاضرات الدكتور فؤاد حسين في طبعة الأبحاث ٤٩ - ١٩٥٠

طوائف ، كل طائفة تنتمي إلى مخرج من المخارج ، أخذ يمرض لصفاتها وحالاتها المختلفة ، حين تتمازج ، ونبه على ما يتألف مع غيره وما لا يتألف ، وهو الذي كان يقول في كلمة « الهمسخ » : « سمعنا كلمة شنعاء فأنكرنا تأليفها » (١) لأن الهاء والعين لا تألفان في كلام العرب ، والهاء فيه قبل العين ، ولم يفصلها فاصل . وكان يقول : « القاف والسكاف تأليفها معقوم لقرب مخرجيهما » (٢) إلى غير ذلك من الأقوال التي تدل على ما أتاحت له هذه الدراسة من فهم لأسرار العربية وعلى مدى أهميتها في دراسة النحو .

فإذا فعل الكوفيون من هذا ؟ وما مدى ما استفادوه من دراسة

الخليل ؟

لا أعلم أحداً من الكوفيين عرض لمخارج الحروف قبل الفراء . وترتيبها عنده هو ترتيبها عند سيديويه ، كما جاء في كتابه ، إلا أنه خالفه في شيتين اثنين : (٣)

١ - أنه جعل مخرج الياه والواو واحداً ، كأنه كان يذهب في ذلك مذهب الخليل ، وكان الخليل يرى أن مخرج الياه والواو والألف هو الجوف ، وكان يقول : « الألف اللينة والواو والياه هوائيه ، أي أنها في الهواء » (٤) ، أما سيديويه فقد كان يجعل الياه مع الحروف التي كان يسميها الخليل شجرية ، أي مع الجيم والشين . (٥)

٢ - وأنه جعل مخرج القاء والميم بين الشفتين ، كما كان الخليل يفعل ، لأن

(١) الجوهرة ص ٩٠ . والمزهر ج ٢ ص ١١٦

(٢) لسان العرب - حرف القاف

(٣) شرح الرضى على الشافية ص ٣٤٦ .

(٤) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٨ .

(٥) الكتاب ، ج ٢ ص ١٠٤ .

الحروف الشفوية عنده ثلاثة : الفاء والياء والميم (١) ، أما سيبويه فقد جعل  
الفاء شفوية - سنية ، تشترك في إخراجها الأسنان العليا والشفة السفلى .  
فهو إذن قد شارك في هذه الدراسة ، وانكنا نحول رأيه في صفاتها  
وخصائصها ، وأحوال تأليفها ، وما يترتب على تأليفها من ظواهر ، المهم إلا  
أشتاتا متفرقة ، سدمرض لأمثلة منها .

ومن المفضل أن يطمئن الدارس إلى أن الكوفيين كانوا قد تناولوا الدراسة  
الصوتية من وجوهها المختلفة ، فالف الفراء قد تناولوها ، وزادوا فيها أشياء  
امتنعوا عنها من القرآن الكريم ، ومن الفراءات والأحرف المختلفة . والكوفة  
هي موطن الفراءة ، وأكثر الكوفيين كانوا معنيين بالفراءات وعلومها ، والتجويد  
أحد علوم الفراءة ، وولم فيها آراء وتفصيلات وزيادات معروفة مدونة في كتب  
التجويد .

يقول الأستاذ برجستراسر : كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء  
النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمترجمون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة ، مأخوذة  
من القرآن الكريم . (٢)

وعلم الفراءة عند الفراء هو دراسة تتصل بدراسة الأصوات من حيث  
مخارجها وصفاتها وأحوالها المختلفة . كما يبدو من كلام أبي عمرو الداني ، حين  
عرض لعلاقة علم الفراءة بمباحث اللغة والنحو ، ولم يبلغ ما أفاده المسلمون من  
تدوينه . قال : « الحق أن تدوين علم الفراءة أعاد المسلمين فائدة لم تحظ بها أمة  
سواهم وذلك أن البحث في مخارج الحروف والاهتمام بضبطها على وجوهها  
الصحيحة ، لتدبير تلاوة القرآن على أفصح وجه ، وأبينه ، كان من أبلغ العوامل

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ، ص ٤

(٢) التطور النحوي لغة العربية ص ٥

في عناية الأمة بدقائق اللغة العربية الفصحى وأسرارها . (١)

ولا أحسب الكوفيين كانوا يجهاون هذه الدراسات لأنهم :

١ - سبغوا إليها بأعمال الخليل ، وكان أعمتهم الأولون على صيانة بالخليل ، فقد اتصل به الكسائي ، اتصالاً مباشراً ، تعلمته له ، واتصل الفراء بأرائه التي أنبتها سيديويه في كتابه ، وكان الكسائي والفراء جيماً على علم بما في الكتاب لأنها درسا ، ووقفا على أصوله ومسائله .

٢ - وعملوا بالقراءات وعلومها ، لأن مؤسس المدرسة الكوفية النحوية أعي الكسائي ، كان أحد الأئمة السبعة في القراءة ، ولأن الفراء كان ممن عني برواية أحرف من القرآن ، وبأعمال قرآنية أخرى كالتفسير .

وربما كاد الكوفيون على وفاق مع البصريين فيما عرضوا له ، ولم يخالفوهم إلا في المسائل القليلة التي أثبتتها النحاة في كتبهم منسوبة إليهم .

ومن المسائل التي نقلت عنهم ، ولها صلة بالدراسة الصوتية : ما ذهب إليه الكسائي والفراء من جواز « إدغام الراء في اللام ، والحجة في ذلك : أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد » (٢) وذلك في مثل قوله تعالى : « فاعف لنا ، واستغفر لهم ، ويعفركم » .

وهذا يشعرنا بأنهم كانوا على علم بالأسس الصوتية التي شهدتها زمانهم ، لقد عرفوا أن الحرفين المتقاربين إذا اجتمعا تأثر أحدهما بالآخر ، وإدغام الراء في اللام يؤيده الدرس الحديث ، وذلك لقرب المخرج مع اتحاد الصفة « لأن كلا

(١) أبو عمرو الداني : مقدمة كتاب التيسير

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ١٠ ص ١٤٣

منها صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ، ولا يكاد يسمع الراء حفيف « (١) »  
والفراء وقفات على مثل هذا في مواضع كثيرة من تفسيره « معاني القرآن » ،  
فقد عرض لادغام الطاء والظاء والذال في التاء ، وإدغام التاء في الطاء من  
تفسيره قوله تعالى من سورة النمل : « فقال أحضت بما لم تحط به » .

قال الفراء : « العرب - إذا التمت الطاء التاء ، فسكنت الطاء قبلها سميروا  
الطاء تاء ، فيقولون : أحْتٌ » كما يحولون الظاء تاء ، في قولنا : أوعت أم لم تكن  
من الواعظين . والذال والذال تاء ، مثل : أختم ( أخذتم ) ، ورأيتها في بعض  
مصاحف عبد الله : وأختم . ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء ،  
فيقول : أحط « (٢) » .

وقد عرض لصيغة الافتعال ، وما يطرأ عليها من إدغام بعض الحروف في  
التاء ، في تفسيره قوله تعالى من سورة القمر : « فهل من مدكر » . قال « المعنى :  
مذنبك » ، وإذا قلت « مفتح » فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال  
ذالاً مشددة ، وبعض بني أسد يقول : مذكر ، فيغلبون الذال ، فتصير  
ذالاً مشددة « (٣) » .

وعرض لادغام الذال في التاء ، أيضاً ، مما لا ذلك بما سبق من تلميل إدغام  
الحرفين المتقاربين ، فقد قال في توجيهه قراءة عبد الله قوله تعالى : « وإني عت  
( عدت ) بربي وربكم » : « أدغمت الذال أيضاً عند التاء ، وذلك لأنها متناسبات  
في قرب المخرج ، والتاء والذال مخرجها من طرف اللسان ، وكذلك الظاء تشاركها  
في الثقل . فإنا أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم ، وليس تركبك الادغام بخطأ  
إما هو استثقال . والطاء والذال يدغمان عند التاء أيضاً إذا سكنتا كقولنا :

(١) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٣٠

(٢) معاني القرآن لفراء - ورقة ١٣٥ « تفسير ص ١٠ » دارالكتاب المغربية

(٣) معاني القرآن - ورقة ١٨٧

« أحييت بما لم تحط به » تخرج الطاء من اللفظ تاء وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأولى. نجد ذلك إذا امتدحت مخرجها . (١)

\*\*\*

وعرف السكوفيون طبيعة الراء وما فيها من تكرير ومالوا إلى التخفيف من اجتماع الراء باللام وما يستتبع ذلك من مجهود عناني لا يتناسب مع ما يتطلبه الاستعمال من جنوح إلى السهولة .

وعلاوة تماقب بعض الحروف في اللغات بقرب المخرج أيضاً ، فقد قال الفراء في تفسيره قوله تعالى ، من سورة التكويد : « وإذا السماء كغثت » : نزعت وطويت ، وفي قراءة عبدالله : كغثت . بالقاف ، وهما لغتان . والعرب تقول : التافور والكافور ، والقف والكف ، إذا تمارب الحرفان في المخرج تماقياً في اللغات ، كما يقال : جدف ، وجدث . (٢)

وأخذوا عن الخليل رأيه في اجتماع الواو والياء في كلمة ، وتجاورها في موضع واحد ، وكانت الأولى منها ما كنهه . فقد كان الخليل يرى أن العرب كانوا يستعملون اجتماعها على هذا النحو ، ويتخففون من ذلك بأن يقلبوا الواو ياء ، سواء أكانت الواو متقدمة على الياء أم متأخرة عنها ، وكان يمثل للاول بنحو « الطي » لأنها من طويت ، والثاني بنحو « الحى » لأنها من الحيوان . (٣)

استرعى نظرهم هذا الرأي فاستقره وا لغة العرب ، وعرفوا صحة هذا الضابط ، وانطباقه على جميع الأمثلة التي تجتمع فيها الواو والياء على ذلك النحو ، إلا ثلاثة أمثلة ، نصروا عليها . فقد قال الفراء « يقال : يوم وأيام ، والأصل :

(١) معاني القرآن - ورقة ٢٤٠

(٢) معاني القرآن - ورقة ٢١١

(٣) التهذيب للزمهرى ج ١ ص ٢٤ ( مخطوط بدار الكتب المصرية لغة ٩ )



أيام ، ولكن العرب إذا جمت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق  
إحدهما السكون قلبوا الواو ياء ، وأدغموا ، وشددوا . من ذلك قوطم : كويته  
كياً . ولويته لياً ، ولكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقه السكون .  
وكذلك : أمنية ، وأربية (١) والأصل : أمنوية ، وأربوية ، وحكى الفراء عن  
أبي تروان عن العرب : عوى السكاب يعوى عية ، والأصل : عيرة . وهذا  
قياس لا انكسار فيه ، إلا في ثلاثة أحرف نواذر : قالوا : ضيون ، وهو السنتور  
البري . والجمع : الضياون . قال الشاعر :

تريد كأن السمن في حجراته نجوم الزيا أو عيون الضياون  
وقالوا : رجاء بن حيرة ، وقالوا حيوان لحى . . فجاءت هذه نواذر ، لم  
يدغموا الواو في الياء في هذه الثلاثة الأحرف . (٢)

ومن المسائل التي نقلت عنهم ما ذهب إليه الفراء من كراهية الإدغام في  
التاء ، « فلم يقولوا : اتلم في اطلم ، لثلا تلتبس باتمد واتزن . هكذا قاله الفراء ،  
فأبدلوا من التاء طاء ، لأنها من مخارجها ، على ما ذكرنا ، فأدغموا الطاء في الطاء ،  
وصار الإدغام ههنا لازماً ، لسكونه » . (٣)

والفراء هنا - في أكبر الظن - على حق في منه الإدغام في التاء ، حتى  
تصيح التاء تاء ، لثلا تلتبس باتزن واتمد ، والعرب يغايرون أحياناً بين مواضع  
من كلامهم ، وإن اشتركت هذه المواضع في ملاك واحد ، كأنهم كانوا ينتبهون  
إلى ما يحدث توحيداً في الحكم من التباس صيغة بأخرى ، وكأن الكوفيين كانوا  
قد شذروا بهذا ، فعملوا حذف الواو في نحو « يمد » ، وتبوتها في « يوجل »

(١) الأربية كدأنية . أصل الفخذ الفاموس المصبط

(٢) الأيام واللبالي للفراء . من ٣٧٥ مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقمها  
٣٣٢ لغة .

(٣) شرح المفصل ج ١٠ على ١٤٩ .



بنفس التعليل الذي علل به القراء من كراهية العرب إدغام اللام في التاء في « اطلع »  
وكانوا يرون أن ثبوت الواو في « يووجل » إنما هو للفرق بين المتعدي  
واللازم . (١)

\* \* \*

ومن المسائل التي نقلت عنهم : ما ذهب إليه القراء أيضاً من جواز إدغام  
المثلين إذا كانا في كلمتين ، ولو مع عدم توافر الشرطين اللذين اشترطها  
البصريون ، وهما : ألا يكونا همزتين مثل : قرأ آية ، وألا يكون الحرف الذي  
قبلها ساكناً غير لين ، مثل : شهر رمضان . (٢)

الواقع أن من القراء من يؤثر الادغام على الاظهار ، كما في عمرو بن العلاء  
من البصريين ، وحمة والكسائي من الكوفيين ، لأنهم من البيئة المراقية ،  
موطن نهم وأسد وغيرها من القبائل التي كانت تؤثر الادغام ، وامل اختلاف  
التميين والحجازيين في إثارة الادغام والظهار غير بعيد عن الأذهان ،  
فالتميميون يقولون في أمر المضمف : رد ، ومد ، والحجازيون يقولون : اردد  
وامدد ، وفي المضارع المجزوم المضمف يقول التميميون : لم يرد ، ولم يعد ،  
والحجازيون يقولون : لم يردد ولم يمدد .

ينضاف إلى هذا أن هذين الموضوعين اللذين نتحدث عنها والمذموم من  
البصريون الادغام فيها كان أبو عمرو بن العلاء يؤثر الادغام فيها (٣) فلعل  
القراء كان يستند إلى هذه القراءة في تجويزه الادغام في أمثالها ، تشيئاً مع  
منهجه ومنهج أصحابه من الكوفيين ، من الأخذ بالشاهد الواحد ، أو القراءة  
الواحدة ، والقراءة كما يأتي ، مصدر مهم من المصادر التي اعتمد الكوفيون

(١) شرح الرضي على الشافعية ص ٢٨٣ .

(٢) شرح الانحوت ج ٤ ص ٣٦٧ .

(٣) نفس المصدر .

عليها في دراسة النحوي .

إن ظاهرة الادغام مبنية على أن لبعض الحروف تأثيراً في بعض ، يدعو إليه الاستعمال ، وما يتطلبه من اقتصاد في الجهود العضلي والانسجام في الموسيقى البغوية ، وقد أتت القدماء من فقهاء اللغة إلى هذا التأثير المتبادل بين الحروف ، والكنهم فسروه بما لا يتفق مع ما وصل إليه الدرس الحديث ، فاعتبروا بعض الحروف قوياً ، وبعضه الآخر ضعيفاً ، وقالوا إن الحروف القوية تؤثر في الحروف الضعيفة ، ما اجتمع حرفان : قوي وضعيف . (١)

والتفسير الحديث لهذا التأثير هو ، ما أشرنا إليه من قطب الاستعمال اقتصاداً في مجهول العضلي ، وانسجاماً في موسيقى اللمنة ، فإذا اجتمع صوتان : أحدهما مهموس ، والآخر مجهور ، أثر أحدهما في الآخر ، حتى يصبحا مجهورين معاً ، أو مهموسين معاً ، ليكون إخراجها مرة واحدة ، بدلاً من مجهود واحد ، أو ليكون عمل اللسان من وجه واحد ، على حد تعبير الخليل بن أحمد . (٢)

وهذا التأثير المتبادل بين الأصوات ظاهرة معروفة في اللغات غير العربية أيضاً ، فالأصوات الساكنة تؤثر في أصوات اللين ثرقياً وتمخياً ، والأصوات الساكنة تؤثر في أخواتها الساكنة ، كما يبدو من قلب الصاد سدياً إذا جاءت بعدها اللام في كلمة واحدة ، كما يبدو في السويق ، ويصدق ويردق ، أو الطاء ، كالصراط والسراط ، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة في العربية .

وكما يبدو من تأثير الحرف « ر » في الإنجليزية في الحروف « ١ »

(١) الخصائص ج ١ من ٥٣ ٥٤

(٢) عقد والترجمان Walter Pymman فصل في تأثير الأصوات المتجاورة بعضها

ببعض وذكر وجوهاً عدة للتأثير ، وقد ذل ما نصه :

*When two kindred sounds come together ; those movements that are common to both are made only once .*

*„ The English Phonetics ” P . 141*

إذا وقعت قبلها كما كان في كلمة *fifepens* فإنها تلفظ *fifepens* وكما يؤثر الحرف « N » في الحرف « D » إذا كانت « D » مسبوقة ومتلوة بالحرف « N » كما في كلمة *Kindness* فتكون الكلمة *Kinness* (١) إلى غير ذلك من الامثلة .

\* \* \*

ومن الظواهر اللغوية التي انتفتوا اليها وحكوا أمثلة وشواهد لها ظاهرة الابدال . وظاهرة الابدال شائعة في اللغة العربية شيوعاً يصعب معه تعداد وجوهه ونواحيه ، لأن اللهجات العربية كثيرة ، واسكل لهجة خصائص ومزايا ترجع الى ما يحيط بالقبيلة صاحبة اللهجة من عوامل تقربها من الحضارة أو تباعدتها عنها .

وظاهرة الابدال مظهر من مظاهر الاختلاف بين اللهجات القديمة ، وهي يختلف بعضها عن بعض فيما تعوده كل منها من اثار الأصوات الشديدة ، أو الرخوة أو المههومة ، أو المجهورة ، ومن تحمل الهمز ، أو التخفيف منه تسهيلاً أو حذفاً أو إبدالاً إلى غير ذلك .

وقد روت لنا كتب اللغة كثيراً من هذه اللهجات كمجموعة فبضاعة ( المجموعة ابدال الجيم من الياء المشدودة ) ، واستنطاء ، هذيل والأرد وقيس والأنصار ( الاستنطاء : ابدال النون من العين الساكنة اذا جاورت الطاء كأنطى في أعطى ) وششنة اليمن ( وهي جعل السكاف شينا ) وعذمنة عجم وقيس ( وهي ابدال العين من الهمزة المبدوء بها ) ، وغيرها .

وقد يكون من عوامل الابدال تقارب الأصوات في المخرج وهذا مما التفت إليه الكوفيون ، ونص الفراء عليه فتقد قال في تفسيره قوله تعالى : « واذا

(1) P. 190 " The Phonetics of English .. Dr. IDA C. WARD .

السيما كسحطت « . « نزع ت » وطويت . وفي قراءة عبد الله : قسحطت بالقاف وهما لغتان ، والعرب تقول القافور والكاפור والقف والكف . إذا تقارب الحرفان في التخرج تماقياً في اللغات ، كما يقال : جدف وجدت تماقبت الفاء والباء في كثير من الكلام ، كما قيل : الأثافي والأثاني ووقعوا في عانور بشر وعافور بشر » . (١)

وقد تأثر الكوفيون باللهجات العرب الذين انتشروا في العراق وأكثرهم من تميم وأسدي فبصروا كثيراً من أحكامهم عليها .

فمن ذلك إثبات الادلغام في قراءة حمزة والسكسائي لأن تميمياً وأسدياً تؤنرانه ، ومن ذلك : تحقيق الهمزة في « أمة » وأمثالها (٢) مما اجتمعت فيه همزتان في كلمة واحدة وكل واحدة منهما في مقطع ، لأن التزام الهمزة وتحقيقه من خصائص لهجة تميم . (٣)

ومن ذلك رأي القراء وتلميذه ابن السكيت فيما كانت من النعوت على « فملى » مثل الدنيا والعليا ، فإنها كانا يذمبان إلى أنه بالياء مطلقاً ، وعللاً ذلك باستثقال الجمع بين الواو والضمة في أوله . (٤)

وأكبر الظن أن القراء كان ينظر إلى لغة بني تميم التي كانت تنطق هذه الصيغة بالياء مطلقاً ، وكانوا يقولون : القصياء وهو القياس عند النحاة ولذلك عدوا « القصوي » عند الحجازيين شاذة قياساً ، فمسيحة استعمالاً . (٥)

ومن مظاهر الابدال التي حكوها : ابدال الهمزة مفعلاً في الجعاني

١١ معاني القرآن للقراء . ورقة ٢١٦٦ .

(٢) شرح الاثموني ج ٤ ص ٣١٦ .

(٣) اللهجات العربية : الدكتور ابراهيم أنيس ، ص ٥٧ .

(٤) شرح الاثموني ج ٤ ص ٣٢١ .

(٥) شرح الاثموني ج ٤ ص ٣٣٠ .

وابن السكيت: هردت الشيء أي أردته أهريده، بفتح الهاء، كهرقته أهريقه (١)  
ومن ذلك قول الشاعر -

فهبالك والأصر الذي إن توسمت      موارد ضاقت عليك المصادر  
أراد إياك والهاء بدل من الهزة لا أصل، لأن إياك كما يقول الرضي، أكثر  
من هيباك. (٢)

ومنه: زهنك وسيأتي الكلام عليها في المنحوتات.

(٢)

## بَيِّنَةُ الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ

فإذا ما انتهى الدارس من معرفة الأصوات والوقوف على خصائصها متمازجة  
متألفة انتقل إلى الخطوة الطبيعية التالية، وهي: دراسة الكلمات فإن ما ينشأ من  
تمازج الأصوات له دخل كبير في صيغ الكلمات وأوزانها، فالادغام والاعلال  
والإبدال، كل هذه العوارض التي تمرض للكلمات إنما تنبئ على قوانين صوتية  
مرجعها ذلك التأثير المتبادل بين الحروف حين تتألف ويتصل بعضها ببعض.

تدرس الكلمات حينئذ من حيث أصولها وما يطرأ على هذه الأصول  
من زيادة يتطلبها المعنى الذي قصد إليه المتكلم، ومن حذف يتطلبه الاستعمال للسهولة  
والتخفيف بإسقاط بعض الحروف وما يحد فيها من إبدال، كما فعل العرب من قلب  
النوار الأولى ناء، إذا اجتمع واوا في أول الكلمة، كما في «تولج» التي أصلها

(١) شرح المفصل ج ١٠ ص ٤٢ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ص ٣٣٤ .

« وولج » عند الخليل وسيبويه ، أو قلبها همزة كما في « أو يصل » تصغير « واصل » ومع أن القياس يقتضى أن يكون تصغيره على « أو يصل » كـ « أو يصل » وهو يصلح من فاضل وصالح .

قال سيبويه « سألت الخليل عن « فعل » من وأيت (١) فقال « وَوُيُّ كما ترى . فسألته فيمن حُذف الهمزة . فقال « أوي » كما ترى فأبدلوا من الواو همزة .. فقال لا بد من الهمزة لأنه لا يلتقي واوان في أول الحروف » . (٢)

وما يمتريها من إعلال إذا كان في الكلمات تلك الأصول الصائفة التي يسميها النحاة أحرف اللين أو أحرف المد .

ولهذه الأصوات دخل كبير في اختلاف اللهجات ، وهي كثيرة الدوران في كل لغة من اللغات ، ولها في كل لغة طريقة خاصة بالتنطق بها ، بحيث إذا أصابها شيء من التحريف ولو كان ضئيلاً شعر أصحاب اللغة به وأصبح وقفه على آذانهم ثقيلًا غير مستساغ .

والكن قدما ، نالم يعنوا بهذه الأصوات ، ولم يولوها العناية الكافية ، ولم يشيروا إلى ما بين الحركات التي وضعوا لها الرسم وفرقوا بينها بالمصطلحات الدقيقة ، ووجهها أساساً لدراستهم ، وبين أحرف اللين أو المد من وشيخة وقرابة ، بل لم يعرفوا أنها هي هي لولا اختلاف في الهم ، إلا التفاتة من الخليل لم يعم بها الدارسون من بعده فقد كان يقول : « الفتححة من الألف والسكرمة من الياء ، والضممة من الواو فكل واحدة شيء » مما ذكرت « (٣) والتفانان أخرى صدرت

(١) وأيت : وعدت ، ضمنت « القاموس (تصغير) » .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .



عن بعض فقهاء اللغة (١) ويبدو لي أنهم كانوا يحاكون الخليل فيما ذهب إليه .  
ولهذه الأصوات دخل كبير في كثير من الظواهر اللغوية ، كالأعلال  
والإبدال ، وغيرهما ، ومثلها الهمزة .

والهمزة عند القدماء حرف مضمون إذا رفته عنه انقلب واوا ، أو ياء أو  
ألفا ، وهي عندهم أشد الحروف لأنها « نبرة في الصدر تخرج باجتهاد » (٢)  
وقد ترتب على شدتها أن اختلفت قبائل العرب في تحقيقها وتسهيلها  
بحسب ما أحيط به كل منها من ظروف وملابسات بيئية ، يأخذ بعضها بنصيب  
من حياة الحضر ، وبعضها بنصيب من حياة البدو . فتتحقيق الهمزة مظهر من  
مظاهر البداوة ، وتسهيلها أو التخلص منها مظهر من مظاهر الحضارة . وهذا مما  
يفسر ما كان القدماء يشمرون به من أن بعض العرب أشد تصويتاً من بعض .  
وكان الخليل من القدماء قدر أي كثيراً من العرب يستثقلون الهمزة الواحدة  
فلا يحققونها فضلاً عن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة أو في كلمتين ، وعلى هذا بنى  
رأيه في القلب المسكاني

والقلب المسكاني عنده قياسي في ثلاثة مواضع ، لجأ العرب إلى القلب فيها  
هرباً من اجتماع همزتين . وهي :

١ - اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام ، نحو جارٍ وشارٍ ، من « جاء

---

(١) عقد ابن جني . في الخصائص باباً في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف  
ذهب فيه إلى نفس ما ذهب إليه الخليل من أن الحركات أبعاض الحروف وقد جاء في هذا  
الباب ما نصه : « وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من استقدي القوم  
يعني الخليل فيها أعلن أن كان يسمى الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة  
والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندي أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت  
بعدها حرفاً من جنسها وذلك قولك في اشباع ( ضرب ) ونحوه : ضروري يا . »

« الخصائص ج ٢ ص ١٥٤ من مخطوط مكتبة جامعة نواد الأول رقمها : ٤٩ ٢٦٠ »

(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .



وشاء .»

٢ - وجمع ما كان يوزن فميلة ، مهموز اللام ، نحو خطيبة وخطايا .  
٣ - وما كان يوزن فملاء ، مهموز اللام نحو أشياء وهي عنده في الأصل ،  
شيءاء ، نقلت الهمزة الأولى إلى موضع الفاء ، ووزنها عنده : لعماء . فالتحليل إذن  
يقول بالقلب في كل موضع إذا ترك القلب فيه أدى ذلك إلى اجتماع همزتين .  
أما السكوفيون فقد لاحظوا هذه الظاهرة أعني استئصال الهمزة والعمل  
على التخفيف منها ، تسميتها أو حذفها أو أبدالها ، ولكنهم لم يعمروها ولم يخضعوا  
القليل للكثير فيها ، لأنهم وجدوا مجموعتين كبيرتين من العرب : إحداهما تميل إلى  
تحقيق الهمزة والهمزتين سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين ، والأخرى : تميل  
إلى التخفيف منها ، فأجازوا الهمزتين مما وقاسوا عليها .

مالوا إلى تحقيق الهمزة تارة ، فلم يأبوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة فقد  
قرأ جماعة من القراء وهم أهل الكوفة : ناصم وحمزة والسكسائي : أئمة بهمزتين (١)  
ولا اجتماعها في كلمتين ، فقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وأبن عامر التحقيق  
فيها معا ، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة (٢) وذلك نحو « جاء أشراطها » .

وتخففوا من الهمزة بتقليلها حرف علة تارة أخرى ، فقد قالوا في رفع مصدر  
رفأت : رفو ، وفي خب : خبو ، وفي رفأت ونشأت : رفوت ونشوت ، وفي  
خبأت وقرأت : خبيت وقربت . (٣)

وكما روى عن السكسائي أنه كان ي حذف الهمزة من نحو أناس ، ويحذفها  
من رأيت مع همزة الاستفهام ، فيقول ناس وأريت « وهو قراءة السكسائي فهي

(١) شرح الرضي على الشافية ص ٢٦٩ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ص ٢٧٢ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ص ٢٦٦ .

جميع ما أوله همزة ( يعنى همزة استفهام ) من رأى المتصل به التاء والنون . (١)  
وترددت هذا بين تحقيق الهمزة ، والتخفيف منها يتسق مع مذهبتهم فى  
القياس على كل لغة دون تفضيل لواحدة على أخرى ، أو تغليب طريقتهم على طريقتهم ،  
لأن من العرب من كان يميل إلى الهمزة وهم المتوغلون فى حياة البادية ، كبنى تميم  
وأمثالهم ، ومنهم من كان يميل إلى التخفيف منها بتسهيلها ، أو حذفها ، وهم الذين  
مالوا إلى الأصوات الرخوة ، أو الشبيهة بالرخوة ، واستثقلوا الهمزة لأنها أشد  
الحروف الشديدة ، كأهل الحجاز وأمثالهم .

واحتج ابن يعيش للسكوفيين فى تحقيقهم الهمزتين فى كلمة واحدة وفى  
كلمتين ، فقال : « والحجة لهم أن الهمزة من حروف الخلق ، وقد تجتمع حروف  
الخلق فى نحو الاماعة ، ولحمت عينه ، فكذلك الهمزة » . (٢)

واحتجوا به ضعيف لأمرين :

١ - أن الهمزة إذا كانت فى نظره من حروف الخلق فهى ألقاها ، يشعرنا  
بذلك قول سيديويه : « إنها زبرة فى الصدر تخرج باجتهاد » ، فلا يصح قياسها  
على حروف الخلق .

أما المحذون فقد أخرجوها من طائفة الحروف الخلقية ، لأن مخرجها  
فتحة الزمار نفسها ، وهى عندهم أشد الحروف الانفجارية ، ويتقضى التصويت  
بها بذل مجهود عضلى لا يبدل فى سائر الأصوات الانفجارية الأخرى كالباء  
وغيرها .

٢ - وأن المسألة لا شأن للقياس فيها ، لأنها تتعلق بوجود طريقتهم ، فإذا  
ثبت أن من العرب من يحقق الهمزة الواحدة ، والهمزتين - وهو ثابت - لأنهم

(١) شرح الرضى على الشافية ص ٢٠٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٩ ص ١١٨ .

قأوا : إن تيمماً وأسداً تؤثران الهمز ، ولأن القراءة ، وهي تمثل لهجة من اللهجات ، رويت بتحقيق الهمزتين في أئمة ، وفي « جاء أشراطها » إذا ثبت ذلك بطل القياس ، إذ لا قياس مع وجود النص ، كما يقول الأصوليون .

\*\*\*

وما قلناه في الهمز من أن العرب يختلفون فيما بينهم في إشارته ، وإبشار التخفيف منه لاختلاف عاداتهم الكلامية ، من حيث استسهال تحقيقه ، واستثقاله - نقوله في الإمالة أيضاً -

وقد اختلف العرب فيها ، فأكثر أهل الحجاز يميلون إلى الفتح ، وأكثر أهل نجد يؤثرون الإمالة ، وقد يفصلون ، فيميلون في بعض الأبيات ، ويفتحون في بعضها الآخر .

قال النراء : « أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل شاء وجاء وكاد ، وما كان من ذوات الياء والواو . قال : وعامة أهل نجد من تميم وأسد وفيس يسرون إلى السكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء ، ويفتحون في ذوات الواو ، مثل قال وجال » (١) .

فلا مجال إذن للاختلاف بين النجويين فيما اختلفوا فيه ، ولا منس لما جاء عنهم من وضع حد للإمالة ، وتبريق بين الأسماء والأفعال ، فعمسوها في الأفعال وقالوا بشدودها في الأسماء (٢) . أو تخصيص الإمالة بالأسماء دون الحروف ، أو لما جاء عنهم من إمالة الألف الواقعة بعد الياء ، حواء أكانت متصلة بها مثل « سيال » بفتحين ( نوع من الشجر ) أو منعصلة عنها بحرف واحد نحو شيمان ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو : « جيبها أدر » ، « فاني كانت منعصلة بحرفين ليس

(١) شرح المنفصل لابن يعيش ج ٩ ص ٥٤ .

(٢) همع اللوامع للسيوطي ج ٢ ص ٢٠١ .

أحدها هاء ، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة » . (١)  
وكان ينبغي أن ينصوا هذه الأحكام على أساس التفاوت المعروف بين  
القبائل ، بأن يتفصروا اللهجات كل واحدة منها على حدة ، أو يصنفوها بمجموعات  
كل مجموعة تضم إليها طائفة من اللهجات التي تشترك في صفة أو أكثر ، ثم  
يستخلصون منها كل مجموعة منها على حدة ، لتكون أحكامهم صحيحة ، مطابقة  
لواقع اللهجات المدروسة . . . أما اعتبار اللهجات كلها لهجة واحدة ، واستخلاص  
حكم عام فتجاهل لواقع العربية ، كان قد أوقعهم في كثير من هذه الأحكام  
المصنوعة المتكلفة .

\* \* \*

### كيف تتألف بنية السكسرة ؟

تتألف السكلمات عند الخليل - رأس المدرستين - بضم بعض الأصوات  
الساكنة إلى بعض ، وهي ساكنة - خلو من الدلالة على معنى من المعاني ، بل لا  
يستطاع النطق بها ، حتى يتوصل إلى ذلك بحروف اللين ، أو بالحركات التي هي  
أبعاض حروف اللين ، ولا أعلم للسكوفيين رأياً يخالف رأى الخليل .  
كان الخليل يقول : « إن الفتححة والسكسرة والضمة زوائد ، وهن ياجعن  
الحرف ، ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتححة  
من الألف والسكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحد منهن شيء » .  
ذكرت » . (٢)

وإذ عرف أن الأصوات الساكنة هي البناء الذي لا زيادة فيه ، انفسح  
المجال لدراسة البناء من عدة نواح ، ومن هذه النواحي ما يتصل بالتجرد والزيادة

(١) شرح الأشموني ج ٤ ص ٢٣٤ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

عند أهل التصريف .

ويبنى على هذا ألا يكون في اللغة العربية كلمة مجردة ، لا زيادة فيها ،  
لأنه ما من كلمة إلا كان فيها شيء من الحركات ، أو أحرف الابين ، لتعذر النطق  
بالأصوات الساكنة وحدها ، كما قال الخليل .

ولكن القدماء سمحوا في الحركات فمدوها جزءاً من الأصول التي تتألف  
منها الكلمات ، فإذا عرضوا للمجردات والمزيدات فصدروا إلى ما زاد على  
الأصوات الساكنة الحركة بالفتحة أو المكسرة أو الضمة ، من أصوات أخرى  
زبدت الدلالة على معنى زائد على المعنى المستفاد من أصل البناء .

\* \* \*

### المجرد والمزيد :

كان الخليل يرى أن أبنية الكلمات ثلاثية ورباعية وخماسية ، لا تقل عن  
ثلاثة أحرف ، « حرف يبتدأ به ، وحرف تحشى به الكلمة ، وحرف يوقف  
عليه ، فهذه ثلاثة أحرف ، مثل ممد ، وعمر ، ونحوهما من الأسماء ، يدعى  
بالعين ، وحشيت الكلمة بالميم ، ووقف على الراء ، « (١) ، ولا تزيد على خمسة  
« فليس للمرب بناء في الأسماء ، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف ، فهما  
وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست  
من أصل الكلمة » . (٢)

وجاء الكوفيون فوافقوا الخليل على أنها لا تقل عن ثلاثة ، وليكنهم  
خالفوه في الرباعي والخماسي ، وعندهم أن البناء لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على  
ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة فزائد على أصل البناء .

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٣ .

(٢) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٤ .

قال الرضى : « اعلم أن مذهب سيديويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخامسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلها الثلاثي » (١) ، ولكن الكسائي والفراء اختلفا في الزائد ، فالكسائي كان يرى أن الزائد في الرباعي هو الحرف الذي قبل الآخر ، وكان الفراء يرى أن الزائد فيه هو الحرف الأخير والزائد في الخامس حرفاه الأخيران . (٢)

فالمثال المجرد على هذا عندهم هو : « ف ع ل » ، أما ما زاد على ذلك من تكرار اللام حين يوزن الرباعي نحو جعفر بفعال ، والخامسي نحو سفرجل بفعال إما هو زيادة طارئة على أصل البناء .

وبهذا يمتنعون لذهيبهم ويقولون : « إنما قلنا ذلك ، لأننا أجمعنا على أن وزن « جعفر » فعال ، ووزن سفرجل : فعال ، وقد علمنا أن أصل فعال ، وفعال : فاء وعين ولام واحدة ، فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن « جعفر » زائدة ، واللامان في وزن « سفرجل » زائدتان » . (٣)

وأكبر الظن أنهم قاسوا زيادة اللام في هذين المثالين على زيادة العين في مثل : « فعمل » ، كقدم ، وأخر ، وعلى هذا جوز الفراء تكرار الفاء والعين في الميزان ، ولو كانتا أصليين ، فكان وزن مثل سلسبيل بفعالين ، بينما أكثر النحاة من البصريين ، ومن هذا حدوهم يزونها بفعالين . (٤)

\* \* \*

وإذ ذهب الكوفيون إلى أن البناء لا يكون على أقل من ثلاثة أصول اعترضتهم أسماء شاذة ، يدل ظاهرها على أنها تألفت من أصلين اثنين ، كأخ ،

(١) شرح الرضى على الشافية ، ص ١٩

(٢) نفس المصدر

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف - « مسألة ١١٤ »

(٤) شرح الرضى على الشافية ص ٢٢٢



وأب ، وحم ، وفو ، وغيرهن .

والسكى يستقيم لهم هذا الاصل سلكوا نفس السبيل التي سلكها الخليل في التخاص مما استعصى على أصله ، أعني سلكوا سبيل التأول فزعموا أن هذه وأمثالها إنما كانت في الأصل مبنية على ثلاثة أصول ، غير أن استعمالها على الألسنة كثيراً أسقط منها الاصل الثالث للتخفيف . وكان الفراء يذهب إلى أن « وزن أخ وأب وحم » : فعل ، وأن وزن « فو » : « فُمُل » (١) أما الحرف الثالث الذي يتم به البناء فهو الواو المحذوفة في الثلاثة الأولى ، وهي التي تظهر إذا قيل فيها : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وفي « فو » الهاء المحذوفة التي تظهر إذا قيل فيها : أفواه .

وقال ثعلب : « يقال : هذا أبك ، وهذا أباك ، وهذا أبوك ، ثلاث لغات فن قال : أبك ، قال : هذا أبان ، أب وأبان ، ويجوز فيه : أبوان . ومن قال : أباك وأبوك فتثنيتهما واحدة : أبوان » . (٢)

وانبئني على شذوذ هذه المفردات ، وتمدد الابهجات فيهن أن ذهبوا إلى إعراب الأسماء الستة بالحركات والحروف جميعاً . والصن الذي جاء عنهم ، وهو في الأصل مذهب الكسائي والفراء (٣) ، في تفسير وجهة نظرهم في إعرابهن بالحركات أيضاً :

« أن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الافراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاماً ، ومهرت بغلام ، فإذا أضفته ، قلت : هذا غلامك ورأيت غلامك ، ومهرت بغلامك ، فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً له في حالة الافراد

(١) شرح شرح الاضوي ج ١ ص ٨٠

(٢) بحال ثعلب ، ص ٤٦٨

(٣) هم الهوامع ج ١ ص ٣٨



هي إميتها تكون إعراباً له في حال الإضافة ، فكذلك ههنا .  
والذي يدل على صحة هذا : تغير الحركات على الياء في حال الرفع والنصب  
والجر ، وكذلك الواو ، والألف ، والياء ، بعد هذه الحركات تجرى مجرى  
الحركات في كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، فدل  
على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة  
والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكانين . (١)



أما المحققون فيرون أن الأصل السامي الذي تشترك فيه اللغات السامية  
المختلفة في الغالب يتكون من ثلاثة أصول (٢) والعربية إحدى هذه اللغات ،  
فالجمهرة الغالبة من أبنيتها إنما بنى على ثلاثة أصول ، وهي المرحلة التطورية التي  
استقرت عندها اللغة العربية في رأي السكوفيين كما يدل عليه تشبيهم في أن أقل  
ما يتألف منه الاسم ثلاثة أصول .

غير أن أقدم الأسماء صيغة - كما يقول برجستراسر - هي الأسماء الثنائية ،  
والعربية قد حافظت مع بنائها الأصلي على كثير منها ، غير أنها اشتقت من  
بعضها صيغاً جديدة بزيادة أحد حرفي العلة ، أو بزيادة همزة أو هاء ، مثال  
ذلك في الجمع الصحيح : أخوات ، وفي جمع التكسير : آباء ، وفي الأسماء المشتقة  
أبوة ، وفي الأفعال المشتقة : سمي ، وفلوه . (٣)

وحاول « بول كراوس » أن يثبت ثنائية البناء في اللغة العربية بإدخاله  
في هذا النطاق جميع الأفعال التي يسميها أهل العربية : « جوفاً » ، وإكته

(١) الانصاف - مسألة ٢٥ .

(٢) نشوة اللغة العربية ، الاب انساس السكرملي ، ص ١٠٧ ، مقدمة لدرس لغة العرب  
لأملائي ص ١٢٤ ، التوضيح الدكتور نؤاد حسنين ص ٥٠ ، لغة الدكتور علي عبدالواحد  
واني ، ص ١٢ .

(٣) برجستراسر : التطور النحوي لغة العربية ، ص ٦١

قال أخيراً :

« على كل حال ، إذا نظرنا إلى هذه المسألة فسنرى أنه إن كانت هناك أمثال ثنائية قديمة في اللغة العربية فإنها أصبحت كلها تدخل في ظرف التثنية ، وبقايا الثنائية في العربية تُجدها في بعض الأسماء التي نعتبرها أقدم الأسماء العربية . »

ثم ذكر من هذه الأسماء عدة ثنائيات ، منها : دم ، أخ ، ابن ، اسم ، قم ، ودة ، سنة ، مائة ، وغيرهن . ثم انتهى إلى مثل ما انتهى إليه « برجستراسر » ، فذكر أن الكلمة « تتطور إلى الثلاثية بطرق ثلاث : (١) إما بإضافة حرف في آخرها « كأخ ، وأب ، ونحوهما » ، و (٢) إما بالتشديد « نحو فر التي ظن هو أن أصلها : فر » ، و (٣) إما بمد الحركة التي بين الحرفين « نحو قام ونام » وغيرها من الأفعال الجوف ، فلذا بأن أصلها . قم ، ونم » . (١)

هم إذن يتفقون مع الخليل البصرى ، والفراء الكوفى في أن الأساس في المفردات العربية الثلاثي الأصول ، ويختلفون معهم في هذه الثنائيات القديمة . فالمحدثون يرون أنها أقدم الأسماء ، وأنها انحلت عن أخواتها فلم يلحقها التطور ، ولسكن العربية كانت - بعد أن استقر أمرها في الثلاثي - تشتق منها صيغاً ثلاثية بزيادة أحد أحرف العلة ، أو بزيادة همزة ، أو بزيادة هاء ، أو بحذف الحركة ، حتى تصبح حرفاً .

والقدماء يرون أنها كبقية الثنائيات ، كانت أصولها ثلاثية ، ثم أسقط الاستعمال منها الأصل الثالث للتخفيف ، لأن الحرف الثالث - وخاصة إذا كان أحد حروف اللين - كثيراً ما يطرأ عليه التغيير ، أو الحذف ، فإذا احتيج إليه أُرجموه في حال الإضافة ، أو التثنية ، أو الجُمع ، أو التصغير .

والأستاذ إبراهيم مصطفى في « إحياء النحوي » رأى خاص في الأسماء الستة ، انحاز فيه الى رأى المحدثين ، ولكنه لم يقل بمقتلهم أن « أخوك وأبوك » وأخواتها أبنية ثلاثية ، اشتقت من الثنائي القديم بزيادة الواو فيهن ، لأنه يرى أن الضمة في حال الرفع طالت حتى أصبحت واواً ، والفتحة في حالة النصب طالت حتى أصبحت ألفاً ، والكسرة في حال الخفض طالت حتى أصبحت ياء ، فما يتصور أنه حرف ثالث ليس في الحقيقة إلا امتداداً لحركة الحرف الثاني فيها . (١)

ولكن الحرف الثالث في كلمة أخ ، وأب ، وحم ، وهي في حالة الافراد ثابت في بعض اللغات السامية الأخرى .

« فاب » في الآشورية والبابلية : أبو ، وفي الآرامية : أبا .  
و « أخ » في الآشورية والبابلية : أخو ، وفي الحبشية ولغات جنوب الجزيرة : أحو .

و « حم » في الآشورية والبابلية : أمو ، وفي الآرامية : حما ، (٢)  
ووجود الحرف الثالث في هذه اللغات لا يدفع قول الأستاذ إبراهيم مصطفى حسب ، وإنما ينفع رأى « باول كراوس » ( وبرجمتراسر ) أيضاً ويؤيد في الوقت ذاته رأى الخليل ، والفراء ، في أنها كانت ثلاثية ثم أسقط الاستعمال منها الأصل الثالث .

ويجبل إلى أن هذه الأسماء كانت في أقدم صورها ملحقة بالواو في حالة الافراد ، كما هي في الآشورية والبابلية والحبشية ولغات جنوب الجزيرة لأن في اللغات السامية ومنها العربية بوجه خاص ، نفوراً من الثنائية .

(١) إحياء النحوي ، ص ١٠٩

(٢) تاريخ اللغات السامية : وانسون ص ٢٨٣ ، ٣٨٦ .

ويستند الاستاذ ( باول كراوس ) في هذا النفور إلى ما لاحظناه في أكثر اللهجات العربية الحديثة من نفور من هذه التثنية ، « ففي أكثر اللهجات العربية نجد أن الكلمة ( يد ) أصبحت ( يد ) بتشديد الدال ، وأن اليد الصغيرة في بعض اللهجات إيد ، وفي اللهجة المصرية ، ( واللهجة العراقية أيضاً ) نجد ( إيد ) التي أصلها : ( يد ) ه ( ١ )

فاضطرت العربية من قديم - كما يجيل إلى - أن تلحق هذه الثنائيات واواً لتطول ، فتسقى مع ما استروحت إليه من الأساس الذي استقر فيه بناؤها العام ، أثنى الثلاثي .

والكن العربية بعد أن ابتدعت التنوين أخضمت هذه الأسماء له ، كما أخضمت له غيرها ، فذهبت الواو ، إذ لم يعد لها مكان فيها بعد أن قام التنوين مقامها ، وتحققت به الغاية من إلحاقها بهذه الأسماء . ولهذا تعود الواو إذا زال التنوين في حال الإضافة ، يقال ( أبوك ) ( وأخوك ) ، ولهذا أيضاً اختلط الأمر على الكوفيين ، فذهبوا إلى إعراب هذه الأسماء من مكانين .

ومما يمكن من أمر فاجراء البصريين لهذه الأسماء الستة تجرى الثلاثي التام في إعرابها بالحركات أقرب إلى طبيعة العربية من إعراب الكوفيين لمن في انتهاج إعراب غريب كان موضوع جدل طويل ، مع أنهم كانوا يتفقون مع البصريين في أنهن ثلاثيات الأصول .

\* \* \*

على أن الكوفيين ما لبثوا أن واجهوا شواذ أخرى استعصى عليهم اندراجها تحت الأصل الذي أخذوا به ، وهو أن أقل ما يتألف منه الكلمة

العربية إنما هو ثلاثة أصول ، وعرضوا لهذه الشواذ ، ولسكنهم لم يمرضوا لمشكلة القول بأنها أسماء مع أنها لم تتألف من ثلاثة أصول ، ولم يحاولوا فيها ما حاولوا في الأسماء الستة .

وأكبر الظن أنها كانت عندهم أدوات وكنيات أكثر منها أسماء صريحة ، ولعلهم كانوا قد شمروا بوجود مثلها في اللغات الأخرى ، ولا سيما اللغات السامية التي اتصل أهلها بهم ، واتصلوا بهم بأهلها ، فنزكوها دون أن يبدو فيها رأياً ، أو يخضعوها لتأويل .

ومن ذلك : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، التي بنى أكثرها على مقطع واحد ، أو مقطعين ، وهي ألفاظ قليلة الأصول ، استخدمتها اللغات كنيات عن الأسماء ، واستماضت بها عن تكرار الأسماء الظاهرة ، لذلك كان الكوفيون لا يفرقون بين « المضمرة » و « المسكنة » فيها من الأسماء المترادفة عندهم (١) ووظيفتها في الكلام واحدة .

وللكوفيين في هذه الكنيات آراء يحسن أن نعرض لها لنوازن بينها وبين آراء البصريين فيها من جهة ، وبين آراء القدماء جميعاً وآراء المحدثين من جهة أخرى ما تهيأت لنا أسباب الموازنة ، لنستطيع تقدير أعمالهم ، ورصد مدى ما وفقوا إليه من حوالب الرأي في دراستهم .

\* \* \*

### الضمائر :

والضمائر متصلة ومنفصلة . أما المتصلة فهي التاء والكاف والهاء ، والنون ، والياء ، و ( نا ) ، وكلها ذات مقطع واحد ، وهي التي نبجدها في : ضربت

وضربنا ، وضربك ، وضربه ، وضربن ، وضربتي . . وأما المنفصلة فهي : أنا  
ونحن ، وأنت وفروعها ، وهو وفروعها ، وإياي ، وإياك ، وإياه وفروعهن .  
أما الضائر المتصلة فلا يختلف فيهن البصريون والكوفيون ، وهن عندهم  
جميعاً كلمات بنيت على أصل واحد . . وأما الضائر المنفصلة فهي موطن الاختلاف  
بين رجال المدرستين .

أما « أنا ، ونحن » فهما عند الكوفيين أصلان ، لا زيادة فيها ، ولذلك  
كانوا يقولون ببناء الأولى على المكون ، أي الألف ، والثانية على الضم .  
قال ابن يمش : « حكى القراء : أن فعات ، بقلب الألف إلى موضع الميم ،  
فإن صححت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم ، فهو عند الكوفيين مبنى على  
المكون ، وهي الألف » . (١)

أما البصريون فكانوا يرون أن الكلمة ثنائية مؤلفة من أصليين ، هما :  
الهمزة والنون ، والألف امتداد لفتح النون ، وإنما فتحوها ، لثلاث شبه  
الأدوات » . (٢)

وقال الأشموني : « مذهب البصريين : أن ألف « أنا » زائدة ، والاسم  
هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين ، واختاره النانم ، أن الاسم بمحوع  
الأحرف الثلاثة » . (٣)

ولعل رأي الكوفيين في « أنا » أقرب من مذهب البصريين إلى ما انتهى  
إليه درس الحديث ، فإذا نظرنا في الجدول الذي وضعه الدكتور « ولغسون »  
لضائر الرفع المنفصلة في اللغات السامية ، أدركنا صواب الرأي الذي ارتآه  
الكوفيون .

(١) شرح المنفصل ج ٣ ص ٩٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) شرح الأشموني ج ١ ص ١٢٦ .



فبملاحظة الجدول نجد أن الضمير « أنا » :

في الحبشية : *ana* ، وفي الآرامية : *ena ( eno)* ، وفي السبئية  
والمعينية : *ana* ، وفي العبرية : *ani* ، وفي البابلية والآشورية :  
*Anaku* .

وكلها تشترك في الهمزة والنون ، وصوت ثالث هو الألف في الحبشية ،  
والآرامية والسبئية والمعينية ، والبابلية والآشورية ، وهي أصول الضمير العرني  
« أنا » ، والياء أو الواو في العبرية .  
ونجد أن الضمير « نحن » :

في الحبشية : *nehna* ، وفي الآرامية : *enahnan* ، وفي  
السبئية والمعينية : *nahnu* ، وفي العبرية : *anahnu* ، وفي البابلية والآشورية :  
*anini* . (٧)

\* \* \*

وأما « أنت وفروعها » فذهب الكوفيون إلى أن التاء من نفس الكلمة ،  
والكلمة بكاملها اسم ، عملاً بالظاهر « (٢) » ، ونسب الرضى هذا إلى الفراء ، فقال :  
« مذهب الفراء : أن « أنت » بكامله اسم ، والتاء من نفس الكلمة » (٣) ، ولا  
تعارض بين القولين ، فإن الفراء في مقدمة الأئمة الذين اتبى مذهب الكوفيين  
على آرائهم ، بل إن أكثر أصولهم إنما انبثت عليها .

وبمراجعة جدول الدكتور « ولفسون » نجد أن الضمير « أنت » :

في الحبشية : *anta* ، وفي الآرامية : *at ( ant)* ، وفي السبئية والمعينية :

(١) وانفرد : تاريخ اللغات السامية ص ٩٠ - كتاب المفصل في قواعد اللغة السريانية ،

ص ١٨ فيما يخص الفهار السريانية .

(٢) شرح المنفل لابن يهيش ، ج ٣ ص ٩٥ .

(٣) شرح الرضى على الكفاية ج ٢ ص ١٠



anta ، وفي العبرية : atta ، وفي البابلية والآشورية : atta . (١)  
والظاهر - بمد الوقوف عين هذا - يقتضينا متابعة السكوفيين في العمل  
به ، والقول بمقتضيتهم في أنها بسيطة لامركية ، فأصول « أنت » العبرية موجودة  
في الحبشية والسبئية ، والميدية ، والآشورية والبابلية ، والعبرية .  
غير أن الأستاذ « برجستراسر » يرجح أن تكون « أنت وفروعها »  
مركبات من شديتين : التاء التي تتصل بالفعل الماضي ، من نحو « ذهبت وقعدت »  
ومن مقطعم « أن » الذي يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة . (٢)  
وليس الأستاذ برجستراسر هو أول من قال بتركيبها ، فإن القول به قديم  
قال به بعض النحاة كما يقول الرضي ، « ونسبة السيوطي والصبان إلى أبي الحسن  
ابن كيسان وهو أحد الذين خلطوا المذهبين » (٣) وذهب فيها مذهباً هو نفس  
ما ذهب فيها إليه المحدثون فقال « إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة فكانت  
مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن تستقل لفظاً » . (٤)  
على أن الخليل كان قد سبق إلى القول بتركيبها وانكسره اعتبر « أن » هي  
الضمير ، أما التاء فقد لحقت للدلالة على الخطاب كما لحقت الكاف ذلك (٥) ،  
ومذهب الخليل في ( أنت وفروعها ) هو مذهب البصريين .

\* \* \*

وأما « هو وهي » وفروعها ، فقد ذهب السكوفيون إلى أن الاسم من

(١) ولغنتسون : تاريخ اللغات السامية ، ص ٩ .

(٢) التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر ص ٤٨ .

(٣) حاشية الصبان على الأسموني ج ١ ص ١٢٧ ومع الهوامع للجبوني ج ١ ص ٦٠ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ١٠ .

(٥) الكتاب ، ج ٢ ص ٦٧ .

(هو وهي) الهاء وحدها (١) واحتجوا لمذهبهم هذا بأن الواو والياء تحذفان في التثنية نحية: هما، ولو كانتا أصلاً لما حذفتا، ثم أبدوا لمذهبهم بنصوص شمريّة منها قول المسجبر السلولي:

فبيناه يشرى رحابه قال قائل  
لمن جعل رحو الملاحظ نجيب  
وقول الآخر:

إذاه سيم الحسف آلى بقسم بالله لا يأخذ إلا ما احتكم  
أراد الأول فبيناه هو، وأراد الثاني: إذا هو. واحتجاجهم بهذه النصوص لا يستقيم، لا يمكن حمل الحذف فيها على الضرورة، كما يقول أبو البركات بن الأنباري في جوابه عن كلماتهم، لأن للشعر من أيا ليست للنثر، وللشاعر أن يتصرف في تراكيبه تصرفاً لا يعرف الحدود.

وإذا رجعنا إلى جدول الدكتور «ولفندون» رأينا:

في الآرامية: هر = HU ، وهي = HI .

وفي السبئية والمينية: هو = HUA ، وهي = HIA .

وفي المبرية: هو = HU ، وهي = HI .

وفي البابلية والآشورية: هو = SU ، وهي = SI . (٢)

قال كوفيون في أكبر الظن - على صواب فيما ذهبوا إليه، إلا أنهم لم يستطيعوا تأييده، وما احتجوا به فهو صناعة محضة، أما النصوص فقد تحمل على الضرورة، كما صنع أبو البركات بن الأنباري في الرد عليهم، وأما الحذف في التثنية - أي في «هما» - كما اعتبروه دليلاً آخر على صحة مدعاهم فليس بدليل قوي، فلمترض أن يقول: إن «هما» ليست هي على حد التثنية، وإنما هي

(١) الانصاف - مسألة ٩٦ .

(٢) ولفندون: تاريخ اللغات السامية، ص ٩

صيفة مستقلة ، استعملت للدلالة على التثنية ، أو يذهب إلى إمكان أن الواو والياء لم يحدفا ، وإنما قصرا بكثرة الاستعمال تخفيفاً .  
السكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير ، لأنها هي الضمير وحدها في الأرامية والعبرية ، ولأن السين التي حلت محلها في البابلية والآشورية هي الضمير وحدها أيضاً ، وليس الصوت الملتحق بالهاء ، أو السين حرفاً ثانياً ، لأنه - في أغلب الظن - ليس إلا ضمة ممتددة ، أو كسرة ممتددة ، ولا بد من الضمة والكسرة ؛ ليسهل نطقه على اللسان ، وأغلب الظن أن الضمير في « هو ، وهي » وفروعها هو نفس الضمير المتصل الذي نجد في « ضربه ، وضربها وضربها ، وضربهم ، وضربهن » .



وأما « إياك ، وإياه » وفروعها ، فمبين جدال طويل بين السكوفيين والبصريين ، وبين السكوفيين أنفسهم ، والبصريين أنفسهم ، حتى كان عدد الآراء فيهم من الفريقين : سبعة آراء . (١)

وجهور السكوفيين يذهبون إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي الضائر ، وهي منصوبة ، وأن « إيا » عمادها ، تعتمد عليه اللواحق في حالة انفصالها ، وهو مذهب الفراء ، كما يقول السيوطي . (٢)

وجهور البصريين يذهبون إلى أن « إيا » هي الضمير ، وهذه اللواحق التي تلتحق ، حروف لا موضع لها من الاعراب ، ألحقت بها كما ألحقت التاء . بأنها وفروعها ، وكما ألحقت الكاف بأسماء الإشارة . (٣)

وهناك رأيان ، أحدهما لقوم من السكوفيين ، وهو يذهب إلى بساطتها

(١) معجم الووامع ج ١ ص ٦١

(٢) معجم الووامع ج ١ ص ٦١ .

(٣) شرح الرضي على السكافية ج ٢ ص ١٢ .

والثاني للخليل بن أحمد ، وهو يذهب إلى تركيبها .  
أما الأول فهو رأى قلته من السكوفيين ، كما يفهم من إهمال أبي البركات  
ابن الأنباري إياه حين عرض للخلاف بين البصريين والسكوفيين في إياه ، وإيائي  
وإياك ، وخلاصة هذا الرأى : أن السكلمة ليس فيها تركيب ، وأن « إيا » مع  
ما بعدها اسم واحد . (١)

وأما رأى الخليل فليس هو رأى البصريين ، لأن للبصريين رأيا آخر  
ذكرته هنا ، وقد ردوا على الخليل ، ووهنوا قوله ، وكان الخليل يرى أن « إيا »  
ضمير منهم ، يحتاج إلى ما يخصه ، وأن الواحق التى تلحقه إنما هى الضمائر  
المتصلة وقد أضيفت « إيا » إليها بدليل ما سمع من قول العرب « إذا بلغ  
الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » . (٢)

فالخليل إذن كان يرى أنها ضمير ، ولكنه يحتاج إلى ما يخصه ، وإضافته  
إلى الاسم الظاهر . كما جاء فى النص - تدل على أن الهاء المتصلة بإيا الأولى فى  
النص اسم مضاف إليه أيضا ، فهو يخالف البصريين باعتبار الواحق أسماء ،  
والسكوفيين باعتبار « إيا » اسما مضمرا .

وأقرب الآراء من رأى الخليل هو رأى السكوفيين ، لأنهم لم ينفكروا  
عليه اسمية الواحق ، ولاكنهم خالفوه فى « إيا » ، وفى إعراب الواحق ، فإنهم  
يروون أن « إيا » لا محل لها من الإعراب ، وإنما أنى بها لتكون عمادا للضمائر فى  
حالة الانفصال ، وإن الواحق فى محل نصب لأنها هى الضمائر ، لا إيا .

وببدولى أن رأى الخليل فى « إياك وإياه وإيائي » مستقيم بثلاثة أمور .  
١ - أنه سمع العرب يقولون : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب »

(١) تريح الرضى على السكافية ج ٢ ص ١٣ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ١٤١ والانصاف (مسألة ٩٨) .

واستعمالهم إياها مضافة إلى الظاهر يشمر بجواز إضافتها إلى المضمرة .  
٢ - وأن « إيا » في استعمالها خالفت أخواتها من الضمائر ، لأنها مبهمة ،  
تحتاج إلى ما يخصها ، بالحق علامة التكلم ، والخطاب ، والغيبة بها ، وذلك  
يشمر بأنها تختلف عن سائر أخواتها ، وأنها ليست بمنزلتها في التعريف ، ويشمر  
بقوة رأى الخليل في إيهامها ، واحتياجها إلى ما يزيل الإيهام عنها بإضافتها .

٣ - وأن الحروف التي تلحقها ، كما يزعم البصريون هي بعينها التي تستعمل  
أسماء ، فكيف يفرقون بين استعمالها حروفاً واستعمالها أسماء ، وليس ذلك إلا  
لذاتها بهم إلى أن « إيا » ضمير معرفة ، فلما عدوها من المعارف أحادوا اعتبار العلامات  
بعدها أسماء ، لأن كونها أسماء يستدعي أن يكون لها محل من الأعراب ، ولا  
محل لها هنا إلا أن تكون مضافة إليه ، وهذا ما لا يستطيعون تصوره ، لأن  
الضمائر عندكم لا تضاف ، لتمامها عن التعريف والتخصيص .

\*\*\*

### أسماء الإشارة ، والوصولية :

وأما أسماء الإشارة والأسماء الوصولية ، فللمعجزة القدماء ، فيهن آراء غامضة ،  
وقد اختلفوا في « ذا » من أسماء الإشارة و (الذي) من الأسماء الوصولية ، هل  
الاسم فيها هو الذال وحدها ، أو الذال والألف في « ذا » ، واللام والذال  
والياء في « الذي » . ؟

وقد ذهب السكوفيون إلى الأول ، واحتجوا المذهبهم بما هو صناعى محض  
لا يمت إلى البحث اللغوى بصلة ، فقد قالوا :

« الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها ، أن الألف والياء فيها ( يعنون  
ذا والذي ) يحدقان في التثنية ، نحو قام ذان ، ورأيت ذين ، وقام اللذان ، ورأيت

الذين ، وصارت بالذين » . ٥٩٥

وذهب البصريون إلى الثاني ، واحتجوا المذهبهم بما لا يختلف عن احتجاج الكوفيين بمدى عن البحث اللغوي السليم ، فقد قالوا :  
« إنما قلنا إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيها هو الاسم لأن ( ذا والذى ) كل واحدة منها كلمة منفصلة عن غيرها فلا يجوز أن تبني على حرف ، لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال . ( ٢ )

فإذا التمسنا أسماء الإشارة في اللغات السامية وجدنا أن ما يقابل « ذا » العربية في الحبشية هو : ZE ، وفي الآرامية هو : Homo ( وهي تقابل « هنا » العربية وتؤدي ما تؤديه « ذا » أيضاً ، وفي العبرية هو : ZE . ( ٣ )  
وبملاحظة هذا نجد أن اسم الإشارة في الحبشية والعبرية مؤلف من صوت ساكن وصوت لين ، كما هو في العربية وهذا ربما أيد الكوفيين في ذهابهم إلى أن الذال وحدها هي اسم الإشارة ، لأن صوت اللين لا يعنى أكثر من أنه حركة الذال ممتولة ، وحركة الذال هنا لازمة للاستعانة بها على النطق بالذال ، لأن الصوت الساكن مما يعسر النطق به وحده مجرداً من صوت اللين القصير ( الحركة ) ، أو الطويل ( حرف المد ) ، إذا كان يمثل كلمة مستقلة ، فلا بد إذن من الاستعانة بالحركة ، ثم مطلت هذه الحركة ، حتى أصبحت ألفاً ، ولذلك حذفت في الصيغة التي وضعت المعنى ، فليس هناك من حاجة إليها لاعتماد الذال حينئذ على الألف والنون بمدها .

( ١ ) الانصاف في مسائل الخلاف - مسألة ٩٥ .

( ٢ ) الانصاف - مسألة ٩٥ .

( ٣ ) تاريخ اللغات السامية ، ص ١٠



وملاحظة ما جاء في احتجاج البصريين لمذهبهم ، من ذهابهم إلى ضرورة الاستعانة بالألف ، ويمكن النطق بالاسم ، بدون لنا الخلاف بينهم وبين الكوفيين شكلاً ، لأنه لا الكوفيون ينكرون أهمية صوت الهمزة في الاستعانة به على النطق بالذال ، ولا البصريون .

أما احتجاج البصريين بقول العرب في تصغير ( ذا ) والذى : ذيا والذيا ، فلا ينصر لهم قضية ، لأن العرب يستروحون إلى السككيات الثلاثية ، كما يستروح إليها غيرهم من الساميين ، ولذلك كان الأساس في اللغات السامية هو الثلاثي غالباً . فإذا استعملت أمثال هذه الصيغ استعمال الصيغ الأخرى التي تمثل أكثر مفردات اللغة جماعاً عليها ، وزادوا في أصولها ، كما فعلوا ، في اسم ، وأصله : ( سم ) وأخ وأب وحم وغو وغيرها ، وهي أبنية سامية الأصل ثبتت في العربية دون أن يلحقها التطور الذي لحق مفرداتها ، فأوردنا في الثلاثي ، غبقت على حاطها ، فلما أرادوا أن يستعملوها استعمال سائر المفردات أضافوا إليها نوازل أو الهمزة ، أي الهاء ، في أخوة وآباء وأخواد وأسماء في حالة الجمع ، ومنحوها الخصائص الخاصة بالمفردات .

وعما يؤيد مجموع آرائهم في هذه الأسماء أنهم لم يكادوا يعرضون لقبية أسماء الإشارة ، كذى وذو وأولاد ، ولابنية الأسماء الموصولة ، كاللاني والاني ، وحين حاولوا تفسير وجود اللام المشددة في الذى ، واللذين والذين قالوا : « وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذى » حتى اللام الأولى ، ليسم سكون اللام الأولى ، لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن إلا احتياجاً إلى تحريك اللام ، لا لتفاهه والساكنين ، كقرلهم ، الانتظار ، والانكسار ، فالو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام الأولى ، لأنها ساكنة ، وإجمال بعدها كنية فزادوا اللام الثانية ، لتبقى اللام الأولى حتى أصلها في السكون . ( ١ )



وهو تفسير ضعيف ، لأنه مبني على افتراض أن الـ « الذي » ساكنة ، وهو ما لم يتم عليه شاهد ، وما استشهدوا به من نصوص شمرية يمكن حمله على الضرورة ، أو على أن لغة الشعر لغة خاصة في أحوال كثيرة ، لا يستشهد بها على أسلوب إلا إذا جاء له في النثر نظير ، وكل ما استشهدوا به إنما هو من الشعر ، من مثل قول الشاعر :

الذ بأسقله صحراء واسعة والذ بأعلاه سبل مده الجرف  
وإذا أثبت هذا لهم شيئاً فأنما يثبت أن « الذ » لغة في « الذي » ، وأنه استعين على سكون اللام باللام الزائدة المفتوحة ، ولا يمكنه لا يجيب بحال عن وجود اللام الزائدة في الـ « الذي » ، أعني « الذي » لأن الـ « الذي » متحركة ، لا تحتاج إلى زيادة اللام الثانية .

\* \* \*

عرفنا مما ذكرناه هنا أن هذه الأبنية موجودة في اللغات السامية المختلفة مما يُريد أنها بقايا من السامية الأولى ، تختلف عن التطور اللغوي الذي خضعت له مفردات اللغات السامية ، وهي في الغالب تتألف من أصوات قليلة ، وأريد بها إلى الاختصار حين يستعان بها على ربط أجزاء الجملة بعضها ببعض .  
أما الضائفة فهي ألفاظ معينة يستعمل بعضها في الـ « كناية عن المتكلم » ، كالتاء المضمومة في « ضربت » والياء في « ضربني » ، وأنا ، ونحن ، وغيرها ، وبعضها « كناية عن الغائب » ، كالهاء في « ضربه » ، وضربها ، وكهـ وهي وغيرها ، وبعضها « كناية عن المخاطب » ، كالتاء المفتوحة في « ضربت » ، والسكاف في « ضربتك » وأنت وأنت وغيرها ، وهي موجودة في سائر اللغات للكناية عن الأسماء الظاهرة ، وللإستغناء بها عن تكرارها .  
وأما أسماء الإشارة فتؤدي وظيفة اللغوية كما تؤديها الضائفة ، إلا أنها تختلف عنها في أنه قد يجمع بينها وبين ما هي كناية عنه ، أعني الأسماء الظاهرة ،

كما إذا أشير إلى شيء ، فقول : هذه الشجرة ، أو هذا الرجل ، أو أولئك النسوة ،  
إيماناً في التشخيص .

وأما الأسماء الموصولة فهي كالضمائر وأسماء الإشارة ، تؤدي ما تؤديه  
من وظيفة ، بل هي ( في الأصل من أسماء الإشارة ) (١) ويستغنى بها عن  
تكرار ما هي كناية عنه ، ولا لكنها أقوى من الضمائر وأسماء الإشارة في تحقيق  
الاختصار ، وربط الجمل التي تمثل صوراً ذهنية معبودة ، بعضها ببعض ، فلو لا  
كلمة ( التي ) في قولنا : سأربك الهدية التي أهداها إلي أبي ، لما استطعنا التعبير  
عما تؤديه هذه الجملة إلا بحسبة يفسر بعضها بعضاً ، وكل بعضها بعضاً .  
فينبغي أن نتقياها كما هي ، ونستعملها كما استعملها العرب أصحاب اللغة ،  
بمد أن نرصد استعمالاتها المختلفة ، التي نقلتها إلينا النصوص الصحيحة .

(٣)

## الاستعمال وأثره في البنية

لا أريد أن أفترض في الكوفيين أنهم اتهجوا في دراسة اللغة منهجاً علمياً  
سليماً ، ولا ينبغي أن أفترض ذلك ، فالكوفيون كالبصريين كانوا قد درسوا  
اللغة معتمدين على الملاحظة والاختيار في داخل اللغة نفسها ، أو درسوا نحوها  
غير شاعرين بتأثيرها باللغات السامية من روابط : مرجعها اللغة السامية الأولى  
التي عارت في وجوه مختلفة من التطور ، فكانت هذه اللغات السامية المختلفة  
المروفة ، ولم يعنوا بنحو هذه اللغات ، أو يدرسوا ظواهرها اللغوية على أساس  
المقارنة بين العربية ، واللغات السامية الأخرى .

(١) برجستاسر : التطور النحوي للغة العربية ، ص ٥٣ .

إلا أن البصريين كانوا قد قصرُوا في استغلال المراجع الحية التي كانت في متناول أيديهم ، فلم يتموا استقراءها ، وشغلتهم الرغبة في التقنين والتقييد عن أن يرجعوا إلى المادة نفسها ، وبدلاً من أن يرجعوا إلى هذه المادة ليتصيدوا ظواهرها ، وأصولها العامة ، حارلوا في كثير من الأحيان إخضاع هذه المادة إلى تلك القرائن التي وضعوها ، والتي تعتمد غالباً على أسس فلسفية محضه ، فالأمر عم بسبب هذا إلى التخبط والحيرة ، وآل أمر اللغة إلى الجود والجذب الخفيف ، لأن الذين جاؤوا بعد الطبقة الأولى كانت المسافة بينهم وبين مادة العربية بعيدة ، وشغلتهم أعمال السلف عن أن يرجعوا إليها ، أو يبحثوا عنها فيما حفظته لهم هذه المدونات من نصوص ، وأصبح كل همهم أن يلموا بما وصل إليه أسلافهم من قرائن ، وأن يفلسفوا ما انتهى إليهم من علل ، حتى أصبح لاقوانين قوائين ، وللعلل علل ثوان ، وعلل ثوالث .

ولا يكن من حق الدرس علينا أن نلتبس لهم ببعض العذر ، لأنهم قد استخدموا كل قواهم ، وبلغوا الغاية التي تسمح لهم بها استمداداتهم العقلية ، وظروفهم التي لم يكن لها إلا أن تضمهم حيث كانوا ، في الدرجة التي تناسب مع تقدمهم الفكري العام ، وقد تأثروا بما حولهم من مناهج ، ولا سبيل لهم إلا أن يتأثروا بها ، وكان المنهج السكلامي هو الغالب على الدراسات فتأثروا به ، ولم يكن لهم في دراسة اللغة وعلومها تاريخ بعيد ، لذلك لم يهتدوا في دراسة اللغة العربية إلا إلى اللغة العربية نفسها ، فكان ذلك هو الثغرة التي نفذ منها العقم والجذب إلى دراساتهم ، وهي لا تزال في المرحلة الأولى من النمو ، فكانت النتيجة التي آلت إليها هذه الدراسة معروفة مترقبة .

على أن ملاحظاتهم واختباراتهم لم تكن عقيمة كل العقم ، ولا جامدة كل الجود ، فقد فتحت أمامهم منافذ هدتهم إلى شيء من خصائص الدراسة اللغوية ،

وظهرت آثارها فيما وصلوا إليه من نتائج ، هي من صميم الدراسة اللغوية ، والدراسة النحوية .

وكان الكوفيون أقوى صلة بالمنهج النحوي ، وأكثرت انتفاعاً بالمصادر اللغوية التي رخص البصريون كثيراً منها ، كما سئرى عند الكلام على مصادرهم ، ولأنهم - بمدد أقل انتفاعاً إلى الأخذ بأساليب أصحاب الكلام ، من اعتداد بالمثل ، وعناية بالأصول العامة .

ويدل على ذلك اعتمادهم على الاستشهاد بكلام العرب من نصوص شعرية وثورية كما نظروا البصريين ، ويدل عليه توسيع الأطلس اللغوي الذي خطه البصريون ، وقصروا الأخذ عليه ، فقد عرف عنهم أنهم اعتمدوا على أقوام من العرب وثقوا بهم ، واحتجوا بكلامهم ، وهم : أعراب الحنظلية .

ويدل عليه أيضاً ما يستشف الدارس من نحوهم من جنوح عن تفسير الظواهر تفسيراً عقلياً ، وعن اتباع التأويلات البعيدة التي تخالف الظاهر ، وخير مثال لهذا ما قاله الكسائي حين سئل عن شذوذ « أتى » انصوتة في استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات قال : « أي كذا خلقت » . (١)

يقول الأستاذ أمين الخولي : « إن الكسائي باجابه هذه يذكرنا بمدرسة قومه في النحو ، وما تميل إليه من التبع اللغوي ، وعدم التأويلات البعيدة ، والامعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة » . (٢)

ويدل عليه أيضاً ما سأذكره في هذا الفصل من دراسات لبنية الكلمة العامة ، وتفسيرات لظواهر لغوية انبثت على التفاهم إلى تأثير اللغة بموامل التطور ،

(١) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ٤١ .

(٢) الاجتهاد في النحو العربي : الأستاذ أمين الخولي ، وهو بحث قدم أو تمر المسائرين

وإلى تدخل الاستعمال وحريته في تغيير كثير من الأبنية التي كثر دورانها في الألسنة ، فإذا قورنوا بالمصريين شعرنا بمظم المسافة بين المدرستين ، وبعد الشقة بين المذهبين .

وفيما يأتي مثل من أمثلة كثيرة يفني عليها الفرق بين مدرسة تميل إلى تحكيم الحس اللغوي في تتبع الظواهر اللغوية ، وأخرى تميل إلى تحكيم الأصول العقلية في دراستها .

كان الكوفيون يذهبون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل . . . أصلها : «سوف» ، والبصريون يذهبون إلى أنها أصل بنفسها (١) ولننظر الآن إلى أصوب كل من الفريقين في الاحتجاج لمذعبه لنتبين بعد الشقة بين الأساو بين .

قال الكوفيون : « إنما قلنا ذلك ، لأن « سوف » كثير استعمالها في كلامهم ، وجربها على ألسنتهم ، وهم أبدأ يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : لا أدر ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك . والأصل : لا أدري ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأؤخذ ، وأؤكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال فكذلك هنا ، لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً . . . والذي يدل على ذلك : أن السين تدل على ما تدل عليه « سوف » من الاستقبال ، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها وفرع عليها .

وقال البصريون : « إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً بنفسه ، والسين حرف يدل على معنى

(١) الانصاف - ص ٩٢ ، شرح المفصل ج ٨ ص ٤٨ المغني - حرف السين

المهمل ، المهم ج ٣ ص ٧٢ .

فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه لا مأخوذاً من غيره . (١)

وقال فائل من أتباعهم : « ليست السين مقطوعة منها ، أي من « سوف »

بل هي أصل برأسها على الأصح ، لأن الأصل عدم الاقتطاع » . (٢)

فقد ذهب الكوفيون في شأنهم إلى أن السين وسوف حرف واحد ، وأن

السين ليست إلا « سوف » اقتطعت الاستعمال ، وجريها على الألسنة بعض حروفها تخفيفاً ، منهجاً يتفق مع واقع اللغة في تطورها واستعمالها .

بدل على ذلك إيرادهم نظائر كثيرة من أقوال تأثرت بهذا العامل اللغوي

أعني الاستعمال ، خرجت على خلاف القياس بمقدانها بعض أصولها التي بنيت عليها ،

ثم احتجوا بلغات سموها كانت « سوف » قد فقدت الواو في بعضها ، والقاه

في بعضها الآخر . (٣)

أما البصريون فقد أعتروا في منهجهم العقلي ، حتى ليخيل إلى الواقف على

احتجاجهم أنهم كانوا ينكرون خضوع اللغة للتطور والعمل الاستعمال إنكاراً تاماً ،

لأن الأصل عندهم « في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وأن يكون

أصلاً في نفسه » .

ثم انتصر أبو الزكات بن الأثيري لهم فرد كلام الكوفيين بأن ما ورد

من لغات قد انفرد الكوفيون به فلا يكون حجة ، كأنهم كانوا قد استدلوا

الاستقراء فلم يمتهم من كلام العرب شيء ، أو كأن رواية اللغات وقف عليهم بأن

(١) الانصاف - مسألة ٩٢ .

(٢) الهمع ج ٢ ص ٧٢

(٣) بل لقد ذكر ابن هشام فيها أربع لغات : سوف « ويقال فيها : سف » يحذف

الوسط وسو يحذف الأخير ، ونسب بحذفه ، ونسب الوسط باء ، ما لغة من التخفيف «

﴿ المعنى - حرف السين المردة ﴾

ويخيل إلى أن ﴿ سي ﴾ هي السين المفردة التي تجدها في « يعمل » ولكنها لما بقيت

ومدها كسرت ثم غلظت حركتها ككنياً لحروفها حتى استعملت الكسرة إلى باء .



ما يصل غيرهم إليه مما لم يعرفوه ليس من كلام العرب .  
وبأنه إن صححت هذه الرواية فهي من الشاذ الذي لا يقرأ به أقلته كما  
يزعمون ، لأنها لا تخضع لأصولهم وبأن حذف الفاء والواو على خلاف القياس  
فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف . (١)

وهذا تدخل منهم في القروانين اللغوية وحدت من حرية الاستعمال في البناء  
وإذا كان حذف الواو والفاء على خلاف القياس أفكان الحذف في تلك الأمثلة  
التي أبد الكوفيون بها منسجهم ، والتي لم ينكرها البصريون ، من نحو: كل وخذ  
ولم أبل وغيرها جارياً على القياس وهم - أعني البصريين - يتفقون مع الكوفيين  
في أن الأسننة في استعمالها الطويل قد حذفت بعض أجزائها لأن الأسننة تعميل  
إلى التخفيف بحذف بعض الأصول من الحروف التي يكثر دورانها عليها .

وقال ابن يعيش : « والذي عليه أصحابنا أنها كلمتان مختلفتا الأصل ، وإن  
توافقتا في بعض حروفها ، ولذلك تختلف دلالتها ، فسوف أكثر تنقيساً من  
السين » . (٢)

وقال ابن هشام لبيان أن بينهما فرقاً : « وتنفرد - يعني سوف - عن السين  
بندخول اللام عليها ، نحو : « وسوف يمطيك ربك فترضى » . (٣)

أما ما قاله ابن يعيش فقد رده ابن مالك ، بأن استعمالها في القرآن وفي  
كلام العرب لا يشير إلى مثل هذا الفرق المزعوم ، لأنها قد تواردا على معنى واحد  
في قوله تعالى : « وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً ، أولئك سنؤتيهم أجراً  
عظيماً » وفي قول الشاعر :

(١) مع اللوامه ج ٢ ص ٢٢

(٢) شرح المنصل لابن يعيش ج ٨ ص ١٤٨ ، ١٤٩

(٣) معنى اللبيب - حرف الدين المهمة .



وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول (١)  
وأما قاله ابن هشام من أن «سوف» تختص بدخول السلام كما في قوله  
تعالى: «ولسوف يعطيك ربك فترضى» فأكبر الظن أن الذي منع دخول  
اللام على السين في كلامهم إنما هو عامل صوتي لأنه قد يدخل ذلك إلى توالي  
حركات كثيرة في كثير من المواضع كما في نحو قولنا: والله السيفاني في  
الدفاع عن بلاده، وهو مما استشفاه العرب في كلامهم لما فيه من مجهود عضلي،  
لا يتفق مع ما يتطلبه الاعتمال من سهولة وإسراع.

وكان كثير من الحجة يعللون بناء الفعل اناضى على السكون عند اتصاله  
بالضمة المرفوع المتحرك. نحو: قدمت، وكنت، بأنه نوبتي على حاله من  
الفتح لتوالي أربع حركات، وهو ما استشفاه العرب في كلامهم.  
قال الأشموني: وهو أحد أتباع المدرسة البصرية، «أو أما ضربت وانطلقتنا  
فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع حركات فيجاءه كالكلمة  
الواحدة». (٢)



ولماذا نمد في الاحتمالات، ولدينا في العربية مثال آخر، هو: «مد»  
ومند، وجهور النحاة من البصريين والكوفيين على أن الأصل في «مد» هو:  
«مند» (٣) «والها استعمل لأن عندهم يستعملان ترفيعين، ويستعملان حرفين»  
كما جاء في قول ابن مالك:

ومد ومند استمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مندعا  
وإن يجرا في مشي فكمن هما وفي الحضور معنى أمي استقين

(١) مع الهمام، ج ٢، ص ٧٢.  
(٢) شرح الأشموني، ج ١، ص ٩٥.  
٣١، شرح الأشموني، ج ٢، ص ٢٣٦، الهم، ج ١، ص ٢٦.

فها إذن قد يكونان حرفين عندهم ، ومع ذلك فإن « مذ » مشتقة من « منذ » ، أو شئ « منذ » أسقط الاستعمال منها النون ، مع أن البصريين كانوا يقولون : « إن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه » . (١)

هذا إلى أن هناك للمحدثين رأياً يذهبون فيه إلى أن « الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أُفِرغت من مصاها الحقيقي ، واستعملت مجرد موضحات ، أي مجرد رموز (٢) ، وقيل أن تصير أداة كانت قد مرت بتاريخ طويل مجهول ، أخذت فيه تتخلى عن مدلولها الأصلي شيئاً فشيئاً ، وبطريقة غير محسوس ، وأخذت تصطنع لنفسها وظيفة خاصة وحكماً جديداً .

وكان البصريون يسمونها حروف المعاني ، لأن كل واحد منها يفيد معنى من المعاني ، كالاستفهام والابتداء ، والاستعلاء ، والمجازوزة ، والاستدراك ، وغيرها .

وكان الكوفيون يسمونها أدوات ، لأنها أصبحت رموزاً مجردة ، لا تدل على معنى مستقل ، بحيث يمكن التعبير عنه ، أو ترجمته ، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً في الجملة .

ويبدو ذلك واضحاً في بعض الأدوات التي بقيت محتفظة بأصولها ، ولسكنها بعدت بالاستعمال عما كانت تؤديه أولاً ، كعلى في دلالتها على الاستعلاء فهي تؤدي ما يؤديه الفعل (علا) من معنى ، إلا أنها اختلفت عنه في حكمها واستعمالها ، على أنها كانت تستعمل إلى جانب ذلك استعمال الأسماء أيضاً ، كما جاء في قول الشاعر :

(١) الانصاف - مسألة ٩٢ .

(٢) « اللغة » فندريس ، ص ٢٦٦ .

خلفت من عليه بعد ما تم ظمؤها . اتصل وعن قبض بزيرا ، مجهول  
أى من فوقه . (١)

ومثلها : ( عن ) فى استعمالها أداة تدل على المجاوزة ، واسما ، بمعنى (جانب)  
كما يشولون ، وكما جاء من قول الشاعر :

ولقد أرانى للرماح دربة من عن يميني نارة وأمانى (٢)

ومثلها : اكن ، كما سبأنى بيان أنها مركبة من ( لا ) النافية ، و ( كن )  
المقابلة لكلمة Ken العربية التي معناها ( هكذا ) . ولا يبعد أن تكون كلمة  
( كن ) كانت فى العربية ثم انقرضت منها ، كما احتمل الدارسون المحدثون أن  
( أيس ) كانت فعلا لكينونة فى العربية ، كما هي فعل الكينونة فى اللغات السامية  
الموجودة الآن ، و اكنها انقرضت من العربية .

ومثل ( عن ، وعلى ) فى استعمال الأولى اسما وأداة ، واستعمال الثانية  
اسما وفعلا ، وأداة : do ، will فى الإنجليزية ، فان ( do ) تستعمل فعلا  
أساسيا فى الجملة ، وتستعمل فعلا مساعدا ، أو أداة استفهام ، وقد اجتمعتا فى  
قول الانجليزى فى تحيته : How do you do .

وأن will تستعمل اسما بمعنى الارادة أو الرغبة ، وتستعمل فعلا بمعنى  
أراد ، أو رغب ، وتستعمل أداة تقوم فى الدلالة على الاستقبال مقام السين  
وسوف فى العربية ، حتى لقد اختصرت بعض حروفها فى الإنجليزية بواسطة  
الاستعمال لغرض التخفيف كما فى قولهم :

You 'll visit Cairo ، كما اختصرت بعض حروف ( سوف ) فامتثلت  
( سو ) حينما ، و ( سف ) حينما ، و ( سى ) حينما آخر ، كما يقول الكوفيون .



## النسب والتركيب :

وهما كلمتان تتلاقيان في معنى واحد هو استخلاص كلمة واحدة من أكثر من أصل واحد ، وتفرقان في كيفية هذا الاستخلاص ، فالنسب يتحقق باستخلاص كلمة من كلمتين ، أو ثلاث كلمات بعد اقتطاع بعض أجزائها ، والتركيب يتحقق بالتلازم بين كلمتين تلازما يجعل منها الاستعمال متجاورتين كلمة واحدة ، يمنعها التلازم والاستعمال معنى جديداً مستخلصاً من مجموع المعنيين اللذين دل عليها الأصلان المتلازمان كلا على حدة .

لاحظ المشتغلون في اللغات ، الذين رصدوا ظواهرها أن التركيب ظاهرة في اللغات لا تختص بها العربية ، بل هي في العربية ، أو في اللغات السامية بوجه عام ، أقل منها في اللغات الهندية - الأوربية ، ولا سيما الحديثة منها ، فقلما نجد في هذه اللغات كلمات ترجع إلى أصل واحد .

وواقع اللغة العربية يشهد بصدق ملاحظتهم ، فالعربية ، وهي إحدى اللغات السامية ليس فيها من المنحوتات والمركبات إلا مقدار ضئيل بالنسبة إلى بقية المفردات ، التي امتلأت بها المماجم اللغوية ، وليس من المحتمل أن تكون اللغة العربية قد شذت عن أخواتها الساميات ، كالعربية والآرامية والحبشية وغيرها ، لأنهن جميعاً يؤلفن فصيلة لغوية واحدة ، تقف إلى جانب الفصائل اللغوية الأخرى كالهندية - الأوربية ، واللغات الشرق الأقصى وغيرها .

وإذا نظرنا في أحد معاجم الإنجليزية مثلا ، وهي إحدى اللغات الأوربية الحديثة ، رأينا ظاهرة التركيب شائعة إلى درجة أن المفردات التي لا تركيب فيها تواف جانباً ضئيلاً إلى جانب المفردات المركبات .  
ومن أمثلة المركبات الإنجليزية :

*Housebreaker' Horsebreaker' Highborn' Pickpocket' Postoffice'*  
*Doorkeeper'*

إلى غير ذلك .

ومن المركبات الإنجليزية أيضاً طائفتان كبيرتان من المفردات ، تألفت  
كلمات الطائفة الأولى من أصل وسابقة ، وهي ما تسمى : *Prefix* ، وتألفت  
الطائفة الثانية من أصل ولاحقة ، وهي ما تسمى : *Suffix*  
ويذنبى ألا يختلط الأمر علينا ، فنخلط بين المركبات التي لم يمرض الحذف  
لأصولها ، وبين المنحوتات التي لا تتكون إلا بحذف بعض الأجزاء من أصولها  
التي تألفت هي منها .

وهذه المفردات العربية القليلة التي ترجع إلى أكثر من أصل واحد تؤلف  
في العربية طائفتين ، طائفة المنحوتات ، وطائفة المركبات .  
ولا تقتصر عملية النحت على الأسماء وحدها دون الحروف ، كما زعم بعض  
الباحثين فقد ذهب إلى أنه لا يكون بين الأدوات والحروف ، واعتبر رأى الخليل  
في أدوات منحوتات من الآراء التي انفرد بها ، وشذبهها عن جبهة النحاة (١)  
وليس الأمر كما زعم فإن النحت عملية لغوية قائمة على الاختصار في  
الكلمات التي يكثر دورانها على الألسنة ، فكما يكون في الأسماء يكون في  
الأدوات والحروف .

على أنه ليس الخليل وحده هو الذي يرى أن النحت يقع في الأدوات  
كما يقع في الأسماء حتى يمد شاذاً عن جبهة الباحثين ، فإن الكسائي والقراء  
وغيرهما من الكوفيين يرون هذا الرأي أيضاً ، وقد جاءتنا عنهم أقوال تقول  
إلى القول بوجود النحت في الأدوات والأسماء جميعاً ، اللهم إلا أن يريد بالجمهرة  
جمهرة البصريين الذين خالفوا الخليل فيما ذهب إليه في « لن ، وإذن » وهو قول  
متسرح فيه .

والأصل الذي انبنى عليه مذهب السكوفيين في التركيب هو الأصل الذي  
بنى الخليل مذهبه عليه ، وهو : « أن السكمتين إذا ركبا ، والسك منهما معنى  
وحكم أصبح لهما بالتركيب حكم جديد » . (١)  
وقد صرحوا بهذا حين قرروا أن أصل « مها » : « مه » بمعنى اكفف ،  
زيدت عليها « ما » ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن « (٢) » ، وأدخلوا في هذا  
الأصل جميع الأدوات التي رأوا أنها مركبة من أداتين .

والممنحوتات التي وصلت إلينا ، بعضها قديم ، وبعضها إسلامي حديث ،  
ومن الأول جميع الأدوات والأبنية ، التي قيل : إنها ممنحوتة : كلن في رأى  
الخليل والكسأى ، و « إذن » في رأى الخليل ، و « ليس » في رأى الخليل  
والفراء ، و « لكن » في رأى السكوفيين ، وغيرها . ومن الثاني : أبنية نحت  
كل واحد منها من كلمتين أو أكثر ، كالبسمة ، والحمدلة ، والحوالقة أو الحوقلة  
والهيلة والحسيلة ، والحيعة ، والسمة ، فانها ممنحوتة من : بسم الله الرحمن  
الرحيم ، والحمد لله ، لاحول ولا قوة إلا بالله ، لا اله إلا الله ، حسبى الله ، حتى  
على الصلاة ، سمع الله لمن حمده ، اللهم إلا ماقل من مثل : عبشمى ، وعبشمى ،  
نسبة إلى عيد شمس ، وعيد الدار ، وعيد القيس ، فان نحتها - كما شعر إضافة كلمة  
« عيد » إلى « شمس » وغيرها - كان قد تم قبل الإسلام .

وكان الخليل قد تناول هذه المنحوتات ، فذكر أمثلة منها حين عرض في  
دراسته للأصوات اللغوية وتآلفها ، ففي أثناء عرضه لايمتلاف العين مع الحاء ،  
ذكر أنها لا تتألفان في كلمة واحدة لتقارب مخرجيهما ، وتلاصقها عنده ، « فلولا

(١) ابن جني : سر صناعة الاعراب - حرف الكاف .

(٢) شرح الأئحوني ، ج ٤ ص ١١ .



بحة في الحاء لا شتهت بالعين لقرب مخرج الحاء من العين ، ، الا هم إلا إذا كانت العين في كلمة والحاء في كلمة أخرى ، ثم اشتق من الكلمتين ، أو نحت منها كلمة واحدة ، كما نحت تمبفس من عبد القيس ، وتمبشم من عبد شمس ، ومثل له بقول العرب : حيميل يحيمل حيملة ، كما جاء في قول الشاعر :

فبات خيال طيفك لي عنيقا إلى أن حيمل الداعي الفلاحا  
وكما قال الآخر :

ألا رب طيفك ذلك مات معانقي إلى أن دعا داعي الصباح خيملا  
وحيمل منحوتة من كلمتين ، هما : حى وعلى - (١)

وفي أثناء عرضه لامتثال الحاء والهاء ذكر أنها لا تألفان أبداً لنفس السبب الذى حال دون ائتلاف العين مع الحاء ، وهو تقارب المخرجين ، وبالتصاقهما ، ، فاولاهته في الهاء لا شتهت بالحاء ، لقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء ، ، إلا إذا كانت الحاء في كلمة والهاء في كلمة وكان لكل من الكلمتين معنى على حدة ثم تأتتا بطريق النحت ، على النحو الذى اجتمعت فيه العين والهاء .

كان الخليل يقول : « وبما ان الحاء والهاء ، ولم يأتتا في كلمة واحدة أصلية ، وقبح ذلك على ألسنة العرب ، لقرب مخرجيهما ، لأن الحاء في الملق يدق بالعين وكذلك الحاء والهاء ، ولكنها يجتمعا في كلمتين ، لكل واحدة معنى على حدة ، كقول لبيد :

ومهادى في الذى قلت له ولقد يسمع قول حيمل  
وإنما جمعها في كلمتين ، حى كلمة ، ومعناها : علم ، وهمل : حشيت ، فجمعها  
كلمة واحدة . (٢)

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ، ص ١٠ ومقدمة لسان العرب .

(٢) لسان العرب - حرف الحاء .



وجاء الدارسون من بعد الخليل فأثبتوا وجود المنحوتات ، ومثلوا لها ،  
وغلا ابن فارس ، فذهب إلى أن أكثر الأبنية التي تريد أصولها عن ثلاثة منحوتة  
من كتبتين ، مثل قول العرب للرجل الشديد : ضبطر ، من ضبط وضبر ، وفي  
قوتهم : صهصلق ، من صهل وصلق ، وفي الصلدم ، إنه من الصلد والصددم . (١)  
أما رجال هذه المدرسة فلم أقف على أقوال لهم توضح رأيهم في هذه  
المنحوتات ، التي عرضت لأمثلة منها ، كالحيملة والبسملة ، وغيرها ، أو تحليلها  
إلى أصولها ، كما فعل الخليل ، وكل ما عرضوا له منها : هذه الكلمات والأدوات  
التي لها صلة قوية بدراساتهم النحوية .

ولعل خير ما يفسر هذا ما قاله الأستاذ الخولي من أنه « كان الخارجون  
منهم إلى البادية إنما يسمون إلى جمع ما يروج في قصور الخلفاء عند سمرهم »  
ومجالس أنسهم التي كانت من مظاهر سلطانهم ، وجاههم قبل كل شيء . (٢)  
ولم يعنوا بدراسة اللغة دراسة علمية ، بل لم تكن لهم دراسة لغوية منظمة ،  
قائمة على رصد الظواهر اللغوية المختلفة ، وتحليلها تحليلاً لغوياً ، ولم أجد من  
بينهم من اقتبح هذه السبيل غير الفراء ، وأكثر ما جاء للمكوفيين من أقوال

(١) الصحاح لابن فارس ، ص ٢٢٧ .

(٢) « الاجتهاد في النحو » وهو بحث قدم إلى مؤتمر المستشرقين الدولى ، المنعقد  
بستانبول ١٩٥٩ .

لعل الأستاذ يعنى رجال هذه المدرسة ، ويعنى الأصمعي واليزيدى واشباههما من رجال  
المدرسة البصرية دون غيرهم من رجال ناعلم الأوائل كخليل بن أحمد وأمثاله ، وليس بعيداً  
عنا ما كل بين الخليل وسليمان بن علي وإلى المنصور على الأهواز ، حين عرض هذا عليه  
الجماع والتعظيم إذا رضى أن يقوم بتأديب أولاده ، وهو آحوج ما يكون إلى ما يسد الحاجة  
وما كل منه من رفض لهذا العرض مكثفياً يكسر الخبز اليابسة التي أخرجها إلى رسوله قائلًا  
ل : ما دامت هذه عندي فلا حاجة بي إلى سليمان .

« معجم الأدباء » ج ١١ « الخليل » ص ٢٤٣ « بولاق »

تتعلق بجزئيات هذه الظاهرة ، أعني ظاهرة التركيب ، وتطبيق ملاحظتها العام عليها ، إنما هو للفراء .

وأكبر الظن أن انفراء الفراء بهذا يرجع إلى عقلية المتفلسفة ، لأنه كان من أصحاب الكلام ، ولأصحاب الكلام محاولات في هذا الصدد ، تتمثل في رأيهم بأن اللغة اصطلاح ، وليست وحيًا ، ولا إلهامًا ، وظهرت نتائجها في أعمال الخليل ، وغيره من أصحاب الكلام الفرويين .

ثم إن صناعة الأعراب وحدها كانت قد كفلت لهم تلك الزلفى التي أشار إليها الأستاذ ، والتي كانوا ينشدونها ، ويقسبونها إلى الفوزر بها ، وندب الخلفاء بإعجم لتأديب أولادهم لا يقتضيهما التنغم في اللغة ، ولا يتطلب منهم العمل الجاد المضنى في البعث عن أسرار اللغة وظواهرها ، كل ما هناك « مسائلتان في المنجوى » ويتان من معاني الشعر ، وأحرف من اللغة ، كما قال السكسائي تعليق ابن المبارك الأحمر ، حين استخلفه في تأديب أولاد الرشيد . (١)

فأنا إذ أعرض لآراء الكوفيين في المنحوتات ، إنما أعرض لهذه الكلمات والأدوات التي كان لابد لهم من أن يتناولوها بالدرس ، لأنها من صميم دراستهم .

على أنى أعترف بأنى لم أستطع الوقوف على جميع أقوالهم في هذه الأدوات التي يدل ظاهرها على أنها مركبة ، كما سبق للخليل أن رسم القول في كثير منها فيما أملاه على سيبويه ، وما أجاب به سيبويه عما سأله عنه ، وما دامت المصادر لاتعين على تحقيق كل ما أقصد إليه فمأ تاول بالدرس ما وقع لى من هذه الأدوات .



تبدأ قصة ذلك الأصل الذى عرضت له ، وهو أن الكلمتين إذا ركبتا

وكان لسلك منها معنى وحكم ، أصبح لها بالتركيب حكم جديد - بمعل الخليل  
المغوي " ثم أخذ الكوفيون به ، لأنهم تلاميذه ' الآخذون عنه ، وبنوا عليه  
آراءهم في أدوات كثيرة كان الدارسون من بصريين وغيرهم يعتبرونها بمسائل  
لاتركيب فيها ، واستطاع الكوفيون في ضوء هذا الأصل أن يصلوا إلى بعض  
النتائج الصحيحة ، ولو كان بطريق المصادفة ، لأنهم لم يعتنوا بدراسة اللغات  
السامية التي كان يمكن دراستها لو أرادوا ، أو لو شمروا بقوة الصلة بين دراستها  
ودراسة العربية . إنهم لو فعلوا ذلك ، ووازنوا بين العربية واللغات السامية  
المعروفة لديهم لاهتدوا إلى كثير من الحقائق الواضحة ، التي تتعلق بأصل  
اشتقاق هذه الكلمات الآثارية المجهولة الأصل ، ولكنهم لم يفعلوا ، فنشأ عن  
جهلهم بالعربية والسريانية بوجه خاص ، وهما اللغتان الساميتان اللتان كان يتيسر  
لهم معرفتهما ، لاتصالهما بأهلها ، و اختلاطهم بهن ، « أنهم لم يوقفوا إلى بيان  
المعاني الدقيقة التي تؤديها كثير من الكلمات ، لأنه ليس من الممكن في كل  
الأحوال أن يهتدى الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة ' إذا اقتصر في مجته على  
لغة سامية واحدة » (١)

ولذلك ، إن الظن باتصال الخليل بالمغوي السريان ، وتبادله معهم بعض  
الأصون والمسائل ، ووقوفه على مفردات مشابهة لمفردات عربية ، تناوّلها بالدرس  
وصرح برأيه في أصلها ، وفيما تؤديه - أقول إن هذا الظن ليجد إلى نفس  
الدارس سبيلا سهلة ، وإن لم يظفر بما يؤديه من مصادر تشير صراحة أو إشارة  
إلى اتصال الخليل ببعض أو لائق ، لأن الخليل كان قد وصل إلى كثير من  
النتائج التي أثبتت الدرس الحديث المقارن صحتها ، أو صحة أكثرها كراهيه في  
« لن » من أنها مركبة من « لا » و « أن » ، و كراهيه في « ليس » من أنها

مركبة من « لا » ، و « أيس » ، وهو فعل السكينونة ، الذي يظن الدارسون أنه كان في العربية ، ثم زال منها ، فاذا سئل الخليل عن الاختلاف بين ما تؤدبه هذه الكلمات المركبة في رأيه ، وبين ما تؤدبه أصولها التي ركبت منها أجاب بأن الكلمتين إذا ركبتا ، ولكل منهما معنى وحكم أصبح لها بالتركيب حكم جديد .



رَبِّمَلاحظة أقوال الكوفيين في هذه الأدوات يتبين أنهم كانوا يفرقون بين أدوات منعمرة ، وأخرى مركبة ، وبعد رصد هذه الأدوات ، وأقوالهم فيها يمكن تصنيفها صنفين :

### ١ - الصنف الأول : الأدوات المنعمرة وبشرح فتحه :

« لهم »

وهي مركبة عند الكسائي من الكوفيين وحده ، وعنده أنها مركبة من « لا » و « أن » ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لسا كثير . (١)  
وقد حذا الكسائي في « ان » حذو الخليل ، لأن الخليل هو صاحب الرأي الأول فيها ، قال حيدوبه : « فأما الخليل فزعم أنها « لا أن » ، والكنهم حذفوا لسكثرتة في كلامهم ، كما قالوا : ويامه ، يريدون : وى لأمه ، وكما قالوا يومذ ، وجمعت بمنزلة حرف واحد » . (٢)

وقال الأزهرى - فيما نقل صاحب اللسان - : إنه « حكى هشام عن الكسائي مثل هذا القول الشاذ عن الخليل » . (٣)

(١) شرح الإثنونى ج ٣ ص ٢٨٣ . المعنى - حرف اللام .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٠٧

(٣) لسان العرب - مادة « ان »

أما المرء فسكان يذهب إلى أن أصل « لن » ، و « لم » : لا ، فابديل الألف نونا في أحدهما ، ومما في الآخر (١)

ورأى السكسائي - فيها نرى - أصوب ، لأن الدرس المقارن الحديث يؤيده فيما ذهب إليه ، من تركيب « لن » من « لا » و « أن » ، كما يرجح تركيب « لم » من « لا » و « ما » فقد رأى « برجسنراسر » : أن أصل النفي في العربية أن يكون بلا وما ، وأن العربية قد اشتقت من « لا » أدوات ، منها : ليس ، ولن ، ولم ، وقال : « لن » : مركبة من « لا » و « أن » ، ولم « ربما كانت مركبة من « لا » و « ما » الزائدة » (٢)

وقال في موضع آخر من محاضراته - حين عرض لحروف العطف - : « ثم » خاصة بالعربية ويظهر أنها مشتقة من « ثم » المقابلة لـ *Sam tam man* الآرامية ، و ( أو ) سامية الأصل ، و ( أم ) حديثة عربية ، أصلها : *a - ma* كما أن ( لم ) أصلها : *la - ma* و ( كم ) أصلها : *kama* ، و ( لكن ) مركبة من ( لا ) و ( كن ) المقابلة لـ *ken* العربية التي معناها : هكذا » (٣)

غير أن النحاة القدماء لجعلهم بهذا ونحوه ، كانوا يحملون على الخليل والسكسائي ويصفون رأيها هذا بالشذوذ ، كما سمعنا من حديث الأزهري ، فيما نقل ابن منظور ، ولم ينتفع البصريون بما ذهب إليه هذان الامامان ، أو يحاولوا البحث في غير هذه الأدوات في ضوء بحثها فيها ، كما فعل السكسائيون في محاولاتهم تفسير كثير من هذه الأدوات التي عرضت لهم في دراستهم النحوية . ولم أجد من بين المتأخرين من أخذ بهذا الرأي غير ابن جنى في

(١) شرح الرضي على السكافية ج ٢ ص ٢٣٥

(٢) التطور النحوي لغة العربية ، ص ١١١ .

(٣) التطور النحوي لغة العربية ص ١١٩ .

سر صناعة الاعراب ، فقد عرض لمبدأ التركيب الذي عرضت له ، وطبقه على أدوات كثيرة ، منها : لن ، وكان . (١)

\*\*\*

« ليس » :

وهي مما عرض له الخليل ، فقال : « أصله : لا أيس ، فطرحت الهمزة ، وأزقت اللام بالياء . (٢)

أما البصريون غير الخليل فقد راحوا يفترضون فيها فروضاً ، لا تمت إلى الواقع بصلة ، وأخذوا يطبقون عليها أصولهم ، ويخضعونها لأقيمتهم ، فقال ابن السراج : ( إنها حرف بمنزلة ( ما ) وتابمه أبو علي الفارسي ، وابن شقير وجنادة . (٣)

وقال ابن سيده : « ليس : كلمة نفى ، وهي فعل ماض ، وأصلها : ليس ، بكسر الياء ، فسكنت استثقالاً ، ولم تقاب ألفاً ، لأنها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للرجال . (٤)

وهو - فيما أظن - قاس « ليس » على « نعم » فإن من من اللغات التي رويت لها : نعم ، وأصلها عندهم نعم ، ثم حذفوا الكسرة ، فقد قال ابن يعقوب إن فيها أربع لغات ، واللغة الأصل فيها أن تكون : ( نعم على وزن : حمد وعلم ) . (٥)

وعلى هذا ابن هشام ، فقد قال : « هي فعل لا يتصرف ، وزنه : فعل

(١) سر صناعة الاعراب - حرف الكاف .

(٢) لسان العرب - مادة ليس .

(٣) المغني - حرف اللام ص ٢٢٧ .

(٤) لسان العرب - مادة ليس .

(٥) شرح المنصل ج ٧ ص ١٢٨ .



بالكسر ، ثم الهمزة تخفيفه ، ولم نقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ، ولا فعل بالضم ، لأنه لم يوجد في أي العين إلا في هيوه . (١)

ولا أعلم أحداً ذهب مذهب الخليل فيها غير الفراء الكوفي ، فقد كان يقول : « أصل ليس : لا أيس » ودليل ذلك قول العرب : اثنتي به من حيث أيس وليس ، وجيء به من أيس وليس ، أي من حيث هو ، وليس هو . (٢)

ولعل ما في « أيس » من معنى الوجود - وقد لمح الفراء فيما رواه وفسره بقوله : « أي من حيث هو ، وليس هو » - هو الذي هيأ لها أن تنضم إلى طائفة الأفعال الدالة على الوجود في زمن من الأزمان ، وأصبحت تعمل عملها ، واتخذت لنفسها أحكامها ، من اتصال بالضمائر ، وبتاء التأنيث الساكنة . ولعل معنى الوجود الذي لمح الفراء فيها يؤيد ظن الدارسين المحدثين في أن « أيس » كانت فعل الكينية في العربية ، ثم انفرض منها ، ولم يبق فيها إلا مركبا مع « لا » .

وأيد البحث الحديث رأي الفراء في « ليس » ، فذهب برجستراسر إلى مثل ما ذهب إليه ، وقال : « قد اشتقت العربية من « لا » أدوات أخرى للنفي ، لا توجد في سائر اللغات السامية إلا : « ليس » فيقابلها في الآرامية : *lail* ، وهي من كبة من « لا » واسم معناه الوجود ، يحتمل أن يكون لفظه القديم : *lilai* ، أو قريباً من ذلك ، وهو *ies* في المبرية ، و *itai* في الآرامية المتبقية ، ويقاربها في الأكديّة : فعل وهو *isu* ، أي يملك الشيء وهو له ، فعني *iait* : لا يوجد ، وهذا هو معنى ليس الأصلي . (٣)

على أن « برجستراسر » كان قد اعترضته مشكلة عرض لها دون أن يجد

(١) المغني - حرف اللام - ص ٢٢٧ .

(٢) لسان العرب - مادة ليس .

(٣) لتطور النحوي للغة العربية ، ص ١١١ .



لها حلا ، وذلك : أن حروف ( ليس ) لا تتطابق مع حروف *laie* ، لأن السين العربية لا تقابلها التاء في اللغات السامية الشمالية ، فقيام السين في ( ليس ) مقام التاء في ( *laie* ) كما يقول - ( نقض لقوانين الأصوات السامية ، لا بدله من سبب ، ولا أعرفه ) . (١)

ولكن : تخيل إلى أن لا مشكلة هناك كان *laie* التي تحدث عنها على أنها تقابل ( ليس ) العربية لها من الأدوات العربية ما يقابلها ، وما تتطابق حروفه مع حروفها وهي : ( لات ) التي تعمل في العربية عمل ( ليس ) وانكسرها اختصت بقى الحين ، كما في قوله تعالى : ( ولات حين مناص ) .

وعلى هذا فيحتمل أن تكون *laie* الأكديّة قد تطورت صوتها المدغم : *Diphthong* ، وقد مالت العربية إلى التخلص من هذا الصوت «٢» ، فأصبحت : ( لات ) ، وأن تكون ( ليس ) قد اختصت بها العربية ، كما اختصت بأشياء أخرى كثيرة .

ولدينا من كلام الفراء ما يشعر بأنه كان لا يفرق بينها وبين ( ليس ) من حيث دلالة كل منهما على نفي الوجود ، فقد قال في تفسير قوله تعالى من سورة «ص» : فنادوا ولات حين مناص : يقول : ليس حين فرار ، فهي إذن عنده بمنزلة ليس .

ولعل الفراء كان يرى أن التاء فيها أصلية ، وليست التأنيت ، فقد كان يقول : أقف على لات بالتاء . (٣)

وعلى هذا فاحتمال برجستراسر أن تكون «لات» حرف نفي ، ولا تكول

(١) التطور النحوي لغة العربية ص ١١١ .

(٢) الدكتور إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ٨٩ .

(٣) معاني القرآن : ووفه ١٦١ .

فعلا من أخوات كان (١) ، احتمال ضئيف ،  
وإذ نحتت ليس من لا و أيسر ، فكل ما وجد فيها من جديد لم يكن  
لها قبل النحت إنما يحمل على أن الكلمتين إذا ركبنا أصبح لها بالتركيب حكم  
جديد ، وهو المبدأ الذي أخذ به الكوفيون .

\*\*\*

« لسكن » :

والسكن مما اختلف فيه البصريون والكوفيون . أما البصريون فقد  
ذهبوا إلى أنها بسيطة . وأما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم ، فكان الفراء  
يذهب إلى أن أصلها : لسكن أن ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لسكن  
للساكنين ، كقوله :

ولالك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل (٢)

وكان بنية الكوفيين يذهبون إلى أنها مركبة من لا و أن والسكاف  
الزائدة ، لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ، (٣)

وعم - أعنى الكوفيين - في مقالاتهم بتركيبها أدق من حيث الحس اللغوي  
من البصريين ، بقطع النظر عن إصابة الرأي فيها وعدم إصابته ، لأن بناءها  
غريب ، ليس له نظير في أبنية المفردات البسيطة ، ولسكنهم أخطأوا وجه  
الصواب .

أما الفراء فلا زالت المشكلة أمامه قائمة ، لأنه حللها نصف تحليل ، وترك  
النصف الآخر دون أن يبدي رأيه فيه ، ولعله كان يعتبره جزءاً واحداً لا  
تركيب فيه .

(١) التطور النحوي لغة العربية ص ١١٥ .

(٢) المفتى - حرف اللام ص ٢٢٦ .

(٣) شرح المفصل ج ٨ ص ٧٩ . المفتى ج ١ ص ٢٢٦ .

وأما بقية الكوفيين فاستظاعوا أن يسموا النفي فيها « جملو » أصلاً  
من أصولها ثم اختلف الأمر عليهم ، فافترضوا اعتباطاً وجود كاف زائدة إلا  
للتشبيه .

كل هذا يرجع إلى أنهم درسوا اللغة العربية في نطاق اللغة العربية نفسها ،  
جهلاً بوجود الصلة بينها وبين اللغات السامية الأخرى ، « وليس من الممكن في  
كل الأحوال أن يبتدى الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة إذا اقتصر على لغة  
سامية واحدة » كما قال الدكتور « ولقدسون » .

أما المحدثون فأخذوا فكرة التركيب لها ، ولكنهم ظنوا بأنها مركبة من  
« لا » و « كن » المقابلة لكلمة « كن » العربية ، التي معناها : « هكذا » (١)

• • •

### « اللهم » :

وهي بناء مركب عند البصريين « الكوفيين جميعاً » إلا أنه عند الكوفيين  
مركب تركيب نحت ، وعند البصريين مركب من لفظ الجلالة ، ومن ميم مشددة  
نابت عن « يا » في أوله ، في حالة النداء ، ولذلك لا يجمعون بين « يا » والميم  
المشددة ، لأنها عرض عنها ، ولا يجوز عند جمع الجمع بين العرض والمعرض عنه ،  
فهم قد سلكوا في عدم الجمع بينها مسلكهم العقلي المعروف .

وكان الخليل يقول : « اللهم نداء ، والميم هنا بدل من « يا » (٢) ،  
وعليه سيديويه ، وسائر البصريين .

واحتج البصريون بعد ذلك لمنهم على أن ابن البركات من الأنباري

قائلين :

(١) التطور اللغوي العربية ، ص ١١١

(٢) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣١٠

« إنما قلنا ذلك ، لأننا أجمعنا أن الأصل : يا الله ، إلا أننا لما وجدنا عم إذا  
أدخلوا الميم حذفوا « يا » ، ووجدنا الميم حرفين ، ويستفاد من قولهم : اللهم  
ما يستفاد من قولك : يا الله - دلنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ، لأن  
العوض ما قام مقام الموضع ، وههنا الميم قد أفادت ما أفادت « يا » ، فدل على أنها  
عوض منها » . (١)

وأصلها عند النراء - وتبعه سائر الكوفيين - : « يا الله أمنا بخير ، إلا  
أنه لما كثرت في كلامهم ، واشتهرت في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا :  
هلم ، والأصل : ها الميم ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً ، وأدغموا الميم في الميم ، كما قالوا :  
وبله ، وبل لأمه ، وإنما حذفوا ، وخففوا » . (٢)

واحتج الكوفيون لمذهبهم فيها بمثل ما احتج به النراء ، مستنديين إلى  
أنه كثير الاستعمال في كلام العرب ، وما كثرت في كلامهم قصدوا به قصد التخفيف  
كما فعلوا في هلم ، ووبله ، وأيس - والأصل أي شيء - وعم صباحاً ، والأصل :  
أنهم صباحاً .

وبنصوص شمريّة أنكرها البصريون عليهم ، زاعمين أنهم لا يعرفونها ،  
ومن ذلك قول الشاعر :

إني إذا ما حدثت ألما أقول يا اللهم يا الله  
وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كذا صليت أو سبحت يا اللهم ما  
أردد علينا شيخنا مسلماً

وقول الآخر :

غفرت أو عذبت يا الله

(١) الانصاف - مسألة ٢٧ .

(٢) شرح المنصل ، ج ٢ ، ص ١٦ .

وقد جمع هؤلاء بين الميم ، و « يا » ، ولو كانت عوضاً عنها لما  
جاز أن يجمع بينها (١)

و ليس لدى القريتين من سند علمي يؤيد أن « ما ذهبنا إليه » ، أما البصريون  
فاستندوا إلى أن إجماعهم قائم على أن الأصل فيها : « يا لله » ، وإلى أنهم وجدوا الميم  
حرفين ، و « يا » حرفين ، فهم - كما ترى - قد سلكوا في احتجاجهم سبيلاً  
لا توصلهم قط إلى فهم اشتقاق لغوي ، فقد استندوا إلى إجماعهم ، وتعلقوا  
بالشبه اللفظي بين « يا » والميم المشددة ، وليست الظواهر اللغوية مما ينبغي على  
صناعة ، أو مما ينظمه عمل عقلي ، أو مما يسلك إليه باجماع الآراء ، فهي ظواهر  
اجتماعية ، انبثقت عن المجتمع ، وتطورت بتطور الجماعة التي صدرت عنها ،  
« وأشرف عليها عقل الجماعة التي لا تدرك الأدلة المطلقة بحال ، بل التي يصح  
فيها القول بأنها لا تفعل » ، ولا تنأثر بالمعقول ، كما يظن من الدرس اللغوي الآن إلى  
أن التغيرات اللغوية تتم بطريقة آلية مستقلة عن إرادة المتكلم بها ، بل بغير شعور  
منه ، وأن تطور اللغات يتم بفعل تيارات اجتماعية مسيطرة » . (٢)

وأما السكوفيون فهم إذا كانوا أميل إلى الدرس اللغوي باستنادهم إلى  
الاستفراء ، واحتجاجهم بالنصوص فإن اعتبارهم الميم المشددة بقية لجملة كانت تم  
أسقلت تخفيفاً ، مبني على افتراض محض ، وإذا استدلوا - بما ذهبنا إليه من نصوص -  
أن ينقضوا ما تمسك به البصريون من عدم اجتماع الميم المشددة مع « يا » -  
لم يصلوا بنا إلى واقع هذه الميم .

ولو ثبت أن واقع هذه الصيغة في الاستعمال - كما قال البصريون - مجردا  
من « يا » لما كان ذلك دليلاً على أنها عوض منها ، لأن ذلك يرجع - في أكبر  
الظن - إلى أن هذا البناء المركب قد خصه الاستعمال بالنداء ، أو بالدعاء ، حتى

(١) الانصاف - مسألة ٤٧ .

(٢) « الاجتهاد في النحو » : الأستاذ أمين المولى .

أصبح هذا مدارها المتبادر إلى الأذهان ، فاستثنى عن حرف النداء للدلالة عليه .  
على أنه ليس بعيداً أن يظن المحدثون أن هذا البناء ساسي ، وأن هذه  
الميم التي كسع بها البناء بقية من علامة الجمع في العبرية ، وهي « ييم » وأن كلمة  
« الإيم » العربية هي في الأصل : « ألوهيم » العبرية ، أو هي من قبيل المخالفات  
السامية في لغتنا العربية .

يقول الأب أنستاس الكرملي في بحثه عن كلمة « البعيم » : « ذكر علماء  
اللغة حينما سموه البعيم ، ولم يصفوه وصفاً يبينه لنا ، أو يذكر لنا أصله ، والذي  
عندنا أن البعيم تخفيف « البعليم » ، ويراد به : البعول ، جمع بعول ، وكان إليها  
للسكنانيين الذين جاؤوا السلف ، ثم اندمجت بقاياهم في بعض القبائل العربية  
التي كانت في عهدهم . وهذه الميم في « البعليم » هي للتعظيم وإن كانت في حد  
ذاتها للجمع ، فهي تشبه قول العبريين « ألوهيم » ومعناها بالحرف الآلهة ،  
وعم لا يريدون به إلا الواحد الفرد ، وإن جموه للتعظيم . (١)

فإذا صح أن الميم في ( الإيم ) للجمع المقصود به التعظيم كان ذهاب  
المكوفيين إلى جواز الجمع بين الميم و « يا » مقبولاً ، وكانت الشواهد التي  
ذكروها بعيدة عن مطاعن البصريين أو تأويلاتهم .

\* \* \*

### « الـ » في الاستثناء :

البصريون يذهبون إلى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الخليل ،  
وقد صرح به حين عرض للتسمية بالحروف ، وما يستتبع ذلك من حرفها ، أو  
من حملها على الحسكاية ، أو عدم حملها عليها ، فإن كانت بسيطة قدرت مصروفة ،  
وإن كانت مركبة قدرت ممنوعة من الصرف ، أو حملت على الحسكاية .

(١) أنستاس الكرملي : مجلة لغة العرب - السنة السابعة ١٩٢٩ ، ج ٢ ص ١٣٢ .

قال سيديويه : قال الخليل : ( إلا التي للاستثناء بمنزلة دفتي ) (١) يعني أنها  
بسيطة ، بدل قوله : ( وأما إلا : وإما في الجزاء شكابة ) يعني أنها مركبتان ،  
وإذا سمي بها فعلى الشكابة ، مثل التسمية بنحو ( تأمل شرا ) .

والفراء يذهب إلى أنها منحوثة ، ( مركبة من حرفين : ( إن ) التي تنصب  
الأسماء ، وترفع الأخبار ، و ( لا ) التي للمطلب ، فصار : إن لا ، تخففت الوزن  
وأنشئت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين ، فنصبوا بها في الإيجاب ، اعتباراً  
بأن ، وعملوا بها في النفي ، اعتباراً باز ، فإذا رفعوا في النفي فقد عملوها عمل  
لا ، فعملوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد عملوها على ( إن ) ،  
و ( زيدا ) اسمها ، وقد كتبت ( لا من الخبر والتأويل : إن زيد لم يهجم ) . (٢)

ولا أعلم أن الكوفيين خالفوه في القول بركيها ، والكنهم خالفوه في  
العامل في المستثنى بها ، وقد عرفنا الآن رأيه في نصب المستثنى بال . أما سائر  
الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن ( إلا ، قامت مقام ( أستثنى ) ، ألا ترى أنك إذا  
قلت : قام القوم إلا زيدا ، كان المعنى فيه . استثنى زيدا ) . (٣)

أما البصريون فيذهبون إلى أن ( العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى  
الفعل بشروطه إلا ) (٤) ، وهما ظاهر نزعمهم المنطوقية والزامهم بالأسول العامة  
المرسومة ، ومحاوراتهم إخضاع كل ما يقع تحت أيديهم لها ولو أدى ذلك إلى  
أن يتكفوا تأويلات مخالفة للظاهر ، فلما قال الكوفيون : ليس هناك فعل ينصب  
ما بعد ( إلا ) في قولهم : القوم اخوانك إلا زيدا ، قلنا : العامل فيه هذا معنى  
الفعل ، وإذا قلوا لهم : قد يكون الفعل الذي يسبق ( إلا ) لازماً ، والفعل اللازم

(١) الكتاب ، ج ٤ ص ٦٧ .

(٢) شرح المنيل ، ص ٣٨ ، ٧٦ ، ٧٧ ، شرح الرضي على الكافية ، ص ٢٢٦ .

الانصاف - مسألة ٣٤ .

(٣) الانصاف - مسألة ٣٤ .

(٤) الانصاف - مسألة ٣٤ .



لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء ، قالوا : إن العامل فيه هو هذا الفعل  
اللازم ، ولكن بواسطة ( إلا ) ، كما تعمل الأفعال اللازمة بتوسط حروف  
الجر ، وقد قلنا : إن العامل هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط ( إلا ) .

وهم - كما نرى - قد احتاطوا للأمر احتياطاً دقيقاً يطرده مع ما عرفوا به  
من حذف في صناعة التراكيب ، واسكنهم بمدوا عن روح الدرس النحوي ، لأن  
النحو لا ينظمه عمل عقلي ، ولا تطرد أصوله بطراد الأصول العقلية .

ولعل من الغريب أن يفتر السكوفيين ما في الجملة الاستثنائية من تخالف  
في الحكم بين ما قبل « إلا » وما بعدها ، فلم يقولوا بنصب المستثنى بالا على  
الخلاف الذي نصبوا به المنفعل معه ، والظروف التي تقح أخباراً ، والفعل المضارع  
بمد الواو ، والفاء ، المسبوقتين بمعنى ، أو طلب ، مع أن المخالفة بين المستثنى  
والمستثنى منه أظهر منها بين المنفعل معه وما قبله ، وبين الظروف وما قبلها ،  
الذي أخبر بها عنه ، وبين الفعل المضارع المنصوب وما قبله ، والقول به هنا  
بمدهم عما تكلفوه - وأعنى الفراء بوجه خاص - فقد ذهب في مقالته إلى أن  
« إلا » مركبة من ( إن ولا ) ليبرر نصب المستثنى بالا حيناً ، وإتباعه لما قبله  
حيناً آخر .



« فربك » :

بين الفراء وسيبويه خلاف فيها ، فالفراء يذهب إلى أنها منحوته وأن  
أصلها : « والله إنك ، كما روى عن أبي أدهم الكلابي : له ربي لأقول ذلك .  
يقصر اللام ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لأفعلن ، وحذفت لام التعريف  
أيضاً ، كما يقال : لاه أبوك : أي : الله أبوك . ثم حذفت ألف ( فعال ) كما يحذف  
من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد والحصد ، قال :  
ألا لا برك الله في سهل إذا ما الله برك في الرجال

ثم حذفت همزة إنك » (١)

وسميويه يذهب إلى أنها لا تتركب فيها ، فقد قال : هذه كلمة تتكلم بها العرب في حال الجبن ، وليس كل العرب تتكلم بها . تقول : لمنك لرجل صدق . يريدون « إن » ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف ، كقوله : هرفت ، ولحمت هذه اللام « إن » كما لحمت « ما » حين قلت : إن زيدا لما لينطلقن ، فلحمت « إن » اللام في الجبن ، كما أن اللام الثانية في قواك : إن زيدا لما ليفعلن ، لام الجبن » . (٢)

ورأى ثالث لبعض الكوفيين حكاه المفضل بن سادة بن عاصم ، وهو : « أن أصله لله إنك . واللام المقسم » . (٣)

وكلام سميويه - مع أنه خلو من التأويلات البعيدة ، والتقدير المخالفة للظاهر - يتوافق فيه المعنى الذي قصد إليه الفراء ، ويؤيده كلام العرب .

أما أنه يتوافق فيه المعنى الذي أراده الفراء فسميويه قد صرح بأنها كلمة تتكلم بها العرب في حال الجبن ، وقرر أن اللام الداخلة عليها إنما هي المقسم ، ودخول لام المقسم في أول الكلام مما يؤيده الفراء وغيره ، ويؤيده صاحب الرأي الثالث ، الذي أثبتته هنا ، والذي ينص على أن أصله : لله إنك ، وأن اللام المقسم . وأما أن كلام العرب يؤيده فإن قلب الهمزة هاء لغة قوم رواها البصريون والكوفيون ، ومن رواها من الكوفيين : الاحمالي صاحب الكسافي ، وابن السكيت ، وقد حكيا : هرحت الدابة ، وهردت الشيء . وهربت الثوب ، وغيرها . أرادوا : أرحت الدابة ، وأردت الشيء ، وأرت الثوب ( من البر (٤) ) .

(١) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٥٧ .

(٢) الكتاب ٤ ج ٢ ص ٤٧٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج ٣ ص ٣٥٧ .

(٤) البر بالسك : النعب والخيوط إذا اجتمعت ونزت النوب وأفرته : جمعت

وقرىء : هياك لعبد ، وهياك تستعين (١)

فحملها على أنها : « لانك » ثم أبدلت الهمزة مكان الهمزة ، ثم استينافها  
المعنى المقصود ، أولى من أن تحمل على ما حملها الفراء عليه ، وما تكلمه فيها من  
تقدير ، وحذف وتأويل .

\* \* \*

#### ٢ - المصنف الثانی :

وهناك كلمات وأدوات أخرى ابتدئ تركيبها على مجرد التلازم والانفعال  
في الاستعمال ، ولم يعتمد الأصلان اللذان ركبت فيها الكلمة ، أو الأداة شيئاً من  
أجزائها ، وهي كثيرة : منها ما لازمته كاف التشبيه ، مثل « كأن ، وكأني ،  
وكذا » ، ومنها ما لازمته « ما » كما في « إما ، ولو ما ، ومنها ومهين ، ومنها :  
ما لازمته « لا » كـ « كلولا ، وهلا ، وإلا ، ومنها ما لازمه غير ذلك ، كأنت  
وأخواتها وإيأى وأخواتها ، وذلك وأخواتها ، وكأها مما عرض له النحاة .  
وكان الخليل قد عرض لأكثر هذه الأدوات والكلمات ، كما جاء في الكتاب ،  
وفي ثنايا كتب أخرى عرضت لهذه الأدوات . (٢)

وقد عرض الكوفيون لأكثر هذا أيضاً ، وأكثرهم عناية بهذا النوع من  
البحث هو الفراء ، وأكثرت ما نسب إلى الكوفيين من كلام في منحوتات ومسكيات  
إنما هو للفراء ، كـ « رأيه في » ان « ومنها ، وإلهم ، ولهنك » وغيره مما عرضت  
له في هذا الفصل ، ولم أعرض له فكثير أيضاً : كـ « ويكأن » من أن

(١) شرح المفصل ج ١٠ ص ٤٢ .

(٢) راجع الكتاب ص ٦٣ ، ١١١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ .

٤٧٤ من الجزء الأول ، باب « الحكاية التي تغير فيها الأسماء ، عن حاشيات الكلام ص ٧٤  
من الجزء الثاني .

« وى : كلمة تعجب ، الحق بها كلف الخطاب » (١) ، وكرأيه في « منذ » من أنها « مركبة من « من » و « ذير » ، وحذفوا الواو تخفيفاً » (٢) ، وكرأيه في « هلم » من أن « أصله : « هل أم » أي أقصد ، تحففت الهمزة بأن القيت حركتها على اللام ، وحذفت قصارت : هلم » (٣) ، وغيرها .

ومن هذه الأدوات التي عرض لها الخليل ما لم ترو كتب النحو لأفراء ولا لغيره من الكوفيين أقوالاً فيها ، وإنما لا يختلفون معه فيها ، والشقاق في أغلب الأحيان - إنما يرضون لأراء الكوفيين في المواضع التي اختلفت فيها وجهة النظر بين الفريقين ، أو في المسائل والأصول التي هي ما تتميز به مدرسته من مدرسة ، ومذهب من مذهب .

فمن هذه المركبات التي يفتن تركيبتها على مجرد الاتصال والتلازم ، أدوات وكلمات ، منها : أنت وفروعها ، وإياي وفروعها ، وقد عرخت لها ، ومنها :

« صرما » :

وهي عند الكوفيين مركبة من « ما » بمعنى اكتف ، زيدت عليها « ما » فحذفت بالتركيب معنى لم يكن . (٤)

وهي عند البصريين « مركبة من « ما » الشرطية ، زيدت عليها « ما » الزائدة ، فثقل اجتماعها فأبدلت الأولى هاء « ما » وكان الخليل يقول فيها : « ما » استقيحوا أن يكرروا معناً واحداً ، ويقولوا : « ما ما » فأبدلوا الهاء من الألف في الأولى . (٥)

(١) شرح الرصم على السكانية ج ١ ص ٨٣ .

(٢) شرح المنصل ج ١ ص ٩٥ .

(٣) شرح المنصل ج ١ ص ١٢ .

(٤) شرح الأثموني : ج ١ ص ١١ .

(٥) نفس المصدر .

(٦) الكتاب ج ١ ص ٤٣٣ .

« وسهمن » :

وهي أداة كوفية جديدة ، أضافها السكوفيون إلى أدوات الجزم ،  
واحتجوا لها بقول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوى يندم (١)  
ولم يعرفها البصريون ، وهي كما يظهر - مثل مها إلا أن « مها » لغير  
العاقل ، و « مهمن » للماقل ، لوجود « من » فيها ، فتكون « مهمن » إذن أداة  
مركبة من « مه » بمعنى الكفف و « من » ، وتركيبتها كتركيب « مها » في  
أحد الوجهين اللذين أجاز بهما الخليل سيديويه عن مؤاله فقد سأله عن « مها » ،  
فقال : « هي » ما « أدخلت مها ( ما ) لغوا ، بمنزلة مها مع أين ، كما قال سبحانه  
وتعالى : ( أينما تكونوا يدرككم الموت ) ، وبمنزلة مها مع ( أى ) إذا قلت : أياماً  
تدعوا فلهذا الأسماء الحسنى ، ولما كتبوا استقبحوها أن يكرروا لفظاً واحداً ، فيقولوا  
( ماما ) ، فأبدلوا الهاء من الألف ، التي في الأولى وقد يجوز أن يكون ( مه )  
ضم إليها ( ما ) . (٢)

ومهمن كها ، فليس بعيداً أن تكون ( مه ) ركبت مع ( من ) ، كما ركبت  
مع ( ما ) ، ثم منعهما التركيب معنى جديداً ، كما منح مها في كلا وجهيها ، وليس  
هذا الرأي ، أعنى احتمال كونها مركبة من ( مه ) ، و ( ما ) للزجاج ، كما زعم  
الرضي (٣) ، فقد رأينا أن الخليل كان قد سبقه إليه .

وإذا صح هذا فالرأي الراجح في ( مها ومهمن ) هو رأي السكوفيين ،  
لا رأي الخليل ، ولا سائر البصريين ، لأن استعمال ( مهمن ) للماقل ، كما يفهم من  
البيت يشعر بأن ( ما ) في مها هي ( ما ) التي يكسب بها عن غير العاقل ، لا ( ما )

(١) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٢) الكتاب ، ج ١ ص ٤٣٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٧ .

الزائدة ، كما قال البصريون ، وأن الجزء الأول منها هو ( مه ) لا ( ما ) فلما  
ركبت ( مه ) مع ( ما ومن ) فيها أكتسبها التركيب معنى لم يكن ، كما يقول  
الدكوفيون .

\* \* \*

وله ههنا :

وهي كلمة استعملتها العرب في المدح ، وهي مثل نعم ، وتزيد عليها - كما  
يقول الأشموني - ( بأنها تشمر بأن الممدوح محبوب ، وقريب من النفس ) . (١)  
وذهب الفراء إلى أن ( حب أصلها حبيب ، على وزن ( فعل ) مضموم العين  
كككرم ، واستدل بقولهم : ( حبيب ) ، وفهمل يابه فعل ، كظريف من ظرف ،  
وكريم من كرم ) . (٢)

وقال الخليل : « إن حبذا بمنزلة ( حب الشيء ) ، ولا يكن ذا ، وحب بمنزلة كلمة  
واحدة ، نحو لولا ، وهي اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عم ، فالعم مجرور ،  
ألا ترى أنك تقول : حبذا ، ولا تقول : حبذه ، لأنه صار مع ( حب ) على ما  
ذكرت لك ، وصار المذكور هو اللازم لأنه كالمثل » . (٣)

وكان أبو الحسن بن كيسان يقول : ( إنما لم يختلف ( ذا ) لأنه إشارة  
أبدأ إلى مذكر محذوف ، والتقدير في ( حبذا هند ) : حبذا حسن هند ، وكذا  
باقي الأمثلة ) . (٤)

وقال أبو العباس ثعلب : ( العرب تقول : حبذا وحبذا لا يثنى ، ولا يجمع  
ومعناه : حب الشيء ، ذا ، وحب الشيء ، زيد ، ونعم الشيء ، زيد ، ونعم الشيء .

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ٤٠

(٢) شرح المفصل ج ٧ ص ١٣٨

(٣) الكتاب ج ١ ص ٣٠٢

(٤) شرح الأشموني ج ٣ ص ٤٣ ، ٤٤



الزيدان) (١) ، كأنه كان يريد أن يقول ، إن (ذا) يلزم حالة واحدة مع  
المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى ، والجمع ، ولذلك جعله بمعنى الشيء ، والشيء بكسبي  
يد عن المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، كما دل عليه عمليه .  
ولا أعلم خلافاً بين البصريين والكوفيين في تركيبها ، وصيرورتها كلمة  
واحدة ملازمة حالة واحدة ، وفي أن التركيب أكتسبها حكماً جديداً باستعمالها  
المندح في جميع الأحوال ، واحتياجها إلى مخصوص ، كاحتياج ( نعم ) إليه .  
وكم :

وهي كلمة كانت متنازعا بين الكوفيين والبصريين ، من حيث إفرادها  
وتركيبها ، فقد كان البصريون يقولون بإفرادها ، والكوفيون - وقد تبعوا النراء  
صاحب الرأي الأول فيها - يقولون بتركيبها .

وحجة البصريين في القول بإفرادها تستند إلى أصل فلسفي ، لاصلة له  
بالبحث اللغوي ، فقد كانوا يقولون :

( إنما قلنا إنها منمردة ، لأن الأصل هو الافراد ، وإعما التركيب فرع ،  
ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل  
افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة  
المعتبرة ) (٢)

أما الكوفيون فكما عرف عنهم من اعتماد على النقل والرواية - راحوا  
يحملونها على لفظ آخر لها في لغة العرب ، كانوا يفتنون لتركيبها ، فكانوا يروون :  
« إن الأصل في كم : ما زيدت عليها الكاف ، لأن العرب قد اتصل  
الحرف في أوله وآخره ، فما وصلته في أوله نحو : هذا ، وهذا ، وما وصلته

(١) تنبلس تعاب ص ٦٢٥ .

(٢) الأوصاف - مسألة ٤٠ .



ففي آخره نحو : قوله تعالى : إنا قرينى ما توعدون فكذلك هنا زادوا الكاف على ( ما ) فصارتا كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال : في كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم ، وجرت على ألسنتهم حذف الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما فعلوا في لم فصار كم مالك ، والمعنى : كأي شيء مالك من الأعداد ، والدليل على ذلك قولهم : كأي من رجل رأيت ، أي كم من رجل رأيت ، ثم استزادوا من التثنية لها ، فشيروها بلم ، التي أصلها : لما ، كالذى جاء في قول الشاعر :

يا أبا الأسود لم أسلمتني لهدوم طارقات وذكر  
إلى غير ذلك من الأمثلة التي حفظوها ، وأنشدوها لتأييد مذهبهم  
فيها . (١)

والفرق بين المذهبين واضح ، أولئك يستندون إلى أصل فلسفى ، يقيسون به حججهم ، وهؤلاء يستندون إلى أمثلة من القرآن ، وأبيات من الشعر العربى الصحيح .

وكان الفراء يقول : « لى أن قول العرب : ( كم مالك ) أنها ( ما ) وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر ( بك ) ، حتى حذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما قلنا :

( لم قلت ذلك ) ، ومعناه : ( لم ) ، و ( لما قلت ) . قال :

فأنا الأسود لم أسلمتني لهدوم طارقات وذكر (٢)

وقيل لبعض العرب : مذكم قعد فلان ؟ فقال : كذا أخذت في حديثك .

فزيادة الكاف فى ( مذ ) دليل على أن الكاف فى ( كم ) زائدة . (٣)

(١) الانصاف - مسألة ١٠ .

(٢) ورد فى الصحاح : « أنا » وفى الانصاف : « يا أبا »

إلى « أنا » بغير قرين .

(٣) الصحاح لابن فارس ص ١٢٩ . منادى القرآن - ورقة ٧١ .

ورأى الفراء هذا قريب جداً مما امتنتجه الأستاذ ( برجستراسر ) وفقد انتهى إلى مثل ما انتهى إليه الفراء في معرض الكلام على حروف المطف واشتقاقاتها قال برجستراسر : « أم حديثة عربية أصلها : a - ma ، كما أن ( لم ) أصلها : la - ma ، وكم أصلها : kama (١) » .

وكان الزجاج يعيب على الفراء مقالته في ( كم ) ، وكان يقول : « لو كانت في الأصل ( كما ) أسقطت ألف الاستفهام لتركت على فتحها كما تقول بيم وعم ، وفيم أنت » . (٢)

ولكن الزجاج نسي أمرين :

١ - أن الفراء كان قد أشار إلى الاستعمال وتأثيره فيها ، والاستعمال لا يخضع لمنطق الزجاج ، فقد يحذف من إحدى كلمتين متشابهتين شيئاً لم يحذفه من الأخرى .

٢ - وأن ( لم ) جاءت ساكنة الميم كما سمع الفراء من قوهم : ( لم قلت ذلك ) ، وكما استشهد به من قول الشاعر :

يا أبا الأسود لم أصابني طعموم طارقات وذكر

و ( لم ) مثل ( بيم ) لولا أن كم - كما يظن - أكثر استعمالاً من ( بيم ) التي احتج بها الزجاج ، فإذا كان الاستعمال قد أحسن الميم من ( لم ) فلا يبعد أن يكون قد أثر في ( كم ) أيضاً فساكن ميمها .

على أن الاحتجاج بيم ، وفيم ، غير مستقيم ، لأن فتح الميم فيها ، أو تحريكها لا بد منه ، فلو أسكنت لا تبقى ساكنان ، وهما : الميم والميم في عم والياء والميم في ( فيم ) ، ولسان العرب لا ينطلق بالساكنين .

\* \* \*

(١) برجستراسر : التطور النحوي لغة العربية ص ١١١

(٢) العاجز ص ١٢٩ .

ويصدق مذهبهم هذا الذي صدرت به الفصل على جميع المركبات الأخرى ،  
غير الأدوات والحروف ، سواء أكانت من المركبات المزدوجة ، كحضر موت ،  
وبملك ، وممدى كرب ، أم من المركبات العددية ، كخمسة عشر ، وأخوانها ،  
أو ما استعمل منها استعمال المركبات العددية ، كالظروف المركبة ، المبنية الجرائين  
نحو : صباح مساء ، وبين بين ، وكالأحوال المركبة ، نحو : هو جاري بيت بيت ،  
وتفرقوا شذر مذر ، ونحو ذلك ، وكلها يشترك في أنه اكتسب بالتركيب حكماً  
جديداً : لم يكن لكل واحد من الجزأين اللذين ركب منها .

ومع هذا فإلا عداد المركبة عند بعض الكوفيين ووجه آخر ، فقد أجازوا  
إضافة النيف إلى العشرة ، مستندين إلى قول الشاعر :

كلف من عنائه وشفوته      بنت عمى عشرة من حجته .

وقد أنكر البصريون عليهم ذلك ، محتجين بأن الجرائين قد جعلتا اسماً  
واحداً «فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعينه إلى بعض ، فكذلك ههنا»  
وردوا عليهم استشهدهم بالبيت بأنه لا يعرف ولا يؤخذ به . (١)

أما قول البصريين إنها جعلتا اسماً واحداً فلا يجوز إضافة بعينه إلى بعينه  
الأخر فهو إما بعينه عن مذهبهم وحدهم لأن الكوفيين لا يرون ما رآوه ، ولا يأخذون  
بهذا المدرك العقلي الذي نساك به البصريون ، بالإضافة إلى أن تركيب الجزأين  
هي المركبات العددية لم يصل إلى حد التحد الذي يجعل من الكلمتين كلمة  
واحدة .

وأما إنكارهم هذا البيت الذي احتج به الكوفيون فقد تورط الكوفيون  
وعمودنا نحن جماعة منهم ، فلا يكان الكوفيون يحتجون بشيء من كلام العرب  
حتى ينكروا البصريون عليهم ، اكن عده جماعة البصريين إيراد دليل على أنه

مفتعل ، ولو سمىه البصريون لا بطاروا الاحتجاج به ، ولو صنفوه بالشذوذ ، لأنه  
يتعارض مع أصولهم المرسومة .

على أن النحاة اختلفوا في نقولهم عن الكوفيين ، فابن مالك في التسهيل  
يجكي إجماع النحاة على عدم جواز إضافة النيف إلى العشرة إلا في الشعر ،  
واستشهد بهذا البيت . (١)

وابن الحاجب والرضي في الكافية وشرحها ينسبان هذا إلى بعض  
الكوفيين ، فقد قال : « أجاز بعض الكوفيين إضافة النيف إلى العشرة تشبيها  
بالمضاف والمضاف إليه حقيقة » . (٢)

ولعلها يعنيان أبا العباس ثعلبا ، ومن تبعه من الكوفيين ، فقد كان أبو  
العباس يقول : سمعت العرب تقول نعم الهاوذا ، فأدخلوا عليه الأداة ، وتركوه  
على حاله ، ونعم الخمسة المشرهي . قال : أراد نعم الخمسة عشر هي ، وقال : لا تجتمع  
الإضافة عند البصريين مع الألف واللام إلا في حرفين وعند هؤلاء في أربعة .  
أولئك يقولون : نعم الحسن الوجه ، ونعم الضارب الرجل ، وعند هؤلاء هذان  
الحرفان ، والمدد والمقدار . (٣)

وسكت ابن عديس ، فلم يثبت لهم هذا الرأي ، ولم ينفعه .  
وببدولي أن مقالة ابن الحاجب والرضي أولى بالقبول ، فلم يكن الكوفيون  
متفقين على إضافة النيف إلى العشرة في الأعداد المركبة في جميع الأحوال ، فاني  
أرجح مما وفقت عليه من نقول النحاة عن القراء أنه إنما جوز إعراب الجزء الثاني  
من المركب إذا أضيف ، كما قال الأشموني : إن القراء « قال إنه سمع من أبي فقمس  
الأسدی ، وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسة عشر » . (٤)

(١) شرح الأشموني ج ٤ ص ٧٠

(٢) شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ٨٧ .

(٣) مجالس ثعلب ص ٦٥٨ .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ ص ٧٠

وكما جاء في مجمع الروائع من أن الفراء جوز حينئذ إعرابها ، فيقال هذه خمسة عشر لك ، وصارت بخمسة عشر ك ، بإعراب الأول على حسب المواضع ، وجر الثاني ابتداءً .

ومما وقعت عليه من كلام الفراء عند تفسيره قوله تعالى من سورة يوسف ( إني رأيت أحد عشر كوكباً ) ، من قوله : « العرب تجعل المدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً - ومعنى مبدئاً على الفتح - في خفضه ورفعها ، وذلك أنهم جعلوا السنين مرفوعين واحداً ، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني ، فيخرج من من معنى المدد » .

ومن قوله : « وإذا أضفت الخمسة العشر الدرهم إلى نفسك رفعت الخمسة ، فنقول : ما فعلت خمسة عشرى ، ورأيت خمسة عشرى ، وصارت بخمسة عشرى ، وإنما أعربت ( الخمسة ) لإضافتك ( العشر ) فلما أضيفت ( العشر ) إلى الياء منك لم يستقيم بالخمسة أن تضاف إليها ، وبينهما ( عشر ) لتصير اسماً ، كما صار ما بعدها بإضافته اسماً ، سميتها من أبي فقمس الأصدى ، وأبي الهيثم العقيلي . ما فعلت خمسة عشر ك » . ( ١ )

أرجح مما وقعت عليه من نصوص للفراء ، ومن نقول للنحاة عنه - أن الفراء لم يكن يجوز إضافته النيف إلى المشرقة مطلقاً ، وإنما كان يقصر ذلك على المدد المركب المضاف كما رأينا من كلامه عن إضافة المدد المركب إلى الياء : ما فعلت خمسة عشرى ، ومن حكايته عن الأصدى والعقيلي . ما فعلت خمسة عشر ك .

على أن النحاة لم يتفقوا على بناء الجزأين إذا أضيفت المركبات ، فإن الأختف من البصريين كان قد جوز إجراؤه مجرى « بملك » ، فكان يقول : هذه

خمسة عشر ، بقاء المصدر مفتوحاً ، وتغير آخر المعجز بالموامل .

\* \* \*

وبعد الوقوف على ذلك كله أدر كنا الفرق بين مسلكين يتعارضان في كثير من الأحيان ، أحدهما يعيل غالباً إلى فلسفة المسائل النحوية ، وتنظيمها تنظيماً عقلياً ، والثاني يعيل غالباً إلى الاعتماد على نتائج الاستقراء ، ويعتمد كثيراً على الحس اللغوي ، ولا يعنى بالأحكام العقلية إلا بمقدار ما يقتضيه الجدل من دفع الحجة بمثلاً .

ومع أن المسلك الأخير أقرب إلى روح المنهج النحوي ، بماه إلى التتبع اللغوي وبجفافه التأويلات البعيدة ، وعدم الأخذ بأساليب المتكلمين ، فلا تسلم خطوات القائلين عليه من العثرات في كثير من المسائل التي تتعلق بالاشتقاق ، وذلك لأن هذه المسائل لا يصححها حس لغوي نافذ ، ولا يهدي إلى واقعها تتبع طاهد ، فتاريخها طويل ، ومراحل تطورها مجهولة ، ولا سبيل إليها إلا بالدرس المقارن ، وهذا ما لم يقوم به أحد من رجال المدرستين ، لجهلهم بالعلاقة بين العربية وأخواتها الساميات .



## الفصل الثاني

### المراتب النحوية

- ١ -

وكان على الدارسين بعد أن انتهوا من البحث في بناء الكلمات العام ، من حيث أصولها ، ومن حيث أفرادها وتركيبها - أن يعرضوا للكلمة مؤلفة مع غيرها في جملة أو كلام .

وقد لاحظ الكوفيون ، كما لاحظ البصريون أن الكلمة ثلاثة أنواع : اسم ، وفعل ، وأداة . والدرستان تتفقان على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة المختلفة ، من حيث تذكيره وتأنيثه ، ومن حيث تكبيره وتعريفه ، ومن حيث بناؤه وإعرابه ، ومن حيث إفراده وتثنيته ، وجمعه ، ولم تختلفا إلا في مسائل جزئية ، لا شأن لنا في عرضها هنا .

وتختلفان في أقسام الفعل ، فهو عند البصريين ثلاثة أقسام : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، وهو عند الكوفيين ثلاثة أقسام أيضاً ، يتفقون مع البصريين في القسمين الأولين ، ويختلفون معهم في القسم الثالث ، وهو عند الكوفيين : الفعل الدائم ، لا فعل الأمر .

مثال الأول قعد وكتب . . ومثال الثاني يقعد ويكتب ، ومثال الثالث قاعد \* وكاتب .

بقي علينا أن نعرض لطائفة من الكلمات الأثرية ، وهي التي يسميها



البصريون : أسماء أفعال ، وبقية سورتها إلى اسم فعل ماض ، كبهيات وشتان  
واسم فعل مضارع كوى وآه ، واسم فعل أمر ، كصه ومه .  
هذه الطائفة وقعت للكوفيين أيضاً ولاحظوا أنها تعمل عمل الأفعال  
فلم يجهلوا لذلك قسماً قائماً بذاته ، وأدخلوها في طائفة الأفعال بل عدوها  
أفعالاً حقيقية . (١)

ولم يفتهم دخول التنوين عليها ، وهو من علامات الأسماء عند القرينين ،  
كصه ، ومه ، وآه من تسميتها أفعالاً .

أما فعل الأمر فبالرغم من أنه عند البصريين مأخوذ من الفعل المضارع ،  
بعد حذف أحرف المضارعة ، يمدونه قسماً قائماً بذاته ، ولكنه - عند الكوفيين -  
مقتطع من الفعل المضارع ، وعلى هذا فرمائه وحكمه عند الكوفيين هو زمان  
المضارع وحكمه ، ولكنه يختلف عن المضارع بأنه مجزوم فقط ، لأنه مقتطع من  
الفعل المضارع المجزوم باللام الأمر . (٢)

وقد جاءهم هذا من الفراء ، فقد كان يقول في تفسير قوله تعالى :  
« فليقرحوا » : « إن العرب حذفوا اللام من فعل المأمور المواجه ، لكثرة الأمر  
خاصة في كلامهم ، فحذفوا اللام ، كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أن  
الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والالف  
في قولك : اضرب ، وافرح ، لأن الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف  
ساكن ، فأدخلوا ألفاً خفيفة ، يقع بها الابتداء ، كما قالوا : ادارك ، واناقلم .  
وكان الكسائي يعيب قولهم : فليقرحوا ، لأنه وجدته قلبلاً ، فجعله  
عيباً ، وهو الأصل ، ولقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض  
المشاهد : لتأخذوا مصافكم ، يريد به : خذوا مصافكم . (٣)

(١) شرح الأئمة ، ج ٤ ص ١٢٨ .

(٢) الانصاف - مسألة ٧٢ . شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٦٨ .

(٣) معاني القرآن - ورقة ٧٢ .

أما اعتبار اسم الفاعل فعلاً وكونه قسماً الماضى والمضارع فهو رأى الفراء وزعمه أيضاً ، وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ولم تقع لى نسبة ذلك إلى الفراء فى كتب النحو التى استظمت الوقوف عليها ، ولسكنى وجدتها فى موضعين أحدهما : « مجالس اللغويين والنحاة » لأبى القاسم الزجاجى كما يستظهر السيروطى نسبه إليه ، والثانى : كتاب « معانى القرآن » للفراء .

أما كتاب مجالس اللغويين والنحاة فقد عرض لمساءلة بين أبى العباس المبرد وأبى العباس ثعلب ، كان موضوعها : اسم الفاعل ، جاء فيها ما نصه :

« قال ثعلب : كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصرى فقال : كان الفراء يناقض ' يقول : قائم : فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً ، وإن كان اسماً فلا ينبغى أن نسبة فعلاً . فقلت : الفراء يقول قائم فعل دائم ، لفظه لفظ الاسماء لدخول دلائل الاسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياماً وضارب زيداً فالجهة التى هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التى هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً » . (١)

وأما كتاب « معانى القرآن » فقد جاء فيه ما نصه :

« قال الكسائى فى إدخالهم « أن » فى « مالك » : هو بمنزلة قوله : ما لكم ألا تتقاتلوا ولو كان ذلك على ما قال لجاز فى الكلام أن تقول : مالك أن قت ، ومالك أنك قائم ، وذلك غير جائز ، لأن المنع إنما يأتى بالاستقبال . تقول : منعتك أن تقوم ، ولا تقول : منعتك أن قت ، فلذلك جاءت فى « مالك » فى المستقبل ، ولم يأت فى « دائم » ، ولا ماض » . (٢)

فقد أراد بالدائم : اسم الفاعل ، وبالماضى : الفعل الماضى ، وبالمستقبل : الفعل المضارع ، وعطف « ماض » على « دائم » بديل إشارة على أنه كان يسمى

(١) مجالس اللغويين - لوحة رقم ١٢٩

(٢) معانى القرآن - ورقة ٢٠ .

اسم الفاعل فعلا .

وسماه فعلا في موضع آخر من تفسيره ، وذلك حين عرض لتفسير قوله تعالى من سورة الزمر : « كاشفات ضرره ، وممسكات رحمته » . قال : « فون فيها عاصم واخسن وشيعة ، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكل صواب ومثله : « إن الله بالغ أمره » ، وبالغ أمره ، وموهن كيد الكافرين ، وموهن كيد الكافرين . فاذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الاضافة فيه ، تقول أخوك أخذ حقه ، فتقول مهنا : أخوك أخذ حقه ، ويقبح أن تقول أخذ حقه ، فاذا كان مستقبلا لم يعم بمد ، قلت : أخذ حقه ، ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتل حمزة ، لأن مهناه ماض ، ، فقيح التنوين » . (١)

ومما يؤيد أن تسمية اسم الفاعل فعلا دائما أصبحت مذهبا كوفيا ما جاء في كلام أبي العباس ثعلب ، فقد كان يأتي باسم الفاعل ، فيسميه فعلا مرة ، ودائما - يريد فعلا دائما - مرة أخرى ، - ما جاء في مجالسه ، حين عرض لمصاحبة اسم الاشارة « هذا » للضمائر وللأسماء المعرفة بأل :

قال : « وإذا جاءوا مع « هذا » بالالف واللام كانت الألف واللام نعتا لهذا فقالوا : هذا الرجل قائم ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان مبهودا أن ينصب الفعل ، وقد أجازوه بعض النحويين ، والقراء يأباه » . (٢)

وقال في بعض مجالسه أيضا : « لا يحال بين الاسم بما ، والدائم : طعامك ما آكل عبد الله » (٣)

وقال في بعضها أيضا : « إذا قلت : ما فيك راغب زيد ، وما طعامك آكل زيد ، كان الاختيار في هذا الرفع ، لأن الفعل أولى بالحق من المفعول ،

(١) معاني القرآن - ورقة ١٦٦

(٢) مجالس ثعلب ص ٥٤

(٣) مجالس ثعلب ص ٣٢٧

والصفة - يبنى الجار والمجرور - وكان كأن الفعل مع الجهد ، فإذا أدخلوا الباء فيها كان قبيحاً ، لأنه قد جاء الاسم بعدهما ، لأنه لما جاء ثانياً احتاجوا إلى أن يعاملوا أنه الفعل ، وإنما تدخل الباء للفعل ، فإذا أخرجوا الفعل ، فقالوا : ما طعامك زيد بأكل ، وما فيك زيد ، برأغب ، ثم نزعوا الباء كان الاختيار الرفع ، لأن الباء قد حالت بين الاسم و « ما » فكان الفعل معها . وكذلك اختاروا الرفع فإن نصبوا فقالوا : ما طعامك زيد آكلا ، وما فيك زيد راغباً لم يعبروا بالصفة ، ولا المفعول ، لأنها من صلة الفعل ، فكأنهم قالوا : ما زيد آكلا طعامك ، وما زيد راغباً فيك . (١)

فقد أطلق أبو العباس في هذه المجالس كلمة « الفعل » مراراً كثيرة ، وكلمة « دائم » مرة ، وأراد اسم الفاعل ، كما هو واضح من الأمثلة التي دارت حولها الحديث .

\* \* \*

وهذا التقسيم الكوفي للأفعال مبني على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفة ، فزمن الماضي هو الماضي ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال وزمن « الدائم » زمان عام مستمر ، لأنص فيه على مضي ، أو حالية ، أو استقبالية .

ويبدو أن الفراء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً ، فإن الدارسين المحدثين ، المعنيين بالساميات قد أثبتوا أن في البابلية أو الآكدية مثل هذا التقسيم الكوفي للأفعال ، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التي سمي الفراء اسم الفاعل بها .

كان « باول كراوس » يقول : « الجملة : زيد فرح - بصيغة اسم الفاعل - ، ليست إلا *Permansif* أي صيغة الاستمرار ، ونتيجة هذا أن الجملة

يد فرح ، أقدم من زيد فرح - بصيغة الفعل - ، أي أن الـ *Permansif* يتقدم على الماضي زمنياً ومنطقياً ، ونتيجة هذا أننا قد فتحنا الباب لفهم نشأة الماضي فليس هو إلا ما نسميه في البابلية *Permansif* ، أي تلك الصيغة غير المقيدة بزمان . ﴿١﴾

وسألت الدكتور عبد الحليم الزنجار ، المدرس بمعهد الدراسات الإسلامية بكلية الآداب ، وهو من المتخصصين بالأكدية - عن أسم الفاعل ، وتسمية الفراء إياه فملاً دائماً ، فقال : إن إعتبار فملاً دائماً يوافق ما في الأكدية ، ففيها هذا الفعل بنفس هذه التسمية ، وهو نفس أسم الفاعل في العربية .

\* \* \*

وسمى السكوفيون الحرف أداة لسبين فيما أظن : الأول : المغابرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء ، والفظ يطلق على أحد حروف المعاني . الثاني : أن الأدوات عندهم هي حروف المعاني كهل وبل ، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والاضراب وغيرهما ، فهم إذ ذل أدق من البصريين في مصطلحهم هذا ، لأن الحرف يطلق عند البصريين والـ *كوفيين* جميعاً ، ويراد منه أحد حروف الهجاء ، أو أحد حروف المعاني ، بل قد يطلق على الكلمة أيضاً كما جاء في كلام سيديويه ، في مواضع كثيرة من الكتاب ، وكما جاء في كلام الفراء وغيره في مواضع كثيرة أيضاً .

وحين يقول السكوفيون : أداة ، يكونون في غنى عن أن يخصصوا ، فيقولوا ، كما قال سيديويه : الكلمة : اسم وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

\* \* \*

بقي على السكوفيين أن يبحثوا في كل نوع من هذه الأنواع ، مؤلفاً في الكلام ، فلاحظوا أيضاً ، كما لاحظ الصوريون أن بعض هذه الكلمات تختلف حركات آخره بحسب مواقفه من الكلام ، وبعضها لا تختلف حركات آخره . والأول هو المعرب ، والثاني هو المبني .

ولما كان المبني يلزم حالة واحدة منها يختلف معناه الاعرابي نصوا على المبنيات التي حلتها هذه ، وانتقلوا إلى البحث في أسباب اختلاف الحركات في آخر الطائفة المعربة ، فكانت النتائج التي توصلوا إليها في دراستهم لأحوال الكلمة تمثل صناعة الاعراب ووضوح هذا الفصل .

وسمى السكوفيون هذه الظاهرة ، أعني اختلاف أواخر الكلمات ، إعراباً كما سبق للبصريين أن سموها به ، وراحوا يبحثون في أسباب هذا الاختلاف كما سبق للبصريين أن بحثوا فيها ، وانتهوا إلى مثل ما انتهى إليه البصريون أن ذلك الاختلاف يرجع إلى أسباب أو عوامل ، كما اصطاح الفريقان على تسميتها بقتضي كل واحد منها نوعاً من الوجوه التي تعرض لأواخر الكلمات المعربة .

والخوض في تفاصيل ذلك بفتنينا أن نحمل هذه الرسالة ما جاء في الكتب النحوية ، التي ألفت للبحث في هذه الموضوعات والمسائل ، والاجتهاد ، وعرض وجهات النظر المختلفة ، وهو ما لا طاقة لها به .

لهذا سنتنصر في البحث على أمرين ، على الاعراب وعلاماته ، وعلى العوامل التي قالوا إنها اقتضت الاعراب ، لأن دراسة العوامل وما تقتضيه ، في نظر الفريقين من وجوه إعرابية هي خلاصة الدرس النحوي ، وأكثر ما جاء عنهم ، وما كان مثار الجدل بينهم ، كان حول هذه العوامل . أما ما كان بينها من جدل في غير العوامل فمسائل جزئية ، أكثرها لفظي ، لا يترتب عليه أثر عملي . وبدراسة العوامل نتبين أساليبهم في تناول هذه الدراسة ، ومنهجهم في

بحث موضوعاتها ، ومسائلها .



(٢)

## الاصحاح وعروضه

كان نطق ابى الأسود الدؤلى للمصحف اول رمز رمز به لأحوال أو اخر  
الكلمات المختلفة ، وكان هو الدافع الذى دفع المشتغلين فى القرآن إلى تفسيره  
تفسيراً علمياً ، وظهر التفسير الأول بعمل الخليل ، فى إبدال الضمة والسكسرة  
والفتحة من النقط التى وضمها ابو الأسود بين يدي الحرف وتحتة ، وفوقه ،  
وعرف إذ ذاك أن هذه العلامات لازمة لبناء الكلمات ، لأن اللسان لا ينطق  
بالحروف الساكنة وحدها .

وحين أريد لهذه الدراسة الناشئة التى مرت عليها الأعوام ، وهى لا تزال  
تقوم على خطرات جزئية كانت تخاطر على أذهان الدارسين بمد أبى الأسود -  
أن تصبح علماً منظماً يدرس بأصول وقواعد . بدأ الجدل حول هذه العلامات  
أهى علامات لمعان مختلفة تطارأ على الاسماء أم هى مجرد آلات يستعان بها على  
النطق بالحروف السواكن ؟

كان هذا السؤال يتردد بين الدارسين قديماً ، ولم ي تلق الإجابة عنه إلا بعد  
عهد الخليل ، وتلميذيه : سيديويه والسكسائى ، لأنى لم أجد فى كلام الخليل ، أو  
كلام سيديويه ، أو ما نقل إلينا من أقوال السكسائى ما يشير صراحة إلى أن هذه  
العلامات أعلام لمعان تعرض للاسماء ، من فاعلية ومفعولية وإضافة ، أو ليست  
بأعلام لها ، اللهم إلا ما جاء عن الخليل أنه قال : « إن الفتحة والسكسرة والضمة  
زوائد ، وهن يلحقن الحرف ، ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذى



لا زيادة فيه . ﴿١﴾

وليس فيما قاله نص على أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات في الأحوال الاعرابية المختلفة ، لها نفس الصفة إذا توسطت الابنية .  
وأكبر النظم أن الجدل في دلالة هذه الحركات على المعاني الاعرابية ، وعدم دلالاتها عليها ظهر بعد النظم الأولى من شيوخ المدرستين ، أعني سيديويه والسكسائي ، وأن الجدل في ذلك دار بين تلاميذ هذين الشيخين ، فذهب جمهورهم إلى الأول ، وذهب بعضهم إلى الثاني .

كان قطرب ، أبو علي محمد بن المستنير ، تلميذ سيديويه ، يذهب إلى أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات حىء بها لتخفف من الثقل الناشئ من إسكان الحروف ، لا للدلالة على معنى من المعاني الاعرابية .

والنص الذي جاء عنه - كما أورده السيوطي في « الأشباه والنظائر » -  
« إنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والتوصل ، فكانوا يبتعثون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمکنهم التحريك جعلنا التحريك مما قبله للإسكان ، ليمتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكناً ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبتعثون في كثرة الحروف المتحركة ، ويستمتعون ، وتذهب الصلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان » . ﴿٢﴾  
وذكر أبو البقاء العكبري في المسائل الخلافية رأى قطرب هذا مختصراً غير موصوب باحتجاجه له ، فقال : « قال قطرب : - واسم محمد بن المستنير - لم يدخل

(١) الكتف ، ج ٢ ص ٣١٥

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ، ج ١ ص ٧٩

- يعنى الاعراب - لعله وإنما دخل تخفيفاً على اللسان . (١)  
وأكثر الظن أن قطرباً كان قد انفرد من بين القدماء بهذا الرأي ، وأن  
القدماء الآخرين كانوا يذهبون إلى أن الاعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين  
المعاني ، من التفاعلية ، والمفعولية والاضافة ، وكانوا يحتجون بأن « الكلام لو لم  
يعرب لا لبست المعاني \* ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرو ، وكلم أبوك  
أخوك ، لم يعلم الفاعل من المفعول » . (٢)  
وأكثر الظن أن مذهب الأكثرين هو الذى أخذ به النحاة فى العصور  
المختلفة حتى المصر الحاضر .

ولا أحسب أحداً من القدماء شكك فى وجود الاعراب فى اللغة العربية  
قبل الاسلام وبمده حتى القرن الاول ، وأوائل القرن الثانى فى الأقل ، فالنصوص  
الفرآنية ، وقصائد الشعراء ، وكلام المتقدمين فيما يمرض لروى القصائد من  
إقواء ، وأقوال النحاة ، فيما يتعلق بحملهم على اللحن واللامنين ، ثم أعمال النحاة  
وما بنوا عليه دراساتهم من اختلاف أحوال الكلمات حين تتألف الجمل ، كل  
أوتك شواهد تأخذ بنا إلى القطع بوجود الاعراب .

يضاف إلى ذلك القصص التى تروى عند البحث فى نشأة النحو ، من أن  
على بن أبى طالب « سمع اعرابياً يقرأ : « لا يأكله الا الخاطئين » (٣) وأن  
اعرابياً قدم على عمر بن الخطاب فى أثناء خلافته ، وطلب إلى أحد القراء أن  
يقرئه القرآن ، فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال : إن الله بريء من المشركين  
ورسوله ، « بالخفض » فقال الأعرابي : أوقد برىء الله من رسوله ؟ إن

---

(١) المسائل الخلافية ، لآبى البقاء الكبير - ورقة ١٠١ « مخطوط بدار الكتب

رقه : نحو ش ٢٨ »

(٢) نفس المصدر

(٣) نزهة الالباء ص ٧ .

يكن الله تعالى برىء من رسوله فأنا أبراً منه » إلى آخر القصة . (١)  
أو أن زيادا كان قد أقعد رجلا في الطريق ، طريق أبي الأسود ، ليتمدد  
اللحن فيشير فيه غيرته على القرآن ، ويقوم بالمهمة التي كلفه زيادا إياها فاستشفاه ،  
فقرأ الرجل : إن الله برىء من المشركين ورسوله ، بالخفض ، فاستعظم أبو  
الأسود ذلك . (٢)

أو أن رجلا جاء إلى زياد فقال : « أصلح الله الأمير ، توفي أبانا وترك  
بنون » . (٣)

إلى غير ذلك من القصص التي جاءت في كتب الدين أرخوا النحو ، والتي إذا  
حامت الشكوك حول صحتها ، فإن دلالتها على وجود الأعراب لا يتطرق إليها الشك .

\* \* \*

وننتقل إلى العصر الحديث لنرى الدارسين المحدثين لا يكادون يختلفون في  
أن العربية الفصحى في ذلك العهد كانت معربة ، وأن الأعراب كان في اللغات  
السامية الأخرى ، ثم اندم منها أو كاد ، وبقي في العربية .

ويكاد المستشرقون من هؤلاء ، يتفقون على أن الأعراب كان موجوداً في  
اللغة العربية حينما بدأ النحاة بدراسة النحو ، فقد قال : « ولفظسون » :

« ليس في اللغات السامية أثر لادغام كلمة في أخرى حتى تصير الاثنان  
كلمة واحدة ، تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلتين ، كما هي الحال في  
غير اللغات السامية ، وهذا هو سبب ظهور الأعراب في اللغة العربية . وهناك  
شيء من بقايا الأعراب في أغلب اللغات السامية » . (٤)

(١) نزهة الالباء ، ص ٨ ، ٩ .

(٢) نزهة الالباء ، ص ١٠ .

(٣) أخبار النحويين البصريين للبرقي ، ص ٩٧ .

(٤) تاريخ اللغات السامية ، ص ١٥ .

وقال « يوهان فولك » : « لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الاعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية .. باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموها ، وازدهارها الأدبي ، وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الاعرابي في لغة التخاطب الحي ' فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الاسلامي ومن بعده - تريننا علامات الاعراب مطردة كاملة السلطان كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين والنحويين الاسلاميين كانوا حتى القرن الرابع الهجري ، والعاشر الميلادي ' على الأقل ، يختلفون إلى عرب البادية ' ليدرسوا الفهم - تدل على أن التصرف الاعرابي كان بالغا أشده لذلك العهد ' بل لا تزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداءة ظواهر الاعراب » . (١)

وأخذ الدارسون المحدثون في تفسير هذه العلامات ' فن قائل : إنها بقايا مقاطع كانت تلحق الكلمات للتفريق بين أحوالها المختلفة في الجملة (٢) ومن قائل بمقالة القدماء من أنها أبعاض لحروف المد ' استعمل بها على التمييز بين أحوال الكلمات ' كما هو مذهب الأستاذ صاحب « إحياء النحو » .  
فانقول بأن الاعراب لم يكن له وجود في اللغة العربية ' أو أن العرب كانوا يسكنون أواخر الكلمات زعم يستند إلى تجاهل تلك القرائن القاطمة ' التي أشرنا إليها .

\* \* \*

بقي علينا أن نعرض للمشكلة التي تتفرع عن وجود الاعراب في اللغة العربية ' أعني الجدل الذي ارتفع به صوت قطرب ' تلميذ سيديويه ' وخالف

(١) العربية ص ٣٠

(٢) إحياء النحو ، ص ٤٤

فيه جمهور الدارسين الذين كانوا يذهبون إلى أن علامات الاعراب دوال على معان إعرابية تمرض للكلمات في مواقعها المختلفة في الجمل . فزعم أن علامات الاعراب ليست إلا أدوات استمعين بها على إزالة الثقل الحاصل من إسكان الكلمات كما صرحت به مقالته<sup>١</sup> التي صدرنا بها هذا الكلام .

إن موقف المحدثين من دلالة الحركات على معان إعرابية<sup>٢</sup> وعدم دلالتها عليه<sup>٣</sup> هو موقف القدماء ، فأكثر المحدثين يحاكون جمهور القدماء بالقول بأن الحركات دوال على معان طارئة<sup>٤</sup> وأقلهم - ولا أعرف منهم غير الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه « من أسرار اللغة » - لا يرى ذلك .

ويتمثل رأي الأكثرين من المحدثين فيما قاله الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو »<sup>٥</sup> وفيما أوجز الكلام فيه « يوهان فك » في كتابه : العربية .

وبجمل ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى هو أن الحركات بعضها علم على معنى إعرابي<sup>٦</sup> فالضمة علم الاسناد<sup>٧</sup> والكسرة علم الاضافة<sup>٨</sup> أما الفتحة فحركة لا تبدل على شيء<sup>٩</sup> . رأياهما هي حركة يميل إليها العرب كثيراً حين يذهبون مذهب الاستخفاف كما يميل العامة إلى تسكين أواخر الكلمات في لهجاتها الحية الآن . (١١)

فمعاني الاعراب عنده هي : الاسناد والاضافة ، والعلامات الدالة على هذه المعاني هي الضمة والكسرة<sup>١٠</sup> حسب .

أما ( يوهان فك ) فلم يكن كلامه صريحاً<sup>١١</sup> ولكنه يستظهر من الأمثلة التي ذكرها لتأييد الرأي القائل بوجود الاعراب<sup>١٢</sup> أنه يميل إلى أن الحركات أعلام للمعاني الإعرابية<sup>١٣</sup> فقد جاء في صدد الكلام على وجود الاعراب ما نصه : « أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربي ، وهو القرآن قد حافظ أيضاً على

غاية التصرف الاعرابي فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والجلال بدرجة الشعر الذي لاترك أثر اللشك فيه كذلك . انظر مثلاً آية ( ٢٨ ) من سورة فاطر : ( إنما يخشى الله من عباده العلماء ) وآية ( ٧ ) من سورة التوبة : ( إن الله بريء من المشركين ورسوله ) ، وآية ١٢٤ من سورة البقرة : ( وإذا ابتلى إبراهيم ربه ) ، وآية ( ٨ ) من سورة النساء : ( وإذا حضر القسمة أولوا القربى ) فويل مواقع الكلمات في هذه الآيات كاستعمال اللاتيني :

*Matrem amat filia* . الأم تحب البنت . . لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال لا يزال الاعراب فيها حياً . (١)

فلاستشهد بقوله تعالى : وإذا بتلى إبراهيم ربه ، وقوله تعالى : إنما يخشى الله من عباده العلماء . وغيرها للتدليل على أن الاعراب هنا مقصود ، ولا أثر للشك فيه ، بدل التزاماً على أن الفتحة في « إبراهيم » ، وفي « الله » إنما هي علم المنعولية ، وأن الضمة في « ربه » وفي « العلماء » إنما هي علم الفاعلية ، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك ما يرجع اختيار الضمة والفتحة على غيرها . ويتمثل رأى المعارضين فيما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من دعوة جريئة محاولاً تفسير اختلاف الأحوال تفسيراً صوتياً ، ذاهباً إلى أن هذه الحركات إنما تفرض لأواخر الكلمات لوصل الكلمات بعضها ببعض ، محاكياً قطر با فيما ذهب إليه قديماً .

لقد رأى الدكتور أن مفتاح السر في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف (٢) ، وذهب إلى أن تحريك أواخر الكلمات « كان صفة من صفات الوصل

(١) العربية ص ٣ .

(٢) يلاحظ أن هذا المتناح الذي رأى الدكتور أنه وقع في يده كان قطرب قد استعمله قديماً في تفسير ظاهرة الاعراب ، كما يبدو من النص الذي أئتمناه له .



في الكلام ، شذراً أو ثوراً ، فإذا وقف للتكلم ، أو اختتم جملته ، لم يحتاج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية ( ١ ) .

وانتهى إلى أنه ليس للحركات الاعرابية مذلول ، وأن الحركات لم تكن « تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء ، كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان ، لوصل الكلمات بعضها ببعض » . ( ٢ ) .

ولما اعتمد تطبيق مبدئه هذا أثر أن يتخذ من البحور الثلاثة : الطويل ، والبسيط ، والكامل ، وهي البحور الشائعة في الشعر العربي - كما يقول - مجالاً للتطبيق ، واستشهد فيما استشهد بقول أبي ذؤيب :

أمن المنون وريبها تتوجع      والدهر ليس بمعتب من يجزع  
وقال : نرجح أن تكون الكسرة في آخر « معتب » سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها ، في « ناء » هذه الكلمة . أما كلمة ( شاحباً ) في البيت الثاني ، وهو :

قالت أميمة ما لجسمك شاحباً      منذ ابتذلت ، ومثل مالك ينفع  
فنرجح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر : شاحب بكسر الهمزة لتتسجم مع الحركة قبلها . ( ٣ )

فإذا لم يمكن للمعاني أثر في أحوال أو آخر الكلمات فإمّاذا اختلفت الكلمات في حال الناعلية والمنعولية والاضافة في تلك الآيات التي تمثل بها بوهان فك وغيرها ؟ ، وكيف يفسر اختلاف اللفات في الوقف ؟ وكان الدكتور قد عرض - حين أراد أن يصل إلى السر عن طريق ظاهرة الوقف - أن بعض العرب

( ١ ) من أسرار اللفظة ص ١٤١ .

( ٢ ) من أسرار اللفظة ص ١٥٨ .

( ٣ ) من أسرار اللفظة ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

ينتظر ، وهم الأزدي ، وأنهم » إذا وقفوا على الفرع فطعوا بضمة ، وأطالوها ،  
فكأنها هي واو ، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرة ، فكأنها هي باء ،  
فيقولون في الجملتين ، هل جاء خالد ، وهل مرت بخالد : خالد ، خالد ، حين  
يريدون الوقف (١)

وأن بعضهم لا ينتظر ، وهي أولئك الذين « كانوا لا ينتظرون في وقفهم ،  
بل يتعجلون ، ويسرعون في النطق بآخرها ، لا ينتون بنهايتها ، ولا يحفلون  
بسقوط بعض أجزاءها ، فهؤلاء ، مثلهم قبيلة ربيعة ، وقبيلة نهم ، خير عميل » (٢)  
وأن موقف قريش ، ومن حذا حذوهم من القبائل الحجازية كان موقفاً وسطاً  
بين من ينتظرون ، ومن لا ينتظرون ، فتراهم في وقفهم على الاسم المنون يسقطون  
الضم والكسر ، ويهملون على التمتيع ، فأتين : هل جاء خالد ، وهل مرت بخالد ،  
وهل رأيت خالد . (٣)

فاذا لم تكن الحركات أعلاماً لبيان قصد إليها المتكلم ، بل لم تعد أن تكون  
حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصول الكلمات بعضها مع بعض ،  
فكيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظر ؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة  
ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث ؟ ولماذا لا تكسر لتندمج حركة الدال مع  
حركة اللام قبلها ، كما رجح أن تكون كلمة « شاحياً » في البيت السابق قد قالها  
الشاعر مكسورة ، ولكن النجاة أبدلوا من الكسرة فتحة ، لتندمج مع  
قواعدهم ؟ وماذا يقول الدكتور في نحو قوله تعالى من سورة الطور : إن عذاب  
ربك لواقع ماله من دافع \* مثلاً ؟ وكيف يطبق مذهبه المشار إليه عليها ؟  
وبماذا يعمل وجود الضمة بعد القاف المكسورة ، إذا وصلت الآيتان ، ولم يوقف

(١) من أسرار اللغة ، ص ١٤٦ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٠٤٨ .

(٣) من أسرار اللغة ص ١٤٨ .

على آخر الأولى منها ؟

وهل يرى أن هذه الآية من سورة الجن ، وهي قوله تعالى : « وأناظننا  
أن لن نقول الناس والجن على الله كذباً مثلاً إنما قرأها النبي ص : كذب  
بكسر الباء ، لتسجهم مع كسرة الدال كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد أطق كلمة  
« شاحباً » في البيت السابق : شاحب بكسر الباء ؟  
وعليه فإن القول بأن الحركات إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات  
بمعناها ببعض ، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم . قول لم يحالفه  
التوفيق .

ولا أدري ! لماذا لا تكون هذه الحركات أعلاماً للمعاني الاعرابية ، فإن  
عقلية المجتمع في البيئته العربية أرادت التفريق بين أحوال الكلمة في الجملة بمد  
أن فاتها ، ولم يتيسر لها التفريق بينها باللواحق ، كما هي الحال في اللاتينية مثلاً ،  
أرادت التفريق بهذه الحركات ، وأرادت أن تكون الضمة علماً للإسناد ، والكسرة  
علماً للإضافة ، والفتحة علماً للمتمولية \* كما يقول كثير من القدماء أو ألا تكون  
الفتحة خاصة علماً لشيء ، كما يفهم من كلام الخليل وسيبويه والمكوفيين في  
المنصوبات ، كما يصرح الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه ( إحياء النحو ) .  
مع أن كثيراً من الأمثلة التي رويت معربة ، سواء أكانت من القرآن  
أم من غير القرآن ، إنما لا ينطبق عليها الأصل الذي ذهب إليه الدكتور ، فوقع  
الضمة في العين بعد الكسرة في القاف ، في قوله تعالى : ( لواقم ) ، ونحوه مما لا  
ينطبق عليه القانون المصري الذي استند إليه الدكتور ، لأن العرب - كما صرح  
الفراء وغيره - يستعملون كسرة بعدها ضمة كما يستعملون ضمة بعدها كسرة . (١)  
فعقلية الجماعة - كما نحيل إلى - كانت قد تناست هذا العامل الصوتي الذي

يلعب عليها بالانسجام بين الحركات ، فيما يشمل بحركة آخر الكلمة ، وهي الحركة الاعرابية ، تناسبه مضطرة لامتياز بين أحوال الكلمات في ثانيا التأسيس ، وإلا فاتها الغرض ، وهو الأدهام .

على أن في اللغات الأخرى ما هو أدق من هذه الحركات ، فقد اتخذ بعضها من اختلاف درجة الصوت وسيلة بالتعبير عن المعاني الاعرابية المختلفة ، كما هي الحال في لغات الشرق الأقصى . (١) وهذا النوع من الاعراب الذي يستمد على اختلاف درجة الصوت يسميه « فندريس » بالاعراب الداخلي . (٢)

وإذا كان للحركات أثر في بناء الكلمات ، واختلاف مدلولاتها في نحو : فعل وفعل ، ونحو : مفعل ومفعل ، ونحو مفعل ومفعل ، ومفعل ومفعل كما يعترف الدكتور (٣) ، وكما يرى « فندريس » من أن الاختلاف في جرس الحركة يشير إلى قيمة الكلمة الصرفية (٤) فإن الظن بتدخلها في تحديد المعاني الاعرابية يصبح قوياً ، ويؤيده ما أثر عن اللغة العربية من شعر ونثر ، وما جاء في القرآن الكريم ، ولا سيما تلك الأمثلة التي جاء فيها التقديم والتأخير .

ولعل الدكتور ظن أنه وضع يده على مفتاح السر ، فراح يقول في التمييز بين الفاعل والمفعول : « ونكتفي هنا ببيان قصير عن موضع الفاعل من الجملة ، وموضع المفعول منها ، كي نبرهن على أن الفاعل لا يعرف بضم آخره ، ولا المفعول بنصب آخره ، بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة » . (٥)

(١) في اللغة : فندريس من ١٠٩ والاصوات القوية : ابراهيم انيس من ١٠٣

(٢) اللغة من ١٨

(٣) من أسرار اللغة : ١٦٠

(٤) اللغة من ٠٨

(٥) من أسرار اللغة ، ص ١٦٠

وقبل الدكتور إلى أن تحريك الأواخر موجود في الشعر قطعاً ، فراح  
يلتمس مخرجاً ينجو به من التناقض ، فذهب إلى أن معظم الكلمات في الشعر  
محركة الأواخر ، لأن سقوط الحركات منه قد ينسد الموسيقى الشعرية (١)  
وعثر على أمثلة من الشواهد والقراءات ، يؤيد ظاهرها ما يذهب إليه  
من قول امرئ القيس :

اليوم أشرب غير مستحب إنما من الله ولا واغل  
وقول جرير :

ولا تشتم الولي وتبلغ ذاته فانك إن فعلت لفسده وتجهل  
وقول الشاعر :

أحاول أن تعلم بها فتردها فتركها ثقلاً على كما هيا  
وقول جرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلهم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب  
وقراءة أبي عمرو بن العلاء : إذ، الله يأمركم أن تذبحوا بقرة . - بحزم  
بأمركم (٢)

أما ما عرض له من أن الفارق بين الفاعل والمفعول إنما هو محناه من الجملة  
لا الحركة فهو مبنى على افتراض أن اللغة العربية لم تستخدم الحركات علامات  
للمعاني الاعرابية ، ولا شك أن اللغة إذا لم تتخذ من الحركات أعلاماً لتلك  
المعاني فهي مضطربة إلى أن تلتبس طريقاً أخرى بالتمييز بينها ، وتوصل الدكتور  
إلى أن تلك الطريقة هي التزامها وضع الفاعل في موضع ، والمفعول في موضع

(١) من أمراء اللغة ص ١٧٨

(٢) من أمراء اللغة : ص ١٧٩ .

آخر من الجملة في أغلب الأحيان . (١)

ولكن الافتراض الأول لم يلاق حينه الآن ما يريد ، ولم تتوافر الدلائل على صحته ، بل لقد استظهرنا بطلانه بما توافر لدينا من أمارات ومؤيدات ، أثبتناها قبل هذا الكلام .

« فنظام الاعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية ، وقد اشتمت عليه منذ أقدم عهودها ، وكل ما عمل به علماء القواعد حياله هو أنهم استخلصوا منها استخلاصاً من القرآن ، والحديث ، وكلام الفصحاء من العرب ، ورتبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين » . (٢)

هذا وإن اعتبار الموضع من الجملة في تأليفها فارقاً بين الفاعل والمفعول ، في اللهجات الحديثة صحيح ، لا شك فيه ، ولكن اللهجات إنما لجأت إلى الأخذ به ، لأنها فقدت تلك العلامات الأولى التي كانت تقوم بوظيفة التمييز بين المعاني الاعرابية المختلفة ، وذلك لأن « موقع الصوت في الكلمة يعرضه الكثير من صنوف التطور والانحراف ، وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات ، سواء أكانت أصوات لين أم أصواتاً ساكنة أما أصوات اللين فقد لوحظ أن وقعها في آخر الكلمة يجعلها في الغالب عرضة للاستحواض ، ويؤدي أحياناً إلى تحريكها إلى أصوات أخرى ، فمن ذلك ما حدث في العربية بصدد أصوات اللين المنصورة المسماة بالحركات ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، التي تلحق أواخر الكلمات ، ففي جميع اللهجات العامية المتشعبة عن العربية - عاميات مصر وال عراق والشام ولبنان وفلسطين والحجاز واليمن والمغرب . . . الخ

(١) كان القدماء قد لحوا هذا أيضاً ، فقد كان تغارب ، أو من كان يرى رأيه يرد على مخالفيه بأن « الداعية والمنعوية تعرك بالمني ، ألا ترى أن الأسماء المنصورة لا يظهر فيها اعراب ومعارفها مدركة » راجع - المسائل الخلافية - لأبي القاسم العكبري

ص ١٠٣

(٢) الدكتور علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة : الطبعة الثالثة ص ١٣٥ -



- قد تعرضت هذه الأصوات جميعها « (١) ، لأنها خضعت لقانون من قوانين التطور الصوتي ، وهو ضعف الأصوات الأخيرة وانقراضها شيئاً فشيئاً . (٢)

كما فقدت اللغات اللاتينية الحديثة تلك الواحق التي كانت تميز أركان الجملة في اللاتينية الأولى ، فراحت تتخذ من ترتيب الكلمات ، وأوضاعها في الجملة وسيلة للتمييز بين المعاني الاعرابية المختلفة .

على أن ( يوهان فك ) كان قد التفت إلى أن العربيات في الأقاليم المختلفة اليوم كانت قد اضطمت لنفسها نحواً جديداً ، واتخذت - بعدما انحلت من سلطان الحركات في تطورها الجديد - آلة جديدة لتمييز الفاعل من المفعول ، وذكر أن تقديم بعض الأجزاء ، وتأخير بعضها الآخر كان هو الفارق الذي انبنى عليه نحو العربيات الحديثة .

واستطاع أن يتتبع تطور العربيات ، وأن يؤرخ نحوها ، وأن يشر على شواهد وأمثلة كثيرة ، يؤيد بها رأيه . (٣)

وأما تلك الأمثلة التي تمسك بها الدكتور ( ابراهيم أنيس ) في تأييد رأيه فكأنها في الأفعال ، وليس فيها اسم واحد يمكن أخذه ، مما يدل على صدق ملاحظة القدماء في اعتبار الرفع والنصب علمين للمغالبة والمفعولية في الأسماء خاصة ، دون الأفعال .

وعلى هذا فلا مانع من الاستئناس بالأصل الذي بنى الدكتور كلامه عليه عندما يعرض ، الدارس لتجريك أواخر الأفعال العربية ومع ذلك ، فقد سبقه القدماء ، إلى ذلك ، واستندوا في الكلام فيها إلى قوانين صوتية ، يحاول الدكتور اليوم أن يستفيد منها في حل مشكلة الاعراب في

(١) الدكتور على عبد الواحد وافي : علم اللغة : ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) الدكتور على عبد الواحد وافي : علم اللغة : ص ١٣٢ .

(٣) اللغة : يوهان فك : ص ١٠٥ - ١٠٦ .

الأسماء والأفعال جميعاً .

فقد قرر الثراء أن الجزم في قراءة بعضهم : ( أنثزمكوها ) ، أو في قراءة بعضهم : ( لا يحزنهم ) ، وقول الشاعر :

وناع يخرنا بمهاك سيد تقطم من وجد عليه الأنامل  
يرجع إلى استئصال العرب ضمتين متواليتين ، وكسرة إمدهاضمة . (١)  
هذا ومن المفيد أن يقف الدارس على ما أثبتته الدكتورة علي عبد الواحد  
وافى من حجج بعض الباحثين في نفى أن تكون قواعد الاعراب كانت مراعاة  
في غير لغة الآداب ، شعرها وخطابها ، وحجج بعضهم الآخر في نفى كونها  
مراعاة أبداً ، لا في لغة الحديث ، ولا في لغة الأدب ، ومن ردود موفقة له في  
كتابه : ( فقه اللغة ) . (٢)

\* \* \*

علامات الاعراب :

وعلامات الاعراب عند الكوفيين حركات وحروف (٣) ، أما الحركات  
فهي العلامات الغالبة ، وهي الدالة على المعاني الاعرابية في أكثر الأسماء المبربة  
وأما الحروف فهي علامات خاصة ، لا تدل على المعاني الاعرابية إلا في مواطن  
معدودات ، وفي لهجات دون أخرى وتكون الحروف علامات للاعراب  
عندهم في :

الأسماء الخمسة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم .  
ومها يكن من أمر فان الجدل بينهم وبين البصريين ، المتمثل فيما ذكره

(١) معاني القرآن - ورقة ٧٢ .

(٢) فقه اللغة من ص ١٢٩ - ١٣٦ .

(٣) السبوطي في الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٨٠ .

أبو البركات بن الأنباري ، في المسألة الثانية ، والمسألة الثالثة من مسائل الخلاف شكلي ، لا يترتب عليه أثر عملي ، فكلا العريقتين يحتفظ بالواو والألف والياء في إعراب الأسماء الخمسة ، وبالألف والياء في إعراب المثني ، وبالواو والياء في إعراب جمع المذكر السالم .

ويبدو لي أن مقالتهم بأن الإعراب يكون بالحرف أيضاً مقبولة ، لأنه إذا جاز أن يكون الإعراب بالحركة جاز أن يكون بالحرف ، فليست الحروف التي تكون علامات للإعراب عندكم إلا حركات ممتطولة .

وقد قسم البصريون هذه العلامات ، أو ميزوا بين ما كان منها حركة لازمة كحركات أو آخر المبينيات ، وبين ما كان منها حركة متفيرة ، كحركات أو آخر المعربات ، وخصوا الأولى بألفاب خاصة ، كما خصوا الثانية بألفاب خاصة أيضاً ، فسموا أحوال المبينيات فتحة وكسراً وضماً ومكونا ، وسموا أحوال المعربات أصباً وجرأ ورفماً وجزماً .

أما الكوفيون فلم يفرقوا بين علامات البناء وعلامات الإعراب (١) فكانوا يطلقون النصب مثلاً على المبنى على الفتح ، كما يطلقون الفتح على المعرب المنصوب ، وهكذا .

أما تاريخ هذه المصطلحات سواء أكانت بصرياً أم كوفية فيرجع - في أكبر الظن - إلى عمل الخليل بن أحمد ، رأس المدرستين . أما ما قبل الخليل فلم تكن علامات الإعراب إلا نغماً يوضع بعضها فوق الحرف ، رامزاً للفتحة ، وبعضها تحت الحرف ، رامزاً للكسرة ، وبعضها بين يدي الحرف ، رامزاً للضممة وهو الشكل الذي تلقاه الدارسون عن أبي الأسود الدؤلي في عمله المعروف ، الذي يرجع إلى السنوات التي ولي فيها زياد المصريين ، وكتبت به المصاحف ، تحميماً

لما أرادت الدولة تسميته في الأمصار ، لدرء الخطر عن كتاب الله ، ذلك الخطر الذي ظهرت بوادره منذ هاجر العرب المسلمون إلى الأمصار المفتوحة ، وعاشروا مع العناصر الأجنبية فيها جنباً إلى جنب .

وظلت المصاحف تحرب بالنقط إلى أن جاء الخليل بن أحمد فأبدل من النقط هذه العلامات التي شاعت بين الدارسين حتى يومنا هذا .

وقد سمي الخليل هذه العلامات بأسماء ، هي نفس الأسماء التي أخذها الكوفيون والبصريون ، لولا اختلاف في نطاق استعمالها .

كان الخليل يستعمل الرفع والنصب والخفض في المنونات ، والضم والفتح والكسر في غير المنونات ، وكان يطلق « الجر » على الكسرة التي يدعوا إليها النقاء الساكنين ، نحو : لم يذهب الرجل . والجزم على ما يتم في أواخر الأفعال المجزومة ، والسكرن على ما يقع في أوساطها ، والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات ، كيم ( تم ) ، ولام ( هل ) . (١)

فكلمة الخفض ، التي شاعت في الاستعمال الكوفي لم يضمها الكوفيون ، ولم يبتكروها ، وإنما أخذوها عن الخليل ، كما أخذوا غيرها عنه ، وكما أخذ البصريون علاماتهم الخاصة منه أيضاً ، ولكن الكوفيين عمموا استعمالها فأطلقوها على حركات المنون وغير المنون .

وكيفما كان الأمر فإن اختلاف الفريقين في هذه المصطلحات شكلي أيضاً ، لأن الحالات التي يطلق البصريون فيها الكسر والجر يطلق الكوفيون فيها كلمة « الخفض » .

\* \* \*

وتدخلت الفاسفة الكلامية في تفكير الدارسين ، فأثرت في مناهجهم ، ومناحي تناولهم موضوعات تخصصهم ، فأرادوا محاكاة فيما سلك دارسوها ،

ورأى النحاة هذه العلامات تتغير بحسب ما لها من معانٍ إعرابية ، ففكروا فيما اقتضى هذه المعاني ، وما اقتضى هذه الآثار ، فسلطوا سبيل المنكلمين في إرطاع الظواهر العقلية إلى عللها ، وأسبابها ، التي اقتضتها ، فكان ذلك - كما يقول بعض الباحثين - بداية القول بالموامل . (١)

وإذا كان عبد الله بن أبي إسحاق « المتوفى سنة سبع عشرة ومائة للهجرة على الأرجح » أول من قال المؤرخون : إنه كان يقيس ويعمل ، وعرفنا أن مدرسة علم الكلام في البصرة انبثقت من مجلس الحسن البصري ، المتوفى سنة عشر ومائة للهجرة ، أمكن أن ننسب تأثر الدرس النحوي الناشئ بالدراسة الكلامية ، التي إذا ظهرت ظهورها الواضح بواصل بن عطاء ، فقد سبق التفكير فيها قبل واصل بزمن بعيد ، كما سبق أن استظهر الأسناذ الشيخ مصطفي عبد الرازق من أن ابن محمد بن الحنفية : عبد الله والحسن كانا أول من أحدث الاعزال ، وكما يفتخيه إحداث الاعزال من سبق التفكير الفلسفي الذي مهد لظهوره وإحداثه .



هذا هو أساس القول بالموامل عند الدارسين ، إلا أن لي منحى آخر سيحكيه ذكره في الفصل المفرد للموامل ، استظهرت فيه أن القول بالموامل يؤرخ بعمل الخليل بن أحمد ، وأن دراسته الأصوات ، وملاحظته أن بينها في التأليف تفاعلاً ، وتأثراً متبادلاً ، أملاه الاستعمال الذي يهدف إلى التخفيف من المجهود العضلي ، وإلى الانسجام في التأليف بين الأصوات والكلمات ، كانت هي الثغرة التي ننز منها إلى فكرة الموامل .

واعتمدت في ذلك على ما تيسر لي الوقوف عليه من ملاحظات له ، ولتلاميذه ، الذين احتذوه في منهجه - وخصصت من بينهم الفراء - وانتباههم

إلى ما بين الاصوات والكلمات من تفاعل .

إلا أن هذه الفكرة التي كانت ينبغي أن يكون لها السلطان المطلق على الدراسات اللغوية في تفسير كثير من ظواهرها ، لم يتج لها النحو ، فسرعان ما طغى سلطان الفلسفة على عمول الدارسين ، فأوحى دونهم الباب الذي يتفدون منه إلى دراسة لغوية ' أو نحوية حية .

( ٣ )

## المواصل

المواصل التي بنى النحاة - في المصهور - المختلفة - دراستهم عليها تنقسم :

١ - الما صل الأول هو العامل الفلفضي :

وهو العامل الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في اللغة ، وقد بدأ البصريون كلامهم فيه لما سبق ذكره من أن منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذ ذلك ، لاقيس منه الدارسون منهجهم فكانت مدرسة النيباس في النحو .

يضاف إلى هذا أن كثيراً من النحاة كانوا هم أنفسهم من المتكلمين ، أو ممن تشغف بالثقافة البصرية البيوتانية ، لأن البصرة منذ تمصيرها كانت قد شهدت عناصر وأجاساً مختلفة ، فكان فيها إلى جانب العرب فرس وعمود وسريان ويونان .

وكان اليونانيون قد استعمروا هذه المنطقة في عهد الساسانيين ، وبقيت لهم آثار فيها حتى إنه كان في البصرة منذ تمصيرها سكة تعرف بسكة «اصطنانوس» وكان عبده الله بن زياد قد بنى داراً لها باب ينفذ إليها (١) ، واصطنانوس اسم

(١) ابن الفقيه : البلدان : ص ١٦٩ « يدل »



يوناني ، ووجد سكة تنسب إليه بحى وجود يونانيين .

هذا إلى أن مدرسة « جنديسابور » فى إقليم خوزستان كانت فى طريق البصريين الى خراسان ، وكان السريان من المناصر الفعالة فى هذه المدرسة ، لأنهم كانوا هنا فى الديارات الأخرى قوامين على الشفافة اليونانية .

فتقبل الشفافة الأجنبية - بعد أن مهدت الحوادث التاريخية له - كان فى البصريين أسرع منه فى غيرهم من أبناء الأمصار الأخرى ، ولهذا شهدت البصرة بواكير الفلسفة الإسلامية ، الملتحمة بالفلسفة اليونانية على أبهى المنزلة ، ولهذا أيضاً كان نشاطها أسرع إلى التأثير بالمنهج الفلسفى ، حتى سموا بأهل المنطق . وسرت عدوى التأثير بالمنهج الكلاسي إلى الدارسين من أهل الكوفة ، بالرغم من توافر مقتضيات تأثيرهم بالمنهج الدراسي الذى كان شاملاً فى أوساط الكوفة وهو منهج القراء .

فقد كان لتأخذ الكسائى للخليل ، واتصاله بشيوخ البصرة الآخرين ، كعيسى بن صخر الشنقى ، ويونس بن حبيب ، وانخروج القراء بهلم الخليل ، واتصاله بيونس بن حبيب من جهة ، وتأثره بأراء المنزلة من جهة أخرى ، كان لذلك أثره الظاهر فى تأثير النحو الكوفى بمناهج المتكلمين بوجه من الوجوه .

فاذا أضيف إلى ذلك تأثير العقليّة العامة فى العراق بالأفكار المنطقية تأثراً يتمثل بظهور القياس فى الفقه عند أبى حنيفة ... لم يبق مجال للتساؤل عن تأثير النحو الكوفى تأثراً ما بأساليب المتكلمين .

ولكن الكوفيين - بالرغم من تأثيرهم بالمنهج الجديد - لم يستطيعوا التخلص من آثار ما نشأوا عليه من منهج دراسى ، ألفوه فى حياتهم العملية فى البيئة الكوفية ، ولذلك كان العامل عندهم أضعف من العامل البصرى لأن العامل البصرى له قوة العلة الفلسفية ، وتأثيرها ، وأحكامها ، فكما لا يجتمع على المعول الواحد علتان لا يجتمع على المعول الواحد عاملان ، وإذا اجتمعا فلمعول لأحدهما ،

لا لكليهما ، كما ينص عليه ابن مالك في قوله :

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل فعمل فلهما واحد منهما العمل  
وكما أن المفعول لا وجود له إلا بالعملة كان الأعراب عندهم إنما يكون بالعامل  
ملفوظاً أو مقدراً ، ولهذا أفاضوا في الحديث عن تقدير العامل في مواضع  
كثيرة من أبواب مصنفاتهم ، وموضوعات دراستهم .

وقد كانوا يقولون : « لا يجوز اجتماع عاملين على مفعول واحد » ولهذا  
رد قول من قال : إن الابتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن  
المتبوع وعامله عاملان في التابيع ، وقول من قال : إن ( إن ) وفعل الشرط معاً  
عاملان في الجزاء ، وقول من قال : الفعل والفاعل معاً عاملان في المفعول .

وكانوا يقولون : « مرتبة العامل أن يكون مقدماً على المفعول » وحين  
واجه أصحابهم هذا حالات استعصت عليه راحوا يوجهونها ، ويهتلون لها ، ويتأولون  
تأولات بعيدة .

فقد قال ابن عصفور في كتابه شرح المقرب - كما يروي السيوطي - :  
« فأن قيل : ينقض ذلك قولهم : العامل في أسماء الشرط والاستفهام لا يجوز  
تقديم عليها . فالجواب أن أسماء الشرط تضمنت معنى ( إن ) وأسماء الاستفهام  
تضمنت معنى الهمزة فالأصل في ( من ضربت ؟ ) أمن ضربت ؟ ، ثم حذف  
الهمزة في اللفظ ، وتضمن الاسم معناها ، وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل  
في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه  
عليها في اللفظ لعارض ، وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام . ( ١ )

وكانوا يقولون : « العامل مع المفعول كالعلة العقلية مع المفعول ، والعملة  
لا يعصل بينها وبين معاوطها ، فيجب أن يكون العامل مع المفعول كذلك ، إلا

في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل<sup>(١)</sup> لدلائل راجح<sup>(٢)</sup>. (١)  
ونسبة الأثر اللغوي<sup>(٣)</sup> على أواخر الكلمات إلى العوامل ، سواء أكانت  
أفعالا ، أم أسماء - فديعة تفتي إلى أول عمل في النحو البصري ، أعني كتاب  
سيبويه ، فقد قال سيبويه في أول الكتاب « وإنما ذكرت لك ثمانية بحار ، لا أفرق  
بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء إلا  
وهو يزول ، وبين ما ينسب عليه الحرف بناء لا يزول عنه تغير شيء ، أحدث فيه  
من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف  
حرف الاعراب » . (٢) كان هذا شأن النحاة المناطقية من أهل البصرة .

أما نحاة الكوفة فهم - بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج السكلامي - كانوا أقل  
من البصريين إيماناً في فلسفة العامل ، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج  
اللغوي من منهج أهل البصرة .

ولدينا من شراهد على هذا أمثلة كثيرة قال بها أئمتهم ، فليس للعامل  
عندهم قوة العلة ، فقد يكون العامل ، ولا يكون المفعول ، كما سميت الإشارة  
إليه : من ذهب السكاني إلى جواز خلو الفعل من الفاعل ، وذلك في باب  
التنازع ، فإذا عمل ثاني الفعلين المتنازعين ، كما هو مذهبهم ، وكان الأول محتاجاً  
إلى فاعل ، جاز حذف الفاعل منه عند السكاني ، وخلوه من ضميره .

وكما هو معروف من مذهب الفراء من أن الفعل والفاعل قد اشتركا في  
نصب المفعول به ، كما سبق بيانه .

وكما هو معروف أيضاً من مذهب الفراء ، من جواز اجتماع عاملين على  
مفعول واحد ، في باب التنازع ، إذا اقتضى كل منهما ما اقتضاه الثاني ، فإذا قيل  
قام وقعد زيد ، كان زيد فاعلاً أو مفعولاً لعدم وقام كليهما .

(١) الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٥٦ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢ - ٣ .

كل هذا يدل على أن الكوفيين لم يستطيعوا التخلص من جذور ثقافتهم الأولى التي لا يسوها ، ولا يستهم زمنياً طويلاً ، وهي الثقافة العربية الخالصة التي انبنت عليها الثقافة العامة في الكوفة ، أعني دراسة القرآن ، وتفسيره ، ورواية الأحاديث والقراءات ، ورواية الشعر والأدب .

وكيفما كان الأمر فإنهم تناولوا الموامل تناولاً يشبه تناول البصريين إياه ، وأسندوا إليها الآثار الاعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات ، في وجوهها المختلفة كما سنبينه في فصل آت .

على أنك لا تعلم من كلام المتفقيين من علماء المدرسة البصرية ، وعم قلة ، ما تلمح فيه خطوطاً للمنهج اللغوي ، الذي كان ينبغي أن تكون له السيطرة على دراسة نحو اللغة ، والذي طغى عليه شغف النحاة بالمنهج الكلامي ، فقد صدرت عن بعضهم أقوال تم على أنهم إذا كانوا قد عرضوا للموامل فأما عرضوا لها على أنها وسيلة تعليمية ، تقرب الدراسة من أذهان الدارسين وعلى أن الاعراب عادة تعودها أصحاب اللغة ، وطبعت عليها أسنتهم ، وساقطهم إلى الوجوه الاعرابية سليقة فطرية ، وليست هذه الموامل المنغذية التي أسند إليها الأثر الظاهر إلا عوامل اعتبارية أو آلات جامدة ، ينسب إليها الأثر تجوزاً

فقد كان أبو الفتح بن جنبي يقول : ( وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليروك أن بعض الممثل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه كمررت ، بزبد ، وايت عمراً قائم ، وإمضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتملق به كرفع المبتدأ ، ورفع الفعل المضارع ، لوقوعه موقع الاسم . وهذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول .

فأما في الحقيقة ومحمول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بضمامة اللفظ أو

بإشمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » . (١)

وكان الرضى يقول : « الموجد لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة الباعل ،  
ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لسكن النجاة جعلوا  
الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ، كما تقدم ، فلما سميت الآلات عوامل » (٢)  
وتابها في ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، فقد جعل الضمة  
علما للأستاذ ، والكسرة علما للإضافة ، والفتحة حركة لا تدل على شيء من ذلك ،  
وإعماهي - كما قال - « الحركة الحقيقية المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي  
بها الكلمة ، كما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة » .

« فللأعراب الضمة والكسرة فقط ، وليست باقية من مقطع ، ولا أثراً  
لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ، ليدل بها على معنى في تأليف الجملة ،  
ونظم الكلام » . (٣)

وبالرغم من هذه الافتتاحات التي قد تمين على تلمس المنهج اللغوي ، فإن المنهج  
الكلامى كان قد فرض نفسه على عقول الدارسين ، فلم يعيروها اهتماماً ، فبقيت  
في ثنايا الصفحات ، لا تعني شيئاً ، ولا تدل على شيء .



٢ - والعامل التالى هو انزى أسمى : « العامل التوقفيعى » :

ولا أعلم أحداً أخذ به صراحة قبل ابن منضاء القرطبي في كتابه : « الرد  
على النجاة » .

وقبل أن يقول كلمته في العامل راح يدفع ادعاء النحويين أن النصب  
والخفض والحزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي

(١) الخصائص ج ١ ص ١١٥ .

(٢) شرح الرضى على الكافية . ج ١ ص ٢٥ .

(٣) إحياء النحو ، ص ٥٠ .

وعامل مضري ، وأنكر أن يكون الرفع والنصب في مثل قولهم : ضرب زيد  
عصاً ، فقد أحدثه الفعل « ضرب » .

وراح يرد على سيبويه زعمه : أن الالفاظ قوة في إحدائ الاعراب ، وعلى  
ابن جنى الذى صرح بخلاف ما صرح به سيبويه من أن العمل من الرفع والنصب  
والجر والجزم فى الحقيقة إنما هو من فعل المتكلم ، لاشئ غيره .

فهو ينكر أن يكون الاعراب منسوبا إلى ألتفاظ بعينها ، لأن ذلك فى رأيه  
باطل عقلا ، وباطل شرعاً ، وأنه لا يقول به أحد من العقلاء ، وينكر أن يكون  
منسوبا إلى المتكلم ، لأن ذلك فى رأيه باطل أيضاً ، لا يقول به إلا الممثلة ،  
القائلون بالتفويض ، أو بأختيار الانسان فى أفعاله .

ولكن ابن مضاء من المجبرة ، لا ينسب شيئاً من أفعال الانسان الاختيارية  
إلى الانسان ، بل إلى الله تعالى ، فنسبة الاعراب إلى المتكلم ، كما نص عليه ابن  
جنى وغيره باطلة شرعاً .

لذلك كان ابن مضاء يقول : « أما مذهب أهل الحق فان هذه الأصوات  
إنما هى من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الانسان كما ينسب إليه سائر أفعاله  
الاختيارية » . (١)

ويحيل إلى أنه كان مسبوقاً إلى هذا الرأى ، سبقه إليه القدماء من أهل  
المذهب الكلامى ، الذى يذهب إليه ، فقد ذكرت سابقاً أن أكثر القدماء كانوا  
يرون أن اللغة من عند الله ، مستنديين إلى ظاهر قوله تعالى : وعلم آدم الأسماء  
كلها ، ورجحت أن يكون القائل بهذا هو عبد الله بن عباس ، وأثبت رأيه ،  
وأن أكثر اللغويين كانوا قد حاكوه فى رأيه ، كما كان شأن ابن فارس ، وأبى علي  
الفارسي وابن جنى فى أحد رأيه ، وغيرهم .



فإذا كانت اللفظة من عند الله فهي من خلقه ، وهو قادر على أن يجعلها منذ البداية كاملة ، من حيث بناؤها ، وإعرابها ، وتؤدى وظيفتها كأحسن ما تكون التأدية ، فكل ما لها من خصائص وأحوال إنما هو من فعل الله ومشيئته .  
وإذا كانت اللفظة كما كتبت يرى ابن عباس وابن فارس ، والفارسي وابن مضاء ، ملحوظ في إعرابها يجب أن يكون في ضوء الرأي الذي يذهب إلى أن اللفظة قرآنية ، وأنها من عند الله .

ولذلك كان الملحوظ في العلل ، والاجتهاد فيها عند ابن مضاء حراماً ، وكانت نادر يلات المحورين ، وتقديراتهم لما ظنوا أنه محذوف من كلام المتكلمين ، ولا سيما ما كان في القرآن حراماً أيضاً ، لأن رسول الله ( ص ) قال : « من قال في القرآن برأيه فأصاب وما أخطأ ، رمتني هذا الخبر النهي ، وما نهى عنه فهو حرام » إلا أن يدل عليه دليل ( يعني من الكتاب والسنة ) ، والرأي ما لم يستند إلى دليل فهو حرام ، ومن بني الزيادة في القرآن بلعظ أو معنى على ظن باطل فقد تبين بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام : الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجسم على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها . ( ١ )

ولذلك راح يزيف أعمال النجاة في التعليل ، وأنكر عليهم العلل الثواني والثالث ، ودعا إلى إلغائها ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا : قام زيد ، لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالجواب أن يقال له : كذا نطق به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ( ٢ )

( ١ ) كتاب « الرد على النجاة » ص ٩٣ ، ٩٤

( ٢ ) « الرد على النجاة » ص ١٥١

فقد قطع الطريق على النحاة واللغويين أن يملأوا ظاهراً لغوية تمليلاً عاماً  
لأن ذلك في رأيه لا يفتح لهم ، لأنها من الله ، وقد ثبت ذلك بالنص ، ولا يحتاج  
فيه إلى استنباط علة .

وقد ربط الممثل النحوي بأعمال الفقهاء من أهل الظاهر ، فكما يجب أن  
يتم بهؤلاء بالنصوص ، وأنهم إذا توافرت لديهم النصوص استغنوا عن استنباط  
العلة لها ، كذلك يجب أن يتميد النحاة بالنصوص ، فإذا ما سئلوا عن علة هذه  
الأحكام قالوا : كذا نطقتم به العرب ولا شيء بعد هذا القول .

الواقع أننا إذا جئنا على النحاة لاندفاعهم إلى فلسفة النحو فأنما نزيد أن  
يتجهوا في دراسة النحو منهجاً لغوياً ، أو يقدموا لدراسته بدراسة لغوية ،  
تعيّنهم على تفسير الظواهر اللغوية والنحوية ، ولم نحمل عليهم لمجرد أنهم كانوا  
يعلمون أو يفلسفون ، لأن الظواهر اللغوية لا تستعصى على التليل ، ولكن  
بناء تمليلها على أسس نظرية مجردة هو الذي يؤخذ على النحاة .

ولا غرابة أن ينتهج ابن مضاء هذا المنهج الترقيني - أو المنهج الظاهري  
على حد تسمية الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب « الرد على النحاة »  
- فهو صاحب فكرة دينية ألقت عليه أن يحمل على النحاة ، واضطرته أن يفهم  
النحو بأحكامه كما يفهم الفقه الظاهري وأحكامه .

ولكن الغريب أن يدعي الدكتور رأيه في إصلاح النحو وإحيائه على  
رأى ابن مضاء . وأن يرى الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذي ينبغي  
أن يتكئ الدارس عليه في تصنيف النحو . (١) وأن يرى منع التأويل والتقدير  
في الصبغ والمبارات - وهو مذهب ابن مضاء أيضاً - هو الأصل الثاني ، لأن  
ذلك يربح الدارس من ثلاثة أشياء : من إضمار المعلومات ، وحذف العوامل ،

وبيان محل الجمل والمفردات ، مبينة ، أو مقصورة ، أو منقوصة. ٥١٥  
أقول : إن الغريب هو أن ينحو الدكتور نحو ما ذهب إليه ابن مضاء ،  
الذي عملت على تكويين مذهبه في النحور عوامل ديدية خاصة ، ويوجد في ظروف  
خاصة أيضاً ، أرصدت أمامه الباب الذي ينفذ منه إلى تنهم اللغة وقوانينها ،  
فإن هناك عوامل لغوية ، من تطور ، ودور ان في الاستعمال وتأثيرات لفظية  
يشعرا إليها وضع الصوت إلى جانب الصوت ، والكلمة إلى جانب الكلمة ، وأنه  
لاخير على اللغة من التأثيرات والتفديرات التي تدبى على أساس من فقه اللغة  
وشهور بالحنى اللغوى ، عند أصحاب اللغة أنفسهم .

ولاشك أن دوران جهة أو عبارة على الألسنة كثيراً ينحور بالجملة إلى  
الاختصار الممكن ، الذي لا يخل بالمعنى ، أو إلى حذف بعض أجزائها ، التي تقضى  
عنها القرائن القولية ، أو الحالية .

فتقدير الدارين وتأويله ، مستأنساً بهم الأساليب ، أو مدركاً للقرائن  
التي تركها الاستعمال دلالتين على الاقل من الجملة لا يتفيه البحث اللغوى ، لأن  
اللغة ترجحان للعكر ، وأناة من أدواته ، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها ،  
وتواليها تتبع حركة العكر بترتيب صورده وتواليها ، فإذا أسقط الاستعمال بعض  
أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية منهومة بالقرائن ، فإذا أول الدارس جهة ، أو  
عبارة ، فأما يتناول استثناساً بما تفهمه من متداول الجملة .

أما الذي يؤخذ على النحاة فهو الأساس الذي بنوا عليه دراساتهم ، فقد  
تناسوا العوامل اللغوية ، وتأثير الاستعمال وخصائص الأصوات في تمارجها  
وتألفها ، وراحوا يفسون الجمل بما ييس نظرية بحثه ، لا تتفق مع روح المدرس  
اللغوى .

وأما ما قاله ابن مضاء ، وطاكاد فيه الدكتور شوقي ضيف فيصليح أن يكون وسيلة تسهيل على المبتدئين غير المتخصصين .

#### ٤ - والعامل الثالث هو الذي أُسْمِيَ : « العامل اللغوي » :

ويقتبس هذا العامل من إدراك الظواهر اللغوية ، سواء منها ما يتصل بأبنية الكلمات أم ما يتصل بتأليف الجمل .

هذا العامل اللغوي ليس جديداً ، بل هو قديم ، تبدأ قسمته بأعمال الأولين ، وبأعمال الخليل بن أحمد ، ثم بعمل الفراء من الكوفيين .

الذي يتبع الخطوات التي خطاها الخليل في دراسة اللغة يعرف أن نظرية العامل اللغوي كان الخليل قد التفت إليها ، ولاح في كلامه منها خطوط لم تكن لتكون نظرية تامة مبرها عليها ، وإكبتها تحمل الخطوط الرئيسة التي تقوم النظرية عليها .

التفت الخليل إليها حين بدأ يدرس تآلف الأصوات اللغوية ، ولاحظ أن لبعض الحروف في تآلفها تأثيراً في بعض .

وقد رأى - وهو يتذوق الحروف ، ويحدد مخارجها ، ويرقب تآلف بعضها مع بعض - أن لبعض هذه الحروف انسجاماً وائتلافاً مع بعض ، وتنافراً مع بعض آخر ، وأن الموسيقى اللفظية لا تتأني إلا إذا كانت الحروف متآلفة على نظام خاص .

وقد أجل حدود هذا النظام بالألا تكون الحروف من مخرج واحد ، أو من مخارج متقاربة ، فثقل على اللسان أن ينطلق بكلمات مؤلفة من أصوات متماثلة المخارج ، أو متقاربة المخارج ، وإذا استساغ العربي أن يأتي بحرفين متتابعين ، وهما من مخرج واحد ، فإن ذلك يكون في الأحياء القادرة على تأدية أعمالها في سهولة ويسر ، لمرونة عضلها ، ولا يكون ذلك في حروف الحلق ،

لمدم مهوتته ، فخروف الخلق إذن أقل الحروف تمازجاً والانسجاماً ، ولذلك جاء عنه « سمعنا كلمة شنعاء فأنكرنا تأليفها » ، (١) يعني الهمزج .

وجاء عنه : « أن القاف والالكاف تأليفها معقوم ، لقرب مخرجيهما » (٢) إلى غير ذلك من الأقول التي تدل على ما أتاحت له هذه الدراسة أعنى دراسة الأصوات ، من فهم لكثير من الأسرار اللغوية ، وعلى مدى أهميته في دراسته النحوية .

فلا بد إذن لكي يستقيم الجرس الموسيقي في الكلام أن تتألف الكلمات من أصوات متباعدة الخارج ، وقد أخذ فقههاء اللغة العرب هذا عن الخليل . ويرى المحققون أن اللغة العربية في تركيب أحرف كلماتها ، وتألف أصواتها تصطنع لنفسها أسلوباً خاصاً ، وتتخذ نهجاً تتميز به . وخلاصة هذا الأسلوب تنبئ على :

(١) ندرة تلاقى أصوات الخلق .

(٢) وندرة تلاقى الأحرف المتقاربة الخارج والصنات . (٣)

وكلاهما مما التفت الخليل إليه .

وقد شاركت مدرسة الكوفة النحوية في هذا الصنيع ، فلغراء ، وهو يمثلها دراسة للحروف كدراسة الخليل إبانها ، إلا أن أقواله التي استنطقت أن أفق عابها قليلة ، لا تمنى أن تكون فكرة تامة ، والكنها على كل حال تدل على أن الكوفيين قد انتفعوا بهذه الدراسة ، وطبقوها على عدة ظواهر لغوية . والأمثلة التي روعي فيها الانسجام الموسيقي في تأليف الكلام من ناحية ،

(١) الجهرة لابن دريد ، ص ٩ . ونقلها السيوطي في الزهر ، ج ١ ص ١١٦ (مطبعة

السعادة .)

(٢) لسان العرب - حرف القاف .

(٣) مرسيبى الشعر الدكتور ابراهيم أنيس ص ٣٤

وصور فيها تأثير الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى - كثيرة ، تتمثل فيما عرفه النحاة من ظواهر الادغام ، والابدال ، والاعلال ، وغيرها »

فقد يؤثر الحرف في الحرف ، وما يزال « حتى يزحزحه إلى مثل مخرجه ، ليكون عمل اللسان في الحرفين واحداً ، وليتحقق الانسجام الموسيقي كقلب السين صاداً إذا وقعت بعده قاف ، متصلةً بها ، أو منفصلةً عنها ، نحو : صفت ، وصفت ، نحو : والصويق ، في سقت ، وسبقت ، والصويق .

وكالمائة الجزئية التي تتمثل في بناء « افتعل » ، و « الافتعال » ، في اصطير ، واضطر ، واصطنع ، وغيرها .

وقد ينقله إلى مخرجه حتى يكون الحرفان متماثلين ، ليكون عمل اللسان واحداً ، كما إذا اجتمع واو وياه ، وكانت الأولى منها ساكنة ، فإن الواو تنقلب ياء ، تقدمت على الياء أو تأخرت عنها ، نحو : الطي ، والحي . (١)

وقد التفت القراء إلى هذا أيضاً ، فكان يقول : « يقال : يوم وأيام ، والأصل : أبوام ، واسكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق إحداها السكون قلبوا الواو ياء ، وأدغموا ، وشددوا . من ذلك قولهم : كويته كيا ، ولويته ليا ، قال الله عز وجل : « وراعنا ليا بألسنتهم » ، والأصل فيه أن يكون : كويته كويا ، ولويته لويا ، واسكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقه السكون ، وكذلك : أمينة ، والأصل : أموية » . (٢)

وكادغام اللام من « آل » في الحروف التي اصطلح علماء التجويد على أن يسموها الحروف الشمسية ، وهي ثلاثة عشر حرفاً : هي التاء ، والثاء ، والذال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون .

(١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٧ .

(٢) الأيام والليالي للقراء ، ص ٢٧٥ .



ولاحظ القراء أن لبعض الحركات تأثيراً في بعض ، ونفى على ذلك ظاهرة الاتماع كما في قراءة : « الحمد لله » - فكسر الدال - وكان يقول : « أما من خفض الدال من « الحمد » فإنه قال : هذه كلمة كتبت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعا في الاسم الواحد ، مثل إبل ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسماءهم » . (١)

\* \* \*

ولاحظ الكوفيون أيضاً أن لبعض الكلمات تأثيراً في بعض ، فإذا جاورت كلمة كلمة أخرى ، أثرت فيها ، وإذا فصلت عنها بفواصل بعدت عنها وزال أثرها ، والأمثلة لهذا عندهم متوافرة :

(١) فقد اتفقت المدرستان على أنه إذا اتصلت « ما » الكافية بـ « إن » أو « أن » ارتفع الاسم بعدها ، نحو : « إنما إليهم إله واحد » وجاز أن يليها الفعل نحو : إنما قام خالد .

(٢) وانفرد الكوفيون بجواز إنغائها ، ودخولها على الفعل في كل موضع تفصل فيه عن الفعل بفواصل .

قال أبو العباس ثعلب : « قال أبو عثمان المازني : إذا قلت : إن غداً يجيء زيد ، على إضمار الأسماء ، وتضمير الهاء ، فيرجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط . العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأسماء لأن المجهول - يعني ضمير الشأن - لا يحذف ، ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل وبمفعول ، فإذا سقطت « ما » (٢) كان خطأ أن

(١) معاني القرآن - ورقة (١) .

(٢) كذا ، والظاهر أنه « انشاء »

يلى « إن » فعل ، ويفعل » . (٢)

(٣) وقال الكوفيون بتأثير فعل الشرط ، بفعل جواب الشرط ، وانحزام هذا بمجاورته لذلك ، فاذا تقدم الجواب على الشرط ، أو فصل عنه بفصل أجنبي صرفوع ، نحو قولهم : إن قت خالد يقوم ، لم ينجزم ، وذلك لزوال الجوار حينئذ .

كانهم كانوا يذهبون إلى أن الاعراب مظهر من مظاهر تأثير بعض الكلمات فى بعض كما أثر بعض الحروف فى بعض .

فاذا أضفنا إلى هذا عناية الخليل والكوفيين بالاستعمال ، والتفاتهم إلى تأثيره فى الكلام إذا كثر دورانها على الألسنة ، كما مر فى الفصل السابق ، وكما سمعنا من كلام الفراء فيما نقلناه عنه الآن ، وأخذهم بالأصل الذى تحدثنا عنه سابقاً ، وهو الأصل الذى انبنى عليه ظاهرة النحت والتركيب . . . إذا أضفنا هذا إلى أقوالهم فى تألف الحروف ، وملاحظتهم تأثير بعضها ببعض أدركنا أن فكرة السامع اللغوى كانت تداعب أذهانهم ، وإن لم تتوافر لهم خطوطها الرئيدة ، أو لم تفضح فضحاً ، تصبح معه نظرية تامة للتكوين . . . ولما كانت على كل حال مدينة فى إثارتها لأقوالهم .

ويحيل إلى أن مقاتلتهم بالعامل الفلسفى أحياناً ما كانت لتصدر منهم لولا أنهم كانوا يضطرون إليه اضطراراً حين نجمهم بالبصريين مجالس المناظرة التى كانت سبيل القوم إلى الظهور ، والتقرب من القصور ، وحين كانت الصناعات توزن عند المتعلمين - بعد طغيان المنهج الكلامى - بهذا الميزان العقلى الذى وضعه المتكلمون معيار للدارسين . على أنك إذا قرأت أقوالهم أدركت مدى ما كانت عليه الدراسة اللغوية - فى عهدهم - من حيوية لم تلبث أن طغى عليها أسنوب المتكلمين .

أما ما جاء في جدالهم مع البصريين ، واحتجاجهم لمذهبهم من مجازاة  
للصريين ، في أساليب التعليل لأحكامهم ، وفلسفتهم آراءهم - كما يصوره كتاب  
الانصاف لابن الأنباري - فيبدولي رجحان ما التفت إليه « فإيل » في تعليقه ، فقد  
زعم « أن هذا البصري » أو ذاك قد أخذ برأى السكوفيين في بعض المسائل ،  
عامداً إلى دعمه بطريقة البصرية القياسية .

والحق أني لا أكاد أرى أثراً للفلسفة الكلامية في نحو الكسائي والفرأه  
والمب وتلاميذهم ، ولا أحس بأنهم كانوا يمتدوون بالتعليل المنطقي اعتداد البصريين  
به .

على أن من النجاة المتأخرين من كان قد أمسك ببعض هذه الخطوط ،  
فوردت في كلامهم عن العامل إشارات تشير بأنهم كانوا قد التفتوا إلى أهمية  
الاستعمال من جهة ، وأهمية الدراسة الصوتية لحل كثير من المشكلات اللغوية ،  
وتفسير كثير من الظواهر من جهة أخرى ، كما مر من رأى ابن جني وغيره .  
فمن ملاحظة الظواهر اللغوية التي ترجع إلى ما بين الأصوات من قآف  
وتنافر ، وتأثير بعض الحروف في بعض ، وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من  
الأبنية والجل ، يتفد الدارس إلى فكرة العامل .

وأ كبر الظن أن النجاة الأولين ، وأخص منهم الخليل والفرأه إنما تفدوا  
إلى فكرة العامل ، وقالوا به ، في ضوء هذه الدراسات ، وأن فكرة العامل الأولى  
جاءتهم من ملاحظة ذلك التفاعل بين الحركات والحروف والمكلمات .

ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات لم تتفهم منهج أولئك ، فتناوت  
العامل تداركاً فلسفياً ، وهياً لها ذلك طغيان المنهج العقلي ، واندفاع الدارسين  
إلى الاستفادة من الفلسفة اليونانية ، والمنطق اليوناني ، فأنتهت دراسة العامل إلى  
أن يضيق عليه صفة العلة الفلسفية ، وانهت دراسة النحو إلى ما انتهت إليه من  
جذب وجود .



فإذا تبيننا أن أقوال الدارمين في تلك المصنوع المختلفة ، في الموائل ، كانت قد تذبذبت بين عامل فلسفي محض ، وعامل توقيفي محض ، وأن العامل اللغوي لم يكن له سلطان بين في دراستهم ، وإنما كانوا يتشبهون به إذا واجهتهم قضايا استعصت على فلسفتهم وأصولهم العقلية ، وإذا اقتضانا الدرس اللغوي أن نبتعد عن مجال البحث النحوي مالا يتفق مع طبيعته ، فينبغي أن ندعو إلى مساسيناه العامل اللغوي ، وأن نوسع الكلام فيه .

ويبدو لي أن الكوفيين ، بطبيعة منهجهم ، وإيمانهم في التتبع اللغوي ، ومجانفتهم للأصول البصرية النظرية ، كانوا أكثر تقبالاً له ، وكان له نفوذ أقوى في أعمالهم ودراساتهم .

وكثير من الأمثلة التي حمل البصريون على الكوفيين من أجل القول بها ، وأنكروها ، ولحنوا الآخذ بها كان الكوفيون يخضعونها لقوانين لغوية .

عندما اضطرب البصريون إلى تقبل قراءة بعضهم : « الحمد لله » على الاتباع ، ولم يستطيعوا تفليطها ، لأنها قراءة صحيحة ، متصلة السند ، ولأن روايتهم الموثوق بهم قدروا لها نظائر من نحو قول العرب : هذا جحر ضب خرب ، وغيره ، قال الكوفيون بغيثون عليها ، وقد عللوا الظاهرة التي اقتضتها ، كما سمعنا القراء في تفسير الاتباع في قراءة بعضهم : « الحمد لله » .

وإذا رأى البصريون مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء : « إن الله بأمركم أن تذبخوا بكرة » بالجزم ، دون سبق جازم ، أو قراءة من قرأ : « أنزل مكموها » ، أو قراءة من قرأ : « لا يحزنهم » ، ولا هنا نافية ، وقول الشاعر :

وناع يخبرنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل  
حملوا ذلك على الشذوذ ، أو الضرورة ، لأنها لا تخضع لأصولهم الموضوعية .  
واسكن الكوفيين تناولها على أنها مما يصح القياس عليه ، ثم شياءهم منهجهم

فى القياس على الشاذ فى دراسة النحو ، واستطاعوا تفسير ذلك ، وتعليله لغوياً ، كما جاء من تفسير للفراء :

قال الفراء : « وقوله : أنزل مكموها ، العرب تسكن الميم التى من «اللازوم» ، فيقولون : أنزل مكموها ، وذلك أن الحركات قد نوات ، فسكنت الميم بالحركة ، وحركتين بعدها ، وأنها مسفوعة ، فأو كانت منصوبة لم يستعمل فتخفف ، إنما يستعملون كسرة بعدها ضمة ، أو ضمة بعدها كسرة ، أو كسرتين متواليتين ، أو ضممتين متواليتين . فأما الضممتان فتعوله : لا يحذف ، جزموا النون ، لأن قبلها ضمة ، تخفف ، وأما الضمة والكسرة فتشمل قول الشاعر :

وذاغ يخبرنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

وإن شئت تقطع . وقوله فى الكسرتين :

إذا اعرججن قلت صاحب قنوم »

يريد : صاحبى . فأما يستعمل الضم والكسرة ، لأن مخرجيهما متوحد على اللسان ، والشفتين ، تنضم الزفة بها فتشمل الضمة ، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة ، فتبى ذلك نفيلاً ، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة . (١)

فقد انتفع الفراء إذن بما لاحظته من قوانين صوتية فى لغة العرب ، وطبقها على هذه الأمثلة التى وقعت للبصريين ، فلم يعبروا عنها ، لأنها لا تتفق مع قواعدهم ، فقالوا فيها بالاعذار

والأصول النحوية ليست إلا عادات كلامية ، أو ظواهر لغوية خاصة ، والنحو إنما يخضع لهذه العادات ، أو الظواهر ، ويفسر بها ، وهى مما يعمل ، لأنها مستمدة من الظواهر اللغوية العامة .

( ٤ )

## عوامل الاعراب عندهم الكوفيون

يبدو أن فكرة العامل كانت قد استقرت في أذهان الدارسين بعد الخليل، وكان البصريون والكوفيون قد اتفقوا على الأخذ بها، ولكنهم اختلفوا في التفاصيل اختلافاً يرجع إلى ما بين المنهجين من اختلاف، فمنهج أهل البصرة مستمد من منهج أصحاب الكلام الذي قد تأثر به منذ زمن مبكر، ومنهج أهل الكوفة في جملة مستمد من منهج أصحاب الحديث، ورواة الأدب. وهذا مما حمل صلتهم بالمنهج النحوي المبني على التقسيم اللغوي أقوى من صلة البصريين به، وهذا أيضاً مما جعل الكوفيين يحتكون إلى الرواية أكثر مما يحتكون إلى قضايا المنطق، وأصول علم الكلام.

ومما يكن من أمر فإن «العامل» كان محور جدل الفريقين واختلافهم، وكثير من المسائل الخلافية ينشأ عنها يرجع إلى اختلاف وجهة النظر فيه. والعوامل عند الفريقين تتكون أفعالاً، وتكون أسماء، وتكون أدوات، وتكون اعظية، وهي هذه المجموعات الثلاث، وتكون معنوية.

\* \* \*

### ١- العوامل اللفظية:

وهي أفعال وأسماء وأدوات.

أما الأفعال فهي عند البصريين أقوى العوامل جميعاً، تعمل متقدمة في المعامل والمفاعيل، والحال والتمييز، والظروف والمحجورات، وتعمل متأخرة في



المفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والظروف ، والمجرورات ، ونحوها عملها الأسماء فلا  
يعمل فعل في فعل ، والفعل والمفاعل عندهم كالشيء الواحد ، ولا بد لكل  
فعل من فاعل ، سواء أكان ظاهراً أم مضمراً ، وسواء أكان المضمراً بارزاً أم  
مستتراً .

ومن مظاهر قوة الفعل عندهم : أن يعمل الاسم الذي يتضمن معناه عمليه  
بل تعمل الأدوات التي تتضمن معناه عمليه أيضاً ، لهذا عمل المصدر ، وأسماء  
الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وأسماء التفضيل ،  
وأسماء الأفعال ، ولهذا عملت « إن » وأخواتها ، لأنها مشبهات بالأفعال ،  
ولو ضوح تضمن هذه الأدوات الخس معاني الأفعال كانت تعمل التحسب والرفع  
كالأفعال .

والأفعال عند الكوفيين قوية أيضاً ، تعمل متأخرة كما تعمل متقدمة ،  
وتعمل مقدرة ، كما تعمل ظاهرة ، ولا تكن الكوفيين - كما عليه عليهم منهجهم -  
لم يفسفوها ، ولم يمحوها قوة العمل الفلسفية ، ولم يبتروها هي والمفاعل بمنزلة  
الشيء الواحد ، ولذلك جاز عندهم أن يتخلو الفعل من الفاعل خلواً تاماً ، وذلك  
في باب التنازع على ما هو المعروف من مذهب الكسائي . . . وأن يجتمع فعلان  
على فاعل واحد ، كما هو المعروف من مذهب الفراء في باب التنازع ، إذا اقتضى  
الفعلان الفاعل ، كما في قولنا : قعد وكتب خالد ، نفاد هو فاعل للفعلين جميعاً . .  
وأن يتعاون الفعل والمفاعل في نصب المفعول به ، كما هو ظاهر من مذهب الفراء  
أيضاً . . . وأن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته ، وخلو فاعله من ضمير  
عائد عليه ، كما هو المعروف من مذهب الكوفيين ، تمسكاً بقول الزواه :  
ما لا مجال مشيها وثيها . . . أجدلا يحملان أم حدبدا (١)

(١) هم الهوامع ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، شرح الأعمش ج ٢ ، ص ٤٢ .



والفعل عند كثير من أئمة السكوفيين يكاد يجرد في أكثر أحواله من اقتضائه الممثل في الفاعل ، بل في المفعول به أيضاً ، بل يكاد يحرم كل عمل ينسب إليه .

فالعامل في الفاعل عند السكسائي ليس هو لفظ الفعل ، وإنما كونه داخلاً في الوصف (١) أي كونه متلبساً بالفعل .

والعامل فيه عند هشام بن معاوية هو الاسناد ، لا الفعل (٢) وهو - فيما أظن - أحد المصادر التي استند إليها الأستاذ إبراهيم مصطفى في مقاله بأن الرفع علم الاسناد .

والعامل فيه عند خلف الأحمر - وهو فيما قال أبو البركات بن الأنباري والرضي من السكوفيين - هو معنى الفاعلية (٣) أو الاسناد كما قال هشام .

فالفعل عند هؤلاء ومن حاكمهم من السكوفيين لا شأن له في رفع الفاعل ، لأن رافعه متصيد من موقعه في الجملة ، ومنزلة في التأليف ، وهو ما تميل إلى الأخذ به في تفسير الظواهر النحوية ، ومعاني الاعراب ، لتحرير هذه الدراسة من القيود الثابتة ، التي كبلتها بها الفلسفة الكلامية ، منذ زمن مبكر ، باتصال أصحابها بأصحاب الكلام ، ومحاولتهم إخضاعها للشهج الكلامي .

هذه العوامل المنوية المتصيدة من معرفة أساليب القوم في لغتهم هي العوامل اللغوية النحوية ، التي نسعو إلى الأخذ بها في تنظيم هذه الدراسة .  
ومها يكن من أمر فإن المدرستين .. في تقدير قوة الفعل وأعماله - إذا

(١) هم الروامع ج ١ ص ١٥٩ .

(٢) هم الروامع ، ج ١ ص ١٥٩ .

(٣) هم الروامع ، ج ١ ص ١٥٩ .

التفتنا في الطريقة فلا تلبثان أن تفترقا ، وتساك أحدهما طريقاً ، والثانية طريقاً أخرى .

تلتقيان في أعمال الفعل ، وإعمال ما يشبهه من الأسماء والأدوات ، وتفترقان في عزل أسماء الأفعال عن التشبهات بالفعل ، لأنهن عند السكوفيين أفعال حقيقية ، فإذا عملن فلفعليتهن ، لا لأنهن يشبهن الأفعال ، أو يتضمن معانيها ، وفي عزل أسماء الفاعلين فيما استظهرت أنها أفعال عندهم أيضاً وأنها بمجموعها تمثل قسماً ثالثاً للفعل الماضي والفعل المضارع ، وفي تجريده من العمل في الفاعل عند كثير منهم ، كالكسائي وهشام ، وخلف الأحمر ، ومن تبعهم ، ومن المزايا التي منحها البصريون إياه ، فجوزوا خاود من الفاعل ، ومن ضميره أيضاً أحياناً ، وجوزوا تقديم فاعله عليه مع بقاء فاعليته ، وجوزوا أن يشترك فعلان في فاعل واحد .

\* \* \*

## وأما الأسماء :

فتعمل عند البصريين ، جامدة كعملها في الحال ، في مثل قولهم : هو جارى بيت بيت ، وفي التمييز ، في مثل قولهم : لي عشرون ديناراً ، وهو عربي محضاً ، وكعملها في الخبر ، في رأي كثير منهم كما يتبين ذلك من قول ابن مالك :  
ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتدأ  
وكعملها في مثل قولهم « فبهات هيهات العتيق ومن به » ، وقولهم :  
شتان ما يومى على كورها ويوم حيات أخى جابر  
وتعمل مشتقة ، كعمل أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بأسماء

الفاعلين ، وأفضل التفضيل ، وأمثلة المبالغة .

وهي تعمل عند الكوفيين أيضاً ، جامدة في مثل تلك المواضع ، وفي المبتدأ والخبر ، والكوفيون يرفعون كل واحد منها بالآخر ، فالمبتدأ ، وهو اسم جامد يرفع الخبر ، والخبر ، وقد يكون جامداً يرفع المبتدأ .

وكان الكوفيون يحتجون لمذهبهم في ترفع المبتدأ والخبر ، فيقولون : « إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ، لا يكون أحدهما كلاماً إلا بالضمم الآخر إليه . . فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويفتضي صاحبه اقتضاء واحداً ، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه ، ولا يتمتع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة . قال الله تعالى : « أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ، فنصب « أيما » بتدعوا ، وجزم « تدعوا » بأيما ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً . وقال تعالى : « أيما تكونوا يدرككم الموت » فأيما منصوب بتكونوا ، و « تكونوا » مجزوم بأيما ، وقال تعالى : فأيما تولوا فثم وجه الله » إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك ههنا » . (١)

ولم يهتموا بما يورد عليهم من أن مقالاتهم بأن المبتدأ والخبر يترافعان تؤدي إلى المحال ، أو إلى الدور الذي هو المحال ، لأن العامل - كما يقول الناطق بلسان البصريين - : « سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال

محال ، (١)

كذلك كان الكوفيون يحتجون لمذهبهم مستشهدين في أكثر الأحيان  
بآيات من القرآن الكريم ، وبالفراءات ، وبالفصحح من كلام العرب ، مسروباً  
عمن يثقون به ، متخذين من هذا كله سنداً لآرائهم ، وحجة يحتجون بها على  
صحة مذاهبهم .

وهكذا كان البصريون يحتجون ويجادلون ، كأن مسائل النحو قضايا  
تتعلق بماهية الوجود ، أو أصالته وعدم أصالته ، أو كأن العامل النحوي الذي  
ينبغي أن يكون رمزاً ، وآلة للعمل ، كما قال ابن جنى ، هو علة العمل ، التي  
ليس لها علة ، إلا لزم الدور ، أو لزم المحال .

فوجهة نظر الكوفيين في ترافع المبتدأ والخبر ، واحتكامهم إلى آيات من  
القرآن الكريم مؤيد آخر يستند إليه الدارس في القول بتحليل الدراسة الكوفية  
من قيود منهج البلاغة المتكلمين إلى حد بعيد .

وتعمل الأسماء مشتقة عندهم أيضاً ، وإن كان بعد إخراج نوعين من  
الأسماء المشتقة العاملة عند البصريين ، وهما أسماء الفاعلين ، وأمثلة المبالغة .

أما أمثلة المبالغة فلا يعمل شيء منها عندهم ، وإذا جاء بعدها منصوب  
فهو معمول لتعمل مقدر . (٢)

وأما أسماء الفاعلين فقد قالوا إنها أفعال زائفة عندهم ، فليست هي من  
الأسماء العاملة ، وإنما هي من الأفعال العاملة ، ولها من قوة العمل ما للأفعال .  
ومما يؤيد ذلك أنهم كانوا يعملونها في الماضي ، والحال ، والاستقبال ،  
مطلقاً ، وبلا شرط كما تعمل الأفعال في هذه الأزمنة الثلاثة ، أخذاً بقول الكسائي

(١) الانصاف - مسألة ٥ .

(٢) شرح الرضي على الكفاية ، ج ٢ ص ٢٠٠ .

وتجوز به « أن يعمل بمعنى الماضي ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال ، سواء  
وتمسك بجواز نحو زيد مملئ عمرو أمس درهماً ، وظان زيد أمس كريماً ، وقوله  
تمالي : وجعل الليل سكناً » (١)

وتمسك بقول الفراء في تفسيره قوله تمالي من سورة الأنبياء : « كل نفس  
ذائقة الموت » قال الفراء : « ولو نونت في « ذائقة » ونصبت « الموت »  
كان صواباً ، وأكثر ما تختار العرب التنوين ، والنصب في المستقبل ، فإذا كان  
معناه ماضياً لم يكادوا يقولون : إلا بالاضافة ، فأما المستقبل فتقولك : أنا صائم  
يوم الخميس ، إذا كان خميساً مستقبلاً ، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماض  
قلت : أنا صائم يوم الخميس ، فهذا وجه العمل ويختارون أيضاً التنوين إذا كان  
مع الجهد ، من ذلك فرطهم : ما هو بتارك حقه ، وهو غير تارك حقه ، لا  
يكادون يتركون التنوين ، وتركه كثير جائز » (٢)

وأما الأدوات :

فهي أدوات الجر أو الخفض ، وأدوات النصب ، وأدوات الجزم .

أدوات الخفض :

أما أدوات الخفض أو الجر فيتنفق الفريقان على اختصاصها بالأسماء ،

ويختلفان في التطبيق ، يدخل فريق منها أدوات يجر بها الفريق الآخر منها .

فقد اعتبر البصريون : « حتى ، ورب » من حروف الجر ، بينما اعتبر

الكوفيون « حتى » أداة نصب ، تدخل على الأفعال (٣) ، وإذا دخلت على

الأسماء ، وانجرت الأسماء بعدها فالجر يكون بالي مضمرة عند الكسائي ، فقد

(١) شرح الرضي عن المكافاة = ٢ ص ٢٠٠

(٢) معاني القرآن - ورقة ١١٦ .

(٣) الانصاف - مسألة ٨٣ .



« نص على ذلك في قوله تعالى : حتى مطامع العجز ، فقال : إن الخفض إلى مضمرة » (١) ، أو بجي على أنها ثابتة عن « إلى » عند الفراء ، لأن « حتى » من عوامل الأفعال ، ولو أنها تجرى مجرى « كي » وأن « في عدم اقتضاءها العمل لقولهم : سرت حتى أدخلها ، وسرت حتى وصلت إلى كذا ، واصلتها » لما ثابت عن « إلى » خفضت الأسماء ، لثباتها ، وقيامها مقام إلى » . (٢)

واعتبر الكوفيون « رب » اسماً ، لا حرفاً ، وذلك لمخالفتها الحروف في أربعة أشياء ، ( الأولى ) كونها لا تتم إلا في صدر الكلام ، و ( الثانية ) كونها لا تعمل إلا في نكرة ، و ( الثالثة ) كونها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة ، و ( الرابع ) كونها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به ، بناء على ما يزعم البصريون ، وجموها على « كم » ، وإن « كتم » على التكثير ، و « رب » على التقليل . (٣)

والخلاف - كما نرى صناعى محض ، لأن كلا الفريقين يسلم بالجربها . واعتبر البصريون « لولا » من حروف الجر ، إذا وليها ضمير جر ، نحو : لولاي ، ولولاك ، ولولاه . . . أما الكوفيون فيرون أنها رافعة دائماً ، وإذا جاء بعدها ضمير جر فهو في محل رفع ، إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع ، وكان الفراء يقول في تفسير قوله تعالى من سورة الأعراف « ولولا رجال مؤمنون » : « رفعهم بلولا » ، ثم قال في « أن نطقوهم » ، بعدها « فأن في موضع رفع بلولا » . (٤)

واختلف الفريقان في معاني هذه الحروف ، فأضاف فريق أيمض الحروف

(١) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٧ ، وشرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢١١ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٧ .

(٣) الانصاف - مسألة ١٢٩ .

(٤) معاني القرآن - ورقة ٦٠ .

معاني أنكرها الفريق الآخر ، لأنه يرى أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقياً واحداً ، وذلك :

كذهاب الكوفيين إلى أن ( على ) تأتي للمصاحبة ، كما في قوله تعالى :  
( وآتى المال على حبه ) ، أى مع حبه ، وتأتى المجاوزة ، بمعنى ( عن ) كقول  
الشاعر :

إذا رضيت على بنوقشير لعمر الله أعجبتني رضاها (١)  
وكذها بهم إلى أن ( عن ) تأتي للاستماناة ، كالباء ، كما في قوله تعالى :  
( وما ينطق عن الهوى ) ، وللتعطيل ، نحو قوله تعالى : ( وما كان استغفار إبراهيم  
لأبيه إلا عن موعدة ) وقوله تعالى : ( ما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك ) (٢)  
وكذها بهم إلى أن السكاب تأتي للاستعلاء ، كعمى ، « وحكوا أن بعضهم  
قيل له : كيف أصبحت ، فقال : كخير . » أى على خير ، وقالوا : كن كما أنت ،  
أى على ما أنت عليه . (٣)

إلى غير ذلك من المعاني التي منحها الكوفيون حروف الخفض ، والتي  
تصيدها من دلالة السياق في تعبيرات القوم .

وعلى اختلاف الفريقين في الحروف الخافضة ، من حيث الاقتصار على  
معنى حقيقى واحد لكل حرف منها ، والنوسع فيها باعطاءها أكثر من معنى  
واحد ، أو بزيادة بعضها عن بعض - انبنى رأبها فى التضمين . فالبصريون  
يمنعون إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً ، « كما لا تنوب حروف الجزم  
والنصب ، بعضها عن بعض ، وما أدهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل

(١) مجمع الهمام ، ج ٢ ، ص ٢٨ .  
(٢) مجمع الهمام ، ج ٢ ، ص ٢٩ .  
(٣) مجمع الهمام ، ج ٢ ، ص ٢٠ .

يتعدى بذلك الحرف ، أو على شذوذ النياية » ، والكوفيون يجوزون نياية بعضها عن بعض قياساً ، (١) وقد رجح ابن هشام مذهبهم ، فقال : « ومذهبهم أقل تمسكاً » . (٢)

وقد أخذ مجمع فؤاد الأول للغة العربية بمذهب منتخب من المذهبين في التضمين ، و نياية الحروف بعضها عن بعض ، أخذ عن البصريين أن التضمين في الأفعال ، دون الحروف ، وعن الكوفيين أن التضمين قياسي (٣) ، فقال : « ورجح على هذا القول بقياسية التضمين » . (٤)

\* \* \*

#### أدوات النصب :

وأدوات النصب ، منها ما يدخل على الأفعال ، ومنها ما يدخل على الأسماء ، فالتى تدخل على الفعل عند البصريين هي : أن ، ولن ، وكي ، وإذن ، وعند الخليل : « أن » وحدها ، تعمل ظاهرة ومضمرة ، تعمل ظاهرة في نحو : عجبت أن تركض ، وفي نحو : إذن تنجح ، في جواب من قال : سأجتهد ، وفي نحو : لن تذهب ، لأن « إذن » عنده مركبة من إذ ، وأن ، ولن ، مركبة من : لا ، وأن ، كما سبق بيانه ، وعلى هذا فالنصب فيها بأن ، وإن ركبت مع إذ ولا ، وتعمل مضمرة بعد « كي » والحروف التي ذكرها البصريون على أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة بعدها .

وعند الكوفيين ، ينصب الفعل بأدوات كثيرة ، هذه الأدوات الأربع ،

(١) طائفة الصبان على الأشموني ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٢) المغني - حرف الباء ، ص ١٠٣ .

(٣) دور الانعقاد الأول ، ص ٢٠٩ ، وما بعدها .

(٤) دور الانعقاد الأول ، ص ٢٦٨ .

وجميع الأدوات « التي أضمر البصريون » أن « بعدها .  
وأدوات النصب التي تدخل على الأسماء هي الحروف الخمسة التي تدخل  
على المبتدأ والخبر ، أما البصريون فيعملونها في المبتدأ والخبر جميعاً ، ينصبون  
بها الأول ، ويرفعون بها الثاني ، وأما الكوفيون فيعملونها في الأول فقط ،  
نصباً ، وعندهم « أن خبر ( إن ) ، وأخواتها ، وكذا خبر ( لا ) التبرئة مرفوع  
بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف ، لضعفها عن محملين . « ١ »  
ويفسر الفراء ضعفها بأن عملها « يقع على الاسم ، ولا يقع على الخبر » « ٢ »  
وأقوى هذه الأدوات عنده : ( ليت ) ، وقد أجاز نصب الاسمين بها ، مستشهداً  
بقول الشاعر :

« ياليت أيام الصبا رواجماً ، » « ٣ »

لأنها أشربت معنى تمنيت ، فاذا قيل : ليت زيدا قائماً ، كان معناه :  
تمنيت قيام زيد .

وكان أصحاب الفراء يستندون إلى هذا ، وإلى قول الآخر :

( إن العجوز حية جروزا )

وإلى قول الآخر :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

وإلى ما حكى عنه ( ع ) : إن قمر جهنم لسبعين خريفاً ، وإلى ما سمع من

قولهم : لعل زيدا أخانا ، في نجويزهم نصب الجزأين بالأدوات الخمس جميعاً . « ٤ »

واختلف الفريقات في أحوال إلغاء ( إن ) ودخولها على الجملة الفعلية ، فكان

(١) شرح الرضي على الكفاية ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ج ٢ ، ص ٣٤٦ .

(٢) شرح الرضي على الكفاية ج ٢ ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٣) معاني القرآن - ورقة ٤٥ .

(٤) الهمع - ١ - ص ١٣٤ . شرح الرضي على الكفاية ج ٢ ، ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

البصريون يقيدون هذا باتصال ( ما ) الكفاة بها ، نحو : إنما قام خالد ، وما ورد  
عن العرب مما ظاهره إلفاؤها ، ودخولها على الفعل فهو على تقدير ضمير الشأن ،  
نحو قولهم : إن غدا يجيء زيد .

وكان الكوفيون يجوزون الفاءها ، ودخولها على الجملة الفعلية ، في كل  
موضع تفصل فيه عن الفعل بفواصل . قال أبو العباس ثعلب :

« قال أبو عثمان المازني : إذا قلت : إن غدا يجيء زيد على إضمار الأمر ،  
وتضمير الهاء فيرجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط العرب ،  
تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر ، لأن المجهول - يعني  
ضمير الشأن - لا يحذف . ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء  
دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فلذا سقطت ( الهاء ) كان خطأ أن يلى ( إن ) فعل ،  
ويفعل . » (١)

فقد استطاع الكوفيون التوفيق بين ما ورد عن العرب من نحو قولهم :  
إن فيك يرغب زيد ، وبين أصول الصناعة التي تلزم إعمالها وإدخالها على الأسماء ،  
وذلك بملاحظتهم أن الذي جوز دخول ( إنما ) على الفعل ليس هو ( ما ) فليس  
لها صفة الالفاء ، وإنما يتحقق الالفاء بابتعاد « إن » عن الاسم ، وحيولة « ما »  
بينه وبين الفعل .

فإذا اعتبروا بعد ما بينها وبين الاسم بالفواصل الذي هو سبب الفاءها كان  
لهم الحق في تجويز قول الفائل : إن غدا يجيء زيد ، وهو ما أنكره المازني ، كما  
جاء في حكاية ثعلب عنه ، وخاصة إذا وردت عن العرب ملغاة بغير « ما » كما  
سمعنا من كلام ثعلب ، وبذلك تخلصوا من تأويل ما لاحاجة بهم إلى تأويله .  
ولا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه ، فقد نقل

السيوطي عن أبي حيان أن الفراء كان يجوز إولاء بيت الفعل ، لأنها عنده بمعنى  
« لو » مستنداً في تجوز ذلك إلى ما أنشده من قول الشاعر :

« فليت دفعت لهم عنى حاعة »

وراح البصر يور بتأولون ، فخر جوه على حذف الاسم <sup>(١)</sup> كما فعل المازني

في نحو قولهم : إن غدا يجي زيد ، من تخريجه إياه على حذف ضمير المجهول .

\* \* \*

### أدوات الجزم :

وأما أدوات الجزم فهي الأدوات المعروفة ، وهي - كما هو معروف عند  
الدارسين - نوعان ، نوع يجزم فعلاً واحداً ، ونوع يجزم فعلين ، وهذا التقسيم  
تقسيم البصريين .

أما الكوفيون فلم يمتحوا الأدوات الجازمة عملين كما مر بنا من رأيهم في  
الأدوات الخمسة التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فهي عندهم لا تعمل إلا في الاسم ،  
وعندهم أن الفعل الثاني المجزوم في نحو قولهم إن تقم أفهم ، وأينما تكو نرا يدرككم  
الموت ، وغيرهما ، إنما جزم بالجوار ، فقد قالوا : « الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب  
مجزوم بالجوار ، كما أنه جر بالجوار في قوله :

« كبير أناس في بحراد مزمل » <sup>(٢)</sup>

ولذلك منعوا أن يفصل الشرط عن الجزاء بمرفوع أجنبي عن الشرط ، كما  
في قولهم ' إن قمت زيد أقم ، فإذا كان للمرفوع صلة بالشرط ، كما في قولهم : إن  
يقم زيد أقم ، لم يعتبروه فاصلاً كما أنهم كانوا يعدونه جزءاً من الشرط .  
واختلف الكسائي والفراء في الجزم إذا كان الفاصل منصوباً ، فالكسائي

(١) مع الروامع ج ١ ص ١٤٣ .

(٢) شرح الرضي على النكافية ج ٢ ص ٢٥٤ .



يفصل القول فيه ، فإن كان ظرفاً للجزء ، نحو : إن تأتني اليوم غداً آتتك ، جاز  
جزم الجزء بالجوارح وإلا لم يجز . والفراء يمنع الفصل مطلقاً ، سواء أكان مرفوعاً  
أم منصوباً ، وسواء أكان المنصوب ظرفاً أم ليس بظرف . (١)

ومذهب الكسائي يلتقي مع مذهب البصريين الذين يجوزون الفصل مطلقاً ،  
سواء أكان الفاعل مرفوعاً أم منصوباً ، لأن الجزم عندهم بالأداة نفسها ، لا بالجوارح ،  
يلتقى مع مذهبهم في الفاعل المنصوب ، إذا كان ظرفاً ، وهو مثل من أمثلة  
تأثر الكسائي بالبصريين . أما مذهب الفراء فيمثل المذهب الكوفي العام في هذا  
الباب ، وفي أكثر الأبواب الأخرى .

\* \* \*

ولم تقتصر مخالفة الكوفيين للبصريين على عمل الأدوات ، وقصر أعمال  
أدوات الشرط على الشرط وحده . ولكنهم خالفوهم في أدوات أنكر البصريون  
الجزم بها ، أو لم يعرفوها .

فقد أضافوا إلى الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً : « أن » كما صر من  
حكاية الاحياني أو أبي جعفر الرواسي ، وصوب ( الرضى ) مذهبهم فيها لمساعدة  
اللفظ والمعنى عليه . (٢)

وأضافوا إلى أدوات الشرط الجازمة : كيفما ، (٣) ومهمن بمعنى « من »  
مستندين إلى قول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوى يندم (٤)

\* \* \*

- ١ - شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .
- ٢ - شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٢٥١ .
- ٣ - شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١١٧ .
- ٤ - شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٥٣ .

وأضاف الكوفيون إلى أنواع الأدوات العاملة التي ذكرناها ، أعنى الأدوات الحافظة والأدوات الناصبة ، والأدوات الجازمة نوعاً رابعاً هو الأدوات الرافعة ، ولم يعرف للبصريون أدوات رافعة ، لا عمل لها إلا الرفع .  
والرافع من الأدوات عند الكوفيين هو « لولا » ، ولا أعرف أداة يرفعون بها غيرها ، وكان الفراء يقول غي تـيره قوله تعالى من سورة الأعراف « ولولا رجال مؤمنون ، ونساء مؤمنات » : رفقهم - يعنى « رجال » بلولا ، ثم قال أن قطعوهم ، فإن فى موضع رفع بلولا . « ١٥ »  
وقد ذهب الكوفيون إلى الرفع بلولا ، لأنهم كانوا يرون أن الأداة تعمل إذا كانت مختصة ، ولولا مختصة بالأسماء فينبغى إعمالها ، أو نسبة الرفع فى الاسم بعدها إليها .

وكان الفراء يميل بالاختصاص فى إعماله ( لولا ) فقد كان يقول : « لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها ، لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل » . « ٢٠ »  
وبهذا استغنى الكوفيون أيضاً عن تقدير محذوف لا يثبت فى الكلام بحال ، كما كان يفعل البصريون فى نحو قولهم : لولا خالد لأكرمناك ، من تقدير خير ، وذهاب إلى أن هذا الخبر واجب الحذف ، لدلالة السياق عليه .

\*\*\*

تلك هى العوامل اللفظية التى عقد النحاة دراستهم عليها ، والتي كانت مشاراً للجدال بين البصريين والكوفيين ، والتي كانت مبعث كثير من النقود ، يزجها الدارسون المحدثون إلى مناهج الدارسين القدماء ، الذين سلكوا فى دراستهم النحو سبيلاً لم تكن لكون مشمرة بحال .

(١) معانى القرآن - ورقة ٦٠ .

(٢) - شرح الرضى على الكافية - ج ١ ص ١٠٤ .

وإذا أفلح القديما، أن ينظروا دراستهم في أصول مطردة، فنفذ فاتهم ما يتوخاه الدارس من نتائج، وأصبحت تلك الأصول تحفظ وتطبق تطبيقاً نظرياً، وكان يكفيهم أن يجدوا متسعاً من التأويل والقول المتكلف، لاختصاص المسائل الجزئية لتلك الأصول.

وكان غاية الإبداع عندهم أن يتقن الدارس منهم أساليب الجدل، ويتفنن في نخرج الألفاظ، وتاريخ المدرسة البصرية حافل بالأمثلة التي تنطق بإسناد البصريين في التأويلات العقلية المجردة، والتعليقات الفلسفية، التي لا تلام طبيعته دراستهم.

فقد مر بنا ما دار بين أبي العباس المبرد، وأبي إسحاق الزجاج، وما انتهى إليه أمر الزجاج من ملازمة المبرد، فقد أرسله شيخه أبو العباس ثعلب لمعاملة المبرد، والايقاع به بأسكاته، وتفريق الناس من حوله، ولكنه رأى منه أسلوباً جديلاً جديداً، لم يكن يعمده من أستاذه في مجلس الدرس، فان أبا العباس المبرد بعد أن رأى من اقتناع الزجاج بأجابته عن مسأله، طلب المزيد، وأقبل عليه يسأله: «أقنعت بالجواب؟ فقال: نعم. قال: فان قال قائل في جوابنا هذا: كذا، ما أنت راجع إليه؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده، ويعتل فيه، فبقي إبراهيم سادراً لا يحير جواباً» (٧).

وكان أبو علي الفارسي - وهو من شيوخ المدرسة البصرية - يقول بعد أن قرأ كتب أبي علي بن عيسى الرماني، الذي كان يمزج كلامه بالمنطق: «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن فليس مضا منه شيء، وإن كان النحو ما يقوله فليس معه منه شيء» (٢) وكان الرماني من إيفاله في الجدل والمنطق،

(١) طبقات الريدي - المبرد.

(٢) نزهة الألباء ص ٣٩٠.

بحيث كان المتصلون به لا يعهون شيئاً من كلامه . (١)

\* \* \*

شهد القرن الرابع من تفاعل المنطق والنحو العربي ما لم يشهده القرنان اللذان سبقاه ، وأصبح المنطق عليه سلطان لم يعهد من قبل في عهد البصريين الأولين ، الذين كانت دراستهم - بالرغم من تشبثهم بالمنهج الكلاسيكي - لا تقدم ملاحظ وخطوطاً لغوية ، لأنهم كانوا على كسب من مصادر الدراسة اللغوية الحية وفي خلال هذا القرن - كما يبدو لي - بدأ المنطق يتعرض سلطانته على هذه الدراسة ، وكانت كتب أبي الحسن الرماني وأسلوبه في جدله ، واحتجاجه صورة ناطقة بغلبة المنطق .

وفي هذه الفترة - كما يخيل إلي - ظهرت فلسفة العوامل في روحها السافر ، وأصبح السامل في النحو كالملة في الفلسفة ، وفي هذه الفترة ايضاً كان ابن جنى يضع كتاباً في أصول النحو - أعنى الخصائص - يمرض فيه للملة ، كأنها هي المعنية من دراسة النحو ، ويكون للملثة في العلة الغلبة على أبواب كتابه ، فيستوعب منه جزءاً كبيراً ، ويستنفد من تفكيره جانباً كبيراً ، فقد عقد فيه باباً في ذكر الفرق بين العلة الموجبة ، والعلة المحجوزة ، وباباً في تعارض العلة ، وباباً في العلة ، وعلة الملة ، وباباً في حكم المعلول بعلتين ، وباباً راح يردد فيه على من اعتقد فساد علل النحو بين ، لتضمنه هو في نفسه عن إحكام العلة ، إلى غير ذلك من الأبواب ، التي لو قرأتها لرأيتك تواجه أبواباً في أصول الفلسفة ، لا أصول النحو ، كل ما فيها يليني على النظر الفلسفي المحرد .

\* \* \*

هذا ما انتهى إليه الجانب البصري ، أما الجانب الكوفي فلا يزال للرواية

سلطان على تمكيره ، ولا يزال الروح القوي واضح المعالم في أسلوبه ومنهجه ،  
لهذا كان تناوله العامل شكلياً ، سرعان ما يتخطى عنه إذا تعارض مع روايته ،  
وهذا لم يبالوا باجتماع العاملين على معمول واحد في ذهاب القراء إلى أن ناصب  
المفعول به هو الفعل والفاعل معاً ، وذهابه إلى أن الفاعل في نحو قره لهم : قرأ  
وكتب خالد ، هو فاعل للفعلين جميعاً ، ولهذا لم يهتموا بما كان يورده عليهم  
خصوصهم من وقوع المحال في استدلالاتهم ، أو لزوم الدور فيها في ذهابهم  
إلى ترفع المبتدأ والخبر .

وسيتضح هذا الآن حين نعرض للعوامل المعنوية . ومما سلاحظه من  
قدرتها في النحو البصرى ، وشيوعها في النحو الكوفي ، وذلك لأن العوامل  
المعنوية تقوم في الغالب على تفهم الأسلوب ، وفقه لصوغ الكلام ، فإذا استوفى  
الدارس تتبعه الأساليب التي تعرض لصور التأليف المختلفة ، ولاحظ مواقع  
الكلمات فيها ، وأحكامها التي منحها الطبيعة اللغوية إياها ، استطاع أن يستخرج  
في ضوء تلك الأساليب ، وامتقراء تلك الصور المختلفة ، ورصد الكلمات في ثناياها  
علاماً وأحكاماً متميذة من فقه الطبيعة اللغوية ، التي تشوف إلى أساليبها ، وهي  
العلل التي تدعو إلى الاحتكام إليها في تفسير الظواهر النحوية .

\* \* \*

### ب - العوامل المعنوية :

ليس في النحو البصرى من العوامل المعنوية فيما أعلم إلا عاملان ، كان  
لها عندهم أثر في موضوعين اثنين : أحدهما المبتدأ ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه  
عامل معنوي ، هو الابتداء ، وثانيها : الفعل المضارع ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه  
عامل معنوي ، أيضا ، هو وقوعه موقع الاسم ، ومع أن هذين العاملين معنويان ،  
لا يخلوان من أثر لمنهجهم الفلسفي .

أما النحو السكوفى فهو غنى بهذه العوامل ولها آثار فى موضوعات نحوية كثيرة .

( ١ ) منها : الاسناد ، عند هشام بن معاوية الضرير (١) قال به فى تعليل رفع الفاعل ، وعنده أن الفاعل إنما ارتفع بالاسناد ، وأن كون الفعل مسنداً إليه كان مقتضياً فيه الرفع .

( ٢ ) ومنها : الفاعلية عند خلف الأحرار (٢) وهى رافع الفاعل عنده ، ويحيل إلى أن خلفاً وهشاماً متفتان ، وإن اختلفت عبارتهما ، فلبست الفاعلية إلا تلبس الفاعل بالفعل ، أو إسناد الفعل إلى الفاعل ، ولذلك كان الرضى بنسب القول بالاسناد الى خلف (٣) ، ويحيل إلى أيضاً أنها أخذت ذلك عن الكسائى فى ذهابه إلى أن رافع الفاعل هو : « كونه داخل فى الوصف » (٤)

( ٣ ) ومنها : المفعولية ، كما يقول أبو البركات بن الأنبارى والسيوطى ، أو كونه مفعولاً ، كما يقول الرضى ، وهى عامل النصب فى المفعول به عند خلف . « ٥٥ »

( ٤ ) ومنها التجرد عن الناصب والجازم ، ومجال عمله الفعل المضارع ، وكان السكوفيون يقولون : إن الفعل المضارع يرتفع إذا لم يدخله النواصب ، أو الجوازم « فملمتا أن يدخلوها دخل الناصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع » (٦) ولقى رأيهم هذا تأييداً من الدارسين المتأخرين ، فكان العربون يستندون إليه فى اعتلائهم لارتفاع الفعل المضارع .

(١) هم الهوامع ، ج ١ ص ١٥٩ .

(٢) نفس المصدر

(٣) شرح الرضى على الكفاية ، ج ١ ص ١٢٨ .

(٤) مع الهوامع ج ٧ ص ١٥٩ .

(٥) الانصاف - مسألة ١١ . شرح الرضى على الكفاية ج ١ ص ١٢٨ .

(٦) الانصاف - مسألة ٧٤ .



(٥) وأهم عواملهم اللغوية ما سموه بالخلاف ، والمعروف أنه مصطلح كوفي ، لم يقل به بصري ، إلا أن الظاهر أنهم تصدوه من كلام الخليل ، صرح بهم الأول في هذه الدراسة ، كما هو مرجع البصريين الأول ، ولا خليل في الاستثناء . كلام يشبهه كلام الكوفيين في « الخلاف » ، فقد كانت يقول : « إنما نصب المستثنى هنا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره » . (١)

واسيويته في غير الاستثناء ما يشبه هذا ، فقد عقد للعالم والتمييز أبواباً كان يمثل نصبها فيها بمثل ما اعتل الخليل لنصب المستثنى بالا ، كباب « ما ينتصب ، لأنه قبسح أن يكون صفة » (٢) ، ومثل له بقولهم : هذا راقود خلا ، وعليه نحي سنا ، كباب « ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبلة ، ولا هو هو » (٣) ، ومثل له بقولهم : هو جاري بيت بيت ، وكالباب الذي عقده لما « ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو » (٤) ، ومثل له بقولهم : هذا عربي محض . وقال عند الانتهاء من هذه الأبواب : « أعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو » (٥) .

وعم أن سويويته كان يمثل لنصب هذه المنصوبات بأنها إنما نصبت لأنها مخالفة للأول ، وليست إياه ، كان يبحث عن عامل انقضى لهذه المنصوبات ، يرجع إليه أثر النصب فيها ، فلم يرض بالمخالفة للأول أو « الخلاف » عاملاً في هذه المنصوبات ، وذلك ليتسق له - وهو مؤسس المدرسة البصرية - منهجه في دراسة النحو ، وإبني موضوعاتها على أصول منظمة ، ولتكون مقالاته في العامل مطردة ،

(١) الكتاب ١ ج ١ ص ٦٩

(٢) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٧٠

(٣) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٧٤

(٤) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٧٤

(٥) الكتاب ١ ج ١ ص ٣٧٥

بحيث تكون ظاهرة الاعراب خاضعة لنواميس ثابتة ، وبحيث تكون هذه العلامات التي تتعاقب على أواخر الكلمات معلولات لعلل وأسباب اقتضتها ، حتى ليخيل إلى أن أخذه بالعامل المنوي كان مضطراً إليه اضطراراً ، ولو وجد منذاً ينفذ منه إلى عامل انظلي ، لما تردد في الأخذ به .

من أجل ذلك - على ما أظن - لم يحاول الاستفادة من مفهوم كلام الخليل كما فعل الكوفيون ، ومن أجل ذلك أخذ البصريون على الكوفيين ما اصطاحوا على تسميته بالخلاف ، لأن هذا في رأي البصريين إفساد للنحو ، وفتح لباب الاجتهاد في قضاياها ، وهو ما حاولوا الخيلولة دونه .

فقالة الخليل في نصب المستثنى بالا - عندي - مبعث القول بالخلاف عند الكوفيين ، ولكنهم رسموا له حدوداً ، وطبقوه في موضوعات أخرى ، فقالوا بالخلاف في أربعة مواضع ، لم يكن المستثنى بالا واحداً منها ، وهي : (١) المفعول معه ، و (٢) الظرف الواقع خبراً ، وهما الموضعان اللذان اتفق الكوفيون جميعاً على الأخذ بالخلاف فيها ، و (٣) الفعل المضارع المنصوب بعد الواو ، والفاء المسبوقتين بنق ، أو طلب ، و بعد أو ، و (٤) الفعل المضارع المرفوع في مثل قول الشاعر :  
على الحكم المأتى يوماً إذا قضى قضيبته ألا يجور ، وينفصد

وكان سيديويه يحمل هذا على الانقطاع عما قبله ، والابتداء ، فقد قال بمدان استشهد به : « كأ أنه قال : عليه غير الجور ، ولكنه يقصد ، أو هو قاصد ، فابتدأ ولم يحمل الكلام على « أن » ، كما تقول : عليه ألا يجور ، ويفيغى له كذا وكذا » . (١)

وهذان الموضعان الأخيران قيل إن الفراء تفرد بالأخذ بهما .

ويبدو لي أن الفراء كان يقول بالخلاف في نصب الظروف الواقعة أخباراً

نحو : خالد عندك ، والبحر أمامك ، وبالصرف في نصب الاسم بـ « واو المصيبة » ،  
ونصب الفعل بـ « واو المصاحبة » ، وزعم الفعل بـ « واو في قوله : » ألا يجور  
ويقصد « .

ويستند زعمي هذا إلى ما جاء من كلام لافراء في إعراب قول الشاعر :  
لأنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم  
فقد كان يسمى هذه الواو : واو الصرف ، . والصرف عنده : « أن تأتي  
بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة ، لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ،  
فإذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لأنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم  
ألا ترى أنه لا يجوز إعادة « لا » في « تأتى مثله » ، فإذ كان سمي صرفاً ،  
إذا كان معطوفاً ، ولم يستقيم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله « .

وينطبق هذا الضابط الذي فسره به الصرف على المفعول معه لسببه « واو  
المصيبة » ، وعلى الفعل المضارع ( وتأتى مثله ) ، لسببه « واو المصاحبة » ، وعلى مثل  
الفعل المضارع المرفوع في بيت الشاعر ( ألا يجور ويقصد ) ، الذي مر ذكره .  
ومهما يكن من أمر فلاك الصرف والخلاف واحد .

\* \* \*

وتأيد ما أزعهم من أنهم تصيدوا هذا العامل من مقالة الخليل في نصب  
المستثنى بالأل ، شواهد من كلام الكوفيين أنفسهم في الاحتجاج لمذهبهم في نصب  
هذه الأشياء على الخلاف ، فقد احتج الكوفيون لنصب المفعول معه على الخلاف  
بقولهم :

« إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف ، لأنه إذا قل : استوى الماء والخشبة ،  
لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء ، واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم  
تكن مسوية فاستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل ، كما يحسن في « جاء زيد

وعمره ، فقد خالف الثابتى الأول ، فانصب على الخلف ، (١) .  
واحتجوا لنصب الظرف الواقع خيراً على الخلف بقولهم :  
« إنما قلنا إنه ينتصب بالخلف ، لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ،  
الآتى أنك إذا قلت : زيد قائم ، وعمره منطلق ، كان « قائم » فى المعنى هو  
« زيد » ، ومنطلق فى المعنى هو « عمرو » فإذا قلت : « زيد أمامك »  
و « عمرو وراءك » ، لم يكن « أمامك » فى المعنى هو « زيد » ، ولا « وراءك »  
فى المعنى هو « عمرو » كما كان « قائم » فى المعنى هو « زيد » و « منطلق » فى  
المعنى هو « عمرو » فلما كان مخالفاً له نصب على الخلف ، ليعرقوا بينها . (٢)  
واحتج القراء لنصب الفعل المضارع بعد حروف العطف : الواو ، الفاء ،  
وأو ، على الخلف ، أو الصرف ، بقوله :

« لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله ، وذلك أنه لما قال : لا تظلمنى  
فتندم ، دخل النهى على الظلم ، ولم يدخل على الندم ، فحين عطفت فه لا على  
فعل يشاكله فى مناد ، ولا يدخل عليه حرف النهى ، كما دخل على الذى قبله  
استحقq نصب بالخلف ، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله فى  
قولهم : لو تركت والأسد لا كلك . قال : وذلك من قبل أن الأفعال فروع الأسماء ،  
فإذا كان الخلف فى الأصل ناصباً وجب أن يكون فى الفرع كذلك » . (٣)  
واحتج لرفع الفعل المضارع فى البيت السابق ونحوه بمثل ما احتج به لنصب  
الفعل المضارع بعد حروف العطف ، وذلك لأن « يقصد » غير داخلة فى نطاق  
« أن » ، لأن معنى الخلف هو عدم المائلة . (٤)

(١) الانصاف - مسألة ٣٠ .

(٢) الانصاف - مسألة ٢٩ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ٢١ .

(٤) الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٤٤ .

فالملاك الذي عقدوا عليه مذهبيهم في النصب على الخلاف هو نفس الملاك الذي أخذ به الخليل في نصب المستثنى بالا .

ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع ، ولا يقولوا به في نصب المستثنى بالا ، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله آبين منها في هذه المواضع ، التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف ، لعدم المائة في الحكم بينها وبين ما قبلها .

ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع نطاقه ، ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي يشده المحدثون ، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء .

وإذا كان لنا أن نعتد بالمدرک العام الذي انمقد عليه رفع الخبر ، وإعطاء النوايع أحكام المتبوعات عند القدماء ، وهو أن الخبر إنما ارتفع لأنه عين للابتداء ، والنوايع إنما شاركت المتبوعات أحكامها ، لأن النابغ والمتبوع كالاسم الواحد (١) ، كان لنا أن نعتد بالنصب على الخلاف ، لأن اعتبار النصب في مثل قولهم : سرت والنيل ، ولي عشرون درهما ، ونحوهما ، منى على زوال ذلك المدرک ، وزوال أثره ، وهو ما يرى إليه النصب على الخلاف .

وأكبر الظن أن ملك النصب على الخلاف يمكن اتوسع فيه حتى يشمل الأبواب التي قال الكوفيون فيها به ، وأبواباً كثيرة أخرى أفاض النجاة القدماء في الحديث عنها ، وملئوا الصفحات بالجدال فيها :

فمن هذه الموضوعات « المستثنى بالا » ، وقد سبق الحديث عنه ، وقررنا أن المخالفة التي هي عماد هذا الأصل ، فيه آبين منها في سائر الموضوعات التي قال الكوفيون فيها بالنصب على الخلاف .

ومن هذه الموضوعات : (خير ليس) لأن الأصل الذي أخذ به الكوفيون في رفع الخبر لا ينطبق عليه لأن خبرها لم يمد نفس المبتدأ ، أو لأن الاسناد قد انتقض بليس .

ويلاحظ بخبر « ليس » : « ما » الحجازية ، وهو كخبر « ليس » لم يمد نفس المبتدأ ، بانتقاض الاسناد بالنفي الذي تمثله « ما » .

و « ما » هذه هي « ما » التميمية بعينها ، إلا أن بني تميم لا ينصبون خبرها . وبخيل إلى أن « ما » الحجازية من حيث التطور التاريخي أحدث عهداً من « ما » التميمية لأن الحس بهذه المعاني يعني أن القوم في البيئات الحجازية كانوا قد وصلوا في استعمالاتهم « ما » إلى مرحلة تطورية أحدث وأكمل من المرحلة التي مر بها القوم في البيئات الموحلة في البداوة ، وهي بيئات « تميم » ، وما والاها ، وأحسوا بأن الاسناد الذي انعقد عليه رفع الخبر قد انتقض « بما » فنصبوا خبرها ، لأنه لم يمد من اسم الأول ولا هو هو .

وبهذا يبدو لنا ضعف المأخذ الذي أخذ به القدماء في ترجيح لغة تميم في ( ما ) ، واعتبارها اقيس من لغة الحجازيين فيها .

ومن هذه الموضوعات : ما تحدث عنه سيديويه في كتابه من أبوابا تصبغت فيها الأسماء على أنها ليست من اسم الأول ، وليست هي إياه . وقد أشرت إلى أن ملك النصب على الخلاف ظاهر فيه ، فكان ينبغي أن يأخذ به الكوفيون ، وأن يكونوا أسرع إلى قبوله من سيديويه وأمثاله .

ومن التوسع في هذا الملك نعتب المفعول به ، فقد كان الكسائي ينهب إلى أن الفاعل يرتفع بكونه داخل في الوصف ، والمفعول به ، ينتصب بكونه خارجاً عنه . (١)



فاذا تعمقنا في البحث - وهذا مالا مجال له هنا - ، وتبيننا أماليب القوم  
وشاركناهم فيما كانوا يحسون به في استعمالهم فلملنا واحدون أمثلة وشواهد  
أخرى ، تؤيد وجهة نظرنا هذه .

\* \* \*

ومن العوامل ذات الأثر في دراسة الكوفيين : العامل الصوتي ، فالكوفيين  
والفراء منهم بوجه خاص أقوال كثيرة ، يستغاد منها أنهم كانوا يعملون إلى الأخذ  
به ، وأن لم تتضح معاملة في أذهانهم . وأكثر ما يطبقونه في الأفعال ، وأغنى  
الفعل المضارع ، لأنه لعمل المرب الذي تميز أحوال أواخره .

وقد سبق أن قلنا إن ملاحظتهم ما بين الحروف من تفاعل ، وما بين  
الحركات من تأثير متبادل ، مكنت لهم أن ينفذوا إلى تفسير كثير من الأحوال  
الطارئة على الكلمات في أثناء تأليفها ، حتى ينجح إلى الدارس أنهم كانوا - إذ  
قالوا بفكرة العامل - متأثرين بما لاحظوه من تأثير الحرف في الحرف ، في أثناء  
تأرجح الحروف ، واختلاط بعضها ببعض حين تتألف منها الكلمات .

وهذه الظاهرة ، أعنى ظاهرة التفاعل بين الحروف بعضها مع بعض ،  
والحركات بعضها مع بعض ، هي التي استند إليها بعض المحدثين في نفي وجود  
الاعراب في اللغة الفصحى ، وحاووا تطبيق المبدأ الصوتي حتى على حركات أواخر  
الأسماء ' كما مر ' ولكن هذا العامل الصوتي إذا كان مؤثراً في البناء العام للكلمة  
من حيث اشتقاقها وتصريفها ، فإن أثره في الاعراب محدود ، وإذا أردنا أن  
نسلم بتأثيره في بناء الأفعال ، وحركات أواخر العرب منها ' لأنها لم تكن لتكون  
ذوات معانٍ إعرابية فلا نرانا مسلمين به في الأسماء التي من شأنها أن تتحمل  
الأحوال الإعرابية ، ومعاني الاعراب ، فقد سبق أن أبدنا الرأي القائل بوجود  
الاعراب ' وهو ما قال به القدماء ، وكثير من المحدثين ، كما حقت الإشارة  
إليه .

إن تسليمنا بوجود الاعراب يفيد على أساس أن اللغة تعبير عن الفكر ،  
وأن ترتيب الصور الذهنية ، التي تكونت منها الفكرة ، وأن عقلية المجتمع في  
البيئة اللغوية العربية استطاعت أن تفرق بين أجزاء الجملة وأركانها ، واستطاعت  
أن تمنح كل جزء ، أو ركن منها صورة لفظية ، أو حركة إعرابية خاصة ، لتكون  
علما على الحائة التي وجد عليها هذا الجزء ، وأن تمنح حكمها كل جزء آخر يحل  
محلها في جملة أخرى ، فالفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، أحوال مختلفة لها أعلام  
دالة عليها ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، أو علم كرون الجزء ، فنسبة  
والخفض علم الاضافة .

وليس بعيداً على عقلية المجتمع اللغوي أن تنظم أجزاء التعبير مثل هذا  
التنظيم ، وقد أثبت علم اللغة لها مثل هذه القدرة في تنظيم الأجزاء التي تتألف منها  
صور التعبير . ولو لم يكن لها مثل هذه القدرة لفات الفرض الذي يهدف إليه  
وجود هذه الوسيلة التعبيرية من تبادل الأفكار بين الأفراد .

ولتمييز المعاني الاعرابية بعضها من بعض ألوان ، بعضها يعتمد على النبر ،  
وتفاوت درجاته ، كما هي الحال في لغات الشرق الأقصى ، كاللغة الصينية مثلاً ،  
وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، وبعضها يعتمد على الواحق المختلفة ، التي تلحق  
أواخر الكلمات لتمييز معانيها الاعرابية ، وأحوالها المختلفة ، ومن هذه الواحق  
ما كان في اللاتينية القديمة ، وما كان في العربية الفصحى ، التي نزل بها القرآن  
وقيل بها الشعر ، وترددت على ألسنة الاقوام في البيئة العربية . وبعضها يعتمد  
على ترتيب أجزاء الجملة ترتيباً يفرض على كل جزء منها موضعاً خاصاً به ، يكون  
وجوده فيه علماً على ما انصف به من معنى إعرابي ، كما هي الحال في اللغات  
اللاتينية الحديثة ، والاهجات العربية الحديثة .

فلو أخذ صاحب الابهجة الحديثة بترتيب الكلمات في الجملة ، فقال مثلاً :  
( خالد يضرب محمد ) - إذا كان الضارب هو محمداً ، والمضروب هو خالداً -

بدلاً من أن يقول : ( محمد يضرب خالد ) ، لا خطأ في الإفصاح عن الفسـد  
خطأ كبيراً ، واصل عمله هذا لحننا ، كما يخطئ العريش الفصيح إذا حرك الفاعل  
بـالفـتحة ، والمفعول به بالضم ، وكما يخطئ المتكلم باللاتينية القديمة ، إذا الحق  
بالفاعل علامة المفعول : um ، والحق بالمفعول علامة الفاعل : u .

ولم يكن للمامل الصوتي سلطان في تصريف الوجود الاعرابية ، لأنها آثار  
امرال معنوية ، دعت إليها الحاجة إلى الإفصاح عن المشاعر والأفكار .

فالاستناد إلى الفوائض الصوتية وحدها في تفسير الأعراب لا يستقيم في  
أكثر الأحوال ، الكلمات العربية فلا بد من ملاحظة اعتبارات أخرى معنوية تعين  
على تفسير ظاهرة الأعراب ، وهي مما لحه القدماء ، ولا سيما السكوفيون ، من  
تلازم المبتدأ والخبر ، واقتضاء كل منها الآخر ومن اعتبار النوابع ومتهوعاتها  
كالشيء الواحد ، فأشركوها معها في الحكم ، ومن مخالفة في المعنى دعت إلى  
مخالفة في الحكم ، كما كان في المنصوبات التي قال السكوفيون : إنها انتصبت  
على الخلاف ، وقال سيبويه : إنها انتصبت لأنها ليست من اسم الأول ، ولا هي  
هو .

فليس للمامل الصوتي سلطان إلا في الكلمات التي حركاتها تتبع  
نظاماً صوتياً كأواسطها ، لعدم تحملها معنى من المعاني الاعرابية ، وأغنى بها  
الأفعال ، لأنها لا تحمل من تلك المعاني ما تحمله الأسماء .

وقد يكون له أثر في الأسماء أحياناً إذا ألححت الحاجة إلى ما تطلبه  
موسيقى اللفظ من انساق وانسجام ، وقد شعر القدماء بهذا أيضاً ، وسموا هذا  
المامل الصوتي بالجوار ، وكان البصريون ينصرون تأثيره على أمثلة معينة بحروفه ،  
لم ينكروها ، وإنما كنهم نظروا إليها على أنها مخالفة للقياس . وكان السكوفيون  
قد وسعوا دائرة تطبيقه ، ففسروا به أمثلة أخرى من القراءات .

ويبدو لي أن رأي البصريين في قصر أثره على أمثلة معينة في الأسماء ،

لا يقاس عليها وجبه مستقيم ، لأن أواخر الاسماء إنما تخضع في أحوالها المختلفة للاعراب ، لا للموامل الصوتية ، أما الأفعال فلمدم تحملها اللاماني الاعرابية تخضع في أحوال أواخرها للاعراب وغيره من الموامل الصوتية . يؤيده أن تأخره الذي أخذ به الكوفيون ، وقالوا بما مراده مقصور على الأفعال .

ومن الأمثلة التي ذكرت على أنها خاضعة للاعراب : قول العرب : هذا حجرٌ ضربٌ خرب . وقد عدّه سيديويه « ممدًا جرى نعمًا على غير وجه الكلام » . (١)

والخليل تفسيره ، جاء فيه : أن « الوجه الرقع ، وهو كلام أكثر العرب ، وأفصحهم وهو القياس ، لأن الحرب نعت الحجر ، والجحر رفع ، ولكن بمض العرب يحجره ، وليتس نعت للضب ، وليكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ، فجروه ، لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذا حب رمان ، فإذا كان لك ، قلت : هذا حب رمانى ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحب .

ومثل ذلك : هذه ثلاثة أثوابك . فكذلك يقع على « حجر ضب » ما يقع على « حب رمان » . تقول : هذا حجر ضبي ، وليس لك الضب ، إنما لك « حجر ضب » فلم يمنحك ذلك من إن قلت : حجر ضبي ، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد ، فأجر « الحرب » على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب مع أنهم أتبعوا الجر الجر ، كما أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولك : بهم وبنارهم وما أشبه هذا . وكلا التفسيرين - كما قال سيديويه - تفسير الخليل ، وكان كل واحد منهما عنده وجهًا من التفسير .

وقال الخليل لا يقولون إلا هذان حجرا ضب خربان ، من قبل أن الضب

واحد ، والججر ججران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بـ «الأول» ، وكان  
مذكراً مثله أو مؤنثاً ، وقال : هذه ججرة منياب خربة ، لأن المنياب مؤنثة ،  
ولأن الججر مؤنثة ، والعمدة واحدة ، فغلطوا ، فهذا قول الخليل . (٢)  
وكان الخليل - كما رأينا من تفسيره - يامح أثر الجوار في جر «خرب» ،  
وكسر الهاء من «هم وبادرهم» ، ولكنه مخالف للقياس عنده .  
وتناول ابن جنى هذا ، ولكنه تسمى الجوار ، وحازل أن يخضمه لأصولة  
فتكلف من ضروب التأويل ما لا يحتمله النحوي .

أما السكوفيون فقد حملوا عليه أمثلة أخرى ، بل قالوا باطراده في الأفعال  
التي يجازى بها ، نحو «أذهب» من قولهم : إن تذهب أذهب ، لأنهم لا يجزمون  
بان فعلين ، ولا بأخواتها .

\* \* \*

وهناك عامل صوتي آخر ، أخذوا به ، وطبقوه على أحوال كثيرة تمد  
في نظر البصريين شاذة ، أو مخالفة للقياس ، وهو الاستخفاف ، ويتحقق  
بالتحفف من كل ما يؤدي إلى بدل مجرود عضلي .

وعليه ما مر من كلام الفراء في تفسير الجزم في قوله تعالى : «أنزل مكرهاً»  
و «لا يحزنكم» ، وفي قول الشاعر :

وناع يخبرنا بمملك سيد تفتطمع من وجد عليه الأنامل  
فقد حمل الفراء هذه الأمثلة على ما أحس به من استثقال العرب ضمتين  
متواليتين ، كما في «لا يحزنهم» (وعليه قراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى :  
(إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) ، أو كسرة بعدها ضمة ، كما في نحو :  
أنزل مكرهاً) و (يخبرنا) .

( ٥ )

## المصطلح النحوي بين الكوفيين والبصريين

لا بد للنحو بصيرورته صناعة ، من مصطلحات تكونت أعلاماً على موضوعات ، ومما يطلنّها أصحاب الصناعة ، فيضهمها الدارسون من أهلها .  
وقد عرف النحو أولى المصطلحات في عهد الخليل ، وبالخليل نفسه ، فيما أعلم ، فإن المصطلح الذي قام به من وضع أسماء خاصة للنقيد التي رضعها أبو الأسود للدلالة أحوال أواخر الكلمات المختلفة ، يمتد الخطوة الأولى التي خطتها الدارسون في تصنيف النحو ، ونقله من عهد إلى عهد ، من عهد كان يتمثل في خطرات تنقدح بها أذهان الدارسين الأولين المعنيين بالدراسات القرآنية ، إلى عهد يمثل دوراً من الرقي المعرفي قد تشمل النحو فيه في أصول وقواعد شبه مطردة انبنت في الغالب على الأكثر والأفنى في اللغة .

ولم يضع الخليل أسماء الرفع والنصب والجر حسب ، بل وضع أسماء كثيرة لأحوال الكلمة في وجوهها الاعرابية ، وما يتبعها أيضاً ، فكان «الرفع ما وقع في أعجاز الكلام ممنوناً نحو قولك : زيد» والضم ما وقع في أعجاز الكلام غير ممنون ، نحو : بفعل ، والتوجيه ما وقع في صدور الكلام ، نحو عين ( عمر ) ، وقاف ( قم ) ، والحشو ما وقع في الأرساط ، نحو : حيم رجل ، والنجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير ممنون مما ينون ، مثل اللام من قولك : هذا الجبل ، والاشمام ما وقع في صدور الكلام المنقوصة ، نحو قاف ( قيل ) ، إذا



أشتم ضمة ، والنصب ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو ، زيداً ، والفتح ما وقع في أعجاز الكلم غير منون ، نحو باء ( ضرب ) ، والقمر ما وقع في صدور الكلم نحو ضاد ضرب والتمخيم ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة ، نحو سأل ، والارسال ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة ، نحو ألف ( قرأ ) ، والتمسير هي الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم ، نحو قول الله تعالى : ( فأضلونا السبيلاً ) والخفض ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو : زيد ، والكسر ما وقع في أعجاز الكلم غير منون ، نحو لام الجمل ، والاضجاع ما وقع في أوساط الكلم نحو باء الأبل ، والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل ، نحو : لم يذهب الرجل ، والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو باء ( اضرب ) ، والتسكين ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء ( يفعل ) ، والتوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات ، نحو ميم ( نعم ) ، والامالة ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة ، نحو عيسى وموسى ، وضدها التتميم .  
النبرة : الهزة التي تقع في آخر الأفعال والأسماء ، نحو : سبأ ، وقرأ وملاً » . ( ١ )

ولم تقف عقليته المبتكرة عند هذا ، فقد استطاعت أن تلم بالخصائص الدقيقة لموسيقى اللغة ، فوضع الأسماء لبحور الشعر ، وضروبها ، وأجزائها ، ووضع الألقاب للقوافي المختلفة ، بل لا أعلم أحداً كان قد وزن الكلمة على الفاء والعين واللام قبله .

وقد تأثر به الكوفيون ، واقتبسوا منه بعض المصطلحات ، ووضعوا هم مصطلحات أخرى ، وما اقتبسوا منه : كلمة ( الخفض ) ، وقد مررت الإشارة إليها ، وكلمة ( المرسل ) وكانوا يعنون بها نفس المدلول الذي عنده الخليل بها ، وقد

كان الفراء يسمى السابك برسلاً ، كما يشير به تفسيره قوله تعالى من سورة البقرة : ( ما آتاني الله خيراً مما آتاكم ) . قال الفراء : ( زعم الكسائي أن العرب استحبوا نصب الياء عند كل ألف مهموزة سوى الألف واللام مثل قوله : ( إن أجري إلا على الله ، وإني أخاف ) ولم أر ذلك عند العرب . رأيتهم برساون الياء ، فيقولون : عندي أبرك ولا يقولون عندي أبوك بتحريرك الياء إلا أنت يتركوا الهمز ، فيجعلوا الفتححة في الياء في هذا ومثله ) . ﴿ ١ ﴾

وعن الخليل أخذ النحاة الذين تأمذوا له فكرة وضع المصطلحات ، وإذا اختلف تلاميذه فربما ، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص ، كان لكل فريق منها مصطلحات خاصة به تخضع في الغالب لمرايا منهجه ، وتبدو فيه خصائصه .

والمصطلحات النحوية التي اصطنتها المدرستان ثلاث طوائف

- ١ - طائفة كوفية خالصة ، لم يعرفها البصريون .
- ٢ - وطائفة بصرية خالصة ، لم يعرفها الكوفيون .
- ٣ - وطائفة كوفية - بصرية ، إلا أن لها عند الكوفيين اسماً ، وعند البصريين اسماً آخر .

فن الطائفة الأولى :

« الحرف » :

فلم يكن للبصريين مصطلح يتقابل هذا ، وإنما هو عامل كوفي ، أعماه الكوفيون في عدة مواضع ، أشرنا إليها في الفصل المعقود للعوامل .

و « الحرف الصرف » :

ويطلقها الكوفيون على الواو ، والفاء ، وأو التي ينتصب الفعل المضارع

بمدها مسبوقه بجهد ( نفى ) ، أو طلب ، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين ، أما عند الفراء فالناصب له — ذا الفعل هو : الصرف ، أو الخلاف .

والصرف عند الفراء — كما أشرت إليه في الفصل السابق — هو الخلاف الذي اعتمده الكوفيون ، إلا أنه أخص منه ، ومجال تطبيقه الفعل لا الاسم ، كما يفهم من كلامه ، وإن كنت رجحت انطباقه على النصب بمد وواو المعية . وهو — عنده — أن يجتمع فعلا نواو ، أو بالفاء أو بأو ، ويكون الفعل الأول مسبوقاً بجهد ، أو طلب ويكون الجهد والطلب خاضعاً بالأول ، ومنصباً عليه دون الثاني ، كما في قولهم : لا يسمي شيء وبشيتي عدك ، فإن ( لا ) لا تتكرر في الفصل الثاني (يضيق) (١) وكما في قولنا : لا تكمل فتندم ، وكما في قول الشاعر :  
وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كموها أو تستقيا  
وظاهر كلام ابن هشام : أن الصرف خاص بالواو ، فقد قال — حين عرض للواو المفردة التي ينصب الفعل المضارع بمدها مسبوقه بنفي أو طلب — « وسمى الكوفيون هذه الواو واو : الصرف » (٢)

ولسكن كلام الفراء في تفسيره قوله تعالى من حورة آل عمران : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا ، ويعلم الصابرين » صرح بتسويتها إلى الصرف كالواو كما أشرت إليه الآن فأحرف الصرف إذن هي الواو ، والفاء ، وأو جيماً ، والفعل المضارع ينصب بمد هذه الأحرف عند الفراء ، على الصرف أو الخلاف ، كما هو المعروف من مذهبه .



(١) معاني القرآن - ورقة ٣٣٠

(٢) معاني اللبيب - الواو المفردة ، ج ٢ ص ٣٥٠

ومن الطائفة الثانية :

« لاصم الابداء » :

وهي مصطلح بصرى ، لا يعرفه السكوفيون ، بل ينكرونها ، لأن ما يسميه  
البصريون لام ابتداء ، يسميه السكوفيون : لام قسم . . . وعندهم أن اللام في  
قولهم : لزيد أفضل من عمرو : « جواب قسم مقدر » والتقدير والله لزيد أفضل  
من عمرو ، فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها » . (١)

وقد عرضت المسألة الثامنة والخمسون من مسائل الخلاف ، في كتاب  
الانصاف ، لوجه النظر السكوفية ، ولوجه النظر البصرية .

فلام القسم على هذا عند السكوفيين هي اللام تقع في جواب القسم  
المذكور في نحو قولهم : والله لأفعلن ، وفي القسم المقدر ، في نحو قولهم : لخالد  
مجتهد ، وإن خالداً لمجتهد .

ويحيل إلى أن السكوفيين على حق في اعتبار ( لام الابتداء ) لاما تقع في  
جواب القسم ، لأن ما يؤديه مثل قولهم لخالد مجتهد ، عند حذف القسم هو نفس  
ما يؤديه قولهم والله لخالد مجتهد من إرادة التوكيد ، ومحاولة إزالة الشك من  
نفس المخاطب الذي يشك ، أو يحيل إلى المتكلم أنه يشك في نسبة الاجتهاد إلى  
خالد ، وما دام الأمر كذلك فليس في تعدد اللام ، واعتبارها لام ابتداء حيناً ،  
ولام قسم حيناً آخر ، فائدة عملية .

« واسم الفعل » :

وهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات البدائية التي يظن أنها كانت  
من الأبنية الأولى التي تطورت حتى استقرت في الصيغ الفعلية التي نعرفها ،  
وتختلفها . عنها اختلفت عنها في اللفظ والحكم . أما في اللفظ فلأن كثيراً منها

بقي على صوتين فقط. نحو : صه ، ومه ، ووي ، ولأن كثيراً منها أيضاً له هيئة  
تخالف هيئات الأفعال . وأما في الحكم ، فقد رأوا أنها تنون فتتكسر ، وتنون  
التنكير للأسماء ، وأنها جامدة ، ليس لها قوة الأفعال في العمل ، فلا تعمل  
كالأفعال متقدمة ومتأخرة ، ومذكورة ومحذوفة .

وهو عند الكوفيين فعل حقيقي ، إذا تأخر عن ذلك التطور فقد احتفظ  
بالمعنى الفعلي ، وهو الدلالة على الحدث مقروناً بالزمان ، ودلالته على الزمان مما  
يقره البصريون ، ولذلك قسموا أسماء الأفعال ثلاثة أقسام : اسم فعل ماضٍ ،  
كبهيات ، وشتان ، واسم فعل مضارع ، كآه ، ووي ، واسم فعل أمر ، كصه ،  
ومه ، وما جاء وزان (فعال) كنزال ، وتراك ، من انزل واترك .

ومادام دالا على الحدث والزمان فقد رأى الكوفيون اعتباره فملاحقياً ،  
أما التنوين الذي استند إليه البصريون في : صه ، ومه ، وآه فلا أظنه يمنع أن  
تكون أفعالاً لأنه ليس تنوين تنكير ، كما زعم البصريون ، ولكنه جيء به  
لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال ، مما بني على حرفين ، بعد أن استقرت  
الوحدة الكلامية في اللغة العربية ، في الثلاثي .

### و « المتعول المطلق » ، و « وفيه ، وممه » :

وهذه ألفاظ بصرية ، لأن المفاعيل عند البصريين : خمسة ، هي : المفعول  
المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، ولا يعرف  
الكوفيون منها إلا المفعول به . أما المنصوبات الأخرى ، التي هي مفاعيل عند  
البصريين ، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل .

إن تقسيم المفعول إلى مطلق ، ومقيد ، بأحد القيود المذكورة ينم على  
التأثير الكلامي في دراسة البصريين ، فالإطلاق والتقييد من اصطلاحات المتكلمين ،  
أما الكوفيون فمقدّمنا في غير ما موطن مجازاتهم لطريقة الفلاسفة ، وألفاظهم

ويبدو ذلك من انقسام الفصول عندهم ، « فليس عندهم إلا مفعول به ، والبراق  
تشبيهات بالمفعول » (١) ، لأن كل واحد منهن ليس بمفعول يقابل الفاعل بحيث  
يكون واقفاً عليه الفعل ، فشبهوه به لأنه يشركه في النصب ، على نحو ويكون  
الفعل واقفاً فيه ، أو له ، أرمعه .

\* \* \*

ومن الطائفة الثالثة :

« الجهر » :

ويعني الكوفيون به ما يمتد البصريون من كلمة (الذي) والذي مصطلح  
بصري ، مقتبس من ألفاظ المتكلمين ، وكلامهم في الثبوت والثابت ، والذي  
والمنفي .

وقد جات كلمة (الجهد) في كلام الفراء وتعالج كثيراً ، ولا أعلم أنها  
استعملت كلمة (الذي) ، وهذا مؤيد آخر يؤيد ما نحن بصدد تأكيده : من أن  
الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين .

و « الجمل » أو « الصفة » :

ويعني به الكوفيون : الظرف (٢) ، الذي يطلقه البصريون على نحو :  
إمام ، وخلف ، ويمين ، وشمال ، وغيرها من ظروف المكان ، وعلى نحو : يوم ،  
وليالي ، وقبل ، وبعد ، من ظروف الزمان .

ومخافة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح ، فلم تعرف  
العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى ، لأن الظرف فيها هو الوعاء ، واعتبار مدلولات  
هذه الألفاظ أوعية للموجودات غنى بالتأثر الفلسفي .

(١) هم الفواعل ج ١ ص ١٦٥ .

(٢) الانصاف - مسألة ٦ ، مفاتيح العلوم ، ص ٣٥ .



و « الترسجحة » والتبوير :

ويعنى الكوفيون به ما يعنيه البصريون بكلمة ( البذل ) (٩) وبيدولى  
أن تسمية مثل قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » وقوله  
تعالى : « ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب » وقوله تعالى :  
« اهتدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم » : ترجمة وتبييننا أولى  
من تسميته : بدلا ، لأن ملاحظة المعنى فى مصطلح الكوفيين أبين منها فى  
مصطلح البصريين ، لأن البصريين إنما يفتون بكلمة « البذل » : إبدال كلمة من  
كلمة أخرى فى الحكم ، لأنها المقصودة به ، وهو اعتبار يكاد يكون لفظياً محضاً ،  
كما يفهم من قول ابن مالك :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى : بدلا

و « الفصل الرأسم » :

ويريد به الكوفيون ما يريد البصريون باسم الفاعل ، وقد مر بيانه .

و « الدرر » :

ويعنى الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعاني ، وقد سبق أن  
صوبنا رأى الكوفيين ، لأن التسمية الكوفية هنا أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح  
من دقة فى الدلالة ، واختصار فى اللفظ .

و « الخفض » :

ويريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر ، والخفض ليس من وضع  
الكوفيين ، ولا الجر من وضع البصريين ، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل

ومصطلحاته ، إلا أن الكوفيين توسعوا في « الخفض » ، فاستعملوه في الكلمات المنوثة وغير المنوثة ، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون ، وأن المصريين نقلوا « الجبر » من كونه حركة يستعان بها - عند الخليل - على التخلص من الساكنين ، في نحو : لم يذهب الرجل ، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة ، سواء أكانت منوثة ، أم غير منوثة .

و « المجهور » :

ويطلق عند الكوفيين على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه (١) ويسميه البصريون : ضمير الشأن ، والقصبة ، والحديث .

ولا خلاف بين الفريسيين في مأخذ التسمية فكلاهما يريد به ضميراً لا يعود على شيء . تقدم عليه في الذكر ، وإنما يعود على الجملة التالية له .

ويرى البصريون أن ضمير الشأن إنما يتقدم جملة يكون هو كناية عنها وتكون هي خبراً عنه (٢) ، ومؤدى هذا الكلام : أن خبره يكون جملة دائماً ، إلا أن النراء ، وسائر الكوفيين يرون جواز الاخبار عنه بالمفرد ، فيجوزون نحو كان قائماً زيد ، وكان قائماً زيدان ، وكان قائماً زيدون (٣) ، ولا يكون هذا الضمير عند النراء « مستأنفاً به حتى يكون قبله « إن » أو بعض أخوات كان أو ظن » (٤) ، ولذلك كان يريد على الكسائي زعمه أن « هو » من قوله تعالى : « قل هو الله أحد » هو المجهور ، أو ضمير الشأن ، وكان يرى أنه ضمير اسم الله تعالى ، وكان يقول : « قال الكسائي فيه قولاً لا آياه شيئاً » (٥) ،

(١) شرح المفصل ، ج ٣ ص ١١٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) معاني القرآن - ورقة ٢٢٢ .

(٥) نفس المصدر .

لأن الكسائي كان يوافق البصريين على أنه ضمير الشأن «١». وكان الفراء يخرج الآية على أن الناس «سألوا النبي (ص) ما ربك؟ أياً كل أم يشرب؟ من ذهب أم فضة؟»، فأنزل الله: قل: هو الله، ثم قالوا: فما هو؟ فقال: أحد «٢».

و«الضمير»:

وهو الضمير اللاغى، الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها واسم «إن» وخبرها، ومفعولى «ظن». والمعاد من عبارات الكوفيين، كما أن «الفصل» من عبارات البصريين «٣» نحو: خالد هو المجتهد، وكان خالد هو المجتهد، وإن خالداً هو المجتهد، وظلمات خالداً هو المجتهد.

يقول الرضى: «الكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما يمدّه، حتى لا يسقط عن الخبرة كالمعاد في البيت، الحافظ للسقف من السقوط» «٤». ويقول أيضاً: «قال المتأخرون (من البصريين) إنما سمي فصلاً، لأنه فصل به بين كونه ما يمدّه نعمتاً، وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة، فينتظر الخبر، فجاءت بالفصل، ليتعين كونه خبراً، لا صفة» «٥».

وكان الخليل يقول في ترجيحه الاثبات به «كأنه ذكر (هو) ليستدل لمحدث أن ما يمد الاسم يخرج به مما وجب عليه، وأن ما به يمد الاسم ليس

(١) شرح المفصل، ج ٣ ص ١١٤.

(٢) معاني القرآن - ورقة ٢٢٢.

(٣) شرح المفصل، ج ٣ ص ١١٠، ومفاتيح العلوم للخوارزمي، ص ٧٥.

(٤) شرح الرضى على الكفاية، ج ٢ ص ٢٤.

(٥) نفس المصدر.

منه « (١) .

ولا يظهر أثر الالتقاء إذا توسط بين المبتدأ والخبر ، أو بين اسم إن وخبرها لأن ما بعده مرفوع ، وإنما يظهر أثره إذا توسط بين اسم ( كان ) وخبرها ، وبين مفعولى ( ظن ) ، فإن جمل عماداً كان ما بعده منصوباً على ما ينحسب عليه قبل توسطه ، نحو كان خالد هو المجتهد ، وظنت زيداً هو المجتهد .  
على أن النحاة سواء أكانوا كوفيين أم بصريين يجوزون ألا يكون عماداً في هذين المثالين ، وأن ما كان بعده منصوباً يرفع على أنه خبر له ، فليس العرب بتفقيين على اعتبار مثل هذا عماداً ، فكثير منهم يجعلونه اسماً ، وما بعده خبراً له .

فقد كان الفراء يقول في تفسيره قوله تعالى من سورة الأعراف: « اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك »: « في الحق النصب والرفع ، إن جملة هو اسماً رفعت الحق به ، وإن جملة عماداً بمنزلة الفعل نصبت الحق ، وكذلك فاعل فى أخوات كان وظن » . (٢)

وكان يقول « أنشدنى الكسائى :

ليت الشباب هو الرجيع على التقى ، والشيب كان هو البدى الأول

فرغم فى ( كان ) ، ونصب فى ( ليت ) . (٣)

وكان سيبويه يقول مثل مقالته ، فقد حكى أن كثيراً من العرب يجعلون ( هو ) وأخواتها فى هذا الباب اسماً مبتدأ ، وما بعده مبنياً عليه . وحكى عن رؤبة أنه كان يقول أظن زيداً هو خير منك ، وحكى أن كثيراً من العرب

١٥١ الكتاب ٦ ج ١ ص ٣٩٤ .

٢٥٢ مائى القرآن - ورقة ٦١ .

(٣) مائى القرآن - ورقة ١٥٠ .

كانوا يقولون وما ظلمناهم ، ولكن كانوا هم الظالمون . (١)

و « حرف الصفة » :

وهي عبارة كوفية ، يعنى الكوفيون بها حروف الخفض ، ويسمونها  
البصريون حروف الجر (٢) ، ويسمونها الكوفيون أيضاً حروف الاضافة ، لأنها  
الأفعال إلى الأسماء ، وتوصلها إليها . (٣)

و « النص » :

وهو من اصطلح الكوفيين ، وربما قاله بعض البصريين (٤) أيضاً ،  
ويقابله عند البصريين : « الصفة » ، والوصف .

« والادغام » : بتخفيف الدال ، كوفية ، يقابلها الادغام ، بتشديد الدال  
عند البصريين . (٥)

و « المسكن » : وهو الضمير عند البصريين (٦) ، وتسمية الضمير بالمسكن  
صحيحة مقبولة ، لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر ، وإن كان المسكن أعم  
من الضمير واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، لأنهن جميعاً كنيات عن الأسماء  
الظاهرة .

و « حرف الصلة ، أو المحصور » :

وهي عبارة كوفية ، يقابلها عند البصريين حروف الزيادة (٧) كمن في

(١) الكتاب ، ج ١ ص ٣٩٥ .

(٢) شرح المفصل ج ٤ ص ٧٤ .

(٣) مع الوامع ج ٢ ص ١٩ .

(٤) مع الوامع ج ٢ ص ١١٦ .

(٥) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٢١ .

(٦) شرح المفصل ج ٣ ص ٨٦ .

(٧) شرح المفصل ج ٨ ص ١٢٨ .

قولهم ما من أحد جاء ، وكالباء في قولهم : أليس خالد بصديق .  
أما ( إن ) التي يسمونها البصريون من حروف الزيادة ، ويمثلون لها بقول  
الشاعر :

« بنى غدانة ما إن أنتم ذهباً »

فهي عند الكوفيين نافية ، لا زائدة ، وكانوا يسمونها : العازلة . (١)

و « النصب » :

وهو عبارة كرفية ، يتأبىها عند البصريين : المطف بالحرف ، كالواو ،  
والفاء ، وثم ، وغيرهن . والمصطلح الكوفي ، فيما يبدو لي ، أدق من المصطلح  
البصري ، لاختصاره \* وغناؤه عن التخصيص ، والتقييد .

و « الرفع ، والنصب ، والجزم » :

عند الكوفيين للمعرب والمبنى ، والحالات أو آخر الكلمات وغيرها . أما  
عند البصريين فالرفع والنصب والجزم والمعرب ، والضم والفتح والسكون ،  
والكسر ، للمبنى .

وكان ابن يمدش يقول : « حركات البناء عند البصريين : الضمة والفتحة  
والمكسرة . وعند الكوفيين : الرفع والنصب والجر » . (٢)

وقال الرضي : « إن الكوفيين يذكرون ألقاب الاعراب في المبنى وعلى  
المكسر ، ولا يفرقون بينها » . (٣)

(١) شرح الرضي على الكفاية ج ١ ص ٢٦٧ .

(٢) أبدل الجر من الحذف ، وهو مصطلح بصرى ، لأنها عبارته . شرح المنفل

ج ١ ص ٧٢ .

(٣) شرح الرضي على الكفاية ج ٢ ص ٣ .



(٦)

## أسماء ما زاده السكوفيون في النحو العربي

لا ينكر الدراس سبق البصريين إلى الخوض في مباحث اللغة وسبغهم إلى الأخذ بالرواية، وارتداد البوادي العربية من أجل السماع من الأعراب، وملاحظة أساليبهم في الكلام، وتدريب مسموعاتهم، من أسماء، وأمثال، ونوادير، ليكون ذلك مادة دروسهم في موضوعهم الجديد.

ومع ذلك يؤخذ على منهجهم أنه ناقص، لعدم استكمال أدواته، فقد صرنا أنهم عزلوا جانباً كبيراً من المناطق العربية عن الاستشهاد بكلام أهلها، لأنهم كانوا يتكلمون بلهجات تختلف عن اللهجات التي عنوا بها، وهي لهجة قریش وما والاها، من لهجات بطن الجزيرة.

وكانوا يعلمون بأن العرب الذين كانوا يستشهدون بهم، ويخضعون بكلامهم، لم يكرهوا يتفقون على لهجة واحدة، فلهجيش لهجة تختلف عن لهجة تميم، ولهجيش لهجة تختلف عن لهجات قبائل طي، وقيس، وكنانة، ولم يفهم هذا الاختلاف بين تلك اللهجات، بدليل ما نقلوه من مزاييا لكل لهجة من اللهجات اعترفوا بصحتها، ونقائها من شائبات أجنبية، كالمزاييا التي امتازت بها لهجة قریش من تميم، ولهجة تميم من اللهجات الأخرى.

ومع ذلك كانوا ينكرون على الذين قطنوا البوادي العربية، التي تجاوز الحضر فصاحة لهجاتهم، بحجة أنها لا يؤمن عليها من التأثير بلغات الأمم الأجنبية

المجاورة ، فأسقطوا جانباً كبيراً من الابهجات العربية وعزلوها عن نطاق الاستشهاد  
بالتصحيح من كلام العرب ، ووضعوا أصول صناعتهم على أحاس ضيق محدود  
فلم يكن النحو الذي تعلموا به عايناً نحو العربية كلها ، وليكنه نحو قريش ،  
ونعيم ، وقيس ، وبعض القبائل الأخرى ، وليس هؤلاء هم العرب جميعاً ، ولا لهجاتهم  
هي لهجات القبائل جميعاً .

وخالف الكوفيون البصريين في هذا ، فاعتدوا بكثير من الابهجات التي  
أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها في نظرهم تمثل جانباً من العربية ، وأخذوا  
يتتبعون هذه الابهجات ، ويلفظون خصائصها ، ويرصدون أساليب أهلها في  
مخاطباتهم .

وكانوا يبنون أحكامهم على نتائج تتبعاتهم وكانوا كالبصريين يتخذون من  
القياس أداة لمنهجهم ، وهذا مؤسس مدرستهم يقول :  
إنما النحو قياس يتبهم وبه في كل علم ينتفع  
إلا أنهم توسعوا فيه ، بالاستعانة به في لهجات لم يكن البصريون يعنون  
بها ، وكانوا إذا تعارض نص وقياس قدموا النص عليه ، وتحلوا منه ، وجعلوا  
النص مناطاً لقياس جديد ، وقد خالفوا البصريين في مسائل كثيرة فأقروا مسائل  
كثيرة كان البصريون ينكرون بعضها ، ويلحنونهم في بعضها الآخر .

وبدل وجود هذه الكثرة الكاثرة من الشواذ عندهم على مباح تتبعاتهم  
واستفراءاتهم ، وكان من المنتظر لذلك ، أن يقفوا على خصائص لغوية جديدة ،  
أو يأتوا بزيادات فات البصريين أن يقفوا عليها ، أو أن يكون لهم رأى فيها .  
ويمكن تصنيف هذه الزيادات في أصناف :

أ - بعضها أدوات لم يعرفها البصريون ، أو عرفوها ، ولكنهم لم يمتدوا  
بها ، لخروجها على أقيستهم وأصونهم ، ومن ذلك أنهم :  
(١) أضافوا إلى الأسماء الموصولة اسماً جديداً هو « ذا » مفردة ، أو

مركبة مع « ما » ، ولم يعرف البصريون « اذا » اسماً موصولاً إلا مع ( ما ) في أحد وجهيها . (١)

وقد استند الكوفيون إلى ما أشدوه من قول الشاعر :

عدس مالمباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق (٢)  
وكان القراء يقولون : « العرب تذهب بهذا وذا إلى معنى « الذي » ،  
فيقولون : ومن ذا يقول ذلك ، في معنى : من الذي يقول ذلك ، وأنشدوا :  
عدس مالمباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق  
كأنه قال : والذي تحملين طليق » . (٣)

وكان يقول أيضاً عند تفسيره قوله تعالى من سورة « طه » : « وما نملك  
بيمينك يا موسى » : « قوله : يمينك ، في مذهب صفة لتلك ، لأن تلك وهذه  
توصلان ، كما توصل الذي قال الشاعر :

عدس مالمباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق  
يريد : الذي تحملين طليق » . (٤)

بل ذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة ،  
وإن لم يكن معها « ما » ، واحتجوا بأشياء ، منها : قوله تعالى : « وما تملك

---

(١) لما مع « اذا » وجهان عندم : « أحدهما » : أن ينزل منزلة اسم واحد ،  
( والثاني ) اعتبار ( ما ) للإستفهام ، ( ذا ) اسم موصول . ويظهر الفرق بين الوجهين  
في جواب السؤال بها ، فإذا قيل : ماذا عملت ؟ واعتبرت ( ما ) وبعدها استفهاماً كانت في  
محل رفع ، وكانت « ذا » اسم موصول في محل نصب مفعولاً به للفعل : عملت ( ) وكان  
الجواب عن هذا السؤال رفعاً . وإذا انتزعت « ما » مع ( اذا ) بمنزلة اسم واحد كما في  
مفعولاً به مقدماً ، وكان الجواب عنه نصباً .

(٢) شرح المفصل لا ين يمش . ج ٤ ص ٢٣ .

(٣) معاني القرآن - ورقة ٢٠ .

(٤) معاني القرآن - ورقة ١١١ .

بيمينك يا موسى» - وهو ما احتج به الفراء - ، ومن ذلك : ما قاله ثعلب في قوله تعالى : « ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » : إن هؤلاء يمتنى الذين ، والمراد : الذين تقتلون أنفسكم . (١)

إن الذهاب بذاتية وتى ، وأخواتهن مذهب الأسماء الموصولة مقبول ، لأن الأسماء الموصولة أسماء إشارة أيضاً ، وله ما يؤيد من الدرر الحديث : فقد قال « برجستراسر » - بعد كلامه على أسماء الإشارة - : ( ونضيف إليها الاسم الموصول ، فإنه في الأصل من أسماء الإشارة أيضاً ) . (٢)

إلا أن الأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى موجود حسي ، وفي الأسماء الموصولة أن يشار بها إلى مقول معنوي ، ولا شك أن الإشارة الحسية أقدم وجوداً من الإشارة المنوية ، لأن الأسماء التي يشار بها إلى معنوي إنما هي أسماء إشارة متطورة ، تمثل مرحلة من التطور العقلي بعد المرحلة الأولى ، التي كانت الإشارة لاتعمد المحس به ، وليس بعيداً أن يتجاوز بعض الأسماء التي يشار بها إلى حسي - كما حكى الكوفيون من قولهم : من ذا يقول ذلك ، وقولهم : وهذا تحمان طليق - فيشار بها إلى معنوي ، وينتهي بها مذهب الأسماء الموصولة . (٢) وأضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هي : ( مهمن ) (٣) ،

واحتجوا لذلك بقول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع في صديقه أقاريل هذا الناس ماوى بندم (٤)

ولم يعرفها البصريون ، ويبدو من استعمال ( مهمن ) في كلامهم ، واستعمال ( مهمن ) في هذا البيت ، أن ( مهمن ) لغير العاقل ، ومهمن للعاقل ، وقد سبق

(١) شرح المنصل ج ٤ ص ٢٤ .

(٢) التطور النحوي لغة العرب ص ٥٢ .

(٣) شرح المنصل ج ٧ ص ٤ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٥٣ .

الكلام عليها .

وأداة أخرى عرفها البصريون أيضاً ، وهي : « كيفا » ، إلا أن الكوفيين كانوا يجزمون بها ، والبصريين كانوا يجازون بها معنى ولا يجزمون بها . (١)

(٣) وأضافوا إلى أدوات النصب أداة جديدة ، هي : « كما » ، ووافقهم

المبرد من البصريين ، واستندوا في ذلك إلى ما جاء في قول الراجز :

« لا تظلموا الناس كما لا تظلموا » (٢)

قال أبو العباس ثعلب : « زعم أصحابنا أن ( كما ) تنصب ، فإذا حيل بينها

رفعت » ، وقال : « أصحابنا يقولون : كما مثل « كي » » (٣)

أما سائر البصريين فيؤمنون ذلك ، وينشدون هذا الشطر على هذا

الوجه :

« لا تظلم الناس كما لا تظلم »

بالتوحيد ، لا بالجمع . (٤)

(٤) وأضافوا إلى « كان » وأخواتها : « هذا » وهذه « في الاحتياج إلى

مرفوع ومنصوب ، وذلك إذا قصد بها التقريب .

قال السيوطي : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا وهذه » إذا أريد بها

التقريب كانا من أخوات « كان » ، في احتياجها إلى اسم مرفوع ، وخبر

منصوب ، نحو كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قادمًا ، وكيف أخاف البرد ، وهذه

الشمس طالمة ، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا تأتي

له في الوجود ، نحو : هذا ابن صباد أشقى الناس ، فيعربون « هذا » تقريباً ،

(١) شرح الأئمة ج ٢ ص ١٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٣) مجالس ثعلب ص ١٥٤ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢١٠ .

والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى : إنما هو على  
الاختيار عن الخليفة بالقدوم ، وبين الشمس بالطولوع ، وأتى باسم الإشارة تفریباً  
للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تنس إليها وهما حاضران ، وأيضاً فالخليفة  
والشمس معلومان ، فلا يحتاج إلى تبيينها بالإشارة إليها ، وتبين أن المرفوع بعد  
اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يخل المعنى كما  
لو أسقطت ( كان ) من : كان زيد قائماً . ﴿ ١٥ ﴾

وللفراء في الاسم المعرف بال تفصيل ، هذا نصه :

« أعلم أن « هذا » إذا كان بئمه اسم فيه الألف واللام جرى على ثلاثة

معان :

أحدها : أن ترى الاسم الذي بئمه « هذا » كما ترى « هذا » ففعله . يعنى  
اسم الفاعل بئمه وهو « فاره » في المثال . حينئذ مرفوع ، كقولك : هذا الحمار  
فاره ، جعلت « الحمار » نعتاً لهذا ، إذا كانا حاضرين ، ولا يجوز ههنا النصب .  
والوجه الآخر : أن يكون ما بئمه « هذا » واحداً يؤدي عن جميع جنسه ،  
فالفعل حينئذ منصوب ، كقولك : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً ،  
ألا ترى أنك نخبر عن الأسد كلها بالخوف .

والمعنى الثالث : أن يكون ما بئمه ( هذا ) واحداً ، لا نظير له ، فالفعل  
حينئذ أيضاً منصوب وإنما نصبت الفعل ، لأن ( هذا ) ليس بصفة للأسد ، إنما  
دخلت تفریباً . ﴿ ٢٠ ﴾

وكان ثعلب يقول « إن الكوفيين يسمون « هذا زيد القائم تقريباً ،

---

(١) مع الموام ١١٣ . ذكر السيوطي هنا « أخبر » بناء على مذهب البصريين ،  
أما الكوفيون فلا يعرفون المنصوب على أنه خبر بل على أنه شبهه بالخال عند الفراء وعلى  
أنه حال عند سائر الكوفيين . راجع الهمع ج ١ ص ١٦١ .  
(٢) معاني القرآن ورفعة - ٣ .



أى قرب الفعل به ، وحكى : كيف أخاف الظالم ، وهذا الخليفة قادماً أى الخليفة قادم  
فكلمة رأيت ( هذا ) يدخل ويخرج ، والمعنى واحد ، فهو تقريب « (١) »  
(٥) وأضافوا إلى أدوات الشرط ( أنت ) المفتوحة ، وأعطوها حكم  
( إن ) المكسورة ، وأخذ به ابن هشام ، ورجعه بثلاثة أمور :  
(١) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ،  
فقرئ بالوجهين قوله تعالى : « أن تفضل إحداها » ، ولا يجزئكم « شأن قوم  
أن صدوكم » .

( ٢ ) وحكي : الفاء بعدها كثيراً ، كقول العباس بن مرداس :

أيا خراشة أما أنت ذا نفر فاز قومي لم تأكلهم الضبع

(٣) وعطفها على ( إن ) المكسورة ، في قوله :

إما أقت ، وأما أنت مرتحلاً فإله يكلا ما تأتى وما تذر

الرواية بكسر ( إن ) الأولى ، وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدرية

لزم عطف المفرد على الجملة . (٦)

وبعد أن عرض الرضى لرأى الكوفيين في « أن » المفتوحة الهمزة ،

صوبه ، وقال : « ولا أرى قولهم بعيداً عن الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إيراد ،

أما المعنى فلأن معنى قوله : أما أنت ذا نفر ، البيت - إن كنت ذا عدد

فلمت بفرد . وأما اللفظ فلم يجيء الفاء في هذا البيت ، وفي قوله :

إما أقت ، وأما أنت مرتحلاً فإله يكلا ما تأتى وما تذر

مع عطف ( أما أنت ) بفتح الهمزة ، على ( إما أقت ) بكسر الهمزة ،

وهو حرف شرط بلا خلاف (٣)

(١) مجالس نعلب ص ١٢٧ .

(٢) معنى اللبيب - حرف الهمزة ج ١ ص ٣٤ .

(٣) شرح الرضى على الكتابة ج ١ ص ٥٢ - ٥٤ .

(٦) وأضاف الفراء إلى جرع الفلثة الأربعة المعروفة ، وهي أنامل ، وأعمال ، وأفمالة ، وفمالة ، جمماً خامساً ، هو : فمالة ، وفتح العين والفاء ، كأكلته ، وجملة ، وحفظه (١) .

\* \* \*

ب - معان جديدة لأدوات وكلمات ، تداولها البصريون والكوفيون ، ولم يعرفها البصريون ، ومن ذلك أنهم :

(١) أضافوا إلى معاني التصغير الثلاثة ، وهي ( ١ ) أنت يكون لتصغير ما يتوهم أنه عظيم ، كقولههم : رجيل ، وجيل في رجل وجيل ، و ( ٢ ) أن يكون لتقليل ما يتوهم أنه كبير كقولههم : دربهات ودينيرات ، في دراهم ودينير . و ( ٣ ) أن يكون لتقريب ما يتوهم أنه بعيد ، كقولههم : بعيد المصر ، وقبيل المصر ، في بمد وقبل ، معنى رابعاً ، وهو أن يكون للتحويل ، أو التعظيم ، وهو الذي لمحوه في قول لييد :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دريهية تصغر منها الأنامل (٢)

(٢) وأضافوا إلى ما عرفه البصريون في ( لعل ) وهو الترجي والتوقع ، معنيين آخرين : أن تكون للتعليل ، وقد أثبتته جماعة منهم الكسائي ، وجملا عليه قوله نمالى : ( فقولاه قولاً لنا ، لعله يتذكر أو يخشى ) ، وأن تكون للاستفهام وقد أثبتته الكوفيون ، وجملا عليه قوله نمالى : وما يدريك لعله يزكى ، واستندوا في هذا إلى تمليق الفعل عن العمل ، كما يعلق مع الاستفهام (٣)

(٣) وأضافوا إلى معاني لو معنى جديداً ، هو المصدرية ، وأن تكون

(١) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١

(٢) شرح المنصل ج ٤ ص ١١٤ .

(٣) المعنى ص ١٠ ص ٢٢٢ الحاشي .

بمترلة (أني) إلا أنها لا تنصب ولم يثبتها من الصحابة القدماء إلا الفراء ، وأكثر وقوع (لو) مصدرية بعد ود ، ويود ، وذلك كقول الأعشى :  
وربما فات قوماً جمل أمرهم من التاني وكان الحزم لو عجبا (١)  
وقول الشاعر :

ما كان ضرك لو مننت وربما من اتقي وهو المفيظ المحنق  
(٢) وأضافوا إلى معاني « هل » أن تكون بمعنى « قد » ولا تأتي  
بمعنى « قد » إلا امر الفعل ، لأن « قد » من الأدوات التي لا تدخل إلا على  
قبل .

والتي أثبت هذا المعنى لهل هو الكسائي والفراء وقد فسرا به قوله تعالى :  
« هل أنى على الأنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي قد أنى ، وقد  
وافتهما في ذلك من البصريين أبو العباس محمد بن يزيد الميرد ، والرخشري بل زعم  
الرخشري أنها لا تأتي إلا بمعنى ( قد ) ، أما الاستهلام فهو مستفاد من ثمرة مقدره  
قبلها . (٣)

(٥) وأضافوا إلى معاني (أل) معنى جديداً هو التعظيم ، وهو المعنى  
المستفاد من دخولها على لفظ الجلالة ، وعلى الأعلام . أما البصريون فلا  
يعرفونه . (٤)

(٦) أضاف إلى ذلك هذه المعاني الكثيرة التي تصيدوها بالحروف الخافضة .  
على طريقة التضمين ، ونيابة الحروف بعضها عن بعض ، مما هو ومنقول عنهم في  
موضعه ، وقد صحت الإشارة إليه في الحديث عن أدوات الخفض .



(١) المعنى ١٤ ص ٢١٠ ٢١١ ٢١٢

(٢) المعنى ٤ ج ٣ ص ٢٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ١٣١ .

ج - وجوه إعرابية وبنائية جديدة ، ومن ذلك :

(١) أن الاسم واللقب - كما هو معروف لدى النحاة - إذا اجتمعا آخر اللقب عن الاسم ، لأنه أبين وأشهر من الاسم . كما قالوا ، وكان للقب حيثئذ ثلاثة أوجه من الاعراب : الرفع ، والنصب على الفطوح ، والخفض على إضافة الاسم إليه .

أما الفراء والكوفيون - والزجاج من البصريين معهم - فقد أجازوا فيه وجهاً رابعاً ، وهو الاتباع على أنه عطف بيان ، وقد استظاره الرضي . (١)  
(٢) أنهم أضافوا إلى وجهي البناء في - حيث - وجهاً ثالثاً ، وهو البناء على الكسر ، فقد حكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في - حيث - ، فيقول : من حيث يعلمون . (٢)

ولم يعرف البصريون إلا وجهين : الضم والفتح ، أما الضم فملوّه بشبهها بقبل وتمد ، وعدوها من الغايات ، وأما الفتح فمشبهها بأين . (٣)  
(٣) يضاف إلى ذلك كثير من الوجوه الإعرابية التي خالفوا البصريين فيها ، والتي أثبتها النحاة ونسبوها إليهم في ثنايا عرضهم موضوعات النحو المختلفة والتي يتمثل فيها النحو الكوفي .

ولم أرد أن استوعبها كلها ، فليس هذا مجال استيعابها ، ولكنني أردت أن أقدم بعض الأمثلة ، لبيان ما تركه اختلاف المنهجين من أثر في النتائج التي توصل إليها كل فريق ، وللتدليل على أن الكوفيين لم يتعبدوا بأراء شيوخهم البصريين ، ولم يقيدوا أنفسهم بما تلقوه عنهم ، بل قاموا بتصحيحهم من التبعية اللغوية ، مستهدين بمنهج جديد أقرب إلى روح الدراسة النحوية ، وبمصادر

(١) شرح الرضي على الكافية ٤ ج ١ ص ٢٨٥ .

(٢) شرح المتصل ٤ ج ٢ ص ٩١ .

(٣) الكتاب ٤ ج ٢ ص ٤٤ .

أهمل البصريون جانباً منها ، وبذلك استدرکوا عليهم كثيراً من الخصائص النحوية ، التي كانت تتمثل في لغات ولهجات لم يعن البصريون بدراسةها ، ومسائل جزئية ، أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها لا تتفق مع أصولهم العقلية المطردة .

هذه النتائج التي توصل إليها السكوفيون ، والوجهة المختلفة التي نصوا عليها ، والزيادات الكبيرة التي أضافوها ، وأثبتت قبل هذا الكلام بعضها ، تشير بوضوح إلى أن النحو السكوفي إذا لم يكن هو النحو العربية فهو أكثر تماثلاً له .





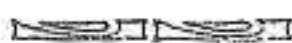
## الباب الثالث

مصادر الدراسة الكوفية ومنهجها



## الفصل الأول

# مصادر الدراسة الكوفية



سبق أن عرفنا أن البصرة كانت قد سبغت الكوفة إلى الدراسة اللغوية زمناً طويلاً ، وأنها شهدت نحواً اصطلاحياً قبل أن تشهد الكوفة ، وشهدت نحاة كان لهم اثر كبير في النهوض بهذه الدراسة .

ونحدثنا عن انتقال هذه الدراسة إلى الكوفة مع كوفيين كانوا قد رحلوا إلى البصرة لطلب العلم فيها ، ثم رجعوا منها إلى الكوفة ليؤثروا بين الدارسين فيها ما تلقوه هناك ، وذكرنا منهم جماعة كان من بينهم : أبو جعفر الرواسي الذي قيل إنه أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي ، وعلى بن حمزة الكسائي ، الذي ذهب فيمن ذهب من الكوفيين إلى البصرة ، وأخذ عن الخليل بن أحمد ، أستاذ البصريين المشار إليه إذ ذاك .

وقد سبق الحديث عن أن الخليل بن أحمد كان أستاذاً لعلمين من أعلام المريية ، كان لكل منها تلاميذ ، ولكل منها منبهج ، وهما :  
سيدويه ، الذي قلنا إن الدراسة البصرية قامت على أعماله .

وعلى بن حمزة الكسائي ، الذي قلنا إن الدراسة الكوفية انبثت على أعماله .

فالدراسة الكوفية إذن مدينة في نشأتها لأعمال البصريين الأولين ، ولا

يعنى هذا أن الكوفيين كانوا قد اقتبسوا هذه الدراسة اقتباساً أو نقلوها نقلاً ،  
فقد برز فيها طابعهم الخاص ' فكان لهم في الأصول التي تلقوها تغيير  
وتعديل ، وكان لهم فيما تلقوه زيادات ، بل لقد حاولوا إعادة النظر فيها ، والرجوع  
إلى مصادرهما الأولى ليرجعوا بفتحها إذا اتفقت مع ما رجع البصريون به في بعض  
الوجوه ، فقد اختلفت عنها في بعض الوجوه .

وقد مر بنا أن السكسائي - وهو فيما نرى أستاذ هذه المدرسة الجديدة -  
كان قد قضى في البوادي العربية زمناً طويلاً ، يسمع من أعرابها ، ويدون ما  
يسمع بعد أن تلقى أصول هذه الدراسة عن الخليل بن أحمد فلم يتقبل النتائج التي  
وصل إليها أستاذه وغيره على أنها نتائج مسلم بصحتها ، بل كان له رأى آخر ظهر  
فيما كان له من أقوال خالف فيها أستاذه ، وخالف فيها سائر البصريين وإن اتفق  
معهم في مسائل سبق أن أشرفت إلى بعضها .

فالكوفيين إذن طابعهم الخاص ، ولهم مصادرهم التي أرجعوا إليها أصول  
دراساتهم المعهوية . . . وجملة هذه المصادر :



### ( ١ ) النحو البصرى :

كما نقلوه عن عيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، وكما جاء  
به كتاب سيبويه ، وقد رأينا أن السكسائي كان قد درس الكتاب على الأخص  
وأن القراء كان قد وقف عليه ، واحتفظ لنفسه بنسخة منه ، وأن الجاحظ كان  
قد أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات نسخة منه كانت بخط القراء ومراجعة  
السكسائي ، وأن ثعلباً « كان متبحراً في مذهب البصريين » .

فأئمة الكوفيين إذن كانوا قد وقفوا على النحو البصرى مشافهة أو  
مناقفة ، ولا بد أنهم كانوا قد أفادوا من أعمال البصريين ، وكان لهم منها نقط

ارتكاز اعتمادوا عليها في نهجهم الجديد .

\* \* \*

### (٢) لغات الاعداء :

التي اعتمد عليها البصريون وهي لغات اعراب البوادي الذين بمدوا عن الأرياف ، وبمدت لغتهم عن التأثير بلهجاتها ، فان الذين نقل البصريون عنهم واحتجوا بكلامهم من بين قبائل العرب ( هم قيس وتميم وأسد ، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعه ، وعليتهم أتكل في الغريب وفي الاعراب والتصرف ، ثم هذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . . . وبالجملة فانه لم يؤخذ عن - ضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاوز سائر الأمم الذين حولهم ) . (١)

\* \* \*

### (٣) لغات اعدائهم :

أبي البصريون الاستشهاد بها ، وهي لهجات عرب الأرياف ، الذين وثقوا بهم ، كما عراب سواد الكوفة ، من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من اعراب الحطمية الذين غلط البصريون انتمهم ، ولحنوها ، وانهموا الكسائي بأنه أفعد النحو ، أو بأنه أفعد ما كان أخذه بالبصرة (٢) ، إذ وثق بهم ، وأخذ عنهم ، واحتج بلغتهم على سيديويه في المناظرة التي جرت بينها في المسألة المعروفة .

ولا يعني قبولهم لهجات ، ولغات كان البصريون قد رفضوها أنهم لم يكونوا يتشددون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم ، فقد

(١) الاقتراح للصيوطي ص ١١ .

(٢) ياقوت : معجم الأديب ، ج ١٣ ص ١٨٢ .

استهجنوا لهجات ، واستبشموها لغات ، كما جاء في كلام القراء :  
« كانت العرب تحضر الموسم في كل عام ، وتخرج البيت في الجاهلية ،  
وقريش يسمون لغات العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم فكلموا به ، فصاروا  
أفصح العرب ، وولدت لغتهم من مستبشع اللغات ، ومستفصح الألفاظ » ثم أخذ  
يستعرض هذه اللغات التي استهجنها ، فذكر الكشكة ، والنعنة ، والمجمعة ،  
والاستنطاء ، وغيرها . (١)

لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل  
الترخص في قبول اللهجات واللغات ، ولكنهم واثقوا بأرائك ، ورأوا لغاتهم  
مثل فصيحاً من اللغات ، لا يصح إغفاله ، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات  
القرآن السبع ، وسيأتي أنهم كانوا يمتدون بالقراءات كل الاعتداد ويرونها  
مصدراً من المصادر المهمة ، وسيأتي أيضاً أن للقراءات في نحو الكوفيين شأناً  
عظيماً ، فقد انبنى كثير من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من أساليب  
عربية صحيحة .

ويذكرني للدارس أن يرتاب في صحة التهم التي كان البصريون يوجهونها  
إلى صنيع الكوفيين ، والكسائي بوجه خاص ، كما سمعنا من بعض البصريين أنهم  
كانوا يتهمون الكسائي بأنه « لقي أعراب الحظمية ، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ  
واللهجن » ، « وأنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللهجن ، وشعر غير  
أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه ، حتى أفسد النحو » (٢)  
نما يؤم أن الكسائي وغيره من الكوفيين كانوا لا يمتنون إلا بلغات هؤلاء ، فأفسدوا  
النحو بهذا ، أو أفسدوا ما كانوا أخذوه عن أهل البصرة .

(١) الزهر ، ج ٩ ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٢) معجم الأدباء ، ج ٩٣ ، ص ١٨٢ ، ترجمة الألباء ، ٨٣ ، ٨٤٤ .



إلا أن ما سبق أن رصدناه من تنقلات الكسائي بين أعراب البوادي العربية الخالصة كـ «مرب نجد» والحجاز، وتهامة، التي سبق للبصريين القدماء<sup>(١)</sup> وروايتهم أن وتفورهم، وأخذوا عنهم - بحول دون تصديق هذه التهم التي يسهل إرجاعها إلى ما كان بين الكوفيين والبصريين من منافسات وعصبيات.

وقد قالت الأخبار: إن الكسائي «خرج إلى الحجاز فأقام مدة في البادية حتى حصل من ذلك ما ذكر أنه أفى عليه خمس عشرة قنينة من الخبز غير ما حفظه»<sup>(٢)</sup>، وأنه «بدأ أن درس في بلده جاء إلى البصرة، ليدرس على الخليل بن أحمد، فسمع الخليل أن يذهب، ويدرس اللغة بين قبائل نجد، والحجاز، وتهامة»<sup>(٣)</sup>.

وقالت الأخبار أيضاً: إن الفراء «أخذ عن أعراب وثق بهم، مثل أبي الجراح، وأبي مروان، وغيرهما، وأخذ نبذاً عن يونس وعن أبي زياد الكلابي»<sup>(٤)</sup>.

وقد روى الفراء عنهم في «الأيام والليالي» وفي «معاني القرآن» وبني كثير من آراءه التي خالف فيها البصريين على ما سمعه من هؤلاء وغيرهم، وقد سرت الإشارة إلى ذلك حين ترجمت له في الفصل الخاص به.

وقد ذكر ابن النديم أبا الجراح العقيلي، وأبا زياد الكلابي، في جملة المدحاة من الأعراب الذين سمع منهم العلماء من البصريين والكوفيين.

فإنهم الكوفيون بأنهم أخذوا الخطأ والاحسن من أعراب فسدت لغتهم دعوى لا تزال تفتقر إلى كثير من البرينات.

\*\*\*

(١) معجم الأديب ١٣ ص ١٦٨، تهذيب التهذيب - ج ٧ ص ٣١٣

(٢) دائرة المعارف الإسلامية - الكسائي

(٣) الزهر ج ٢ ص ٢٥٦.

( ٤ ) الشهر العربي :

وقد قلنا حين عرضنا لمصادر البصريين : إن علماء اللغة الأقدمين كانوا يستشهدون بالشعر الجاهلي والإسلامي ، ويحتجون به ، بل لقد تجاوزوا ذلك حتى استشهدوا بشعر كثير من المحدثين الذين وثقوا بفتوحاتهم ، وكان آخر من يحتج به عندهم إبراهيم بن هرمة ( توفي في النصف الثاني للهجرة ) . (١) والشعر العربي جاهلية ، وإسلامية ، ومحدثة كان أيضاً مصدرأ من مصادر الدراسة الكوفية ، ومحتجأ للكوفيين ، وأساساً بنوا كثيراً من أصولهم عليه .

فقد جوزوا اجتماع الألف واللام ، وحرف النداء « يا » محتجين بما أوردوه من أرقام جزم قائلوها بين هاتين الأداتين ، كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا  
ويا كأت تكسبانى شرا  
وقول الآخر

فديتك يالتي نيمت قلبي  
وأنت بخيئة بالود غني (٢)  
وجوزوا صوغ « ماأفعاله » في التمجيد من البياض والسواد خاصة ، محتجين بقول الشاعر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم  
فأنت أبيضهم سربال طباخ  
وقول الشاعر :

جارية في درعها انفضفاض  
تقطع الحديث بالاباض  
أبيض من أخت بني إياض

ووجه الاحتجاج : أن الشاعر الأول قال : « أبيضهم » ، والشاعر الثاني

(١) الاقتراح ، ص ١٧ .

(٢) الانصاف - مسألة ١٦ .

قال : ( أبيض من أخت ) ، وإذا جاز صوغ ( أفضل ) في التفضيل ، من  
البياض ، جاز صوغ ( ما أفعله ) في التمجيد منه ، لأنها بمنزلة واحدة (١) ،  
ولأن النحاة يشترطون في صوغ ( أفضل ) في التفضيل نفس الشروط التي يشترطونها  
في صوغ ( ما أفعله ) في التمجيد

وجوزوا إضافة النيف إلى العنزة ، محتجين بقول الشاعر :

كلف من عنائه وشقواته بدت ثمانى عشرة من حجته (٢)

والكوفيين - بوجه خاص - عناءه فائقة بالشواهد والنوادير ، وكان من بين  
أصحاب الكسائي والقراء وأهل حفظ هذه الشواهد ، كعلي بن المبارك الأحمري ،  
صاحب الكسائي ، الذي قيل : إذا كان يحفظ أربعين ألف شاهد في البحر (٣)  
وكأبي بكر بن الأنباري ، الذي قيل : إنه كان يحفظ ثلاث مائة ألف بيت شاهد  
في القرآن (٤) ، واهتمامهم بهذه الشواهد الكثيرة ندساً يتسق مع عنايتهم بالتدبير  
اللغوي ، ويتفق مع ما يتطلبه المنهج اللغوي .

ولم يكن الاهتمام بالشعر والشواهد مما اختص به الكوفيون ، فإن من بين  
البصريين حفظة لكثير من النوادر والشواهد ، كالأصمعي وأبي عبيدة وغيرها  
إلا أن حصيلة الكوفيين منه ، فيما يبدو لي ، بعد أن وسموا أطلسم اللغوي -  
كانت أوفر وأكثر .

\* \* \*

ولما على الكوفيين والبصريين جميعاً مأخذ ( وقد سبق للدكتور إبراهيم

(١) الانصاف - مسألة ١٦ .

(٢) الانصاف - مسألة ٤٢ .

(٣) زهرة الألباء ص ١٧٦ .

(٤) زهرة الألباء ، ص ٣٣١ .

أينش أن عرض لهذا أيضاً في كتابه ٥ من أسرار اللغة ٥ من ٢٤٨ فما بعدها ٥  
ذلك أنهم لم يحاولوا التفصيل بين الشعر والنثر في تفهيمهم القواعد ، والاستشهاد  
على قيمة هذه القواعد بالمرويات ، واختاروا بين الشعر والنثر ، حتى لقد كانوا  
يتشبهون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة ، أو تأييد  
أصل ، مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعمرة في إثبات أساليب عربي  
فالشعر لفته الخاصة به ، اقنضها الأساليب الشعرى الذى يختصم لأحكام الوزن  
والقافية خضوعاً واضحاً ، فليس كل ما يجرز في الشعر جائزاً في النثر .

ولا نعني أن للشعر نظاماً يختلف كل اختلاف عن نظام النثر ، أو تأييداً  
خاصاً لا يمت إلى تأييد النثر بسبب ، ولسكننا ذنبى أن للشاعر فى التحلل من  
كثير من القيود اللغوية حرية حرماً النثر .

فالاتماد فى تفهيم القواعد ، ووضع الأصول على الشعر وحده كان مما  
أدى إلى اضطراب النجاة فى بعض أحكامهم ، ومما فتح الباب أمام البصريين  
- ولا يهني هذا أن أساليب السكوفيين خلصت من هذا - فى ارد على الكوفيين  
لحل ما تمسك به السكوفيون على الضرورة ، كما تردد ذلك كثيراً فى أجوبة أبى  
البركات بن الأنبارى عن كلمات السكوفيين فى كتابه : الانصاف .

نعم إذا كان لهم من هذه الشواهد أمثلة من النثر والشعر فقد استمرت عندهم  
الحجة ، وهو ما تهبأ للسكوفيين فى كثير من الأحكام التى تفردوا بها ، وخالفوا  
البصريين فيها .

من ذلك ما ذهبوا إليه من جواز العطف على الضمير المخفوض دون  
إعادة الخافض ' فقد استشهدوا فى الاستدلال على جوازه بقراءة قوله تعالى  
« راتقوا الله الذى تسمون به والأرحام » وقراءة بعضهم قوله تعالى « وصد عن  
سبيل الله » وكفر به والمسجد الحرام » ، وأيدوه بقول الشاعر .

فاليوم قرئت تهجرونا ونشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)  
وما ذهبوا إليه من جواز المطف عن الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد  
بالضمير المنفصل فقد احتجوا على جوازه بقوله تعالى: « ذو مرة فاستوى وهو  
(يعنى النبي ص) بالأفق الأعلى » وأبدوه بقول الشاعر:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادي كنهاج الملائمفين رملا

وقول الشاعر:

ورجا الأخطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينالا ﴿٢﴾  
وما ذهبوا إليه من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام  
فقد احتجوا بما سمعوا من العرب بما حكاه الكسائي من قولهم: « هذا غلام -  
والله - زيد » وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: « هو غلام - ان شاء الله - ابن  
أخيك » وما سمعه أبو عبيدة من قول بعض العرب: « إن الشاة لتجتر فتسمع  
صوت - والله - ربها » وبقراءة ابن عاصم قوله تعالى: « وكذلك زين لكثير من  
المشركين قتل أولادهم (بالنصب) شركائهم » بالخفض « » وأبدوا ذلك بقول  
الشاعر:

فزجبتها بمزجة زج الفلوس أبي مزادة (٣)

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المبسوتة في « إناصاف » ابن الأنباري

وفيما أورده النحاة لهم في ثنايا مصنفاتهم -

\* \* \*

(١) الإناصاف - مسألة ٦٥ -

(٢) الإناصاف - مسألة ٦٦ -

(٣) الإناصاف - مسألة ٦٠ - وشرح الرضي على الكافية ٤ ص ١ ص ٢٩٣

(٥) القراءات :

والقراءات مصدر هام من مصادر النحوي الكوفي ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم ، وأقيدتهم بما وافق منها أصولهم ، ولو بالتأويل - قبله - ، وما أبها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها .

ولا نفى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل الشام ونافس مقرئ أهل المدينة ، وحمزة مقرئ أهل الكوفة ، والقمعاق المديني أحد القراء المشرة ، وعبدالله بن مسعود ، والحسن البصري وهارون العاري . ومعاذ البراء .

فقد غلط البصريون ابن عامر في قراءته قوله تعالى « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول فتمنع ذلك جمهور البصريين وره والابن عامر بالجهد بأصول العربية ، ورفضوا الاحتجاج بقراءته ( لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، في غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينها في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ) (١)

ولكن الكوفيين كانوا يجيزونها ، ويحتجون بها ، بل عمدوا عليها - تجوزهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف .

وصحح أبو حيان ما ذهبوا إليه ، معللاً ذلك « بوجودها في هذه القراءة المتواترة ، المنسوبة إلى العربي الصريح المحض : ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، وبوجودها في لسان العرب في



عدة آيات . (١)

وأكبر الظن أن أبا حيان كان يفتي بالأبيات قول الشاعر ، وقد أنشده

الأخفش :

فرجبتها بمزجة زج الفلوس أبي مرادة

وبيت الطرماح :

يظن بحوزي المراتع لم يرع براديه من قرع القسي الكنائن

وضمف البصريون قراءة حمزة قوله تعالى : « اتقوا الله الذي تساءلون به »

والأرحام » بخفض « الأرحام » ، لأنه عطف على الضمير المخفوض دون إعادة

الخفض . وغلا أبو العباس المبرد ، فقال : « لا تحمل القراءة بها » (٢) ، ومنع

جمهورهم الاحتجاج بها على جواز المطف دون إعادة الخفض ، ولكنهم لما لم

يستطيعوا إنكارها لجئوا إلى التأويل ، فتنفق مع ما عقدوا الإجماع عليه ، فحماؤها

على وجهين :

« أحدها : أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالمطف على الضمير المجرور

وإنما هو مجرور بالنسم ، وجواب النسم قوله ( إن الله كان عليكم رقيبا ) .

والوجه الثاني : أن قوله : ( والأرحام ) مجرور بباء مقدره ، غير المنعوظ بها

وتقديره وبالأرحام فخذت لدلالة الأولى عليها . (٣)

ذلك لأنهم لم يجدوا سبيلا إلى ردها ، لأنها قراءة قرأها ناس من غير

السببة أيضاً ، فقد قرأها عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وإبراهيم النخعي

والأنعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد ( وإذا صححت الرواية لم يكن

(١) البحر المحيط ، ج ٤ ، ص ٢٢٦ .

(٢) شرح المنفصل ج ٣ ص ٢٨ .

(٣) الانصاف - مسألة ٦٥ .

سبيل الى ردها) . (١)

وذكر الرازي أن هذه القراءة عند جمهور المصريين وجهين :  
« أحدهما : أنها على تقدير تكرير الجار ، كأنه قيل : تساملون به  
وبالأرحام ، وثانيهما : أنه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيدي به في ذلك :  
فاليوم قربت تهجونا وتشتتنا فاذهب فما بك والأيام من عجب  
وأنشد أيضاً :

نعلق في مثل السوارى صيوفنا وما بينها والكعب غوطتنا نف  
وعجب من هؤلاء النحاة « أنهم يستحسنون إثبات هذه اللفظة بهذين البيتين  
المجولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنها كانا من أكابر  
علماء السلف في علم القرآن » . (٢)

وصنف البصريون قراءة نافع قوله تعالى : « ولقد مكناكم في الأرض ،  
وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون » ، بل لقد قال الزجاج : إن « جميع  
نحاة البصرة تزعم أن ههنا خطأ » (٣) ، ووصف المازني نافعاً بأنه « لم يكن يدري  
ما العربية » . (٤)

أما الكوفيون فقد جوزوا ههنا ، وكان الفراء يقول : « ربما ههزت  
المرب هذا وشبهه ، يتوههوز. أنها فميلة ، فيشبهون مفملة بفميلة » . (٥)  
وأخذ أبو حيان بها اعتماداً على تخريج الفراء ، ونقل القراء الثقات ، من

\* \* \*

- (١) شرح المنصلي ٣ ص ٧٨ .
- (٢) تفسير الرازي ج ٣ ص ١٣٦ .
- (٣) البحر المحيط ج ٤ ص ٢٧١ .
- (٤) نفس المصدر .
- (٥) نفس المصدر .

مثل ابن عامر ، والأعرج ، وزيد بن علي ، ونافع ، وكلهم ممن عرف بالضبط والافتان .

ووصف البصريون بالشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود قوله تعالى : « وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل ، لا نعبدوا إلا الله » ، وقد أخذ الكوفيون بها في تجويز إعمال « أن » في الفعل ، وهي محذوفة من غير بدل . وقال ابن الأنباري في الرد على الاحتجاج الكوفي بهذه القراءة : « أما قراءة من قرأ : لا نعبدوا إلا الله ، فهي قراءة شاذة » . (١)

\* \* \*

ورد البصريون قراءة ابن عامر : « ولا تتبعان » واحتجاج الكوفيين بها في تجويز توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة ، بأنها قراءة تفرد بها ابن عامر وباقي القراء على خلافها . (٢)

\* \* \*

ووصف البصريون بالشذوذ أيضاً قراءة هارون القاري . ومعاذ الهراء ، ورواية يعقوب قوله تعالى : « ثم لننزل عن كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتياً » . . .

وردوا احتجاج الكوفيين بها في ذهابهم إلى إعراب « أيهم » إذا كانت بمعنى الذي .

فقد قال ابن الأنباري : « أما احتجاجهم بقراءة من قرأ : ثم لننزل عن من كل شعبة أيهم ، بالنصب فهي شاذة ، جاءت على لغة شاذة لبعض العرب » . (٣)

- 
- (١) الانصاف - مسألة ١٧ .  
(٢) الانصاف - مسألة ٩٤ .  
(٣) الانصاف - مسألة ١٠٢ .

وضمف البصريون مذهب الكوفيين في اعتبار أن الاصل في حركة همزة الوصل أن تنبع حركة عين الفعل ، استناداً إلى قراءة الحسن : « الحمد لله » ، وقراءة ابن أبي عمارة : « الحمد لله » ، ووصفوا هاتين القراءتين بالشذوذ في الاستعمال ، والضمف في القياس .

فقد قال ابن الأنباري : « وأما قراءة من قرأ : الحمد لله ، بكسر الدال ، وقراءة من قرأ الحمد لله ، بضم اللام ، فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس » . (١)

مع أن أبا جعفر النحاس - وهو من أتباع المدرسة البصرية ، ومن أخذ عن النور - ذكر أن قراءة الحسن موافقة للغة بني تميم ، وقراءة ابن أبي عمارة موافقة للغة بني ربيعة . (٢)

\* \* \*

ورد البصريون على الكوفيين ذهابهم إلى تجويز نقل حركة همزة الوصل إلى ما قبلها مستندين إلى قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ، أحد القراء المشرة قوله تعالى : « وإذا قلنا للملائكة اسجدوا » ، ردوا عليهم ذلك بأن هذه القراءة « ضعيفة في القياس جداً » . (٣)

\* \* \*

هذا هو موقف البصريين من القراءات : لجوء إلى التأويل عند مواجهتهم قراءة من القراءات السبع ، لاسيما إلى إنكارها ، وتقليط لغيرها ، كما فعلوا مع قراءة ابن عامر والحسن ، والقعقاع وقتادة وغيرهم .  
أما الكوفيون فلم يوقفوا آخر يغيّر موقف البصريين من القراءات كل

(١) الانصاف - مسألة ١٠٧

(٢) نزهة الايلاء ، ص ٢٦٤

(٣) الانصاف - مسألة ١٠٨

المغابرة ، فقد قبلوها ، واحتجوا بها ، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم ، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها فلا يرفضون غيرها ، ولا يغلطونها ، لأنها صواب عندهم أيضاً .

فقد اجتمع القراء على قراءة « يخربون » بالتخفيف من قوله تعالى من سورة الحشر : « يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » إلا أبا عبد الرحمن السلمي ، فإنه قرأها بالتشديد .

وقد تناول القراء هذه الآية ، وخارج القراءتين ، وصوبها ، فقال : « كأن يخربون : يهدمون ، ويخربون بالتخفيف : يخربون منها : يتركونها ، ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيمطلونها ، فهذا معنى « يخربون » ، والذين قالوا : « يخربون » ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه . وكل صواب ، والاجتماع من قراءة القراء أحب إلى » . (١٥)

وموقف الأئمة الكوفيين من القراءات معروف ، ولدينا من أقوالهم ما يزيد زعمنا في موقفهم من القراءات .

فقد كان الكسائي يقرأ قوله تعالى : لم يطعمهين ، برفع الميم وكسرهما ، لأن القراء على كسرهما ، وأن أصحاب نبي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يقرءون لم يطعمهين ، برفع الميم ، وقد كان الكسائي يجمع بين القراءتين « لئلا يخرج من هذين الآيتين » . (٢٠)

وقد كان القراء يجيز إدخال الهمزة ، وإلقائها من خير ، كان اسمه مما يوصل ، كما في قوله تعالى من سورة الجمعة « قل إن الموت الذي تمرون منه فإنه ملائكم » فهي في قراءة عبد الله بن مسعود : إن الموت الذي تقرون منه ملائكم ، « فمن

(١) مباني القرآن - ورقة ١١٤ .

(٢) معاني القرآن - ورقة ١٨٩ .

أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء ، ومن ألقى الفاء فهو على القياس ، لأنك تقول : إن أهلك قائم ، ولا تقول : إن أهلك فقائم ، ولو قلت إن ضاربك فظالم كان جائزاً ، لأن تأويل إن ضاربك كقولك : إن من يضربك فظالم . (١)

وجوز القراء تسكين آخر الفعل المرفوع نحو « لا يحزمهم » ، ووجه قراءة أبي عمرو بن العلاء بالجزم بما لاحظناه من ميل العرب إلى التسكين تخفيفاً من توالي الحركات ، وقد سميت الإشارة إليه .

واحتج لمن يقرأ قوله تعالى : « يخصمون » بالتشديد والجمع بين الساكنين بقراءة أبي بن كعب : يخصمون . (٢)

وصوب قراءة الكسائي قوله تعالى من سورة الطور : « إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم » ، بفتح همزة أن الثانية ، لأنه أحد القراء ، مع أن القراء كان يكسرهما . (٣)

وعرض القراء لما حدث به أبو معاوية الضرير عن هاشم بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها سألت عن قوله تعالى في سورة النساء : « لكن انزاسخون في العلم منهم ، والمقيم الصلاة » ، وعن قوله تعالى في سورة المائدة : « إن الذين آمنوا ، والذي هادوا ، والصابئون » وعن قوله تعالى « إن هذان لساخران » ، فقالت يا ابن أخي اهذا كان خطأ من الكتاب .

بعد أن عرض القراء لهذا قال : « ولست أشتهي أن أخالف الكتاب » (٤) كأنه كان يريد أن يقول : إن هذه قراءات مقبولة ، وجعلها على أنها من الغلط مخالفة لا لكتاب ، وهذا مالا يشتهيه على حد تعبيره .

(١) معاني القرآن - ورقة ١٩٦ .

(٢) معاني القرآن - ١٥٧ .

(٣) معاني القرآن - ورقة ١٨٤ .

(٤) معاني القرآن - ورقة ١١٣ .



يؤيد هذا ما راح يؤيد به قراءة بعضهم قوله تعالى : إن هذان لساحران ،  
بأنها لغة الحارث بن كعب ، لأنهم كانوا « يجملون الاثنين في رفعها ونصبها  
وخفضها بالألف » ، بل اعتبر هذه اللفظة أقيس من غيرها ، وإن كانت  
قليلة (١)

ورجح الفراء منع إجراء ( صرف ) « مصر » على إجرائها ، وإن  
كان القياس يمتد لإجرائها ، لأنها على ثلاثة أحرف ، وأوسطها ساكن ، حملا لها  
على دعد ، وهند ، وجمل ، لأن « أكثر القراء على ترك الإجراء فيها » ، ولأنها  
في قراءة عبد الله بن مسعود : اهبطوا مصر ، بغير ألف ، وفي قراءة أبي  
« اهبطوا فإن لكم ما سألتم واسكنوا مصر » ، وتصديق ذلك أنها في سورة  
يوسف بغير ألف : ادخلوا مصر . (٢)

وجوز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار  
والمجرور ، استناداً إلى قراءة ابن عامر قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من  
المشركين قتل أولادهم شركائهم » ، كما سبقت الإشارة إليه .

أما البصريون فلا يجوزون الفصل بينها إلا بالظرف والجار والمجرور ، عند  
الضرورة المستكرهة ، فضمفوا هذه القراءة ، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول  
المرنية ، وعللوا قراءته هذه بأنه رأى في مصاحف أهل الشام : « شركائهم »  
مكتوباً بالياء ، فقرأها بالجر جهلاً منه بواقع الأمر .

وجرز الكوفيون المطف على الضمير المنفوخ دون إعادة الخافض ، نحو :  
نظرت إليك وخالد ، استناداً إلى قراءة حمزة ( وبها قرأ ابن عباس والحسن (٣) )  
قوله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » .

(١) معاني القرآن - ورقة ١١٢ .

(٢) معاني القرآن - ورقة ٦٠ .

(٣) شرح المنفصل ، ج ٣ ص ٧٨ ، شرح الرضى على الكافية ج ٣ ص ١١٧ .

أما البصريون فلم يجوزوا ذلك ، وحمّلوا الخفض هنا على أن الواو للقسم  
لا العطف أو على تقدير إعادة الخافض كما سبق بيانه .

قال الرضى : « الظاهر أن حمزة جوز ذلك ، على مذهب الكوفيين ، لأنه  
كوفي » (١) ، ولكن المكش - فيما يبدو - هو الصواب ، أعني أن الكوفيين  
إنما جوزوا ذلك لأنها قراءة لأحد الأئمة .

وجوز الكوفيون قيام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به  
المنصوب استدلالاً بالقراءة « الشاذة » : « لولا نزل عليه القرآن » ، ينصب  
« القرآن » . (٢)

وجوز الكوفيون وقوع الماضي حالاً ، وهو مجرد من « قد » استناداً إلى  
ما جاء من قراءة الحسن البصرى ، ويقوب الحضرمي ، والمفضل بن عاصم بن  
أبي النجود قوله تعالى : « أوجاهوكم حصرت صدورهم » .  
ولكن البصريين منعموا ذلك ، وذهبوا في تأويل هذه الآية كل مذهب ،  
قدروا أن يكون الفعل صفة « لقوم » في أول الآية ، وهو قوله تعالى : « إلا  
الذين يصلون إلى قرم » ، أو صفة « لقوم » محذوف مقدر ، أو أن يكون الفعل  
محمولاً على الدعاء ، إلى غير ذلك من الوجوه التي تكلموها . (٣)

والأمثلة على اعتداد الكوفيين بما يصل إليهم من قراءات ، سواء أكانت  
من القراءات السبع أم من غيرها ، وبنائهم كثيراً من أحكامهم على ما وصل إليهم  
، من هذه القراءات التي لا تخضع لمقاييس البصريين ، ولا تدرج في أصولهم ،

(١) شرح الرضى على الكافية ، ج ١ ص ٣٢٠ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٨١ - ٨٥ .

(٣) الانصاف - مسألة ٣٢ .

فسلكوا في إخضاعها لها سبلا ملتوية . أقول : الأمثلة على هذا وذلك كثيرة متوافرة ، ذكرت هنا وفيما مضى كثيراً منها .

ويرجع اعتبار القراءات مصدرراً لغوياً للكوفيين إلى :

(١) أن الكوفة كانت مهبط الصحابة ، وفيها نزل عدد كبير منهم وهم أو أكثرهم عرب ، لا يهتمون في فصاحتهم ، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات ، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء كانوا أئمة القراءة في العراق ، وهم : عاصم بن أبي النجود ، وحزرة بن حبيب ، وعلي بن حمزة الكسائي .

ومرجع هؤلاء جميعاً : جماعة من صحابة النبي ( ص ) ، نزلوا الكوفة ، وكانوا قد عرفوا بطول الباع في الفصاحة والبلاغة ، وفي طليعتهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وتلاميذهما الذين لغوا وصاحبوهما ، وأخذوا عنها ، كأبي عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش .

وهذان المفترقان هما مصدر القراءة في العراق ، والمرجع الذي انتهى إليه أئمة القراءة ، فعاصم بن أبي النجود كان قد أخذ القراءة عرضاً عن زر بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن السلمي (١) ، وحزرة بن حبيب كان قد أخذ القراءة عن جماعة منهم : أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش ، وكان الأعمش قد أخذ عن جماعة من أصحاب عبد الله بن مسعود ، ومنهم : زر بن حبيش ، وأبو عبد الرحمن السلمي (٢) . وأبو عمرو بن العلاء البصري كان قد أخذ القراءة عن شيوخ كثيرين ، بصريين وكوفيين ، ومدنيين ، ومكيين . أما الكوفيون الذين أخذوا عنهم أبو عمرو فمنهم سعيد بن جبيرة ، وعاصم بن أبي النجود (٣) . وثاني بن

(١) غاية النهاية ج ١ ص ٣٤٦ ، التيسير للداني ص ٩ .

(٢) التيسير ، ٩ .

(٣) غاية النهاية ج ١ ص ٢٨٩ .

هزة الكسائي كان قد أخذ القراءة عن حمزة وغيره من شيوخ القراءة في الكوفة  
عن زُرِّ بن حبيش<sup>(١)</sup> وأبي عبد الرحمن السلمى .  
وكان أكثر الثراء ممن عرف بالمصاححة والحفظ والاتقان والشريط ، فقد  
عرف عن زُرِّ بن حبيش إمامه الواسع في اللغة<sup>(٢)</sup> حتى إن عبد بن مسعود - على  
جلالة قدره في العلم - كان يسأله عن اللغة . (١)  
وعرف عن عاصم بن أبي النجود أنه « جمع بين المصاححة والاتقان  
والتجويد »<sup>(٣)</sup> .

وعرف عن حمزة بن حبيب أنه « كان لغة كبيراً ، حجة رصداً ، قتيماً بكتاب  
الله ، مجوداً ، عارفاً بالفرائض والعربية »<sup>(٤)</sup>  
أما الكسائي فخاله معلومة ، فهو إمام من أئمة العربية .

قال ابن خالويه : « وبعدئني قد برت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار  
الحجة ، المعروفين بصحة النقل ، وإتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ،  
فرايت كلامهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب  
العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهها لا يمنع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق  
النقل والرواية » . (٤)

(١) غاية النهاية ج ١ ص ٢٩٤ .

(٢) غاية النهاية ج ١ ص ٣٤٦ .

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزرى - ١ ص ١٦٦ .

(٤) الحجة في قراءات الأئمة السبعة ص ١ « مخطوط بدار الكتب المصرية

رقمها : ١٩٥٢٢ » .

يبدو من هذا النص أن ابن خالويه ( أبو عبد الله الحسين بن أحمد ) كان من  
الذين يعتمدون على القراءات في الرجوع إلى أصول العربية والاستشهاد بها على صحة  
قواعدها لأن كل قراءة من القراءات السبع في نظره نذبت مذهباً من مذاهب  
العربية لا يدفع وليس شريفاً بعد وقوفه على المذهب الكسائي - لأنه كان ممن يخاطب  
المذهبيين - أن ينظر إلى القراءات مثل هذه النظرة .



(٢) وأن مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة ، وهو علي ابن حمزة الكسائي ، وثقافته عربية إسلامية محضنة ، لم يعرف عنه أنه اتصل بالثقافات الأجنبية ، أو تأثر بها ، فهو من الذين ينهجون المنهج الذي سلكه القراء ، من اعتماد على النقل واعتداد بالرواية ، وهو من الذين يروون القراءات متصلة السند ، ويمتدون كل الاعتداد بما روي من قراءات في دراسة العربية ، لأنهم من القرآن ، وما كان من القرآن فهو أحدر بالفضل وأولى بالقبول .

والكسائي - مع أنه تأثر بنحواء البصرة ، وذهب في دراسة النحو ومذهبهم في الاعتداد بالقياس - لم يكن قياسه منسلفاً كقياس هؤلاء ، وإنما كان يعثر على نص عربي صحيح ، فيقيس عليه ، ويحيز محاسناته ، ولم ينظر إلى النحو على أنه قياس وعقل ، فلا يزال للرواية والنقل سلطان على تفكيره ودراسته .

( ٣ ) وأن طابع الكوفيين في دراستهم ديني ، ومن مظاهر هذا : عنايتهم بالقرآن ، وصلة الكسائي به واضحة كل توضوح ، فهو من أئمة القراءة ، وصلة القراء به واضحة أيضاً ، وهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالاً تتصل بالقرآن ، وكتابه : « معاني القرآن » شاهد ناطق بعناية الرجل بالأعمال القرآنية .

ولما كان القرآن هو النموذج الحلي كان لا بد أن يكون في مقدمة المصادر اللغوية التي تعتمد عليها دراسة النحو ، وأن يكون لكل واحدة من القراءات السبع أو العشر من القبول والاحترام ما للأخرى ، إذ كانت كلها متصلة السند بالنبي ( ص ) ، وكان حملتها من الضبط والانتقان في المكان الذي عرفوا به .

لهذا لا نجد بدأ من الاقرار للكوفيين في صحة ما اتجهوا به في دراسة

العربية ، من اعتدادهم بالقراءات ، واعتداهم عليها في استخراج كثير من الأحكام .

فإذا ما نظرنا إلى القراءات من الزاوية التي ينتظر منها المدارس الحديث إليها شعرنا بصحة النظر الكوفي ، وصدق الاتجاه الذي سلكه الكوفيون ، فإن القراءات مصدر من المصادر المهمة للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية ، لأن القراءات هي المصدر الصحيح ، الذي حفظ لنا اللغة العربية ممثلة فيها اللهجات ، لما عرف به القراء في العصور المختلفة من دقة في التلقى والتلفين ، ومن ضبط وإتقان في الرواية .

يؤيد هذا ما لاحظناه ابن خالويه من أن كلام الأئمة القراء كان « يذهب في إعراب ما انفرد به مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع » .

كأنه كان يريد إلى القول بأن اختلاف القراءات يتبني على ما بين اللهجات العربية التي قرئ بها القرآن - من اختلاف . وكأنه كان يرمي إلى أن اللهجات على اختلافها حجة ، يصح الاستشهاد بها على صحة أصل من أصول العربية ، والاستناد إليها في بناء قاعدة من قواعدهما .



هذا وقد فات الكوفيين ، كما فات البصريين ، أن يبنوا بالأحاديث ، وأن يدعوا دراستهم بما يصححونه منها ، فأعتمدوا - كما سمعنا من رواية السيوطي - لم يقبلوا الاستشهاد بها ، ذهاباً إلى أن الأحاديث إنما رويت بالمعنى ، وأن كثيراً من حملتها لم يكونوا عرباً بالطبع ، فلم يؤمن اللحن بتطرق إلى مسروياتهم ، وإن لم يتعمدوا ذلك .

وقد سبق لي - في ورقة عند رأي النجاة القدماء في الأحاديث - أن

ضعفت موقعتهم منها ، إذا استبعدوها عن مواطن الاستشهاد ، وصوبت منهج  
ابن مالك ومن تابعه في الأخذ بها ، على أنها من المصادر اللغوية ، التي كان  
ينبغي للنحاة أن يعتمدوا بها ، وأن يفيدوا منها



## الفصل الثاني

### مخرج البحث عند السكوفيين

(١)

لا أعلم أحد من القدماء كان يشك في وجود مذهب كوفي مستقل يضمه  
بإزاء المذهب البصري. وهذه كتب الطبقات التي ترجمت للنجاحة - سواء أ كانت  
مرتبة على أساس الطبقات ، كطبقات النحويين للزبيدي ، وصراتب النحويين  
لأبي الطيب الخفوي ، والفهرست لابن النديم ، أم على أساس تواريخ الوفيات  
كزهة الألباء لأبي البركات بن الأنباري ، وتهذيب التهذيب للمسقلاني ، وشذرات  
الذهب لابن العماد ، أم على أساس الحروف ، كانباء الرواة على أنباء النجاح  
لافتي ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ومعجم الأدباء لياقوت ، وبقية الوعاة  
للسيوطي ، وغيرها - تجمع على أن هناك مدرستين أو مذهبتين ، إحداهما بصرية  
والأخرى كوفية .

أما الطائفة الأولى فرأيها في ذلك واضح كل الوضوح ، لأنها جمعت  
المصريين في موضع ، والكوفيين في موضع .

وأ الطائفة الثانية والثالثة فقد كانتا تشيران إلى أن هذا بصرى ، وذلك  
كوفي ، أو هذا على طريقة البصريين ، وذلك على طريقة الكوفيين ، إلى غير  
ذلك من العبارات التي تميز فريقاً من النجاحة من فريق .

والأصل الذي أقام القدماء عليه آراءهم في التمييز بين المذهبين هو : ما جاء في « الاقتراح » من أن « مذهب الكوفيين القياس على الشاذ » ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر » . (١)

وما قاله الأستاذ طه الراوي : « من أن « أجلى ما يمتاز به مذهب البصرية ابتناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب » وتحكيم المقاييس العقلية في الكثير من شئونه ، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسماع غير مشهور فرغ إلى التأويل والتوجيه أو رمى المسموع بالشذوذ أو النذور <sup>٦</sup> بل بالتخطئة أحيانا . . . أما مذهب الكوفيين فلا يؤه بهيد السماع ، لا يخفى له ذمة ، ولا ينقض له عهدا ، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعده . ولا يهون شايه اطراح المسموع على الأكثر » . (٢)

أما المحدثون فمنهم من اطمأن إلى ما ذهب إليه القدماء ، بيد أن لاحظ في طريقة كل من المدرستين ضرايا يتكون من مجموعها مذهب مكتمل ، ومنهم من كان ينظر إلى هذا نظرة الريبة والشك .

أما الطائفة الأولى فأعرف منهم : « يوهان فلك » في كتابه « العربية » ، وأوليري في كتابه « كيف انتقلت العلوم اليونانية إلى العرب » ، والأستاذ أحمد أمين في كتابه ( ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩٦ ) ، والأستاذ أمين الخولي ، في بحره الذي قدمه مؤتمر المستشرقين ، المنعقد باستانبول . . . سبتمبر ١٩٥١ وعنوانه : « الاجتهاد في النحو العربي » .

قال يوهان فلك : ( كان اماماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القبيلتين في تفسير الظواهر

(١) الاقتراح ، ص ٨٦

(٢) طه الراوي : « نظرة في النحو » ، مجلة الخيم العلمي العربي بدمشق ،

طريقاً خاصاً ) . (١)

وقال أوليري : ﴿ المدرسة البصرية تنقل المسموعات ، وتطرح منها ما لا يتفق مع قراءتها الموضوعية ، بينما تنقل المدرسة الكوفية جميع المسموعات التي تكون مجموعة لا بأس بها من المواد - ويبدو من النظرة الأولى أن المنهج البصري أفضل واكثره يجب أن يلاحظ أن هذا المنهج ( يعنى منهج البصريين ) يقتضى أن توضع الأمثلة لتتفق مع الأصول المرسومة ، بينما نجد النحاة الكوفيين يحورون أصولهم لتتفق مع المسموعات ﴾ (٢)

وقال الأستاذ أحمد أمين : ﴿ إن البصريين كانوا أكثر حرية ، وأقوى عقلاً ، وإن طريقة them أكثر تنظيمياً ، وأقوى سلطاناً على اللغة ، وإن الكوفيين أقل حرية ، وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ، ولو موضوعاً ، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق ، ويميتوا كل أصحاب الفوضى ، من رواية ضعيفة ، أو موضوعة ، أو قول لا يتمشى مع المنطق . والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للمرجوح ، حتى الشاذ ، من غير أن يهملوا شيئاً ﴾ .

وقال الأستاذ أمين الخولي - فى الفقرة التى عرض فيها لمقتضيات المنهج الحديث فى الدرس النحوى :- ﴿ وأما فى البيعة النحوية نفسها فهذا الكسائى حين سئل عن اختلاف أحوال ( أى ) ، وتعليله أجاب بقوله : ( أى ) كذا خلقت . . ومعنى هذا فى وضوح : أن تلك الظواهر اللغوية تنقل ، ولا تمنطق ، ولا تفسر بمثل عقلى ، وهو الأساس السليم للمنهج اللغوى . . والكسائى الكوفى بأجابته هذه ، يذكرنا بمدرسة قومه فى النحو النحوى ، وما تميل إليه من التتبع اللغوى ، وعدم التأويلات البعيدة ، والامعان المنطقى الذى جنحت إليه مدرسة

(١) يوهانك : ﴿ العربية ﴾ ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، ص ٦١ .

(٢) P. 144, O. LEARY : " HOW GREEK SCIENCE PASSED TO THE ARABS "

البصرة المناظرة » (١)

وأما الطائفة الثانية فالذي أعلمه أن أول من شك منها في وجود مذهب مكتمل الكوفيين هو ( جوتولد فايل ) ، ثم حاكاه في رأيه المترجم لثعلب من الكوفيين في دائرة المعارف الإسلامية ، وبروكلان ، كما يشير إليه كلامه في كتابه : ( تاريخ الشعوب الإسلامية ) .

أما جوتولد فايل فقد قال : « ومع عظيم الاجلال لمناقبتهم ( يعني الكوفيين ) في غير ذلك من النواحي فانهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة » . (٢)

وأما ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية فهذا نصه : ( على أننا لا نستطيع في الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل انحصار الكوفة ، وهو أمر سبق أن بينه ( فايل ) ، وإذا عند أصحابه المزعومون ( يعني ثعلباً ) طريقة فأما برأسه فأما ذلك من اختراع النحويين المتأخرين ) (٣)

وأما مقاله بروكلان فهو أنه ( قد افترض العرب فيما بعد ، استناداً إلى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائماً بين مذهبين لغويين ، هما : مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة ، وأن هذا الخلاف لم يسو إلا بعد أجيال عندما أنتج المذهبان ، وتوحدوا في مدرسة بغداد ، ولكن الذي يظهر لنا أن المناقشات بين علماء هاتين المدرستين - البصرة والكوفة - قد بواع فيها إلى حد لا مبرر له ) . (٤)

وقد اشترك هؤلاء في القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ذات منهج مكتمل ، وكان مستغفل ، وأن القول بوجودها قضيبة كانت من صنع النحاة المتأخرين .

(١) الاجتهاد في النحو العربي ص ١٢ .

(٢) مقدمة الاضاف - طبعة أوربية .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ج ٦ ص ٢٠٠ (تكملة)

(٤) بروكلان : تاريخ الشعوب الإسلامية ج ٢ ص ٢٨ (بيروت) .

غير أنه - بناء على ما لمخناه من خصائص وسرايا لطريقة الكوفيين ، وعلى ما أثبتناه من شواهد كثيرة تؤيد ، وعلى ما سمعناه من دارسين محدثين مؤيدين للعضية التي نحن بصددهم الدفاع عنها - لا يسمنا الاطمئنان إلى ما بدأه « جو تولد فايل » من إنكار لوجود مدرسة كوفية

فإن اعتماد الكوفيين بالنقل ، وتنازلهم الفياس تناولا لا يمس روح النص اللغوي ، وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة ، والتوجيهات المتكلمة ، والامعان المنطقي ، وتمديد لهم القواعد حتى تتلاقى مع المسروع ، وتفسرهم النصوص القرآنية ، والنصوص اللغوية الأخرى تفسيراً لا يكاد يخالف الظاهر ، وميلهم عن إخضاعها لما تواضعوا عليه من أصول ، ثم بناء كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن أكرهوا جانباً منها على قبول معنى خاص ، هذفوا إليه ، وأبمدوا جانباً آخر منها ، لأنه امتصى على الخضوع لقواعدهم ، وأبمد في الخروج على تأويلاتهم ، ثم التماس ذلك في أقوال أئمتهم ، وأعمالهم ، ووجدانهم يلتزمون الدقة فيه ، ويتكبرون مخالفته ويتحرجون من الخروج عليه . . . . هذه الخصائص كلها تضمن المدارس خطوط المنهج الرئيسية التي تكفي لرسم صورة مكتملة لمذهب مستقل .

على أن « جو تولد فايل » لم يسمه إلا أن اعترف بوجود هذه الخطوط الكبرى التي انبنت عليها طريقة الكوفيين ، فقد قال - في الفصل الذي عقده لوصف عو المدرستين النحويتين ، في مقدمة الانصاف - : « فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيراً يلتزم الدقة في متابعة النص ، ظهر عند أهل البصرة ميل إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص ، والتحمل في جملة على مطابقة قواعدهم النحوية » .

وقال عند كلامه عن القراء : « ولكن القراء - بوجه عام - لم يهتم إلا قليلاً جداً بالأخذ المتناقل في هذا العلم ، بل يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهباً خاصاً به ، وهو يختلف عن سيديويه اختلافاً بيناً » .

ثم انتهى إلى قوله : « وكثيراً ما استعمل القراء اصطلاحات تخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النحو ، الذين يمثلون هذا العلم . وفي المواضع التي لم تكف فيها الاصطلاحات القديمة استعمل القراء اصطلاحات جديدة ، وصلنا جانب منها فيما بعد على أنه اصطلاحات الكوفيين » .

وقال في القراء أيضاً « ولما كان النحو أقوى خصائصه - القراء - فقد اتخذ مذهباً خالف به معاصريه ، بل خالف الكسائي نفسه كذلك ، ولكنه حاول تشبهاً بالخليل وسيديويه أن يشرح جملة الظواهر اللغوية برمتها ، وإن يكن على وجه يخالف ما ذهب إليه الخليل وسيديويه . وكتابه الأحاسيان : كتاب الحدود وكتاب معاني القرآن ، اللذان احتويا على مجموعة من الآراء الصائبة ، الصالحة للبقاء - لم يصل إلينا » .

فهو يعترف بأن هناك طائفة من الصحابة تلتزم الدقة في متابعة النص القرآني ، وطائفة أخرى منهم غلب إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص وتمحل في جملة على مطابقة أصولها وقراءتها .

ويعترف أيضاً أن القراء كان يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهباً خاصاً به ، وهو يختلف عن سيديويه اختلافاً بيناً ، وأنه كان يستعمل اصطلاحات جديدة غير التي كان يستعملها الصحابة البصريون ، في المواضع التي لم تكن فيها الاصطلاحات القديمة . ثم يتناسى هذا كله ، ليقول : إنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة .

وإلّا عدم وقوفه على نحو القراء - كما يشعر به تصريحه بأن كتابيه



الأساسيين كتاب الحدود ، وكتاب معاني القرآن لم يصلإ إليه - هو الذي وقفه موقف الشاك للكتاب في أهمية النحو الكوفي ، كـ ، وكيفه ، ولو عرف أن كتاب ( معاني القرآن ) موجود ، ثم وقف عليه لاخطر - فيما يبدو لي - إلى تعديل رأيه الجائر في النحو الكوفي .

ومما استند إليه ( قابل ) في إنكاره وجود مدرسة كوفية مكتماة ، ما زعمه من « أن علماء الكوفيين لم يسموا أنفسهم - أصلا - بالأسم المميز لمدرستهم : الكوفيين » . ولكن الواقع غير ذلك ، فلم يتم له الوقوف على أقوال ( ثعلب ) نفسه ، الذي وصف رجال مدرسته بهذا الوصف في موضعين من مجالسه :

١ - الموضع الأول : كان بصدد الحديث عن إسقاط نون الوقاية من ليت ولعل وإن ، وكان . فقد قال : « الكوفيون يقولون : لم يضاف فلا يحتاج إلى نون » . ٤١٥

٢ - والموضع الثاني : كان بصدد الحديث عن دخول الهاء ( وهو ضمير الفصل عند البصريين ) مع ( هذا ) . . . فقد قال : « ذهب أهل الكوفة : الكسائي والفراء إلى أن الهاء لا يدخل مع « هذا » ، لأنه تقريب » . (٢)

بل يبدو لي أن وصف أصحاب الكسائي بالكوفيين كان قبل « ثعلب » وأنه كان يتردد على السنة الكوفيين منذ عهد الكسائي ، رئيس مدرستهم ، فقد جاء على لسان الكسائي نفسه أثناء اجتماعه بالفراء في أحد المجالس التي جمعتهما للمناظرة قبل تلمذة الفراء للكسائي ، واتصاله به فأبو البركات بن الأنباري يحدثنا عن الفراء أنه كان يقول : « جئت إلى بغداد فرأيت الكسائي ، فسأته عن

(١) مجالس ثعلب ، ص ١٢٩ « دار المعارف » .

(٢) مجالس ثعلب ، ص ٤٢٧ « دار المعارف » .



مسائل الرواسي ، فأجابني بخلاف ما عندى ، فضمت قوماً من علماء الكوفيين ، وكانوا ممي - فقال : مالك قد أنكرت ، املك من أهل الكوفة ! فقلت لهم .

فقال : الرواسي يقول : كذا وكذا ، وليس صواباً ، الخ . . » (١)

يضاف إلى هذا أن أبا العباس ثعلباً كان يعبر عن رجال مدرسته أحياناً

بقوله : « أصحابنا » (٢) ، وأنه كثيراً ما كان يعبر عن رجال المدرسة الثانية

بقوله : « أهل البصرة » (٣) .

وهذا مما يشعر بأن ثعلباً وأصحابه كانوا قد أحسوا بأنهم ، ومن ينتسب

إليهم كانوا يؤمنون بجهة علمية مستقلة ، تنف بازاء الجبهة العلمية الثانية ، أعنى

الجبهة البصرية ، ويشمر بتصرع « فابل » في حكمة بأنه « لم يوجد ذلك الاشتراك

في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ، ويربط العلماء بمتهم بيمض على رأى

واحد ، ثملى تقيض البصريين لم يسم علماء الكوفة أنفسهم أصلاً بالاسم المميز

لمدرستهم : « الكوفيين » .

(٢)

## فتى نساءت مدرسة الكوفة النحوية؟



يتضح مما قدمناه من تاريخ المدرستين ، والجدول الذى رسمناه لرجال

المدرسة الكوفية - رأينا فى الدراسة النحوية قبل الكسائى وسيدويه ، فقد

(١) نزهة الألباء ، ص ٦٦ .

(٢) مجالس ثعلب ، ص ١٥٤ ، ١٣٦ .

(٣) مجالس ثعلب ص ٥٤ ، ١٥٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ،

١٤٢ ، ١٣٢ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٥٨ ، ٦٦٤ .

رأينا أن الدراسة النحوية ، إلى زمن الخليل بن أحمد ، لم تستبصر به ، كما يدل عليه هذا الوصف ، فلم تتضح فيها بمد ما لم المنهج البصرى ، الذى رأينا أنه كان قد تأثر بالمنهج الكلاسي تأثراً مباشراً ، بعد أن مهد النحاة البصريون الذين جاءوا في الطبقات التالية ، السبيل للفلسفة فخر وديباحتهم ، ومذاهبهم .

وما قيل عن عبدالله بن أبى اسحاق ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد من أنهم كانوا يميلون إلى القياس والتعليل لا يعنى أنهم أخذوا دراساتهم للمنطق والفلسفة الكلامية ، كل ما هنالك تأثر بالبيئة الثقافية الجديدة ، وبيئة البصرة بيئة معتددة ، ضمت إليها عناصر مختلفة ، وعقليات متباينة وانحدرت إليها ثقافات عامة جاءت بها العناصر الأجنبية التى كان لها سابق علم وحضارة . وشهدت ثقافة عربية خالصة ، وفدت إليها مع العرب الوافدين ، وفدوا إليها قوفد معهم القرآن واللغة ، والتراث العربى الأديب ، ثم تفاعلت هذه العقليات ، وهذه الثقافات وكان من تفاعلها عقلية لنا أن نسميها عقلية بصرية ، تحمل آثاراً عربية خالصة ، وآثاراً أجنبية ، فارسية ، وهندية ، ويونانية ، وسريانية ، وعجمية آثار مهدت لتقبل الثقافات الأجنبية الجديدة ، التى تمت معرفة البصريين بها ، أو كانت ، منذ أواخر القرن الثانى ، حين شهدت البيئة البصرية عدداً من الأجانب ، نقلوا التراث الأجنبي إلى العربية .

فتأثر الدراسة النحوية بالمنطق اليونانى فى اصطنائها القياس ، والتعليل لم يكن عن طريق نحاة تأثروا بالعقلية البصرية العامة ، التى كانت تحمل خطوطاً ثقافية أجنبية .

وإذا كان الخليل بن أحمد من أصحاب الكلام فلم يكن الكلام من أعماله التى عرف بها ، وانبتت عليها شخصيته العلمية ، بل لم يكن « الكلام » ليذكر إلى جانب أعماله الأخرى فى اللغة والنحو .

أما عيسى بن عمر الثقفى ، وعبدالله بن أبى إسحاق فلا أعلم أنها كانا من

أصحاب الكلام ، فقد كانوا ممن عنوا بالقراءات ، والدراسة النحوية والنحوية .  
وأما أبو عمرو بن العلاء فأمره واضح ، فهو عربي الأصل والثقافة ، وهو  
أحد القراء السبعة ، ومن المقدمين في الرواية الأدبية ، ولا شيء غير هذا من  
منطق ، أو كلام .

فتى ظهرت المدرستان الكبيرتان إذن ؟

نزعم أن الدراسة النحوية إنما انقسمت على نفسها بظهور الكسائي ،  
وسيبويه ، وتمازجها للخليل ، فقد كان كل من هذين الامامين يخضع لظروف  
بيئية ، وثقافية .

نشأ الكسائي في الكوفة ، واصطبغت عقله بالصبغة الكوفية ، ونشأ  
سيبويه في البصرة ، وصبغت عقله بالصبغة البصرية ، وبين الطابع الكوفي  
والطابع البصري من التفاوت ما أشرت إليه في فصل سابق ، حين عقدت الموازنة  
بين البيئة الكوفية ، والبيئة البصرية . فتاريخ المدرسة البصرية - فيما أرى -  
يبدأ بعمل سيبويه ، وتاريخ المدرسة الكوفية يبدأ بعمل الكسائي .

وإذا كان الكسائي رأس المدرسة الكوفية فلا يعني هذا أن نحوه مغاير  
كل المغايرة لنحو سيبويه من البصريين ، فقد سبق أن أشرت - حين عرضت  
لنحو الكسائي - إلى تأثيره بنحو البصريين ، وأخذ به بشيء من آرائهم . وإنما  
يعني أنه نحو درس وفق منهج بغير المنهج الذي درس وفقه نحو سيبويه ،  
فللتباينات الثقافية الكوفية تأثيرها في الكسائي ، كما كان للتباينات الثقافية البصرية  
تأثيرها في سيبويه .

وقد سبق أن وقفنا على ما قاله القراء من أن الكسائي كان قد تعلم النحو  
على الكبر ، وأن عرفنا أن الكسائي كان أحد القراء السبعة ، وكان منبأ  
بالقراءات زمناً طويلاً قبل أن يعنى بدراسة العربية ، وكان له شيوخ من القراء  
ورواة القراءات ، فقد أخذ عن حمزة بن حبيب الزيات الكوفي ، ومحمد بن أبي

لبي ، وروى الحروف عن ناس منهم : أبو بكر بن عياش ، رواه عاصم بن أبي النجود .

وسبق أن قلت إن الكسائي أخذ - وأخذ - عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأن رأينا أن الخليل بن أحمد لم يكن بصرياً ، ولا كوفياً بالمعنى الدقيق لهذين الوصفين ، وإنما انبعثت عن أعماله مدرسة الكوفة والبصرة ، فقد كان من تلاميذه :

الكسائي الذي أرخنا المدرسة الكوفية بأعماله النحوية .

وسيبويه الذي أرخنا المدرسة البصرية بأعماله .

(٣)

## المخرج الكوفي

كما بهوره لنا كتاب « الا نصاب » لابن الضبباري

لقد سبقنا الإشارة إلى أنه لم يصل إلينا من كتب الكوفيين في النحو إلا قليل . أما الكتب التي روتها لهم كتب الطبقات والتراجم ، فلم يبق منها إلا أمثاؤها ، والكتب الكوفية التي بين أيدينا قليل من كثير ، وهي - إذ حوت كثيراً من المسائل النحوية - لم تخلص للنحو ، ولم تؤلف له خاصة ، ولكن المسائل النحوية كانت من المسائل التي أهتم بها مؤلفوها اهتماماً عظيماً . ولدينا من الكتب الكوفية المهمة :

١ - « معاني القرآن » للفراء ، وهو كتاب في التفسير ، وهو من أقدم

كتب التفسير ، ومن أعظمها شأناً ، وهو نزوة عظيمة للذين يريدون إلى تفسير القرآن تفسيراً قاموسياً ، فليس فيه من الغيبيات ما امتلأت به بطون كتب التفسير

للتأخره ، ولم تحمل فيه نصوص القرآن أكثر مما يحتمل من تفسيرات دخيلة ،  
لا يحتملها نص مفروض فيه أن يكون نصاً أدبياً يهدف إلى أغراض فنية تفسيرية .  
وهو بعد ذلك يفوم على آراء القراء النحوية خاصة ، ويمرض فيه القراء  
لبعض آراء الكسائي ، ويتضمن روايات لغوية عن فصحاء الأعراب ، وحكايات  
عن نحويين كان القراء قد اتصل بهم وروى عنهم .

٢ - و « مجالس ثعلب » ، وهي « مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه ،  
تحتوي على قطعة من النحو واللغة والأخبار ، ومعاني القرآن والشعر ، مما سمع  
وتكلم عليه » (١) ، وقد تضمنت كثيراً من المسائل النحوية ، وسجل ثعلب  
فيها كثيراً من آراء القراء ، والكسائي ، كما سجل آراءه التي تفردها .

٣ - و « شرح ديوان المتنبي » ، المسمى بالتيبان في شرح الديوان ،  
للمنسوب خطأ - كما سبق بيانه - إلى أبي البقاء المكبري (٢) ، وقد تضمن كثيراً  
من المسائل النحوية أيضاً ، وضم إليها كثيراً من مسائل الخلاف بين البصريين  
والكوفيين .

والكتاب التي عرضت لنحو الكوفيين - وهي ليست الكوفيين - كثيرة

(١) فهرست ابن النديم ص ١٦٦ .

(٢) لقد سبق لداكتور مصطفى جواد الأستاذ بدار المعلمين العالية بغداد أن عرض  
لنسبة هذا الكتاب إلى أبي البقاء المكبري في بحث نشر في مجلة انجمن العلمي العربي  
بدمشق في الجزء الأول والثاني من المجلد الثاني والعشرين ونس على أن شرح الديوان  
أما هو لأبي عبد الله الحسين الأربلي لا لأبي عبد الله بن الحسين المكبري . . وأيد رأيه  
بأدلة ذكرها في بحثه وقد أبدت رأي الدكتور بما أشرفت إليه فيما مضى من أن شارح  
الديوان كوفي المذهب وسقت أمثلة كثيرة تدل على كوفيته . أما أبو اليشاج المكبري  
فصري المذهب وقد استندت في هذا إلى أمثلة نصبتها من كتابه « المسائل الخلافية »  
وكتابه « املاء ما من به الرحمن » تدل على أنه كان من خصوم الكوفيين ، كتبه الرد  
عليهم وأن معالجته للموضوعات النحوية كانت بصيرة فلا يمكن أن يكون شرح الديوان له .

أيضاً ، منها : كتب النحو المعروفة ، كشرح المفصل لابن إمام ، وشرح الرضى عنى الكافية ، ومعنى اللبيب ، لابن هشام ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، وجمع الهمم للسيوطي ، وغيرها .

وهناك كتب عرضت لمسائل الخلاف خاصة ، وقم لي منها : كتاب « مسائل الخلافية » لأبي البقاء العكبري (١) ، وشرح ديوان المتنبي - واسمه التبيان في شرح الديوان - وقد قلت إن الشارح كان يرض فيه لمسائل الخلاف ، كما عرضت له مسألة تختلف فيه وجهتا النظر الكوفية والبصرية ، وكتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » لأبي البركات بن الأنباري . (٢)

وكتاب « الانصاف » هذا من المراجع المهمة التي لا بد أن يرجع إليها الدارس الذي يحاول الوقوف على أعمال النجاة من أهل الكوفة ، وعلى أماليهم في تناول المسائل النحوية .

فقد رتب ابن الأنباري كتابه هذا ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، كما يقول ابن الأنباري نفسه ، وذكر « من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق » ، واعتمد في النصرة على ما كان يذهب هو إليه من مذهب أهل الكوفة ، أو البصرة ، محاولاً - كما زعم - أن يكون ذلك على سبيل الانصاف ، لا التعصب والاسراف . (٣)

وابن الأنباري هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي

(١) وهو موجود بدار الكتب المصرية ورقه ٠٨ ش نحو .

(٢) ويذكر إلى جانب هذا كتاب اسمه : التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكويتيين نسب إلى أبي البقاء العكبري . والمسائل التي عرض لها - كما يتضح من مقدمة الانصاف ( طبع أوربة ) - هي نفس المسائل التي عرض لها كتاب الانصاف ولم يتبع في الوقوف عليه .

(٣) مقدمة الانصاف .



سعيد ، كمال الدين الأنباري ، ( توفي سنة ٤٧٧ هـ ) كان قد قدم بغداد ، وهو صغير ، وقرأ الألفه والأدب على شيوخها فيها ، وأخذ النحو عن أبي السعادات ابن الشجري . (١)

وابن الشجري هذا - وهو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العالوي الحسني ، النحوي ( توفي سنة ٥٤٢ هـ ) - كان من أتباع المدرسة البصرية ، لأن سلسلة شيوخه التي ذكرها ابن الأنباري له بصرية ، فهي تنتهي بسيبويه ، مارة فيمن صرت به من شيوخ البصريين - بأبي علي الفارسي ، وأبي بكر بن السراج ، وأبي العباس الميرد ، وأبي عثمان المازني . (٢)

ويبدو من مؤلفات ابن الأنباري التي ذكرها السيوطي في البنية : أنه كان قد قرأ علم الكلام ، ووصف فيه ، فقد ذكر من بين مؤلفاته الكشيرة ، في النحو ، واللغة : كتاب الداعي إلى الاسلام في علم الكلام ، وكتاب الجمل في علم الجدل .

وأساليبه في الاحتجاج ثم على تفانيه الفلسفية الراسمة ، فالناظر في كلامه في « الانصاف » واجد من عبارات الفلاسفة ، ومصطلحات المنطق ما يكفي للدلالة على مبلغ إفادته من دراسة الفلسفة الكلامية والمنطق .

ولذلك كان نموه بصرياً . بكل ما لهذه الكلمة من دلالة ، بل كان في دراسته النحوية غالباً كل العلو في اتباع حرفية المنهج البصري ، الذي يجيز إلى أنه كان إذ ذاك قد وصل في نموه الدررة في تحكيم الفلسفة في المسائل النحوية .

ومن ذلك أنه اعتد بالفاس اعتداداً لم يشهد له مثيلاً عند قدماء البصريين ، فقد كان يقول : إذا بطل ان يكون النحو رواية ونقل ، وجب ان يكون قياساً وعقلاً . (٣)

(١) بغية الوعاة ص ٣٠١ .

(٢) نزهة الألباء ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .

(٣) مقدمة الانصاف - طبع اوروبية - ص ٤٢ عن ابن الأنباري في المنع الادلة .



وكان يقول : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو » . (١)

ومن ذلك أنه كان يستدير ألفاظ الفلاحة وعباراتهم في احتجاجه لمسائل نحوية ونحوية ، فقد جرى على لسانه في احتجاج البصريين لمذهبهم في عدم جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث ، - إذا سميت به رجلا - بالواو والنون ، ما نصه : « فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز » . (٢)

وجاء في كلامه على لسان البصريين قوله : « الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والأسم يقوم بنفسه ، ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ، ويعتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ، ولا يعتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ، ويعتقر إلى غيره » . (٣)

وجاء في كلامه في الجواب عن احتجاج الكوفيين لمذهبهم أن المبتدأ والخبر يترافعان ، قوله : « إن ما ذكرتموه يؤدي إلى المحال ، وذلك ، لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنها يترافعان يجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محال » (٤) ، وقد سبقت الإشارة إليه .

فقوله : « لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان » ،

(١) الاقتراح ٣٨ - ٣٩ .

(٢) الانصاف - مسألة ٤٨

(٣) الاتصاف - مسألة ٢٨

(٤) الانصاف - مسألة ٥ .

وقوله « وما يستغنى بنفسه » ولا يفتر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ' ويفتر إلى غيره ' وقوله : « وإذا قلنا إنها يترافعان وجب أن يكون كل واحد منها قبل الآخر ' وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محال » .  
كل هذه الأقوال غنية بالتأثر الفلسفي ' بل هي من عبارات الفلاسفة ' حين يقررون عدم اجتماع الضدين ' وحين يفرقون بين الجوهر والعرض ويمنعون الجوهر أصالة الوجود ' أو سبقه ، وحين يبطلون أن يسبق الشيء نفسه ، لأن ذلك يستلزم الدور ، وهو محال .

ويبدو من كلام ابن الأنباري في مقدمة الأناصيف : أن هذه المسائل التي احتواها كتابه ليست هي كل ما اختلفوا فيها بينهم فيه ' بل هي المشاهير من مسائل الخلاف .

والواقع هو هذا ' فهناك مسائل كثيرة ' قد يخصصها العدد ، كانت موضعاً للخلاف بين الفريقين ' ذكر السيوطي بعضها في « الأشباه والنظائر » (١) ، وذكر النجاة بعضها الآخر ' ميموناً هنا وهناك ، في الأبواب التي تناولوها بالدرس إلا أن هذه المسائل المائة والاحدى والعشرين .. وقد سبق لنا أن قرر هذا أيضاً .. هي أهم المسائل التي تمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين ، والبصريين .

هذه المسائل الكثيرة التي كان ابن الأنباري قد عرض لها لم يتردد الكوفيون إلا في مسائل معدودات منها ، لا يتجاوزن السبع عدداً ، وهن :  
١ - المسألة المباشرة ' التي عرضت للخلاف بين الفريقين في « لولا » ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنها الرافعة للاسم بعدها ' والبصريون إلى أن الاسم بعدها مسرفوع بالابتداء .

٢ - المسألة الثامنة عشرة ، التي عرضت للخلاف بينها في « تقديم خبر ليس عليها » ، إذ ذهب الكوفيون إلى منه ، والبصريون إلى جوازها .  
٣ - المسألة السادسة والعشرون ، التي دار الخلاف فيها حول لام « لعل » الأولى ، إذ قال الكوفيون بأصلها ، والبصريون بزيادتها .  
٤ - المسألة السبعون ، التي دار الخلاف فيها حول « نرك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر » فقال الكوفيون بجوازها ، والبصريون بعدم جوازها .  
٥ - المسألة السابعة والتسعون ، التي أوضحت الخلاف في موضع الضمائر المتصلة بلولا ، - الياء ، والسكان - فذهب الكوفيون إلى أنه رفع ، والبصريون إلى أنه جر بلولا .

٦ - المسألة الحادية والمائة ، التي أوضحت الخلاف في مرتبة الاسم المبهم نحو « هذا ، وذلك » في التعريف من الاسم العلم ، إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، والبصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم .

٧ - المسألة السادسة والمائة ، التي تتعلق بقولهم : رأيت البكر ، بفتح السكاف ، إذا وقف عليها في حالة النصب ، وقد ذهب الكوفيون إلى جوازها والبصريون إلى عدم جوازها .

\* \* \*

يشك « جوتولد فايل » في صحة نسبة ما جاء من هذه المسائل ، وما فيها من دعاوى واحتجاجات إلى الكوفيين ، معتمداً في شكه على :  
أنه « لم يكن هناك نحاة كوفيون » يرتبون آراء النصارى والكسائي ، ويدعمونها عازياً تصنيف هذه الدعاوى والاحتجاجات إلى بصريين حديثين ، أخذوا بآراء الكوفيين في بعض المسائل ، وعمدوا إلى دعمها بأساليبهم البصرية القياسية ما ذكره « فايل » هنا ، يؤيد ما ذهب إليه من أن ثلثاً كان خاتمة الأئمة

الكوفيين ، إلا أننا بالرغم من هذه الأمانة التي اعتمد عليها في الشك في نسبة هذه الاحتجاجات إلى الكوفيين ، نرى أنها تحمل في ثناياها الطابع الكوفي في وضوح ، قال هؤلاء البصريين - إذا صح ما زعمه فإيل - كانوا من الدقة بحيث حاكوا الكوفيين بأصابعهم في الاحتجاج لآرائهم في هذه المسائل ، وكانوا على بينة من أمر هذه الأساليب .

وقد سبق أن ذكرت أن الدعامة الكبرى التي انبنى عليها منهجهم هي النقل والسمع ، فما يزانون يستندون في كثير من هذه المسائل إلى شواهد من الشعر ، وأمثلة من القراءات ، وسموعات ، حازل البصريون إخضاع بعضها للتأويل ، ووصف بعضها الآخر بالشذوذ .

أما و عرف القياس في احتجاجاتهم إلى جانب النقل فيرجع - فيما أظن - إلى :  
(١) أنهم كانوا يعتمدون بالقياس أيضاً ، ولهم أقيسة قوية أقر لهم ابن الأنباري فيها عند احتجاجهم ببعض تلك المسائل ، التي رأينا أنه انحاز فيها إلى رأي الكوفيين ، و (٢) أن أصحاب هذه الاحتجاجات الحقيقين بصريون لا كوفيون ، كما زعم فإيل .

على أن الأدلة القياسية لم تكن عند الكوفيين في المقام الأول ، بل كانت تساق تأييداً لما قدموه من أدلة تقليدية .

إن الدارس ليفيد من الوقوف على هذه المسائل الخلافية في تصوير الخلاف المنهجي بين المدرستين ، فإن كثيراً من المسائل التي يستند الكوفيون في الأخذ بها إلى النقل ، وبتمسكون في القول بها بظاهر النص ، كان البصريون يلجئون في الاحتجاج لها إلى القياس وحده ، فإذا حاولوا الإجابة عن احتجاج خصوصهم ، وما قدموه من مرويات وسموعات لجئوا إلى ما عهدناه فيهم من تأويل وتقدير ، أو رفض وإنكار . والشواهد على هذا كثيرة . ظاهرة لمن يتقف على مسائل الخلاف في « إصاف » ابن الأنباري .

ومن هذه الشواهد . ما جاء المسألة السادسة والستين . ، فقد  
تناوت هذه المسألة خلافاً بين الفريقين في جواز العطف على الضمير المرفوع  
المتصل في اختيار الكلام ، فقد ذهب الكوفيون إلى جوازه ، دون حاجة إلى  
التوكيد بالضمير المنفصل ، واشترط البصريون لجوازه توكيده أو فصله بفواصل .  
واحتج الكوفيون لمذهبهم بالقرآن وكلام العرب ، وما جاء في القرآن  
قوله تعالى : « ذومرة فاستوى ، وهو بالأفق الأعلى » ، بعطف « هو » على الضمير  
المستكن في « استوى » . وما جاء في كلام العرب قول الشاعر :

قلت إذ أقبات وزهر تهادى كنعماج الملا تمسفن رملا  
وقول الآخر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينا  
بعطف « أب » على الضمير المرفوع في « يكن » .

فكان من جواب ابن الأنباري أن قدر « الواو » في قوله تعالى : « وهو  
بالأفق الأعلى » على أنها للحال ، لا للعطف . وقال عن البيتين : إنها من الشاذ  
الذي لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه .

وكان الكوفيون بما توافر لهم بالتتابع ، ورصد كلام العرب ، من مرويات  
يقعون من البصريين بالرغم من غلبة المنطق البصري ، وقوة سلطانه في عقول  
الدارسين إذ ذلك ، موقف الخصم القوي ، حتى يفتصبوا منهم الاعتراف بقوة  
حجتهم .

ولنا من المسائل السبع التي أشرنا إليها ما يكفى لتأييد هذا ما زال  
منطقهم النقلي بابن الأنبار الذي صورنا قوة تمسكه بالأساليب البصرية حتى  
اضطره إلى أن يقف إلى جانبهم ، ويحتج لأرائهم ضد أصحابه مضمناً حجج  
أصحابه المنطقية ، متمسكاً بما تمسك به الكوفيون من سماع .

فقد توافر الكوفيين من الشواهد المسموعة في جواز ترك صرف ما ينصرف

علم تستظم جميع البصر بين الوقوف أمامها، حتى اختار الأخصى، وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن رهران وهم من أكابر أئمة البصريين، والمشار إليهم من المحققين - مذهب الكوفيين، وجوزوا منع ما ينصرف من الصرف في ضرورة الشعر، وحتى كان ابن الأنباري يقول: «والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس». اضطر ابن الأنباري - بعد أن ووجه بالشواهد الكثيرة، التي لا تدع مجالاً للشك في أن العرب كانوا ينعنون المصروف من الصرف، إذا اقتضتهم الضرورة ذلك - إلى أن يتخاص من كل ما كان مثقلاً به من وسائل الحجاج العقلية، مع أنه هو الذي كان يقول: «إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس» ويقول: «إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياساً وعقلاً».



وأسلوب الحجاج الكوفي - كما بصوره كتاب الانصاف - يؤيد ما سبق أن بينته في ثنايا الفصول السابقة، أعني إمعان الكوفيين في التتبع اللغوي، واعتدادهم بالسمع، وتمسكهم بالنصوص، شعراً كانت أم نثراً. ففي هذا الكتاب مائة وإحدى وعشرون مسألة هي أعم المسائل التي دار فيها الخلاف بين المدرستين، ولكنها ليست كلها من النحو بمعناه الخاص، ففيها من المسائل التي تنصل بدراسة البنية والاشتقاق ما يزيد على ثلاثين مسألة، ولا يعنيها منها شيء في بيان المذهب الكوفي، لأن الأسس التي قام عليها كلام البصريين افتراضات وتكهنات لا تغني عن الواقع شيئاً، لأن الدارسين من المدرستين لم يعنوا باللغات السامية، ولم يدرسوا العربية على أساس من الموازنة بينها وبين الساميات وقضايا الاشتقاق في لغة ما، لا تفهم دائماً إذا اقتصر على دراستها وحدها. على أن الكوفيين - بقرب منهجهم من المنهج اللغوي، وبإمعان الطبيعة



اللغوية - أقدر من البصريين على تصوير العربية . - وقد اعتمدت في تقرير هذا على أمثلة وشواهد سبق أن عرضت لكثير منها .

فاذا ما رجعت إلى المسائل التي تتعلق بالنحو الاصطلاحي ، وهي تمثل الجانب الأكبر من كتاب الانصاف رأينا تناول الكوفيين إياها أقرب إلى ما يدعو إليه الدرس اللغوي النحوي : اعتداد تام بالسمع ، وجنوح عن اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر .

فمن بينها مسائل قصر الكوفيين احتجاجهم لها على النقل وحده ، ولم يحتاجوا إلى تأييده بالقياس ، وهي تسع وعشرون مسألة . (١)

وهناك تسع وعشرون مسألة آخر ، احتجاجوا لهن بالسمع أيضاً ، ولكنهم أبدوا سماعهم بالقياس ، وليسكنهم - على كل حال - كانوا يسوقون القياس تأييداً لما احتجوا به من نقل وسمع . ﴿٢﴾

فهذه ثمان وخمسون مسألة ، كان للنقل في احتجاج الكوفيين لهن للمقام الأول ، يقابلها للبصريين خمس عشرة مسألة فقط ، احتجاجوا لهن بالنقل تأييداً لأقيستهم . ﴿٣﴾

فاذا أسقطنا من الباقيات مسائل ليس للرواية إليها من سبيل ، كالمسألة

(١) وهي المسائل الآتية : ٨ ، ١٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٦ ،

٤٨ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨١ ،

٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ .

(٢) وهي المسائل الآتية : ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ،

٣٣ ، ٤١ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ،

٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٠ .

(٣) وهي المسائل الآتية : ٩ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٥٠ ،

٦٢ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٩ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٩ .



الثانية المتعلقة بأعراب الأسماء الستة ، أمن مكان واحد أم من مكانين .

وكالمسألة الخامسة المتعلقة برفع المبتدأ والخبر .

وكالمسألة الحادية عشرة المتعلقة بمامل المفعول .

وكالمسألة الثانية والعشرين المتعلقة بعمل « إن » وأخواتها .

وكالمسألة الثامنة والعشرين المتعلقة بأصل المشتقات أهو المصدر ، أم

الفعل .

وكالمسألة الثلاثين ، المتعلقة بنصب المفعول معه .

وكالمسألة الرابعة والثلاثين ، المتعلقة بنصب المستثنى بالا .

وكالمسألة الثالثة والسبعين ، المتعلقة بمامل الجزم في جواب الشرط .

وكالمسألة الخامسة والثمانين ، المتعلقة برفع الاسم بمد « إن » الشرطية .

وكالمسألة الثالثة والتسعين ، المتعلقة بالتاء المحذوفة من « تلون » أي التاء

الأصلية أم تاء المضارعة .

وكالمسألة الواحدة والمائة المتعلقة بترتيب الممارف .

وكالمسألة الثانية عشرة والمائة المتعلقة بعلة حذف الواو من « يعد ويزن »

وكالمسألة الرابعة عشرة والمائة ، المتعلقة بنصب خبر « كان » ، ومفعول

« ظننت » الثاني ، أهو نصب على الحالية أم على المفعولية .

ثم أسقطنا أكثر المسائل التي قلنا إنها تتصل بالبنية والاشتقاق ، والتي لم

يعالجها البصريون ، ولا الكوفيون معالجة علمية سليمة - إذا أسقطنا هذا وذاك ،

ورجعنا إلى ما تبقى من مسائل الخلاف التي تتعلق بالنحو بمعناه الخاص ، ولاحظنا

عناية الكوفيين بالنقل واحتجاجهم بالسمع قبل كل شيء . . . . . ظهر لنا في وضوح

ملاح المنهج الكوفي ، الذي سبق أن تحدثنا عنه .

(٤)

## كيف نشأ المنهج الكوفي؟

يقوم المنهج الكوفي في أعمق جذوره على ما استمدده من منهج القراء الذين لا يملون في شيء من حروف القرآن إلا على الأنبت والأصح في النقل ، لأن مؤسس هذه المدرسة كان من القراء ، ولأن الكوفيين الآخرين كانوا معنيين بالدراسات القرآنية ، وكانت الرواية والنقل سبيل الفراء إلى العلم ، كما كانت سبيل الدراسات إلى سائر المعارف العربية الإسلامية خلال القرن الأول .

ولكن التحول لم يكن وليد البيئة الكوفية ، التي سيطر عليها منهج القراء ، فقد سبقتها البصرة إليه ، والكوفيون إنما أخذوه عن البصرة ، بعد أن نشأ ونما فيها .

وهو إذ كان بصرياً كان قد تأثر بالبيئة البصرية نفسها وبالمنهج التي سيطرت على الدراسات في البصرة .

وقد درس الكسائي العربية على الخليل بن أحمد الفراهيدي ، فأثر الخليل في عقلته ، وفي أسلوب تفكيره ، وكان الكسائي معجباً به كل الإعجاب ، وكان في هذا الإعجاب ما بدعوه إلى أن يتأثره ، وكان لعقلية الخليل ذلك الطابع البصري الذي تحدثنا عنه ، لأنه نشأ في البصرة ، وتعدّد لشيوخها ، وشهد بواكير التفاعل بين عقليات المناصر الأجنبية التي احتوتها بيئة البصرة من ناحية ، والعقلية العربية من ناحية أخرى ، ولا يس الأساليب الفكرية الجديدة التي ظهرت في هذه البيئة ، وأعني بها أساليب الفكر التي قام عليها التفكير الكلامي .

وليس هذا لحسب ، فإن القدماء يتعمدون أن الخليل كان من المتكلمين ،  
وقد تأثر الكسائي - كما أعتقد - بهذه العقلية ، وظهر في دراسته خطوط واضحة  
من هذه العقلية ، وإن لم تكن هي كل الخطوط التي كونت عقلية .  
وقد وجدت الدراسة النحوية من عقلية الكسائي القارىء الكوفي من  
المؤثرات ما جعلتها تتخلص من كثير من خصائصها الأولى ، ولكنها احتفظت  
بشيء منها .

فإذا أضيفت هذه الخطوط الجديدة إلى الخطوط الأولى التي اتسمت بها  
عقلية ظهرت هذه العقلية ، وهي ذات لونين تلاقيا في نفسه ، وتفاعلا ، حتى  
كان من نتيجة هذا التفاعل شخصية الكسائي النحوية ، التي اختلقت لنفسها منهجاً  
دراسياً جديداً ، انبثت على حدوده مدرسة الكوفة النحوية .

فقد اجتذبت الكسائي إذن طريقتان مختلفتان : طريقة القراء ، التي تجعل  
من النقل سبيلها الوحيدة إلى العلم ، لأن القراءة سنة متبعة ، ولأن أئمة القراء لا  
يعملون في شيء من محروف القرآن على الألفى والأقبس ، بل على الأثبت والأصح  
في النقل . . . . . وطريقة النحويين البصريين التي تجعل من العقل أيضاً  
سبيلاً إلى العلم ، وقد تأثرت بها عقلية عن طريق تلمذته للخليل .

واضطرب الكسائي أن يزواج بين هذين اللونين ، وأن يجمع بينهما ، وكان  
من هذا المزيج شخصيته النحوية التي تحدث عنها ، اضطرب إلى أن يحتفظ بأسباب  
من هذه ، وأسباب من تلك ، فأخذ من منهج الخليل وشيوخ البصرة الآخرين  
الذين اتصل بهم ، كعيسى بن عمر ، جانباً ، ومن منهج القراء وشيوخ القراءة ،  
كحمزة بن حبيب ، جانباً آخر ، واستطاع أن يخط لنفسه منهجاً فيه آثار الدراسة  
البصرية الممنحة بالأفكار الأجنبية ، وفيه طابع الدراسة الكوفية العربية الخالصة .  
فنهجه إذن مزاج من المنهجين ، وصورة جديدة فيها مزايا الصورتين .  
وكان من تأثير العقل البصرى فيه أن نزع منزع القياسيين في اعتداده

بالقياس ومفالاته فيه حتى نسب إليه أنه قال :

إنما النحو قياس يتيم وبه في كل علم يقتض (١)  
وكان من تأثير العقل الكوفي فيه أن احتذى خطوات القراء في النهاية  
بالروايات اللغوية المنقولة بسند صحيح والقياس عليها في الوقت الذي كان  
البصريون يمدونها أو يمدون كثيراً منها شواذ ، لأنها خرجت على أصولهم ،  
التي تعنى - كما يزعمون - بالأغلب ، حتى كان القائل البصرى يقول : « إن الكسائي  
كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة ،  
والضرورات ، فيجمل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه ، حتى أفسد النحو » . (٢)

وكان القائل الآخر يقول : « قدم علينا الكسائي البصرة ، فلقى عيسى  
والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم صار إلى بغداد ، فلقى أعراب الحطمية  
فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن ، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة  
كله » . (٣)

فاعتماد الكسائي على قوم وثق بهم ، وروايته عنهم - وهو ما لم يستسغه  
البصريون - انعكس في نفوس البصريين في صورة إفساد للنحو ، وليس هو  
إفساد آله ، ونكته في الواقع خروج على ما ألفه البصريون .

فقد نهج الكسائي إذن منهجاً وسطاً ، فيه طابع مدرسته الأولى ، وآثار  
من مدرسته الثانية ، ولم يستطع أن يخلص لأحد المنهجين ، وإن كان إلى منهج  
القراء أميل ، لأن هذا كان قد ترك في نفسه آثاراً عميقة الجذور .

ولم يسمع عن الكسائي أنه تأثر بالفلسفة الكلامية تأثراً مباشراً ، فلم يكن  
من أصحاب الكلام ، ولا عرف بمصاحبة أصحابه ، فظلال الفلسفة الكلامية في  
نحوه - وهي ممثلة في اعتداده بالقياس - إنما اكتسبها بدراسته على نحاة البصرة

(١) بقية الوطاء ، ص ٣٣٧ .

(٢) « مجتمعات الأدباء » ، ج ١٣ ، ص ١٨٢ .

(٣) « مجتمعات الأدباء » ، ج ١٣ ، ص ١٨٢ .

الذين تأثروا بهم بالفلسفة الكلامية ، فتأثيرها في دراسته النحوية كان بالواسطة  
أعني بواسطة تلميذته للخليل بن أحمد ، وعيسى بن عمر ، وغيرها .  
وقد عر بنا عند الحديث عن منهجه في دراسة النحو بعض ما استخلصته  
من خصائص لمنهجه ، وقد ذكرت أنه كان مهتماً بالقياس بالرغم من أنه لم يكن  
من أصحاب الكلام .

تلك الخصائص التي لمسناها في منهجه الدراسي هي نفس الخصائص التي  
سلمسها في المنهج الكوفي بوجه عام ، فالكوفيون الذين تكونت بهم مدرسة  
الكوفة إنما هم تلاميذه ، الآخذون عنه ، المتأثرون به ، وهم جميعاً متفقون على  
الأسس العامة التي انبثت عليها مذهبه ، بالرغم من تعارض وجهات النظر عندهم  
أحياناً ، واختلافهم في بعض الأصول والمسائل .

\* \* \*

هذا هو رأي الذي بنيت عليه حديثي عن نشأة المدرسة الكوفية ، ومنهجها  
في البحث : تلميذ الكسائي للخليل في البصرة ، بعد تلميذته لشيوخ القراءة والاقراء  
في الكوفة ، وتأثره بالخليل خاصة ، وبالبصريين الآخرين عامة ، واتجاهه منهج  
القراء في دراسة العربية ، وإن حمل معه آثاراً لمنهج النحاة البصريين .

وهذا أقف عند رأي وجدته في أخالته ، وهو رأي « جونولد فايل »  
الذي سجله في مقدمته التي قدم بها لكتاب « الانصاف » ، في الفصل الذي  
عقده لوصف نحو المدرستين النحويتين ، (١) وهو رأي ينهني على أن الاتجاه  
الكوفي ، الذي وجد مخالفاً لاتجاه الخليل وسيبويه يرجع الى تأثر الكوفيين :  
الكسائي والقراء يونس بن حبيب البصري ، الذي كان له مذهب خاص ، وأقيدة

---

(١) بفضل الدكتور عبد الحليم النجار ، فأطالني مشكوراً على ترجمة له لهذا الفصل  
الذي أشرت اليه .

تفرد بها ، بخالف فيها الخليل وسيبويه .

ويستند هذا الرأي في تصحيح هذه النسبة إلى ما بين آراء يونس وتلميذه من توافقت في بعض المسائل التي عرض لها ابن الأنباري ، وابن يعيش والتي قرن فيها اسمه بأسماء الكوفيين ، ثم إلى ما جاء في ( البغية ) من أن الكسائي والفراء كانا قد سما منه .

قال « جرتولد فايل » : « يغلب على الظن أن يونس بن حبيب كان صاحب التأثير الموجه في كلا الكوفيين الكسائي والفراء . ومما يؤيد هذا أولاً ملاحظة أن يونس وحده هو الذي يظهر بين النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين ( في جميع المواضع التي يسميه ابن الأنباري فيها يمثل آراء الكوفيين ، كذلك ذكره صاحب المفصل خمس مرات من سبع في جانب الكوفيين ) . ثم ما ذكره أبو سعيد السيرافي في طبقات النحويين (١) كما روى ذلك عنه السيوطي « بغية الوعاة ٦٢٤ » ، حيث قال : « وله قياس في النحو ، ومذاهب بتفرد بها ، سمع منه الكسائي والفراء » .

بحاول « فايل » في هذا أن يثبت أن الاتجاه الكوفي يرجع إلى الاتجاه الذي رسمه يونس بن حبيب لنفسه ، وخالف فيه سائر البصريين ، وإذا كان للكوفيين منهج تام مستقل فهو مستمد من نحو يونس بتأخذ الكسائي والفراء له .

ويبنى محاولته هذه على أساسين :

١ - أن يونس بن حبيب وحده هو الذي يظهر بين النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين ، لأن ابن الأنباري كان قد سماه ممثلاً لآراء الكوفيين ولأن ابن يعيش ، كان قد ذكره في جانب الكوفيين خمس مرات من سبع مرات

(١) أخبار النحويين البصريين ، ص ١٣٤ - بيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٩٣٦ )



نص فيها على اسمه .

٢ - وأنه سمع منه الكسائي والقراء .

أما الأساس الأول فلا أظنه يحتمل الزعم بأن يونس بن حبيب هو رئيس مدرسة الكوفة ، أو صاحب الاتجاه الذي سار عليه الكسائي والقراء ، فكون بعض آرائه كانت تتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون لا يمتنى شيئاً فليس هو الوحيد . كما زعم فايل - الذي كان يتفق في بعض آرائه مع الكوفيين ، فقد كان أبو الحسن الأخفش تلميذ الخليل وسيدويه يتفق مع الكوفيين في كثير من آرائه ، حتى إن الرضى ذكره في شرحه على الكافية والشافعية مثلاً للمذهب الكوفي في نحو عشرين موضعاً ، وإن ابن يمش ذكره في نحو عمانية . واضع إلى جانب الكوفيين ، وإن أبا البركات بن الأنباري ذكره في إنصافه مثلاً لآراء الكوفيين في ثمان مسائل من ثلاث عشرة مسألة ، ولم يقف في المسائل الخمس الباقية إلى جانب البصريين ، بل كان له في ثلاث منها مذهب خاص خالف فيه البصريين والكوفيين جميعاً (١)

يضاف إلى هذا أن الكوفيين أنفسهم كانوا يمتدحونه ، ويشيدون بفضله وعلمه ، وكان أبو العباس ثعلب يفضله على سائر البصريين ، ويقول : « هو أوسع الناس علماً » (٢) وما ذلك . فيما أظن - إلا لشعور ثعلب بالتقارب بين وجهة نظر الأخفش ، ووجهة نظر الكوفيين في كثير من الأحكام .

وأن الكسائي كان قد قرأ عليه كتاب سيدويه حين انتقل - الأخفش - إلى بغداد ، كما سبقت الإشارة إليه .

ولكنه مع ذلك ظل بصرياً في منهجه ، لا أظن بصرياً نفي أن يكون الأخفش

(١) وهي : المسألة الثالثة ، والمسألة الثلاثون ، والمسألة الخامسة والثمانون .

(٢) نزهة الألباء ، ص ٢١٥ .

من رجال مدرسته ، ولا كوفياً زعم أنه من رجال مدرسته .

والأستاذ « فإيل » نفسه لم ينسب إليه مذهب أهل الكوفة ، بل عدة في زمرة البصريين الذين ذكرهم علي أنهم « أعظم من دعم طريقة سيديويه » وأحكم بناءها .

\* \* \*

وأما الأساس الثاني فلا يقل عن الأساس الأول ضعفاً وتهاقماً ، لأن سماع الكسائي والقراء من يونس لا يثبت القضية التي يحاول « فإيل » إثباتها ، لأن الكسائي إنما أخذ .. وأخذ كثيراً .. عن الخليل بن أحمد ، بشهادة المترجمين له ، والعارضين لسيرته ، ولم يتصل بيونس إلا بعد عودته من تجواله في البوادي العربية إذ أشار الخليل عليه أن يفعل ، فلما اتصل به كان موقفه منه موقف الند من الند ، والمناظر من المناظر ، فإن الرواية تقول : إنه « لما رجعت صدر ، وناظر يونس بن حبيب وغيره » (١) ، أو أنه « في رجوعه إلى البصرة وجد الخليل قد مات ، وخلفه من بعده يونس بن حبيب النحوي البصري ، الذي أحله في محله بمد مباحثات في النحو بينهما » (٢) ، أو « إنه وجد الخليل قد مات ، وجلس في موضعه يونس بن حبيب ، ففرت بينهما مسائل أقر له يونس فيها ، وصدره موضعه » (٣) .

ولأن القراء تلميذ الكسائي ، وصلته به ، وقامذته له من الوضوح ، بحيث لا نحتاج إلى البحث عن الدلائل والشواهد . أما ذهابه إلى البصرة ولقيه يونس ابن حبيب فلا يعنى شيئاً أيضاً ، فالذهاب إلى البصرة للقاء علمائها ، والأخذ عنهم

(١) تهذيب التهذيب ، ج ٧ ص ٣١٣ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية - الكسائي .

(٣) معجم الادباء ، ج ١٣ ، ص ١٦٨ .

كان ديدن الناظرين من الدارسين في ذلك العهد لأن البصرة كانت مقصد الطلاب من أهل العلم . و لقيه يونس بن حبيب كان مضطراً إليه ، لأن البصرة كانت قبيل ذهاب الفراء إليها قد فقدت نحوها الأول ، أعنى الخليل بن أحمد ، واقدمت يونس بن حبيب مقعده ، فكان طبيعياً أن يكون يونس مقصد الدارسين الذين كانوا يريدون الوقوف على تطورات الدراسة النحوية .

على أن صلته بيونس لم تكن صفة التأييد بأستاذه ، ولم تترك شخصية يونس العلمية في نظر الكوفيين على الأقل . أمراً بحمله على نحو كاتبة في منهجه وتأثره بأرائه .

فوقف الكسائي من يونس ولقى الفراء إياه لقياً عابراً لا يدلان على أنها قد تأثرا به أو اجتذبا فضلاً عن أن يكون صاحب التأثير الموجه ، فيها كما زعم « قابل » .

ولا أنلن الأستاذ « قابل » كان يشك في قلعة الكسائي للخليل ، وإكثاره من الأخذ عنه ، ولكن الذي دعاه إلى الزعم بأن يونس بن حبيب هو صاحب التأثير الموجه للكوفيين ، أو أنه الأصل الذي تلقى عنه الكسائي والفراء مذهبها ، الذي دعاه إلى هذا الزعم - فيما أظن - هو ما لاحظته من اختلاف بين وجهات النظر عند الكسائي والفراء من ناحية « وسيبويه من ناحية أخرى » كما أنه كان يستبعد أن يكون الخليل هو صاحب التأثير في الكسائي والفراء ، لأنها أولان الفراء بوجه خاص ، كان يخالف الخليل وسيبويه في تناول الموضوعات النحوية ، وتفسيره الظواهر اللغوية .

ولكننا سبق أن رجحنا أن يكون الخليل هو صاحب التأثير الموجه في الكسائي بوجه خاص ، وفي سائر الكوفيين بوجه عام ، وأن أعماله كانت مبعث الدراسات ومرجعها .

أما مخالفه الكسائي لطريقة سيبويه في معالجة قضايا النحو فقد لحقنا عوامها

في شخصية الكسائي السلبية ، وأرجعنا هذه العوامل إلى تأثير البيئة الكوفية ، ذات الطابع الخاص ، وأساليب الدراسة التي كانت شائعة في وسطها العلمي ، فقد قضى معظم حياته العملية قارئاً ، معنياً بالفراغات ، ورواية الحروف ، ولم يتعلم النحو إلا على كبر .

فجرد المخالفة بين طريقة الكسائي وسيبويه لا يعني أن الكسائي استمد ذلك من يونس بن جيب ، الذي كان له قياس خاص في النحو ، ومذاهب تفرقت بها ، وخالف فيها الخليل ، وخالفه فيها سيبويه ، كذلك المسائل الكثيرة التي تناولها يونس ، وحكاها عنه سيبويه ، وجانله فيها ، لأن طرده المخالفة جذوراً أعمق ، ترجم - كما قلنا - إلى تأثير المنهج الدراسي الكوفي في نفس الكسائي ، قبل أن يخرج إلى البصرة ، ليطلع في النجاة الذين تلمذ لهم مسهباً دراسياً جديداً هو المنهج البصري ، الذي سبق لنا وصفه .

هذا ولا يعني ما وقع بين شيوخهم من خلاف في الرأي في مسائل كثيرة أنهم لا يركزون جهة علمية واحدة ، أو مدرسة نحوية مستقلة ، فهم جميعاً يتفقون على مبادئ عامة كانوا آمناء على تطبيقها .

والخلاف الذي ذرأه بين شيوخهم ، كالذي كان بين الكسائي والفراء ، والذي كان بين الكسائي وثعلب ، والذي كان بين الفراء وثعلب ، إن هو إلا خلاف يبنى على وجهة النظر الخاصة ، فليسكل واحد منهم مذهب خاص به ، يخالف فيه غيره من بعض الوجوه ، ولكنه يتفق مع غيره في الخصائص العامة ، كالذي يقع بين المتقراء المجتهدين - ذري الذهب الواحد - من خلاف في الرأي . ومثل هذا الخلاف يقع بين آراء الشخص الواحد ، فكثيراً ما يعادل عن رأي كان براء إلى رأي آخر يعارضه ، وكثيراً ما تروى نحو بين تروى لهم آراء في موضع ، ثم تروى لهم آراء أخرى تعارضها في موضع آخر .

ومثل ما وقع بين الكوفيين : ما كان بين البصريين أنفسهم فلسفيوه آراءه  
يخالفه فيها الأخفش ، أو يخالفه فيها المبرد ، أو غيرهما من شيوخ المدرسة  
البصرية ، مع أن سيديوه والأخفش والمبرد كلهم يذهبون إلى مدرسة واحدة ،  
ويؤلفون مع غيرهم جهة علمية واحدة ، لأنهم - مع ما وقع بينهم من خلاف في  
وجبات النظر الخاصة - كانوا يتفقون في خصائص عامة . هي خصائص المدرسة  
البصرية .

(٥)

## فخصائص المدرسة الكوفية العامة

ولبيان هذه الخصائص أرى أن أعرض للتروق الرئيسية بن منهج الكوفيين  
ومنهج البصريين . وأنهم هذه التروق ثلاثة :

- ١ - أن الكوفيين كانوا يعتمدون بالمثل الواحد ، أو يعممون الظاهرة الفردية  
ويقيدون عليها ، وهذا ما كان الكسائي يأخذ به ، بل هو ما جعل الكسائي  
والكوفيين الذين أخذوا بلقبته هدفاً لنقد البصريين .  
ويداناً يرتب البصري مختلف الصيغ والأبنية التي رآها تشترك في ملاك  
واحد فيجمع ما تشابه منها في إطار واحد ، أو يفرق بعضها من بعض في ضوء  
ما يدركه من ملاك عمق عام ، إذ يسرع الكوفي إلى تعميم الظاهرة الفردية  
وعدها أصلاً مستقلاً قائماً بذاته ، غير ناظر إلى مثل ذلك الملاك الذي عمك به البصري  
وحرص على جعله مقياساً عاماً لمختلف الصيغ والأبنية .  
فقد كان من عادة الكوفيين أنهم « إذا سمعوا لفظاً في شعر ، أو نادر كلام

جمهورية بابا « (١) ، وأنهم « لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول  
جمهورية أصلاً ، ورووا عليه « (٢) ، وأن مذهبهم « لو أؤده بيد السماع ، لا يخفى  
له ذمة ، ولا ينقض له عهداً ، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ، ونسف  
قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه اطراح المسموع » . (٣)

لا أدري كيف تسربت هذه القدسية لتلك الأصول ، حتى كان الناقد  
البصري يحمل على الكوفيين ، لأنهم كانوا يمتدون بالمسائل التي برون فيها جواز  
شيء مخالف للأصول؟ ومن منح هذه الأصول قدسية النصوص الدينية ، حتى كان  
الخروج عليها إفساداً للنحو ، أو إهداراً للغة ؟

كل ما هنالك أن قدماء البصريين اجتهدوا فكان من نتائج اجتهادهم أن  
تواضعوا على هذا الأصول ، وحالوا فرضها ، ولكن خصوم الكوفيين نسوا أن  
الاجتهاد يخطئ ويصيب ، وكما اجتهد أسلافهم ، واعتزوا بنتائج اجتهادهم ، اجتهد  
الكوفيون أيضاً ، واعتزوا بنتائج اجتهادهم .

أما المقياس الذي يقاس به صواب الرأي وحطاؤه فليس هو القدرة على  
التخريج ، والتأويل ، ولا هو القياس المنطقي ، الذي فتح البصريون الباب أمامه ،  
وحكوه في صفات هذه الدراسة وعظائمها ، وإنما هو مقياس يجب أن ينبعث  
من طبيعة العمل اللغوي نفسه ، بمد وقوف فاحص على قوانين اللغة ، وموازات  
دقيقة بين اللغات المختلفة التي تنتمي إلى شعبة لغوية عامة ، كاللغات السامية  
مثلاً .

ولا أزعج أن الكوفيين كانوا قد قطعوا مرحلة طويلة في الفحص عن

(١) هم الهوامع ، ج ١ ص ٤٥ .

(٢) الاقتراح ، ص ٨٤ .

(٣) « نظرة في النحو » : طه الراوي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق : ج ١٤ ص ٤٩ .



القوانين اللغوية والافادة منها ، أو في الموازنة بين لغات الشعب السامية ، ولكنهم كانوا أميل من البصريين إلى فهم الطبيعة اللغوية ، وإدراك أن القضايا النحوية سبيلها السماع والاستقراء ، لا الامعان المنطقي في القياس . فلا يزال الكوفي يخضع في أحكامه لذوقه الطبيعي ، متحرراً من كل ما من شأنه أن يهوق تذوقه روح النص من قيود الاطراد الذي شغف به البصريون إعجاباً . مطرحاً ما يحول دون حسه بالطبيعة اللغوية من أحكام عقلية ، وما تستلزم مقدماتها من نتائج .



والكوفيون على جانب من الحق في اعتدادهم بالمثل الواحد ، لأن ما كان في نظر البصريين شاذاً ، خارجاً على الأصول إنما يمثل لهجة بينها يذمى أن يحسب حسابها ، فليس من الطبيعي أن يسمم أعرابي ينتمي إلى بيئة لغوية خاصة يقول شيئاً ليس موجوداً في اللهجة التي يمثلها ، لأن اللهجة التي يتحدث بها ويمر بها عمافي نعمة عادة لغوية ، كان قد شب عليها ، وتعودها ، ومن الصعب التصديق بالخروج عليها ، وإلا كان هدفاً لنقد أبناء قومه .

فالمثل الواحد الذي يسممه النحوي من أعرابي أو أعرابية يذمى أن ينظر إليه على أنه يمثل لهجة لغوية تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة التي احتوتها البرية المربية الواسعة ، فأهدارها إهدار لهذه البيئة ، ومضيعة لجانب لغوي ، لا تتم الدراسة إلا بالاحاطة به .

٢ — وأن الأمثلة في النحو البصري توضع لتلائم الأصول الموضوعية ، بحيث إذا اصطدم بأصل منها ، فزع إلى التأويل ، والتأويل البعيد ، فإن خضع له وإلا وصفه بالشذوذ ، أو بالندرة ، أو بالتخطئة أحياناً .

أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة .

والفرق بين المذهبين — من هذه الوجهة الخاصة — عظيم جداً ، لأن البصري

لا يزال بالمسائل يخضعها لتأويلاته ، فإن خضعت لها قبها ، وإلا رماها بالشدوث ،  
أو خطأها وخطأ قائلها ، بينما يتقبل الكوفي هذه المسائل ، إذا استتمها من أعراب  
يثق بنصاحتهم ، ثم يعيد النظر في الأصول التي سبق أن توصل إليها ، والقواعد  
التي سبق أن استنبطها - إذا رأى أنها تتعارض معها - لتكون وفق هذه المسائل  
ويعلم أن بعد ذلك إلى تمثيل الالفة في نحوه تمثيلاً صادقاً .

٣- وأنحاة الكوفة كانوا يابسون الطبيعة اللغوية ، ويمتازون بهم العربية  
فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنات ، أو استهداء بقوانين العقل ، وأصول المنطق  
ولكنه يقوم على تذوق اللغة ، وحس بظاهرها .

وعم لذلك أفدر من البصريين على تصوير المعاني الطبيعية ، وأصدق منهم  
تفسيراً لظواهر التركيب ، وعم « بكشفهم عن معاني الكلمات الطبيعية - كما يقول  
جو تولد قابل - كغيراً ما أعادوا العقل الانساني السليم على أن يحصل على حقه  
إلى جانب تفسيرات البصريين الفنية - العقلية ، وتعميلاتهم المنهجية الصناعية » (١)  
وإذ جعل الكوفيون النقل والرواية مصدر القواعد الأولى ، وعدوا كل  
تعبير صححت روايته قائماً على أساس صحيح ، مثلاً أسلوباً عربياً بعينه كان نحوهم  
أوفر حظاً في تمثيل اللغة العربية ولهجاتها المختلفة ومذهبهم أقرب إلى تصوير  
العربية تصويراً حقيقياً .

\* \* \*

وإذا أنمنا النظر في هذه الفروق الثلاثة رأينا أن النحو الكوفي أقرب  
إلى روح الدراسة اللغوية من النحو البصري ، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق ،  
وأن الكوفيين كانوا أجدى على العربية من البصريين ، بالرغم من سبق هؤلاء

« ١ » مقدمة الانصاف - طبعة لندن . الفصل الذي تحدث فيه جو تولد قابل  
عن مذهب الكوفيين في ضوء ما جاء من مسائل الخلاف .

إلى تناول البحوث اللغوية ، وإسداءهم في جوانب منها ، فقد أضاع البصريون  
مفسريهم الأصول التي وضعها أسلافهم ، والتي أملاها عليهم منهج دراسي دقيق ،  
أمانات ماقى اللغة من حيوية ، ورمائها بالجذب والجمود - كثيراً من المزايا اللغوية ،  
حتى عادت الدراسة - وخاصة حينما استعمل تدخل المنطق فيها - مجموعة من  
الافتراضات والتعليقات والتأويلات .

وإذا استعرضنا النحو الكوفي رأيناه أبعدما يكون عن الأخذ بأسباب  
المنطق ، أو التعلق بأصول الفلاسفة ، وقد سجلت للكوفيين فيما مضى أقوالاً  
أعتبرها ثورة على المنطق ، والمقاييس العقلية ، فقد كانوا - أو كان بعضهم -  
ينتهي إلى أن ناصب المفعول به هو الفعل والتفاعل جميعاً ، غير عابئ بما يترتب عليه  
عند البصريين من اجتماع عاملين على مفعول واحد ، وقد كانوا يقولون بترافع  
المبتدأ والخبر ، غير مباليين بسخرية البصريين منهم ، لما يؤدي ذلك عند البصريين  
إلى القول بالمحال .

ولا ينبغي عن رأينا في التعلق بهذا المذهب الحلي بما قيل من أن البصريين  
أصبح قباحاً ، أو أن مذهبهم أضبط ، ودرابتهم أيقن ، فانا لا تؤمن بالمقاييس  
العقلية تقاس بها الدراسة النحوية ، فليست اللغة « نشاطاً عقلياً ، يضبطه  
العقل المنطقي الفردي في وضعه ، ونموه وتطوره » (١) وليست الظواهر  
اللغوية مما يفسر بعمل عقلي ، كما كتب شأن البصريين في تعليقاتهم  
وتفسيراتهم ، فإن الدرس الحديث يقتضي الدارص واجبات « أيسرها ،  
واقربها : التخلي التام عن التعليل النحوي في أي لون من ألوانه النظرية ، سواء  
في ذلك التعليل المنطقي مما في كتب النحاة ، أو التعليل المعنوي ، أو الأدبي ،  
أو الاعتباري ، أو مما يتعلق بشيء منه بعض المحدثين اليوم ، يحسبون أنهم إذ



الانشائية الفعالة في هذا الصدد ما أشرت إليه حين ترجمت له في فصل سابق .  
وإذا كان الكسائي واضع الأسس الأولى للمنهج الكوفي فإن الفراء هو الذي  
تكفل إقامة المنهج وتشبيده صرحه .

ولست هنا في مقام الدفاع عن صحة هذه التعميلات وملاءمتها لطبيعة  
هذه الدراسة ، ولكنني بصدد بيان أن هذه التعميلات مجرد تفسيرات وتوجيهات  
لأمثلة مسموعة أو محكية ، موثوق بفصاحة قائليها ، فلم يعل عليها أصلاً موضوعاً ،  
ولا أخضعها لتأويل ، ولم يبال - بمدى - أكانت خارجة على أصول  
المصريين ، أم خاضعة لها .

وكثيراً ما كان الفراء يستشد بشواذ الفراءات ، ويبني عليها أحكاماً جديدة ،  
لأنه لا يشتهي مخالفتها ، أو لأن متابعتها أحب إليه على حد تعبيره . (١)  
وما استشهد به ثعلب حين طلب المبرد إلى عبد الله بن طاهر أن يسأله عن  
« براء » لغة في ( براءه ) - وقد جمعت بينها المناظرة في مجلسه - قال ثعلب : « حدثني  
سامية عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول : ألا في السوء أنتنه ، تريد : ألا في  
السوء أنتنه ، فطرحت الهمزة »

وقد صرنا أن المبرد انتهزها سانحة للفوز في هذا المجلس ، فأخذ يدلي  
بالحجج العقلية يقبم بعضها بمضا ، وكان آخر ما قال : « لا يترك كتاب الله  
وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء » . (٢)

وما كان يتحدث إبراهيم الحربي ، أحد أصحاب ثعلب من قرله : « بلغني  
أن أبا العباس أحمد بن يحيى قد كره الكلام في الاسم والمسمى ، وقد كرهت  
لكم ما كره أحمد بن يحيى ورضيت لنفسي ولكم مارضي » (٣) .

(١) معاني القرآن - ورقة ٧ ، ٤٠١ .

(٢) مجالس اللغويين والنحاة - لومعة رقم ٤٥ .

(٣) انباء الرواة على أنباء النحاة - ج ١ ص ١٤٢ .

ومعنى هذا - فيما يبدو لي - أنه كان ينكرة اصطلاح أساليب العلامة ،  
ولا يسمح لها بالتدخل في تفسير العوارض النحوية .  
ومن الأمثلة الدالة على أن مذهب الكوفيين يقوم على استبعاد الأساليب  
الفلسفية ، والميل عن تحكيم المقاييس العقلية : اختلافهم مع البصريين في اشتقاق  
« الاسم » وهو مادونه أبو البركات بن الأنباري في المسألة الأولى من مسائل  
الخطاب .

قال الكوفيون : إن الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة . وقال البصريون :  
إنه مشتق من السمو ، وهو العلو .

احتج الكوفيون لزعمهم بأن قالوا : « إنما قلنا إنه مشتق من الوسم ، لأن  
الاسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة أنه يعرف به ، ألا  
ترى أنك إذا قلت : زيد أو عمرو دل على المسمى ، فصار كالوسم عليه ، فلماذا  
قلنا : إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى : الاسم سمي توضع  
على الشيء يعرف بها . والأصل في « اسم » : وسم ، إلا أنه حذف منه الفاء التي  
هي الواو في « وسم » ، وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف ، ووزنه  
« إعل » ، لحذف الفاء منه . »

واحتج البصريون لزعمهم بأن قالوا : « إنما قلنا إنه مشتق من السمو ،  
لأن السمو في اللغة هو العلو . يقال : سما يسما سما إذا علا . ومنه سميت السماء  
سما لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ما نحته من المعنى ، ولذلك قال  
أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : الاسم ما دل على مسمى تحته ، فلما سما الاسم  
على سماه ، وعلا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السمو ، لا من  
الوسم . »

فكلام الكوفيين في تخريج « الاسم » أقرب إلى روح اللغة من تخريج  
البصريين إياه ، فقد رأينا كيف تناول الكوفيون المسألة تناولاً لغوياً ، قائماً على



فهم العلاقة بين اللفظ والمعنى فيها لغوياً ، ولم يتعمقوا في تخريجها ، كما فعل البصريون ،  
ممثلاً رأيهم فيما تصوره المراد من أن الأسماء على المعنى ، والمعنى ينتفض  
عنه .

هذا وقد رأيت في كلام بعض المحدثين ما يؤكد وجهة النظر الكوفية في  
اشتقاق الأسماء ، فقد كان « ياون كراوس » يقول : « معناه - يعني الاسم - :  
العلامة التي يشار بها إلى الشيء المعين « السمة » ، والفعل الذي يدل على هذا ليس  
إلا وسم » . (١)

فقوله : « معناه العلامة التي يشار بها إلى الشيء المعين » هو نفس ما قاله  
الكوفيون في احتجاجهم لمذهبهم ، وتفسيره الاسم بأنه ( السمة ) يطابق تفسير  
ثعلب إياه : حين ذهب إلى أن الاسم سمة يعرف بها الشيء .

واكن ابن الأنباري - وهو من المتحمسين لمذهب البصريين - مع اعترافه  
بأن تخريج الكوفيين إياه « كان صحيحاً من جهة المعنى » راح يرد عليهم ، ويفند  
تخريجهم إياه ، زاعماً أنه فاسد من جهة اللفظ ، لأن هذه الصناعة لفظية ، فلا بد  
من مراعاة اللفظ ، ثم راح يبين وجوه الفساد في هذا التخريج من الناحية اللفظية  
في كلام طويل لا أرى موجباً لاثباته هنا .

والغريب أن أصحاب تلك المزاعم التي كانت تقول : إن البصريين أصح  
قياساً أو أنهم أتقن دراية ، وأضبط رواية كانوا يعللون آراءهم في تأييد المذهب  
البصري وترجيحه ، بأن البصريين كانوا « لا يلتفتون إلى كل مسموع » (٢)  
مع أن في هذا تحكماً للقواعد الموضوعية في أحكام هذه الدراسة ، واطراح الروايات  
لها أهميتها ، لأنها إنما تمثل لهجات لا يصح تبنيها واطراحها .

(١) محاضراته في طبعة اللسان « قسم اللغة العربية » ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

(٢) الاقتراح ، ص ٨٤ .

والواقع أن البصريين بتشددهم في محكمهم فواعدهم كانوا قد ضيقوا على العربية الخناق ولم يراعوا فيها طبيعتها المتطورة ، حتى ناء النحو بهذا المقاييس ، وما حملاه من تمليلات وتأويلات ، عليها فلسفات وتكهنات

ومن الزعم الباطل أن يقال: إن البصريين كانوا أكثر تصلباً في أصرار رواية اللغوية من الكوفيين ، أو أن نحوهم أقرب إلى الطبيعة اللغوية ، اعتقاداً إلى ما كانوا يقولون « نحن تأخذ اللغة من حرشة العنباب ، وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها من أكلة الشراريز ، وباعة الكواميخ » (١) ، فلم يكن هذا هو واقع الأمر ، لأن الكوفيين كالبصريين كانوا يسنون العناية كلها بسلامة اللغة وصحتها . ولم يكن الكوفيون أقل من البصريين رواية وحفظاً وسماعاً ، فقد كان الكوفيون والبصريون جميعاً يعملون جاهدين على لقاء الأعراب ، والسماع منهم ، وعلى جمع الأسماء وأخبار أيام العرب ، بل كان الكوفيون أوسع رواية ، فهم « علامون بأسماء العرب ، مطلاعون عليها » (٢) ، والشعر مصدر من المصادر اللغوية التي لم يستغن عن الاعتماد عليها كوفي ، ولا بصرى .

وإذا كان البصريون ينظرون إلى روايات الكوفيين نظرة الشك ، ويمتنعون من الأخذ عنهم (٣) ، فليس من الصعب حمل ذلك على ما عهد من التنافس بين المصريين ، وحقد البصريين على الكوفيين من جراء هزيمة سيديويه ، ورجوعه بخيبة الأمل في التغلب على الكسائي ، وقد كان هذا الحقد ، وذلك التنافس على التقرب من قصور الخلفاء من بواعث تلك النظرة المرتابة في أعمال الكوفيين وجهودهم .

فاذا أضيف إلى سعة روايتهم للغات العرب مشاركتهم البصريين في التنقل

(١) أخبار النحويين البصريين السيرافي ص ٩٠ . والفهرست ص ٨١ .

(٢) الاقتراح ، ص ٨٤ .

(٣) الزهر ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ .

بين الأعراب الخالص ، والسماع من فصحاء الأعراب الذين افتخروا بالبصر بوزن بالأخذ عنهم ، وخروج السكسائي إلى البوادي العربية التي سبق للاختليل بن أحمد أن استقى منها مستوراً . وكان من الادعاء الباطل أن يزعم البصريون تفردهم في الأخذ عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع .

وكان البصريون يبالغون فيما زعموا من تشددهم في الأخذ عن أعراب البوادي وإبائهم الأخذ عن ساكن الأرياف وجاور الحضر (١) ، فقد كانوا يستشهدون بشمر الأخطل ، والفرزدق ، وجريير ، بل بشمر بشار بن برد أيضاً ، فضلاً عن أخذ المكثيرين منهم عن شمراء الأرياف ، والأعراب الذين كانوا على اتصال بالحضر ، من أولئك الذين كانوا يختلفون إلى أسواق الأمصار .

ولا ينبغي أيضاً ما انتهت إليه المناظرة بين أبي العباس المبرد ، وأبي العباس ثعلب ، في مجلس عبد الله بن طاهر من حكم بتفضيل الأول على الثاني ، لحذق الأول وقوة بيانه ، وطلاقة لسانه ، أو تعبير المبرد ثعلباً بأنه احتج بقول أعرابية رعناه . ولو كان المبرد قد شك في صحة الرواية ، أو دلل على وضوحها ، واختلافها ، إذن لكان رده وجيباً مقبولاً ، ولكنه لم يفعل شيئاً من هذا .

ولسانوا وفق كثيرين من القدماء وبعض المحدثين في تغليب العرب ، والادعاء بأن العرب - وهم أصحاب اللغة - يغلطون ، أو يتكلمون على غير قياس لغتهم ، لأننا نرى - كما قلنا غير مرة - أن اللغة عادة ، ومن الصعب التصديق بأن صاحبها ينسى ما تعودده ، أو يغلط فيه .

ولن يضير فصاحة لهجة مخالفتها لهجات عربية أخرى « فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » ، وإن كان غير ماجاء به خيراً منه . (٢)

واللغة العربية إذا كان لها خصائص عامة يشترك فيها سائر لهجاتها ، فإن

(١) سبق للاستاذ طه الراوي أن أشار إلى هذا أيضاً .

(٢) الخصائص ، ج ٩ ص ١٢ .

لكل لغة من هذه اللهجات مزايا خاصة بها ، نجت من تأثرها ببيئة خاصة ،  
ومجتمع خاص ، ولولا ذلك لما اختلف التميميون والحجازيون مثلاً ، ولا يشك  
أحد في فصاحة هؤلاء وأولئك جميعاً ، بل كان القديس ~~المدون~~ ~~التميمي~~ ~~من~~ ~~حسير~~  
من الوجوه أقسى من لغة أهل الحجاز ، مع أنهم في الوقت ذاته - كانوا يفضلون  
لغة الحجازيين ، لأنها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم .



[REDACTED]

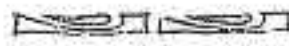
[REDACTED]

[REDACTED]





## النتائج العامة للبحث



هذه رسالة عرضت لنشأة المدرسة النحوية في الكوفة<sup>١</sup> ونشأة رجالها ، وعرضت لأعمالهم<sup>٢</sup> والمنهج الذي سلكوه في معالجة موضوعاتهم<sup>٣</sup> وهي الموضوعات التي سبق البصريون بزمن طويل<sup>٤</sup> فعرضوا لها<sup>٥</sup> وملكوا في دراستها منهجاً مفيداً .

وقد انتهت بي إلى هذه النتائج العامة الآتية :

(١) شهدت الكوفة منذ عصرها هجرات العرب المتتامة ، واختصها بالمهاجرة أسماء القبائل ، والأشراف وصحابة الرسول ( ص ) ، فاجتمعت فيها لكافة مجتمعات أرسطو طالبا ، وثقافتها لذلك تمثل الثقافة العربية ، والثقافة الدينية الإسلامية ، بقراءتها ، وحديثها<sup>٦</sup> وتفسيرها<sup>٧</sup> وفقها .

(٢) إن النحو العربي - بوجه عام - كان ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية فقد رأينا أن الدارسين لم يفكروا - بادئ ذي بدء - في دراسة تناول التأليف وعلاجه ، ولكن اهتمامهم كان قد انصب على حفظ القرآن ، وصيانتة من اللحن والتحريف .

وقد صرت الرغبة في حفظ القرآن بمراحل ، تمثلت أولاً في جمع القرآن ، وتوحيد نصه ، وهو العمل الذي اضطلع به عثمان<sup>٨</sup> وجند لتحقيقه حفظة القرآن من صحابة الرسول الكريم .

ثم في تفسير آياته المتشابهات ، واستخراج الأحكام ، والافتاء بها بين الناس وتكميلها بما سمع من النبي ( ص ) من أقوال وأحاديث<sup>٩</sup> وبما صدر عنه من

أعمال ، وبمجموعة من التمازج التي أهمل النقاد الأولون آراءهم فيها منضطرين ، لاعوار  
النصوص من الكتاب والسنة .

ثم في إعرابه بوضع رموز لحركات أو آخر كلماته ، وهو العمل الذي قام به  
أبو الأسود ، ثم في إعجابه ، لتمييز حروف الهجاء المتشابهة في الصدارة بعضها من  
بعض .

وإذ نشأ من وضع نقط الاعراب إلى جانب نقط الاعجام ليس وإبهام اقتضى  
الأسر التفريق بين نوعي النقط بالألوان ، ولما لم يف ذلك الوفاء كله ، بالفرض ،  
عمد الخليل بن أحمد إلى إبدال الحروف من النقط التي وضعت لتمييز حركات  
الأواخر ، وبقيت نقط الاعجام على ما كانت عليه .

ولم تستبدل الحروف بالنقط إلا بعد تقدم الدارسة اللغوية النحوية ، وكان  
هذا الاستبدال يقضى على رأى الخليل في أن هذه الحركات إن هي إلا حروف  
لينة قصيرة ، استعين بها وبسائر حروف اللين على النطق بالحروف السوا كن التي  
لا يمكن النطق بها وحدها دون الاعتماد على هذه الحروف الطويلة والقصيرة .

وأخيراً ، تطورت الدراسة القرآنية ، حتى اختتمت بعنايتها الجانب اللغوي  
من القرآن ، وقد تعاون على إنضاج هذه الدراسة عاملان .

أولها :

تلك الرغبة الدينية القديمة ، التي كانت تهدف إلى حفظ القرآن ، وصيانته ،  
مما يتعرض له نص كتب بحروف مهملة ، وخط يرسم مجرد من أصوات اللين القصيرة  
وهي الفتحة ، والكسرة ، والضممة ، وأقبل على قراءته واستظهار آياته المسلمون  
جميعاً من عرب ومستعربين .

وثانيها :

رغبة العناصر الأجنبية ، التي دخلت في الاسلام ، في تعلم لغة الدولة ، التي  
كانوا يعيشون في ظلها ، ليضمّنوا لأنفسهم حياة مستقرة آمنة ، تحفظ فيها دماءهم

وحررياتهم ، وأموالهم .

تطورت الدراسة القرآنية ، فذشأ عن هذا التطور دراسة لغوية ، تهدف إلى البحث في التأليف وعلله ، ثم أخذت تستقل عن الفرض الديني شيئاً فشيئاً ، حتى لم تعد نصوص القرآن غرضها الأول ، بل أصبحت هذه النصوص غرضاً من أغراضها .

ولم نستطع تتبع تطورها خطوة خطوة ، لجهلنا المراحل التي تم فيها التطور ، ولم نستطع رصد التفاعل الذي تم بين العناصر العربية والأجنبية ، والمؤثرات الأجنبية التي وجهت العقليّة العربية الاسلاميّة إلى هذه الوجهة .

وكل ما نستطيع تقريره مطمئن هو :

أن الحاجة إلى مثل هذه الدراسة كانت ملحّة ، وقد تمازج على الوصول إلى تنظيمها ذاك الماملان اللذان أشرنا إليهما .

وأن الدارسين الذين كانوا يعنون بالأعمال القرآنية الأخرى : من تحقيق النص عن طريق الرواية ، ومن استخراج الأحكام التي احتاج إليها المسلمون منذ أن مصرت الأمصار وظهرت حاجات جديدة لا بد من الافتاء فيها . . . ومن إعرابه وإعجابه - إن أولئك الدارسين كانوا قد تمازجوا على النهوض بدراسة التأليف وعلله ، وشغلوا برواية الأدب واللغة ، ليكون منها - مضافة إلى نصوص القرآن - مصادر لدراساتهم الجديدة .

وأن البيئات العلميّة في البصرة في أواخر القرن الأول ، وأوائل القرن الثاني ، كانت قد شهدت دراسات لغوية ونحوية ، ناضجة بعض النضج ، حتى جاء الخليل بن أحمد وطبقته وجملاوعه . هذا العمل فاذا بالدراسة النحوية في عهده كانت قد سارت خطوات واسعة إلى التنظيم ، وإلى الاستقلال .

(٣) وأن الدراسة النحوية في السكوفة لم تمر بتلك المراحل التطورية ، التي مرت بها الدراسة النحوية ، لأن البصرة - حتى عهد الخليل - كانت قد

استأثرت بهذا العمل وحدها ، وتمهيدته بالنمو قبل أن يتاح للكوفة أن تشارك فيه ، ولأن الدارسين في الكوفة يفهم الصحابة والتابعين ، والفقهاء ، والقراء ، والمحدثون . كانوا قد انصرفوا إلى رواية القراءات والأحاديث ، وإلى استخراج الأحكام من نصوص الكتاب والسنة ، وإلى إعمال الرأي في القضايا التي لم يجدوا إلى الافتاء بها سبيلا بين نصوص القرآن والأحاديث

نعم كان هناك بين المصريين اتصالات قديمة ، أدت إلى تسرب هذه الدراسة إلى الكوفة عن طريق كوفيين ذهبوا إلى البصرة ، وتلاميذهم لشيوخها ، أو عن طريق بصريين ، هاجروا إلى الكوفة يحملون معهم ما أتوا منه في البصرة من ثقافات ودراسات ، ويذكر التاريخ من بين هؤلاء : أبا جعفر الرواسي الذي زعم القدماء ، وبعض الباحثين أنه مؤسس الدراسة النحوية الكوفية .

(٤) وإن بدء الدراسة الكوفية يؤرخ بأعمال الكسائي النحوية . أما قبل الكسائي فلم يكن لدراسة النحو في الكوفة شأن يذكر ، وما نسب القدماء إلى أبي جعفر الرواسي مبالغ فيه .

وأئمة الكوفيين هم : علي بن حمزة الكسائي ، مؤسس المنهج الجديد للدراسة النحوية . . . ويحيى بن زياد الفراء الذي كان له الفضل في تنظيم الدراسة الكوفية ، وتثبيت قواعدها . . . وأحمد بن يحيى ثعلب ، وقد كان له فضل المحافظة على استمرار الدراسة الكوفية .

وعند ثعلب يتوقف النشاط الكوفي بوصفه مزاجاً للنشاط البصري ، ففي عهده ظهرت بوادر جديدة تؤذن بقيام مدرسة نحوية جديدة ، تقوم على أسس من المدرستين ، فقد شهدت البيعة البغدادية إذ ذاك علمين من أعلام العربية ، أحدهما : يمثل المدرسة الكوفية تمثيلاً صادقاً ، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وثانيها : يمثل المدرسة البصرية تمثيلاً صادقاً ، وهو أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد .

وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيخين ، وحاولوا التوفيق بين المذهبين ، وكان لوجود أبي العباس المبرد في بغداد إلى جانب أبي العباس ثعلب أثر كبير في تحول الدارسين عن الدراسة الكوفية ، لما امتاز به المبرد من ذكاء ، وقوة منطق ، وقدرة على الجدل ، ولما تركته الدراسة الفلسفية ، وتركه الصراع العقلي بين المتزلة وخصومهم من أثر في تهيئة الأذهان لتقبل الأساليب الجدلية البصرية ، القائمة على المنطق ، وكان لمواقف المبرد مع ثعلب وغيره ، وانقاد المناظرة بينه وبين خصومه ، أثر في طغيان المنهج البصري وغلبته .

(٥) أما الأعمال التي قام الكوفيون بها ، فهي الأعمال التي قام البصريون بها ، إلا أنهم غيروا في الأسلوب الذي تناولوا الموضوعات فيه بالدرس . وبحكم أنهم كانوا ينتهجون في معالجة القضايا اللغوية والنحوية منهجاً لغوياً باعتمادهم على الرواية ، والامعان في التتبع القوي ، واستبمادهم كل ماله صلة بالاستدلالات العقلية المنطقية عن مجال دراستهم . كانوا أقدر من البصريين على تذوق العربية ، ولحح الطبيعة اللغوية ، وتفسير ظواهرها ، وعوارضها . تناول الكوفيون الأصوات اللغوية بالدرس ، من حيث مخارجها ، ومن حيث خصائصها وصفاتها ، ومن حيث تمازجها وتآلفها ، وكان لهم من عنايتهم بالقرآن والقراءات حافظ قوي ، يحفزهم على بذل عناية خاصة في هذه الدراسة . وتناولوا بنية الكلمة ، وفسروا الظواهر اللغوية تفسيراً خالف - في كثير من الأحيان - تفسيرات البصريين إياها .

وتناولوا التأليف ، ووجوه الاعراب ، وفسروا العوارض النحوية تفسيراً يكاد يكون خلوياً من التعمل الفلسفي ، والتحمل المنطقي ، وكان لهم من كل ذلك آراء جديدة - موفقة غالباً - أقرب إلى طبيعة الموضوع المدروس . ولما كان العامل وأثره في التأليف ، ووجوه الاعراب المختلفة - و محور هذه الدراسة ، أعنى النحو بمعناه الخاص ، عند البصريين فقد فلسفة هؤلاء ، حتى

ارتفعوا به إلى منزلة الملة الفلسفية ، ومنحويه خصائصها ، فكما لا يعقل اجتماع  
عنتين على معلول واحد ، في وقت واحد ، كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان  
على معمول واحد ، وكما لا يعقل أن يكون المعلول علة لعلة ، كذلك لا يجوز  
أن يعمل الم معمول في العامل ، أو يؤثر فيه .

ومن هذه الوجوه العقلية أنكر البصريون على الكوفيين مقالتهم باجتماع  
عاملين على معمول واحد ، كما كان من رأى الفراء : أن الم معمول به منصوب بالفعل  
والفاعل معاً ، وكما كان من رأى الفراء أيضاً : أن الفاعل في نحو « جاء » ، وأكرمني  
خالد » فاعل للفعلين جميعاً .

وأنكروا عليهم أن يكون الفعل في نحو « خالد أكرمته » عاملاً في خالد  
وضميره .

وأنكروا عليهم أن يكون المبتدأ والخبر مترافعين ، لاستلزام ذلك الدور ،  
كما يقتضيه تخريجهم ، وهو محال .

والكوفيون لم يستبعدوا فكرة المامل ، وأثره في التأليف ووجوه الاعراب ،  
إلا أنهم لم ينصوه خصائص العلة ، ولم يفلسفوه ، فقد كان المامل عندهم متصيداً  
من فهم الطبيعة اللغوية ، وفقه خصائصها ، وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير  
الحروف في الحروف ، والكلمات في الكلمات حين تتألف وتمازج ، ولذلك لم  
يبالوا باجتماع عاملين على معمول واحد ، أو باعمال العامل الواحد في معمولين  
من وجه واحد ، ولم يميروا اهتماماً إنكار البصريين عليهم منهجهم ، وحملاهم  
على طريقةهم ، واتهامهم بأنه أفسدوا اللغة والنحو .

\* \* \*

(٦) وكان لا بد لهم من مصطلحات يتفق عليها الدارسون ، وقد أقروا  
أكثر المصطلحات التي كان البصريون قد وضعوها ، ووضعوا مصطلحات أخرى  
جديدة في المواطن التي لم تكن فيها الاصطلاحات القديمة . وكان أكثر مصطلحاتهم



مستمدة من فهم الموضوعات المتناولة ، وكان طبيعياً أن تختلف مصطلحات المدرسين تبعاً لاختلاف وجهات النظر في تحديد الموضوعات التي وضعت لها المصطلحات .

(٧) وكان لهم بحكم إيمانهم في الاستقرار ، زيادات فئات البصريين أن

يتلوهما بعد أن قصر بهم إيمانهم في المنطق عن فهم الطبيعة اللغوية .

ولا يعني هذا أن النتائج التي توصل إليها الكوفيون صحيحة كلها ، كما

لا يعني أن منهجهم في دراسة اللغة سليم كله ، فقد كانوا يعتمدون على الملاحظة

والتعجربة في اللغة العربية نفسها ، دون أن يلتفتوا إلى ما بين العربية وأخواتها

الساميات من وشائج وصلات غلبت عليهم دراستهم على أساس من الموازنة بين

هذي وتلك ، لتكون النتائج واقعية ، ولكنهم بالرغم من كل هذا كانوا أصدق

نظراً من البصريين في تفسير كثير من الظواهر .

\* \* \*

(٨) والمصادر التي اعتمد عليها الكوفيون في دراستهم أكثر تشبهاً

لغة العربية من مصادر البصريين الدراسية ، فقد استبعد البصريون كثيراً من

المصادر التي اعتمد عليها الكوفيون ، وأفادوا منها ، وقد انعكس توسع

الكوفيين في المصادر الدراسية في البصريين في صورة مشوهة ، اتهموا الكوفيين

من أجله بأنهم أفسدوا النحو ، أو أفسدوا ما أخذوه عن البصريين ، بأخذهم

الخطأ واللحن من مصادر مطمئن في صحتها . إلا أن الكوفيين لم يعموا بهذه

الماخذ ، ومضوا في منهجهم .

وقد أفاد الكوفيون من القراءات لأنها تستند في اختلافها إلى ما بين

اللهجات العربية من اختلاف ، واستبادهها عن مواطن الاستشهاد - كما فعل

البصريون - يحرم هذه الدراسة كثيراً من المزايا التي لم تكن الدراسة لتكون

شاملة بدونها .

وبهذا ونحوه كان النحو الكوفي أكثر تشبهاً للغة العربية ، وأدق تصويراً

لتطبيقاتها ، بالرغم من الهبات التي تلوح في طريقة تناولها الموضوعات بالبحث ،  
هذه الهبات التي لا يستبعد وقوعها لدرس ناشئ ، مقيد إلى حد كبير بالشروط  
المحدود الذي قطعه التطور العقلي في تلك الحقبة ، خاضع - إلى حد كبير أيضاً -  
لمستوى عصره ، والدرجة التي كان يقف عليها في سلم تصاعده ، فهي لم تنوافر  
فيه أدوات الدرس تنوافرها الآن ، ولم تنسجم آفاق التفكير فيه اتساعها في الوقت  
الحاضر ، ولم تمد الدراسة فيه من أي تقدم في العلوم الاجتماعية والتطبيقية والمفوية ،  
كما أفادت منه في زمننا هذا



(٩) ومنهج الكوفيين هو المنهج الذي سلكه الكسائي ، وهو ينسب على  
أسس بصرية وكوفية .

أما الأسس البصرية فهي الخطوط التي تأثر بها الكسائي بدراسته على الخليل ،  
وغيره من قدماء البصريين .

وأما الأسس الكوفية فهي الخطوط التي تأثر بها الكسائي في بيئته العلمية  
الأولى ، يوم أن كان قارئاً ، معنياً بالرواية والنقل ، شأن الفراء والمحدثين الذين  
طنى منهجهم على البيئات العامية في الكوفة .

وهو - أعني منهج الكوفيين - إنما ينسب إلى الكسائي المتأثر بدينك  
المصدرين ، لا إلى يونس بن حبيب ، ولا إلى غيره من البصريين ، الذين وجد  
بعض الباحثين تشابهاً بين آرائهم وآراء الكوفيين ، لأن مجرد التشابه بين بعض  
آراء الأخص وآراء الكوفيين لم يجعل الأخص من الكوفيين .

ومنهج الكوفيين - كما رأينا - قائم على أسس ثلاثة :

١ - قياسهم على المثال الواحد ، لأنهم « إذا سمعوا نطقاً في شعر ، أو نادر  
كلام جعلوه باباً » ، كما أنهم كانوا يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما  
يتمثل بيئة لغوية ، لا يصح إنغالها .

٢ - وحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمانة المستعملة المسموعة ، فما يكادون يسمعون مثالا يشذ عن أصل موضوع حتى يسرعوا إلى إعادة النظر في هذا الأصل ، وتغييره ، حتى يتلاقى مع هذا المثال .  
٣ - إيمانهم في التتبع اللغوي ، واستمرارهم أصاليب المنطق ، وبجفافاتهم لتأويلات التي يخالفها الظاهر .

ومن أجل هذا كانوا يمتازون بفهم العربية فيها يستند إلى فقه الطبيعة اللغوية ، لا إلى تكهنات تخيلية ، تملئ على العربية إملاء ، كما كان البصريون يفعلون ، وكان مذاهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويراً واقعياً ، ونحوهم أكثر تمثيلاً للغة العربية بلهجاتها المختلفة .

\* \* \*

هذا ما انتهيت أنا إليه من معالجة موضوع هذه الرسالة : « مدرسة الكوفة النحوية ، ومنهجها في البحث » .  
أما القارئ فينتهي منها إلى هدف رئيس ، كنت أرمي إليه حيناً ، وأصرح به حيناً آخر في مواضع متفرقة منها ، ذلك هو الدعوة إلى إعادة النظر في دراسة النحو التي صارت عبئاً ثقيلاً يزور به الدارسون ، والسبيل إليها وعرة يضل فيها السالكون .

هذه الدعوة صدى لدعوات كثيرة ، سبق للباحثين أن نادوا بها ، بعدما أحسوا من عقم الدراسة النحوية بما نحس به اليوم . وكانت الدعوات إلى الإصلاح والتجديد تختلف تبعاً لاختلاف الدوافع التي كانت تدفع أصحابها إليها ، والتقدم الفكري الذي يلابس العصر الذي يعيشون .

وظهرت الدعوة الأولى بالشكوى من غلو النحاة في فلسفة النحو ومنطقته ، وتمثلت أول ما تمثلت ، فيما نقده أبو علي الفارسي ( م ٣٧٧ هـ ) أبا الحسن الرماني ( م ٣٧٤ هـ ) ، من قوله « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس

معانته شيء ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس منه شيء ، » (١) .

وفيا قاله بعض أهل الأدب - فيما يروى أبو البركات بن الأنباري - : « كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، ففهم من لا يفهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من فهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من فهم جميع كلامه . وأما من لا يفهم من كلامهم شيئاً فأبو الحسن الرماني ، وأما من فهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي ، وأما من فهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي (٢) . »

هاتان المقالتان إذا لم تكونا دعوتين إلى التجديد وإعادة النظر في بناء النحو على أسس جديدة مستصلحة فيها شكوى وتذمر من غلو أبي الحسن الرماني في مزج عمله بالمنطق ، وهو ما لم يستسهه حتى الدارسون في القرن الرابع ، الذي طغت فيه الفلسفة ، والنزم الدارسون فيه حدود منهجها ، وهما بعد ذلك لفت للرماني وغيره إلى ما بين طبيعتي الدراستين من فرق يفهم ملاحظته ، وأن ما حققوه ، بوصفهم نحات ، ليس من النحو في شيء .

ويبدو أن الدارسين إذ ذاك لم يفهموا مغزى هاتين المقالتين ، فقد غبروا يعنون في فلسفة النحو ، غير شاعرين بما هم مقدمون عليه من إرهاب النحو وإفساده ، حتى نددت في القرن السادس دعوة جريئة إلى تخليص النحو من أسرهِ ، وتطهيره من عناصر الفساد ، دعا بها نحوي أندلسي جريء ، هو ابن مضاء القرطبي ، وحمل بها على النحات البصريين ، بما لم يألفه الذين أقبلوا على النحو البعري إقبالا .

وكانت دعوة ابن مضاء صدى لما كان يدور في عصره من « نورة على المشرق وأرضاعه في الفقه وفروعه ، وقد كانت دولة الموحدين منذ أول الأمر

(١) نزعة الأبياء ، ص ٣٩٠ .

(٢) نزعة الأبياء ، ص ٣٩١ . ندون هذا الرأي على ما هو عليه ، دون نظر إلى ما فيه من تسرع ، لأن من يتصفح شرح السيرافي اسكتاب سيويه ، وما ملا به احتجاجاته لمذهبه من تميلات وتفسيرات عقلية بعد السيرافي في جملة الغلاة في مزج النحو بالمنطق والفلسفة .

ندعو إلى هذه الثورة ، حتى إذا كان يمتوب « وهو أحد خلفاء الموحدين »  
٥٨٠ - ٥٩٥ هـ « رأيناه يأمر بإحراق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يردفقه  
المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء ، قاضي القضاة في دولته ، فألف كتاب  
« الرد على النحاة » يريد أن يرد به نحو المشرق على المشرق ، أو بمباراة أخرى أدق  
يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه ، وكثرة  
التأويل . ( ١ )

وقامت هذه الدعوة على : « ١ » إلغاء نظرية المامل . و « ٢ » إلغاء السبل  
الثواني والثالثات و « ٣ » إلغاء القياس . و « ٤ » إلغاء التمارين غير الواقعية .  
لأن المذهب الظاهري الذي كان ابن مضاء على رأس منفيذه يقوم على التمسك  
بحرفية النصوص ، وتحريم القياس ، واستبعاد التميلات منها .

وعنى ابن مضاء بثورته النحو البصري خاصة ، وهاجم النحاة البصريين  
وحدتهم ، ولم يمرض لنحو الكوفيين - وقد سبق للدكتور شوقي ضيف أن أشار  
إلى هذا أيضاً - بل لم يحاول التوفيق بين المذاهب النحوية المختلفة ، وهذا هو  
مصدر العقم في هذه الدعوة .

ومرت القرون حتى شهدت اليقظة الفكرية الحديثة ، ورأى الدارسون أنفسهم  
في عصر توافرت فيه عناصر الدرس ، الملائمة لطبيعة الدراسات المختلفة وظهرت  
دراسات جديدة لم يعن القدماء بها ، ولم يعرفوها ، كالنحو المقارن ، و علم الاجتماع  
اللغوي ، وطبقت هذه الدراسات على نحو اللغات الأجنبية فنجحت في تجديده  
وإصلاحه إلى حد كبير .

عند هذا شعر أهل العربية بضرورة تجديد النحو العربي وإعادة النظر  
في تصنيفه من جديد ، وقامت محاولات من أجل تحقيق هذا ، بعضها يهدف إلى

التيسير والتسهيل ، وبمخترها يهدف إلى الإصلاح .

كان من الأولى : ما أقدمت عليه وزارة المعارف المصرية ١٩٣٨ م ، وعهدت به إلى لجنة تألفت من الدكتور طه حسين ، والأستاذة أحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وعلى الجارم ، ومحمد بن أبي بكر إبراهيم ، وعبد المجيد الشافعي . (١) وكان منها : ما أقدم عليه الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب « الرد على النحاة » لابن مضاء ، وقد أبدت محاولة الدكتور علي شفيق : (أولها) التمسك بما دعا إليه ابن مضاء من إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء العلة ، وإلغاء التقدير ، وإلغاء التمارين غير الواقعية . و« ثانيها » : جمع المتفرق من المسائل في باب .

وكان منها : ما أقدم عليه الأستاذ عبد المتعال الصميدى في آخر كتابه « النحو الجديد » . وقال عنه : إن إخوانه الأزهريين « سيسرهم أن واحداً منهم وصل إلى هذا التجديد في النحو قبل أن يصل إليه غيرهم » . (٢) حاول الأستاذ الصميدى أن يصنف أبواب النحو تصنيفاً جديداً ، ولكنه لم يفعل شيئاً ، ولم يمس الموضوع في شيء ، بل لم يفته من تيسيره إلا إلى تصعيب ، وكل ما ظنه جديداً لا يتعدى الشكل .

وكان من مظاهر تجديده المزعوم : تسمية الفعل إلى قياسي وسماعي ، وإغفاله تقسيم الكلم إلى معرب ومبني ، ولكنه حين حاول التيسير في جزئيات الأبواب عرض للمبتدأ فجعله ثلاثة أنواع : مبتدأ صرفوعاً ، ومبتدأ منصوباً ، ومبتدأ ورفع وينصب ، ولم يكن المبتدأ في النحو القديم إلا نوعاً واحداً .

هذا إلى ما اتسمت به محاولته من إيجاز مبالغ فيه ، كأن الفرض من

(١) النحو الجديد ص ٨٤ .

(٢) النحو الجديد ، ص ٢٦٧ .



التجديد بإخراج نحو غاية في الإيجاز ؛ أو كأن الغاية منه هي الإبداع في إخراج  
أو جز المتون ، فقد اختصر ابواب النحو ، كما عرفها القديس ، في ثمانى وعشرين  
صفحة من القطع الصغير .



وكان من الثانية ، أعنى المحاولة الجادة في إصلاح النحو ، وتجديده ،  
ودراسته من جديد ، في ضوء ما استحدثت من مناهج ، ومحاولتان جديرتان  
بالنظر .

الأولى : محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، في كتابه « إحياء النحو » .  
والثانية : محاولة الأستاذ أمين الخولى ، في بحثه الذى قدمه إلى مؤتمر  
المستشرقين المنعقد باستانبول ١٩٥٠ م ، وموضوعه : ( الاجتهاد فى النحو  
العربى ) .

بنى الأستاذ إبراهيم مصطفى رأيه فى إحياء النحو ، وتجديده على قاعدتين  
رئيسيتين :

الأولى : مغالابته أن يتسع الدرس النحوى ، فيشمل دراسة أواخر الكلمات  
- كما فهمه النحاة الأولون - ، وغير الأواخر ، مما يتصل بالتأليف ، لأن النحو  
عنده « هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون الكلمة فى الجملة ،  
والجملة مع الجمل ، حتى تنسق العبارة » ويمكن أن تؤدى معناها « (١) ، ولهذا  
طالب بدرس واف لأحكام نظم الكلام ، وأسرار تأليف العبارة ، وطالب - بوجه  
خاص - بدراسة طرق الإثبات ، والنفي . والتأكيد ، والتوقيت ( يعنى دراسة  
الأزمنة ) ، والتقديم والتأخير .

والثانية : مطالابته باستبعاد الفلسفة الكلامية ، التى نطقت على هذه الدراسة

وأعانها على التوصل في ميدانها الخاص ، ناس تأثروا بها ، وأعجبوا بأهاليها ، ولم يدركوا بعد ما بين طريقي الدراستين .

وتقتضى هذه المطالبة إلغاء نظرية العامل ، واستئصال جنورها ، وما تستلزم من تقديرات ، وتأويلات ، تذهب بروح اللغة ، وجمال العبارة .

فإذا تم له ذلك وجد السبيل أمامه لمهارة لتصنيف جديد ، وكانت الأصول الهامة ، التي بنى عليها تصنيفه هي :

١ - ليس الاعراب حكماً لفظياً خالصاً ، يتبع لفظ العامل ، وأثره ، بل هو إشارة إلى معنى ، وإلقاء ظل على صورتة . (١)

٢ - الحركات أعلام لمان ، ولكن ليست الحركات الثلاث كلها أعلاماً لمان ، فقد انتهى إلى تقرير « أن للاعراب في العربية علمين : الضمة والكسرة وأن الضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة » (٢) ، أما الفتحة « فليست بعلم إعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكروا بها آخر كل كلمة في الوصل ، ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامة » . (٣)

واستنتج هذا أن يجمع في باب واحد ما فرقه النحاة في أبواب متعددة فقد انتهى إلى أن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل باب واحد ، لأن كلا منها أسند إليه ، أما الخبر فقد أدخله في التوابع ، لأن ملاكها منطبق عليه .

٣ - ليس هناك علامات أصلية وعلامات فرعية ، فلا حاجة بالدارس إلى أن يتجشم دراسة أبواب فرض النحاة لها الاستقلال فرضاً ، وكان النحاة يدرجون

(١) احياء النحو ، ص ٤١ .

(٢) احياء النحو ، ص ١٢٩ .

(٣) احياء النحو ، ص ٧٨ .

فيما علامته فرعية : باب الأسماء الستة ، وباب جمع المذكر السالم ، وباب جمع المؤنث السالم ، وباب ما لا ينصرف ، وباب المثون .  
ورأى أن الأسماء الستة ، وجمع المذكر السالم لا تمرب بالحروف ، وإنما تمرب بحركات م مطولة ، آات إلى حروف ، وشذ عن ذلك إعراب المثني . ورأى أن جمع المؤنث وما لا ينصرف جاريان على الأصل ، ولكنهم أغفلوا النصب في الأول بحالته على جمع المذكر السالم ، الذي أغفلوا فيه الفتح ، وأغفلوا إعراب الثاني بالكسرة لثلاثيته في حال الكسر بالمضاف إلى ياء المتكلم ، إذا حذفت ياءه ، وحذفها كبير جداً في لغة العرب » (١) .

٤ - التنوين علامة التنكير ، وعدمه علامة التمريف . . وعلى هذا فقد أراح الدارس من عناء دراسة « ما لا ينصرف » بالشكل الذي دون في كتب النحو ، وأزاح عنه عناء البحث عن الملل الموجبة لعدم الصرف ، وعن المتنوع من الصرف لاملة ، والمتنوع منه اعلتين .

٥ - التوابع تابعان ، هما النعت والبدل ، ويدخل في النعت خبر المبتدأ ، لأن الخبر هو المبتدأ ، كما أن النعت هو المنصوب ، وملاكها واحد ، ويخرج منه النعت السببي ، لأن الوجه في كل نعت سببي أن يكون مبتدأ ، وإلكنه جرى نمناً على نحو من الاتباع ، كالاتباع في قراءة بعضهم : « الحمد لله » بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، وكالاتباع في قولهم : هذا جحر ضب خرب ، بكسر « خرب » إنباعاً لكسر « ضب » ، لوقوعه في جواره .

ويدخل في البدل : التوكيد وعطف البيان أما العطف فليس نوعاً من التوابع ، لأن إعراب المعطوف على الأصل : لا على الاتباع ، لأنه يشارك المعطوف عليه في حكمه فحقه أن يشاركه في إعرابه .



فتحت هذه المحاولة أفقاً جديداً في الدرس النحوي ، وكانت محاولة تستعرض الطمس القديم بمحااولات جديدة أخرى ، حتى إذا ظهر كتاب ابن مضاء « الرد على النحاة » لفت الدارسين إلى ما بين السكنايين « إحياء النحو » و « الرد على النحاة » من وجوه الاتفاق في بعض الأصول التي انتهت كلتا المحاولتين عليها ، وأغرى هذا الاتفاق بعض الدارسين أن يمزو ما في « إحياء النحو » من جدة إلى ما جاء في « الرد على النحاة » وهو غلو في توهين ما في « إحياء النحو » وإهمال ما فيه من وجوه التجديد في العربية لأن الفرق بين عمل ابن مضاء وعمل الأستاذ إبراهيم مصطفى كالفرق بين هادم لم يسع إلى بناء ، وهادم حريص على إعادة البناء ، بأن عمله الجديد على أسس من فقه العربية ، وفهم أساليبها .

هذا إلى ما بين المحاولتين من فرق اقتضاء فرق ما بين منهجين :

منهج قديم إن ظهر في مظهر التجديد في الظاهر ، فليس من التجديد في شيء ، لأنه لم يغير أصلاً ، ولا جاء بجديد ، وكل ما كان يهدف إليه هو إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء التقدير ، وإلغاء العلل الثواني والثالث ، وإلغاء القياس ، وإلغاء التارين غير الواقعية ، مقرراً الأوضاع الأولى على ما كانت عليه من اضطراب ، ولم يناقش فكرة العامل إلا في ضوء المذهب الظاهري ، كما سبق للدكتور شوقي ضيف أن قرر ذلك ، أما ملامحة ذلك لطبيعة اللغة ، أو عدم ملامحته لها فلم يمس به بالدرس في كثير ولا قليل ، بل لم تكن تسمح به عقلية الدارس في القرن السادس .  
ومنهج حديث أراد أن يهدم الأوضاع الأولى ، وأن يعيد بناءها من جديد ، بما تيسر له من تقاطعات حديثة ، وبما وصل إليه من نتائج قررها الدرس الحديث .

ولا يؤخذ على الأستاذ إلا ما أهمه من محاولة الجمع بين المذهبين ، والاستفادة

من أعمال المدرستين ، وإن بدا أنه أفاد كثيراً من أعمال السكوفيين في تواميد أصوله ، فإن الأستاذ يرى - كما صر بيانه - أن الصرف علم التكبير ، وعدمه علم التمريف ، ولم يتضح له مبدل القول في تأييد أصله هذا - فبأذن - إلا بوقوفه على مقالة السكوفيين في أذ، المامية وحدها كافية للنعم من الصرف ، فقد جوزوا للضرورة « ترك صرف المنصرف لامتقاً ، بل بشرط المامية دون غيرها من الأسباب ، لقوتها » . (١)

واقترح الأستاذ أمين الخولي لتجديد النحو العربي :

١ - أن يعاد النظر في جمع الثروة اللغوية ، لأن جمع القدمات إياها - بالرغم مما بذلوه من جهد - لم يستكمل ، كما صرح به القدمات أنفسهم . ويرى أن استكمال هذه الثروة ممكن ، وإن بدامتصيحلاً ، « لأن له لظائر قد كتبت ، وأريخ كانت محاولة تماماً » . (٢)

ويرى أن « في الجزيرة العربية مجالاً للاستكمال ، فإن الحياة قد حفظت فيها بالوراثة ، وتسلسل الطبقات ، وتناقل الأجيال شعوراً لغوية وأدبية ، من لهجات ، وأوضاع ، وأساليب ، وكلمات ، هومادة للدرس ، لو جمعت بجهد علمي ، وسجلت بأحدث الوسائل ، لأضافت جديداً ، وأكملت ناقصاً ، ودعت إلى استئناف نظر ، واجتهاد رأي » . (٣)

٢ - وأن يستفاد من علم اللغة العام ، ومن فروعها الخاصة ، بحيث يضع الدارس درامته اللغوية على درجة السلم التي تقف فيها الحياة اليوم . (٤)

فاذا تم ذلك أعيد النظر في منهج النحو في ضوء الدراسة الحديثة ، وفي

(١) شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ص ٣٨ .

(٢) الاجتهاد في النحو العربي ، ص ١٤ - ١٥ .

(٣) الاجتهاد في النحو العربي ص ١٥ .

(٤) الاجتهاد في النحو العربي ص ٩ .

ضوء علم اللغة العام بوجه خاص ، وذلك يقتضى الدارس :  
أساتخلى التام عن التعليلات النحوية فى أى لوز من ألوانها النظرية ، سواء  
فى ذلك التعليلات المنطقية ، التى عولجت بها المسائل فى كتب القديما ، أم التعليلات  
الأدبية ' أو الاعتبارية ' التى جاء بها المحدثون فى محاولاتهم الجديدة ، لتيسير  
النحو ، أو تجديده .

ب - والتخلى عما خلفته الفوقية المنطقية من صيغ إعرابية تلقينية ، ترد  
فى غير وعى ، كما نقول فى الاعراب : إن التون عوض عن التنوين فى الاسم  
المفرد ، والتون للوقاية ، وهذا لا ينصرف لملتين هما : كذا و كيت ، أولاه  
تقوم مقام الملتين هي كذا الخ . .

ويقترح الأستاذ لتصحيح المنهج النحوى أن يبنى على الاجتهاد بمعنييه :  
النحوى القائم على « الجدال الدائب فى تأصيل الدراسة اللغوية العامة » واستكمالها ،  
والاعتماد عليها وحدها فى فهم خصائص العربية ، وتقديم التفسير اللغوى الصحيح  
نظواهرها ، كما تسجل الكثير منها الصيغ الاعرابية التقليدية « (١) ، والأصول  
القائم على بذل الجهد للوصول إلى الحكم ، وتقدير سلامة قواعد العربية ، وتقدير  
التيسير والرفق ، وجمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية ، حينما وجد ، والتوسع  
فى فهمه ، دون وقوف عند لخصه ، وعدم التقيد بمذهب نحوى واحد فى مسألة  
بمعينها ، وتخبر ما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيها الاجتماعى : (٢)

\* \* \*

هاتان هما المحاولتان اللتان هدفنا إلى إصلاح النحو وبناءه من جديد على  
منهج لغوى أو نحوى سليم ، وقد افرقتنا من ناحية ، واتفقتنا من ناحية أخرى .

(١) ( الاجتهاد فى النحو العربى ) ص ١٤ .

(٢) مجلة كلية الآداب - المجلد السابع ، ص ٣٧ .



اختلفتا في كون الأولى عملية تطبيقية ، والثانية نظرية ، واتفقتا على أصلهما هو استبعاد الفلسفة الكلامية ، والتعليلات المنطقية العقلية ، وما لا يتصل بعلمية الدراسة النحوية بصفة ، أو قرابة .

وعلى النظر إلى هاتين المحاولتين ، وإلى ما وقفنا عليه من آراء أخرى لباحثين مختصين ، تناولوا المنهج اللغوي والنحوي بالدرس ، انبنى رأينا في سلامة المنهج الكوفي ، لأن الكوفيين كانوا قد استبعدوا جانباً كبيراً من ذلك ، ولم يتقيدوا بشيء ، وبإعداد دراساتهم على الاستقرار والنقل وهما السبيل السليمة للوصول إلى أحكام نحوية صحيحة ، تتمثل فيها العربية ، ظواهرها ، وطوارئها تمثيلاً صادقاً .

والاستاذ الخولي محاولة لتيسير النحو ، ذكر تفصيلاتها في بحثه هذا المنشور في مجلة كلية الآداب ، مجلدها السابع ١٩٤٤ .

نبي محاولته هذه على أصلين رئيسين :

١ - تقليل الاستثناء . واضطراب الأعراب .

٢ - واختيار ما هو بسبب من الحياة اليوم .

ولاحظ أن الاضطراب يتمثل في أبواب نحوية معروفة ، هي الأسماء البضعة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، والمجموع بألف وتاء ، وما لا ينصرف . ورجا أن يعالج الاضطراب ، ويقوم بأمرين :

أولها : محاولة الاحتفاظ بإطار القواعد ما أمكن .

وثانيها : اختيار ما هو أيسر إعراباً .

وهي محاولة تهدف إلى تيسير النحو للدارسين ، وتخليصه مما لا يفترق إليه من استثناءات ، وأوجه إعرابية مختلفة ، وولادته بين نفسه وبين لغة الحياة اليوم ، ليتذوقه الدارسون ويقبلوا عليه .

ومحاولة الأستاذ هذه وإن كانت تهدف إلى بناء النحو ، وإعادة الحياة إليه

من جديد ، إلا أنها تهدف - مع ذلك - إلى خلق جديد ، قد تنقطع بوجوده الأسباب بين لغة الحياة اليوم ، وبين التراث القديم ، أو قد تنشأ به - كما يقول بعضهم - : « لغة بلغة جديدة عن لغتنا التي نستعملها ، وعن لغتنا التي تربطنا بها تلك الصلة التاريخية » ، فنتصور بهذا أمام ثلاث لغات ، بدلا من لغتين وتربد الصعوبة صعوبة ، ونزيد التعميد تعميدها . (١)

وستؤدى محاولته أيضا إلى فصل الأقاليم العربية ، وذهاب كل إقليم بلغة إقليمية خاصة .

ولو سائرنا الأسناد في تصحيح الأوضاع المحلية ، وإنجاز أصل لها في اللغات القديمة ، وفي القراءات لما وضعنا أبنينا على التيسير المشود ، لأن اللغة سائرة في تطورها ، غير مكترثة بما يعترضها من عقبات ، فلا تلبث هذه اللغة التي وضعنا لها النحو الجديد أن تنطور ، وأن تنسحب وأن يصبح نحوها الجديد بالنسبة إلى ما جد من طبقات كالقصبي بالنسبة إلى لهجاتنا الحديثة اليوم .

ولا ينطوي اختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث على شذوذ يحملنا على أن نتلمس له الحل الناجز ، لأن هذا الاختلاف طبيعي في اللغات جميعاً .

ومع الاعتراف بأن الفرق بين لغة الكتابة ولغة الحديث في اللغات الأوربية الحديثة أقل منه بين لغة الكتابة ولغة الحديث في البلاد الناطقة بالعربية ، فإن هذا الفرق الضئيل لا يلبث أن يتسع بتطور لغات الحديث .

فقد كانت اللغات اللاتينية الحديثة قبل أن تصيح لغة كتابة تمثل اللغة اللاتينية متطورة ، وكانت بمنزلة لهجاتنا الحديثة اليوم ، التي تمثل اللغة العربية متطورة ، فلما أصبحت لغة كتابة ، وسجل النحاة قواعدها حيل بينها وبين التطور ، ولكتبتها بوصفها لغة حديث لا تعترف بهذه القواعد ، ولا تقيم وزناً لهذه

التيود التي حاول النحاة أن يقيدها بها ، فقد ظلت سائرة في طريقها فصطنع لنفسها أسلوباً جديداً لا يلبث بمرور الزمن أن يغير الأسلوب الذي توقفت عنده لغة الكتابة ، لأن المتكلمين ينقسمون بما يحيط بهم من ظروف طبيعية واجتماعية إلى جماعات متعددة ، فتتعدد مسالك التطور اللغوي ، ولا تلبث مسافة الخلف بين اللهجات الحديثة ولغة الكتابة من جهة ، وبين اللهجات أنفسهن من جهة أخرى ، أن تتسع شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى المرحلة التي وصلت إليها اللهجات العربية الحديثة في تطورها عن الفصحى ، لغة الكتابة .

ولا ينبغي القعود عن بذل الجهود الدائبة ، أو اليأس من إمكان التقريب بين اللغتين ، لغة الكتابة ولغة الحديث ، أو تيسير لغة الكتابة للاطّافين باللهجات العربية الحديثة المختلفة فليدعى الجماعات الناطقة بهذه اللهجات من أساليب التقريب ما يضمن اتساع لغة الكتابة ، وتيسيرها في البيئات اللغوية المختلفة ، فلا يزال القرآن مصدراً لغوياً هاماً - كما هو مرجع للاجتهاد في شؤون الفقه - ولا يزال أمام المجامع اللغوية والعلمية القائمة فرص العمل على مضاعفة ما بذل حتى الآن من جهود ، لتحقيق هذه الغاية المنشودة .

هذا إلى ما يرجوه العاملون من تنسيق المناهج في ماهد هذه البلاد في مراحلها التعليمية المختلفة ، وإلى ما اعتقدوا الأمل عليه لتحقيق تلك الغاية ، من دور التمثيل المسرحي والسينمائي والمسجلات وخاصة ما يذاع منها في الملايين ، وما يصدر عن الخطباء والمتحدثين من خطب وأحاديث تذاع في المجتمعات الخاصة والعامة .

\* \* \*

كان حرباً بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو الكوفي نظراً إلى النحو البصري ، وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره ، ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديماً وحديثاً من انفت إلى ضرورة الاستفادة

من أعمال الكوفيين ، اللهم إلا ما كان من الأستاذ الخولي حين قرر ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة ، وعدم التقيّد بمذهب نحوي واحد في مسألة معينة .

وستظل هذه المحاولات تمانى نقصاً كبيراً ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري وحده ، أو النحو الذي وصل إلينا وهو نحو يكاد يكون بصرياً خالصاً ، لولا بعض الآثار الكوفية التي فرضت نفسها على هذه الدراسة ، وأعانها على البقاء نجاته حاولوا الجمع بين أعمال السلف المختلفة ، وانتقاء الصالح منها . وما وصل إليهم قليل من كثير ، لو توافر لديهم لما عاينوا عن الأخذ به عائن من عصبية ، أو غيرها .

فإذا أردنا نحواً تمثل فيه العربية تمثلاً صادقاً ، فينبغي ألا نفتقر على مذهب بعينه ، فقد لاحظ الدارسون قديماً وحديثاً أن النحو البصري لم يستكمل الاستقرار ، وأن جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية منه ، لأنهم قصروا الأخذ على قبائل معينة ، ولأن أبا عمرو بن العلاء البصري كان يقول : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاهكم علم وشعر كثير » . (١٥)

وإذا قلت : المذاهب النحوية فانما أعنى المذهب الكوفي والمذهب البصري فهما المذهبان اللذان شهدا في أول نشوئها التدوين اللغوي ، ورحلات العلماء إلى البوادي ، وشهدا اللغة العربية وهي لا تزال تحتفظ بنقاها وقوتها وحيويتها . أما المذاهب الأخرى - إذا وجدت - فحسبها أنها مدينة لهذين المذهبين في تكوينها ولأعمال رجال المدرستين فيما نسب إليهما من أعمال .

فإذا حاولنا جادين أن نستنبط نحواً جامعاً فينبغي أن نضم نصب أعيننا

أعمال السلف سواء أكانوا كوفيين أم بصريين ، ونفيد من جهودهم المضية التي بذلوها ، ونجعم مسوياتهم ، ونضيف إليها مصادر أخرى لسوها ، أو تعمدوا إهدالها ، كالأحاديث التي وقفنا منها - فيما مضى - موقفاً ترخصنا فيه في أشياء كثيرة كان القدماء يخرجون منها ، كما مر بيانه في الفصول الأولى من هذه الرسالة .

وينبغي أن نعيد النظر في هذه المرويات ، فنحاول - ما أمكن - نسبتها إلى أصحابها ، لأن اللغة العربية إنما تمثل لهجات مختلفة باختلاف بيئاتها ، وأن نعيد النظر أيضاً في تصنيف هذه القبائل ، فهي - كما يبدو لنا - بالرغم من تعددها ، تكاد تنقسم قسمين كبيرين :

( ١ ) لغة قريش ، وما والاها من القبائل .

( ٢ ) ولغة تميم ، وما والاها من القبائل .

أو بمباراة أخرى لعلها أدق : لغة غربية ، وهي لغة القبائل التي انتظمها غرب الجزيرة العربية . . . ولغة شرقية ، وهي لغة القبائل التي انتظمها شرق الجزيرة .

وبالرغم من أن القدماء كانوا يلمحون في كثير من الأحيان ما بين هاتين المجموعتين اللغويتين من فروق لم يملقوا على ما لمحوه أترأ ، ودرسوا اللغتين على أنها تماثلان وحيدة لغوية ، مع أنها في الواقع وحدتان ، إحداهما كانت متأثرة بالحياة الحضرية ، كتب لها التلبة وأصبحت لغة الشعر والأدب ، وهي لغة قريش وحواضر الحجاز ، وثانيتها بعيدة عن التأثير بالحياة الحضارية لأنها أهدت في البداوة ، وهي لغة تميم وأسد وغيرهما .

على أن بين هاتين المجموعتين الكبيرتين من مشابه لا تخفى على دارس ، وإن اختلفتا في مسائل وضع القدماء أيديهم عليها ، ونبهوا على كثير منها ، وقد سبق سيديويه إلى تسجيل كثير من الفروق بين اللهجتين في مواضع متفرقة من

كتابه .

فإذا وضع نحو قرشي ، وهو نحو لهجة قرشي ، وما يتبعها من القبائل القريبة منها ، المتأثرة بها ، ونحو تميمي ، وهو نحو لهجة تميم وما يواليها من القبائل المحيطة بها ، أمكن الاطمئنان إلى نحو عام ، مستخلص من المحررين ، يمكن الاطمئنان إلى تمثله العربية .

أما عد الأهجين لهجة واحدة ، ووضع الأصول لذلك الخليط من المرويات ، فهو إيمان في الجهل بواقع الحياة العربية ، وهو مصدر هذه الآزق التي أوقع النحاة أنفسهم فيها ، فلم يجدوا أمامهم إلا التجايل على المرويات بالتأول ، فإذا استعصت عليه أبعدها عن مواطن الاستشهاد ، أو وصفوها بالشذوذ ، أو تجاوزوا ذلك إلى تغليب العرب أصحاب اللغة المدروسة .

وسيكون النحو الذي نحاول بناءه من جديد حارياً لكثير من الأصول النحوية الكوفية ، كما سيكون حارياً لكثير من الأصول النحوية البصرية ، ولن يتيسر ذلك إلا بالرجوع إلى المصادر الأولى ، التي رجع النحاة الأولون إليها ، وسيكون في مقدمة هذه المصادر : القرآن الكريم ، وقرآناه السبع ، أو العشر ، لأنها - في الغالب - ممثلة للهجات عربية مختلفة .

فذا تم لنا ذلك أمثاً نقفنا الدرس من جديد في ضوء ما استحدثت من مناهج ، وما جد من بحوث لموم اللغة ، وما وصل إليه المحدثون من مقارنات بين اللغات السامية المختلفة .

أما المنهج الذي سنسير عليه فهو المنهج الكوفي معدلاً بما وصل إليه الدرس الحديث ، لأنه - كما سبق وصفه - منهج يقره النظر العالمي الحديث ، ويقره النظر اللغوي بوجه خاص .

وسيضطر الدارس إذا أخذ به - أن يستبعد جميع تلك القيود التي فرضها النحو البصري وأذ يستأصل الطفيليات الدخيلة على هذه الدراسة ، فلا أقيسة منطقية ، ولا



تعليمات نظرية ، ولا تأويلات متكلفة لا تمت إلى طبيعة الدراسة بقراءة أو صلة .  
\* أما القول بأن الكوفيين « جعلوا من اللامنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم ،  
فسموا الالحن ، والخطأ ، وأخذوا عمن فسدت لفته من الأعراب  
والخضر » (١) ، أو بأن « البصرين عنوا بالسماع فخروره ، وضبطوه ، واحترموه ،  
على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه » (٢) ، فقول ساذج إذ دل على شيء فأما  
يدل على أن صاحبه استراح إلى أخبار الأولين ، واطمأن إلى أن المسألة انتهت  
إلى هذا الحد ، بحيث لا يحتاج إليه إلى فقد ، أو محاكمة .

وليس مما يهاب به النحو الكوفي أن كان قياسه مشوشاً ، غير واضح المعالم ،  
ولا مطرد ولا منسجم في أجزائه (٣) ، لأن القياس طارئ دخيل ، ناهت هذه  
الدراسة بتطفله ، وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة ، وأن يجنبوا هذه  
الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها ، ويفسدها ، ولكنهم - إنصافاً لجهودهم -  
اجتهدوا في إخراج الصواب .

كذلك ليس مما يهاب عليهم به أن اعتمدوا كل الاعتماد على النقل ، فقد  
اتهبنا من تقرير أن اللغة رواية ونقل ، لا قياس وعقل ، وأن أداة الاستنباط فيها  
هو الاستقراء ، لأن اطراد السماع على غير القياس أحياناً ، كما صرح به ابن  
جنى (٤) - يدل على أن اللغة ليست مطردة كلها ، وإذا لم تكن مطردة فهي غير  
منطقية ، لأن قضايا المنطق لا تعرف الشذوذ ، فوجود مجموعات كثيرة تختلف  
عن القياس ينقض الأساس الأول ، الذي قام عليه القول بأن النحو قياس وعقل .  
ويؤيد هذا مقاله ابن هشام - فيما نقل السيوطي - : « اعلم أنهم يستعملون

(١) - معيد الأتفاني : في أصول النحو ، ص ١٦٥ .

(٢) - معيد الأتفاني : في أصول النحو ، ص ١٦٨ .

(٣) - معيد الأتفاني : في أصول النحو ، ص ١٦٨ .

(٤) - الخصائص ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

غالباً وكثيراً ونادراً ، وقليلاً ، ومطر دأ ، فالطر د لا يتخالف ، والغالب أكثر الأسماء ، ولكنه يتخالف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر (١) ، لأن هذه النتائج إنما تعتمد على الاستقراء ، وتتنق مع النسب المثوية التي يفتنى إليها المشتغلون في الإحصاء اليوم .

ويؤيده أيضاً موقف الأصوليين - وهم كما يقول الأستاذ الخولي ، أئمة النحاة المقتدى بهم - (٢) ، من القياس في اللغات ، فانهم يقررون أن القياس لا يجري فيها ، وهذا ابن الحاجب ، وهو أحد الأصوليين - يرى أن رفع الفاعل ، ونصب المفعول إنما ثبتا بطريق الاستقراء . (٣)

هذا إلى أننا نرى هنا أن القياس في الدراسة النحوية لا يمود عليها بفائدة ، ولا يضيف إليها جديداً ، لأن القياس فيها لا يوصل إلى مجهول ، وذلك أنه إذا قيس لفظ على لفظ لوجود علة مشتركة ، فلا يؤدي هذا القياس إلى مجهول ، لأن الحكم الذي يثبته درس النحوي من رفع أو نصب أو خفض ، ومن إعراب أو بناء ، معلوم بالاستقراء ، وكل ما هنالك أنه - بمدحمل المقيس على المقيس عليه - يقرر اشتراكهما في علة الحكم ، من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة ، وغيرها ، وليس هو الفرض المنشود .

وفي بيان هذا يقال : إذا قيس رفع « خالد » في « جاء خالد » على رفع « زيد » في « جاء زيد » فلا يحقق هذا إلا تقرير أن « خالداً » فاعل كزيد . أما الرفع - وهو المقروض أن يكون هو المجهول - فمعلوم بالاستقراء ، لأنه سمع مرفوعاً .

(١) الانتزاع ، ص ٢١ .

(٢) الاجتهاد في النحو العربي ، ص ١٢ .

(٣) منتهى الوصول إلى علم الأصوات ، ص ١٨ .



وسألت نفسي وأنا أقرر تصحيح وجهة النظر الكوفية ، وصلاحي منهج الكوفيين لملازمة طبيعة الدراسة : إذا كانت الدراسة الكوفية على ما قررت فلماذا لقي من إهمال الدارسين ما أضاع كثيراً من معالمها ؟ ولماذا لم تفرض نفسها فرضاً كما يزعم قانون بنما الأصلح ؟

وسألت أستاذي المشرف عن ذلك فلفتني إلى البواعث التي دفعت المسلمين إلى التفكير في دراسة النحو ، وإلى طبيعة الجماعات التي أقبلت على دراسته .

وقد سبق أن عرضت لذلك في الفصول الممهدة لهذه الرسالة ، وأوجزته في هذه الخاتمة ، وقلت : إن الدراسة النحوية كانت (١) نعمة من نعمات الأعمال القرآنية ، التي حرص عليها المسلمون الأولون لحفظ القرآن ، وحفظ التراث الديني الذي تسلموه ، و(٢) تحقيقاً لرغبة الشعوب الأجنبية الداخلة في الإسلام آنذاك ، وكان الحرص على إتمام هذه الدراسة نتيجة مباشرة لاختلاف المسلمين في قراءاتهم الشائعة بينهم ، وظهور بوادر اللحن في الأقطار الإسلامية المفتوحة في لغة التخاطب ، باحتكاك العربية بغيرها من لغات الأقوام الذين عاشوا جنباً إلى جنب مع العرب الوافدين .

ولا ينتهي بنا السير إلى القرن الثاني حتى كان العمل لحفظ القرآن واللغة أزم منه في الماضي ، لكثرة الأجانب ، ولزيد اختلاطهم بالعرب . وكان على النحاة إذ ذاك - وفيهم ناس ليسوا بعرب - عبء ثقيل لتميم هذه الدراسة ، وتسهيلها للمقبلين على تعلم العربية ، ولم يكونوا يحتاجون إلى أكثر من أداة يستعينون بها على مزاولة هذه اللغة في سهولة ويسر ، وكان أوفى الدراستين بهذا الغرض هو الدراسة البصرية التي حاولت أن تفرغ اللغة بقوالب ثابتة ، وقواعد مضبوطة فالدارسون إلى نحوهم ، وساروا على منهج دراستهم .

أما البحث الحر ، وأما الدرس الواسع الذي يمثل اللغة العربية ، وأما المنهج

الملائم لطبيعتها فليس ذلك كله بالغرض الذي يهدف إليه الدارسون إذ ذلك ، اللهم  
إلا المتخصصون منهم .

والدليل لم يقبل الدارسون على النحو الكوفي ، لسمه روايته ، وكثرة  
اللهجات المتمثلة فيه ، ولأن الدارس المقبل على تعلم لغة الدولة لا يعنيه من ذلك  
كله إلا ما ييسر له التكلم بلغة عربية تفي بفهم القرآن والسنة ، وتدعم تدوينه ،  
وتسهل له العيش في مجتمه لغته الرسمية هي اللغة العربية .

وإذ سبقت الإشارة إلى أن النحو الكوفي لم يسلم من العثرات ، ولم يخل  
منهجه من الهنات ، لأنه كان مقيداً بالشروط المحدود الذي قبله التطور العقلي في  
تلك الحقبة ، ودرجة التي يقف عليها في سلم رقيه - فلا بد من الاستماتة بما جد  
من أدوات الدرس الحديث ، والاستفادة من تقدم العلوم في سائر ميادينها ، ولا سيما  
علم الاجتماع اللغوي ، الذي يهدف إلى بيان العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية ،  
ويرى إلى تقدير أثر المجتمع في مختلف الظواهر اللغوية ، وذلك لأن اللغة ظاهرة  
اجتماعية ، لا تجري وفقاً لإرادة الفرد ، ولا يتحكم فيها العقل المنطقي المنظم ،  
وإنما يسيطر عليها عقل المجتمع ، الذي لا يؤمن بالأساليب العقلية المنطقية ، وتخضع  
في سيرها لقوانين جبرية ، لا يدلفرد على توجيهها ، ولا سلطان لأحد على صد  
نشاطها وتطورها .

وسوف يبدو للدارس - بعد الاستفادة من هذا والاستماتة بذلك - أن  
الكوفيين كانوا أقرب إلى فهم العربية على هذا الوجه ، وأما إيبهم في تناول  
الموضوعات تناولاً لغوياً - كما هو طابعهم المميز - أقرب مما تكون إلى الأساليب  
اللغوية السليمة . وقد سبق لنا أن لاحظنا ذلك حين بدت لنا سفرة عنايتهم  
بالاستقراء ، واعتدادهم باللهجات على اختلافها ، وتمسكهم بظواهر النصوص  
وعدم اللجوء إلى التأويلات البعيدة .

ومن الموازاة الكثيرة التي سبقت ، بين منهج الكوفيين ومنهج

البصريين ، تنبث هذه الدعوة رامية إلى استيلاء الدخيل الطارىء على الدراسة ،  
هادفة إلى تخليصها مما لا يتناسب مع طبيعتها ، منادية بإعادة النظر في تلك  
المخلفات التي حشدت فيها الأصول العقلية حشداً ، وبالرجوع إلى المادة اللغوية  
الأولى ، التي ضاع كثير منها بين شاذ ونادر ، وخارج على القياس ، وصوى  
عن مجهول ، إلى غير ذلك من الذرائع ، التي كان البصريون يتذرعون بها في  
ترديد أصولهم ، وتصحيح أقيمتهم .

ومن هنا نرجو أن يستعيد الدرس الكوفي نشاطه ، ويسترجع قوته  
وحيرته ، بعد أن بلا ثم بين نفسه ، ومقتضيات العصر ، وأن ينمى من تقدم العلوم ،  
وأدوات الدرس الحديث ، فإن ما تركه الكوفيون من نقول ، وما حفظوه لنا من  
لغات ، مضافاً إلى ما تركه البصريون - جدير أن يكون مادة الدرس النحوي  
الحديث .





## مصادر البحث

إن موضوعاً متشعب الأضواء ، متعدد الجهات ، كهذا الموضوع ، يحتاج إلى كثير من المصادر ، وقد رجعت إلى ما أمكنني الرجوع إليه من مصادر ، بعضها يكتفى بالنظرة السريعة ، أو الوقفة القصيرة ، وبعضها لا يقنع بهذا القدر ، فلا بد من إطالة الوقوف عنده ، وقد فاسدت ما يقاسيه غيري ممن يعالج موضوعاً يبدو أنه يعالج لأول مرة ، ويعتمد على مصادر لا يعرف صموية الرجوع إليها إلا من يعانيها ، وكثير منها مخطوط ، لم تتح له رؤية النور ، وكثير من المطبوع لم يقمياً له الاخراج العلمي ، ولا زود بفهرس عام دقيق ، ييسر للدارس طريق الرجوع إليه .

ولست أرى نقماً في إيراد كل ما رجعت إليه من مصادر ، لهذا أدرج هنا ما ورد ذكره في هوامش هذا الكتاب ، مرتباً على حروف الهجاء :

- الاتقان في علوم القرآن - السيوطي . القاهرة .
- الاجتهاد في النحو العربي - أمين الخولي . « بحث قدم لمؤتمر المستشرقين المنعقد باستانبول سنة ١٩٥١ » .

- إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - القاهرة ١٩٣٧ .
- أخبار النحويين البصريين - أبو سعيد السيرافي . بيروت ١٩٣٦ .
- الأشباه والنظائر ، السيوطي . حيدرآباد .
- الأصوات اللغوية - إبراهيم أنيس .
- الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني . القاهرة « حاسي » .

.. إمامه ، ياهن به الرحمن من وجود الاعرابه والقرامه ، في جميع القرآن ..

أبو البقاء السكري .

--- إنباء الرواه على أنباء النجاة - تفغلبى « محطوطه بدار الكتب » .

--- الانصاف في مسائل الخلاف - أبو الركات بن الأنبارى .

--- الأيام والديالى - يحيى بن زياد المراره . « محطوطه بدار الكتب

المصريه رقمها : ٣٣٢ لغة » .

*English Phonetics . Walter Rimpman . London 1947 .*

--- البحر المحيط - أبو جيان الفرناطلى .

--- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطى . القاهرة ١٣١٦ .

--- البلدان - ابن الفقيه . ليدن .

--- البيان والتبيين - الجاحظ . القاهرة ١٩٤٧ .

--- تاريخ أبي القداء .

--- تاريخ بغداد - الخطيب البغدادى .

--- تاريخ ابن الأثير ( الكامل في التاريخ ) القاهرة ١٢٨٠ .

--- تاريخ الشعوب الاسلاميه - بروكلمان . بيروت .

--- تاريخ الطبرى ( تاريخ الرسل والملوك ) .

--- تاريخ علوم اللغة العربية - طه الراوى . بغداد .

--- تاريخ الفلسفة في الاسلام - دى بوز . ترجمة ( أبو ريده ) .

--- تاريخ اللغات السامية - إمرائيل ولفسون . القاهرة ١٩٢٩ .

--- النبىان في شرح الديوان « شرح ديوان المتنبي المنسوب خطأ إلى أبي

البقاء العكبرى » .

--- التطور النحوى للغة العربية - برجسترامر . القاهرة .

--- تفسير الرازى .

— تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية - مصطفى عبدالازق . القاهرة ١٩٤٤ .  
— التوطئة - فؤاد حسنين .

— تهذيب التهذيب - ابن حجر المصنفاني .

— التهذيب في اللغة - الأزهرى . «مخطوطة بدارالكتب المصرية . رقمها :

٩ لغة»

— التيسير - أبو عمرو الداني .

— الجمهرة - ابن دريد .

— الحجية في قراءات الأئمة السبعة - ابن خالويه . «مخطوطة بدارالكتب

المصرية» .

— خزائن الأدب - عبد القادر البغدادي . بولاق .

— الخصاص - ابن جنى - القاهرة ١٩١٣ .

— خطأ فصيح ثعلب - أبو إسحاق الزجاج «مخطوطة بدارالكتب

المصرية ، رقمها : ١٩٥٢٣» .

— خطط الكوفة - ماسفيون «ترجمة تقي المسمى» . صيدا .

— خطط المقرئى .

— دائرة المعارف الإسلامية : الكوفة - البصرة - الخليل - سيديويه -

الكسائى - ثعلب .

*The Arabs " A Short History " P. K. Hitti .*

— الرد على النحاة - ابن مضاء الفرطى - القاهرة ١٩٤٧ .

— روضات الجنات - الخوانسارى . إيران .

— روح المعاني - الآلوسى .

— مرصنة الاعراب - ابن جنى «مخطوطة للأستاذ إبراهيم مصطفى» .

— شذرات الذهب - ابن العماد .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . القاهرة ١٩٤٧ .
- شرح البحر الرائق - ابن نجيم .
- شرح الرضى على كافية ابن الحاجب .
- شرح الرضى على شافية ابن الحاجب .
- شرح المفصل - ابن يعيش .
- الصحاحي - أحمد بن فارس . القاهرة ١٩١٠ .
- ضحى الاسلام - أحمد أمين . القاهرة ١٩٣٨ .
- طبقات الشعراء - ابن سلام الجهمي .
- الطبقات انكبير - ابن حجر المصقلاني .
- طبقات النحويين البصريين - الزبيدي « نسخة مصورة يدار السكتب

#### المصرية «

- العربية - يوهان فوك . « ترجمة عبد الحليم النجار » .
  - عقيدة الشيعة - دوايت م . رونالدسن .
  - العين - الخليل بن أحمد . بغداد ١٩١٤ .
  - غاية النهاية - ابن الجزرى .
  - فتوح البلدان - البلاذرى . القاهرة ١٩٠١ .
  - فقه اللغة - علي عبد الواحد وافي .
  - الفهرست - ابن النديم . القاهرة .
  - فى أصول النحو - سعيد الأفغانى . دمشق .
- Phonetics of Arabic W.H.T. Gairdner. 1925*
- الكتاب - سيويه . بولاق ١٣١٦ .
  - اللغات فى القرآن - إسماعيل بن عمرو المصرى . القاهرة .
  - اللغة - فندريس « ترجمة القصاص والدواخلى » . القاهرة ١٩٥٠ .

- اللهجات العربية - إبراهيم أنيس .  
— ما يلحق فيه العوام - علي بن حمزة السكسائي . بدار المكتب المصرية  
« برسلاو » رقمها : ٧٣٧ لفة )  
— مجالس اللغويين والنحاة - الزجاجي « نسخة مصورة بدار المكتب  
المصرية عن نسخة شهيد علي باستانبول » .  
— مجالس ثعلب - أحمد بن يحيى ثعلب .  
— مجلة كلية الآداب « جامعة القاهرة » - المجلد السابع ١٩٤٤ .  
— مجلة لغة العرب - أنستاس الكرملي - السنة السابعة .  
— مجلة المجمع العلمي بدمشق - المجلد الرابع عشر « بحث لغة الراوي ،  
عنوانه : نظارة في النحو » .  
— محاضرات مجلسات مجمع فؤاد للغة العربية « دور الانعقاد الأول » .  
— محاضرات بادل كراوس بطلبة الآداب ( القاهرة ) سنة ١٩٤٣ -  
١٩٤٤ .  
— محاضرات الدكتور فواد حسنين بكلية الآداب ( القاهرة ) سنة  
١٩٤٩ - ١٩٥٠ .  
— مرآة الجنان - الياقبي اليمني .  
— المزهر - السيوطي . القاهرة - مطبعة السمادة .  
— المسائل الخلافية - أبو البقاء العكبري . مخطوط بدار المكتب  
المصرية ، رقمها : ٢٨ ش نحو ٢ .  
— مفاتيح العلوم - أبو عبدالله الخوارزمي . القاهرة ١٩٣٠ .  
— المفصل في قواعد اللغة السريانية - الأبراشي . القاهرة ١٩٣٥ .  
— معاني القرآن - يحيى بن زياد الفراء . « مخطوطة بدار المكتب  
المصرية ، رقمها : تفسير ش ١٠ » .

- معجم ما استعجم - أبو عبيد البكري . القاهرة .
- معجم الأديب - ياقوت . القاهرة .
- معجم البلدان - ياقوت . القاهرة .
- مفتي اليبس - ابن هشام . القاهرة - ١٣١٧ .
- المقدمة - ابن خلدون .
- مقدمة الانصاف - جو تولدفايل « ترجمة عبد الحليم النجار » .
- مقدمة لدرس لغة العرب - عبدالله الملائي . القاهرة - المطبعة

### المصرية .

- مقدمة لسان العرب - ابن منظور .
- منتهى الوصول إلى علم الأصول - ابن الحاجب . القاهرة ١٣٢٦ .
- من أسرار اللغة العربية - إبراهيم أنيس . القاهرة .
- الموفى في النحو - الكوفي - عبدالقادر الكنقراوى . دمشق ١٩٥١ .
- موسيقى الشعر - إبراهيم أنيس . القاهرة .
- منهج البحث في الأدب واللغة - أنطوان مابيه ، ولانسون .
- « ترجمة محمد مندور » . بيروت ١٩٤٧ .
- نزهة الألباء في طبقات الأديب - أبو البركات بن الأنبارى .
- النشر في القراءات العشر - ابن الجزرى .
- نشوء اللغة العربية - أنستاس الكرملى . القاهرة ١٩٣٨ .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السيوطى . القاهرة ١٣٢٧ .

*How Greek Science Passed to The Arabs,*

*De Lacy O'Leary, London 1949.*

- وفيات الأعيال - ابن خلكان « باريس »